مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية
٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩
أمة في خطر

أحمد إبراهيم محمود
أحمد السيد النجار
أحمد يوسف أحمد
ياسين عساف
عبد الوهاب الأفندي
لقاء مكي
محسن عوض
محمد عبد الشفيع عيسى
محمد نور الدين
نيفين مسعد

تحرير

أحمد يوسف أحمد
نيفين مسعد

حال الأمة العربية
٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩
أمة في خطر

مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية
٢٠٠٨ـ٢٠٠٩
أمة في خطر

أحمد إبراهيم محمود
أحمد السيد النجار
أحمد يوسف أحمد
ساسين عساف
عبد الوهاب الأفندي

لقاء مكي
محسن عوض
محمد عبد الشفيع عيسى
محمد نور الدين
نيفين مسعد

تحرير

أحمد يوسف أحمد
نيفين مسعد

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ : أمة في خطر / أحمد إبراهيم محمود . . . [وآخ .]؛
تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد .

٢٥٥ ص .
يشتمل على فهرس .
ISBN 978-9953-82-248-8

١ . البلدان العربية ـ الظروف السياسية . ٢ . مؤتمرات القمة العربية . ٣ . البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران . ٤ . البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا . ٥ . القضية الفلسطينية . ٦ . الحرب الإسرائيلية على غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) . ٧ . الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) . ٨ . البلدان العربية ـ الظروف الاقتصادية . أ . محمود، أحمد إبراهيم . ب . أحمد، أحمد يوسف (محرّر) . ج . مسعد، نيفين (محرّر) .
320.956

العنوان بالإنكليزية

The State of the Arab Nation, 2008-2009
An Ummah in Danger
Edited by Ahmad Youssef Ahmad and Nevin Mas'ad

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون : ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً : «مرعربي» ـ بيروت
فاكس : ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩

المحتويـــــــات

خلاصـــــة ٩

مقدمـــــة ٢١

أولاً : الإطار الدولي لحال الأمة العربية في عام ٢٠٠٨ ..... ٢٣

١ ـ الخصائص الحاكمة للبيئة السياسية الدولية الراهنة، نظرة عامة ٢٣

٢ ـ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ..... ٢٦

٣ ـ أمريكا ورئيس جديد: دور جديد وعالم جديد أيضاً؟ ٣٧

ثانياً : الإطار الإقليمي ٤٥

١ ـ إيران والعرب ٤٥

٢ ـ السياسة التركية والقضايا العربية ٦٨

ثالثاً : النظام العربي في عام القمم! ٨١

١ ـ قمة دمشق، ملابساتها ونتائجها ٨١

٢ ـ النظام العربي والعدوان الإسرائيلي على غزة ٩٢

٣ ـ القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في الكويت ٩٨

٤ ـ قمة الدوحة ١٠١

٥ ـ عودة محاولات استهداف النظام العربي ١٠٤
٦ ـ انتكاسات جديدة للتطور الديمقراطي ١٠٨
٧ ـ التفاعلات غير الرسمية داخل النظام ١١١

رابعاً : تطورات القضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ..... ١١٥

١ ـ حصار غزة بين غيبة الضمير الإنساني
وتخاذل الحكومات العربية ١١٦

٢ ـ من القتل البطيء إلى القتل السريع :
«العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة» ١٢٠

٣ ـ أزمة الانقسام الفلسطيني وأفق التوافق الوطني ١٢٥
٤ ـ إعادة إعمار غزة ١٢٩

خامساً : لبنان عام ٢٠٠٨ ..... ١٣٣

١ ـ أحداث السابع من أيار/ مايو والاقتراب من حدود الفتنة ١٣٤
٢ ـ اتفاق الدوحة ١٣٧
٣ ـ الحوار الوطني ١٣٨
٤ ـ العلاقة بسورية وإيران والموقف من إسرائيل ١٣٩
٥ ـ عناوين خلافية وتشنّج سياسي ١٤٢
٦ ـ الانتخابات النيابية، استحقاق تهدئة أم تصعيد؟ ١٤٥

سادساً : العراق.. الدوران في حلقة مفرغة ١٤٩

١ ـ الوضع الأمني والميداني ١٥١
٢ ـ النفوذ والسلطة ١٥٣
٣ ـ المقاومة ١٥٧
٤ ـ النفوذ الخارجي ١٦١
٥ ـ تحليل الانتخابات ١٦٩

سابعاً : السودان في عام ٢٠٠٨:
المحكمة الجنائية الدولية سيدة الموقف ١٧٥
١ ـ عام من الأزمات ١٧٦
٢ ـ إنجازات قليلة ١٧٩
٣ ـ قرار توقيف الرئيس عمر البشير ١٨٠
٤ ـ سيناريوهات المستقبل ١٨٣

ثامناً : الحالة الصومالية وصراعات ما بعد الانسحاب الإثيوبي ١٨٧
١ ـ اتفاق جيبوتي والانقسامات داخل تحالف المعارضة ١٨٨
٢ ـ تصاعد عمليات المقاومة ضد القوات الحكومية
والإثيوبية والأفريقية ١٩٦
٣ ـ القرصنة البحرية وأمن البحر الأحمر ٢٠١
٤ ـ إشكاليات الدور العربي في الأزمة الصومالية ٢٠٥
٥ ـ دلالات التحول السياسي في الصومال وآفاقه ٢٠٨

تاسعاً : الاقتصادات العربية في ظل اضطراب أسعار النفط
وتأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ٢١٣
١ ـ أسعار النفط كمحدد رئيس لمؤشرات الاقتصادات العربية ٢١٣
٢ ـ مؤشرات النمو والتضخم والبطالة في ضوء
حركة أسعار النفط ٢١٨
٣ ـ الاقتصادات العربية في ظل الأزمة المالية
والاقتصادية العالمية ٢٣١

فهـــــرس ٢٤١

خلاصـــة
حال الأمة العربية (٢٠٠٨ ــ ٢٠٠٩)
أمـــة فـي خطـــر(*)

يقع تقرير هذا العام في تسعة أقسام رئيسة، يتوزع عليها الإطاران الدولي والإقليمي والنظام العربي والدراسات القطرية، فضلاً عن تطور الاقتصادات العربية. وقبل الشروع في استعراض الأقسام الرئيسة على التوالي، تجدر الإشارة إلى ملاحظات رئيسة عدة:

الملاحظة الأولى هي أن تقرير هذا العام توقف في متابعته مستجدات حال الأمة عند نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩، الأمر الذي سمح له بمتابعة أحداث مهمة وقعت في تلك الشهور الثلاثة من تغير الإدارة الأمريكية، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة وتداعياته على الصعيدين الفلسطيني والإقليمي، إلى انتخابات المحافظات في العراق والكنيست في إسرائيل، إلى القمم المتلاحقة من الكويت إلى

(*) بناء على تكليف مركز دراسات الوحدة العربية، أشرف كل من أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد على إعداد هذا التقرير وتحريره، وقد قبل كل من (وفق الترتيب الهجائي: أحمد إبراهيم محمود وأحمد السيد النجار وأحمد يوسف أحمد وساسين عساف وعبد الوهاب الأفندي ولقاء مكي ومحسن عوض ومحمد عبد الشفيع عيسى ومحمد نور الدين ونيفين مسعد) مشكورين إعداد الأوراق الأولية التي بُني عليها التقرير، فأعدّ أحمد إبراهيم محمود الورقة الصومالية، وأحمد السيد النجار الورقة الاقتصادية، وأحمد يوسف أحمد الورقة الخاصة بالنظام العربي، وساسين عساف الورقة اللبنانية، وعبد الوهاب الأفندي الورقة السودانية، ومحسن عوض الورقة الفلسطينية، ومحمد عبد الشفيع عيسى الورقة الخاصة بالسياق العالمي، ومحمد نور الدين الورقة التركية، ولقاء مكي الورقة العراقية، ونيفين مسعد الورقة الإيرانية. ويود المحرران أن يتقدما بأعمق مشاعر الامتنان للباحث الدؤوب أمجد خليل الجباس على ما بذله من جهد لافت في تحرير هذا التقرير في صورته النهائية.

الرياض مرتين فالدوحة على اختلاف مستوياتها. وعلى الرغم من أن التحليل الموجز ميّز معالجة تطورات عام ٢٠٠٩ إلا أنه كان ضرورياً من أجل تماسك التحليل وتكامله، فلم يكن مقبولاً ابتسار العدوان على غزة بعد ثلاثة أيام من وقوعه لمجرد أن تلك الأيام تفصل بين عام وآخر. ومن هنا يمكن القول إن العمل في التقرير انتهى قبل أيام معدودة من نشره.

الملاحظة الثانية أنه اتساقاً مع المنهج الذي اتبعه التقرير منذ سنوات عدة، وهو المنهج الانتقائي الذي يعتمد في اختيار موضوعاته على إلحاحها، فرأى إدماج الجزء الخاص بالتطور الديمقراطي في إطار النظام العربي. وذلك أنه من الناحية الفعلية حافظت اتجاهات التطور الديمقراطي على درجة عالية من الاستمرار من عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ من تصاعد حركات الإضراب المطلبية، إلى انتشار العنف الإثني، إلى تجدد نشاط الحركات الدينية المتشددة. . . إلخ. ومع ذلك فإن التجربة الموريتانية ظلت تمثل تحدياً تحليلياً لظاهرة التطور الديمقراطي في الوطن العربي، من حيث إن الانقلاب الذي وقع ضد نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، ونُظر إليه باعتباره آلية جديدة للتغيير الديمقراطي السلمي، كانت له مفاعيله التي فرضت أكثر من تساؤل حول ديمقراطية الأداة الانقلابية. ومن هنا كانت التجربة جديرة بالمناقشة.

الملاحظة الثالثة أن بؤر التأزم في تقرير هذا العام حافظت على ثباتها، ومن هنا تم تناول حالات العراق ولبنان والصومال والسودان، إضافة بالطبع إلى القضية الفلسطينية. لكن ما يلفت في تلك البؤر هو احتدام التأزم بوضوح واتخاذه أبعاداً جديدة لم تلازمه في السابق، فالصراع في الصومال انتقل من مستوى المحاكم الإسلامية/ القوات الإثيوبية المدعومة حكومياً إلى مستوى الفصائل المختلفة للمحاكم الإسلامية. وقضية دارفور أسلمت النظام في السودان إلى تطور بلا سابقة من خلال صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف رئيس الدولة. والاستقطاب الإقليمي بواجهته اللبنانية وضع البلاد على شفا حرب أهلية جديدة. وهذا أمر يعني أن التراخي في تصفية بؤر التأزم ينذر بتفاقمها ولا يسمح برفاهة بقاء الوضع على ما هو عليه.

والآن ينتقل التقرير إلى تقديم خلاصة موجزة لأقسامه التسعة على الترتيب.

(١)

يبدأ القسم **الأول** الخاص بالإطار الدولي بعرض خصائص البيئة الدولية الراهنة فيصفها بالتحول والتجدد والتعرض لتحديات العولمة والتأزم وشيوع العنف وعدم المرونة بالمعنيين القانوني والتنظيمي، وأخيراً الركود النسبي في بعض مناطق العالم وتنامي دور الشركات عابرة الجنسيات (وبشكل عام شركات القطاع الخاص) على نحو يسحب من قوة الدولة، وإن بدرجات متفاوتة، بحسب الموقع على مقياس الإنجاز/الفشل. **ثم ينتقل** هذا القسم إلى معالجة الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨، مؤكداً أن بوادر تلك الأزمة تعود إلى عام ٢٠٠٥ مع نشوء أزمة الرهن العقاري، ومتوقفاً أمام دلالات تلك الأزمة على جانبين رئيسين: تغيّر المنحى العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع الأصوات الداعية إلى تغيّر نمط الإدارة الاقتصادية الدولية لا سيما في إطار صندوق النقد الدولي.

وفي التحليل الأخير يتناول هذا الجزء من التقرير انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة وما أثاره من جدل حول آفاق التغيير المحتملة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وموقع الدول العربية بالذات من هذا التغيير ودلالته بالنسبة إليها، وأثر تولي باراك أوباما السلطة في المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

(٢)

تطرق الجزء الخاص بإيران في القسم **الثاني** المتعلق بالإطار الإقليمي، إلى نقطتين أساسيتين: **النقطة الأولى** هي انتقال دول معسكر «الاعتدال» من مواجهة إيران باعتبارها دولة من دول معسكر «الممانعة» إلى محاولة عزلها، الأمر الذي أدى إلى اختلاف في آليات إدارة العلاقة بإيران من الحملات الإعلامية والدبلوماسية وسياسات القمم المتضادة إلى العمل على افتكاك الدول العربية الداخلة في معسكر «الممانعة» من الدائرة الإيرانية عن طريق الإسراع بالمصالحات العربية وإحياء العروبة من خلال الرافعة البعثية والتخويف من الخطر الإيراني. وانتهت هذه النقطة إلى أن المطلوب ليس عزل إيران بل تصحيح العلاقة معها بما يجعلها حليفاً محتملاً لا خصماً محتملاً. وفي كل الأحوال يجب أن تنبعث جهود المصالحة العربية من الحاجة الفعلية لها وتحريرها من منطق رد الفعل.

أما **النقطة الثانية** فتعنى بتطورات الساحة العراقية وفي مقدمها الاتفاقية الأمنية، ومحاولات دعم المركز، والتراجع النسبي في الطائفية السياسية. وتتوقف أمام دلالة تلك التطورات على النفوذ الإيراني في العراق لتخلص إلى أنه مع أن المستجدات السابقة تفيد إعادة إنتاج الاحتلال الأمريكي وتقوية قبضة الدولة وتعديل مواقع القوى السياسية على الساحة العراقية إلا أنها ـ أي المستجدات ـ ليست مرجحة لأن تُضعف نفوذ إيران. **أولاً** لأن هذا النفوذ نما في ظل الاحتلال الأمريكي المباشر، وبالتالي فإن تغير واجهته أو قالبه لن يؤثر فيه. و**ثانياً** لأن لإيران تمددها السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي والاجتماعي المنسوج على مدار ستة أعوام متصلة على نحو لا يسهل معه إلغاؤه، و**ثالثاً** لأن تعديل الخريطة السياسية يعني الانتقال من معسكر حليف لإيران إلى معسكر آخر.

(٣)

وبلور الجزء الخاص بتركيا في القسم الثاني من التقرير أيضاً رؤيته العلاقات العربية ـ التركية على مدار عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ حول محاور أساسية عدة، هي: **تأكد** الانفتاح التركي على الوطن العربي الذي تعود جذوره إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، واتضاح هذا الانفتاح بدخول تركيا طرفاً مباشراً في القضايا العربية كلها. و**تقدم** الموقف التركي على مواقف كثير من الدول العربية الرئيسة، كما اتضح بشكل خاص في العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة حيث ظهرت تركيا بمظهر أكثر عروبة من بعض الدول العربية. و**اتساع** شعبية رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بفعل موقفه من هذا العدوان، وتحديداً من شمعون بيريس، رئيس الكيان الصهيوني، في أثناء لقائهما بمنتدى دافوس. و**نجاح** تركيا في الوقوف على مسافة واحدة مع مختلف الدول العربية من مصر إلى سورية إلى السعودية ومع السلطة الوطنية الفلسطينية، كما مع حركة حماس. و**استمرار** الاهتمام التركي بسورية لجملة اعتبارات مركبة تدخل فيها العوامل الجغرافية والتحديات المشتركة. وبالمثل **الحفاظ** على علاقة متوازنة مع إيران على الرغم من محاولة بعض العرب توظيف علاقته الجيدة مع تركيا للضغط على إيران. و**دخول** تركيا على خط المصالحات العربية من خلال العمل في أثناء العدوان على غزة من أجل رأب الانقسام العربي ما بين تأييد حماس ومعارضتها. و**أخيراً** عدم تضحية تركيا بعلاقاتها مع إسرائيل على الرغم من كل مواقفها المتقدمة من القضية الفلسطينية،

الأمر الذي يرشّحها للاستمرار في دور الوسيط المقبول سواء من العرب أم من الإسرائيليين في أي مفاوضات مقبلة.

(٤)

شهد النظام العربي في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، كما يذهب القسم الثالث **انقساماً واضحاً** بين دول «الاعتدال» ودول «الممانعة»، وبدت أولى تجليات هذا الانقسام قبيل قمة دمشق (آذار/ مارس ٢٠٠٨) التي طالبت دول مثل العربية السعودية ومصر بحل مشكلة الرئاسة اللبنانية كشرط لحضورها، وعندما لم تتم تلبية هذا الشرط تدنى تمثيل هذه الدول في القمة إلى حد لافت، وصولاً إلى دول مثّلت بمندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذي يفقد القمم طابعها الخاص. ويضاف إلى ذلك أن الإدارة الأمريكية ضغطت باتجاه تخريب القمة، غير أنها انعقدت بتمثيل قيادي معقول، ووصلت إلى بر الأمان ولكن من دون فاعلية.

واجه النظام العربي في ذلك العام (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) أيضاً **تحديات كبرى** هددت أمنه وبقاءه، وتمثّل أهم هذه التحديات في العدوان الإسرائيلي على غزة والذي أدى إلى حدوث مواجهة عربية ـ عربية بين المعتدلين والمتشددين مرة أخرى، وكانت هناك انتقادات حادة ومبررة من المتشددين للسياسة المصرية على الأقل لموقفها من حصار غزة، غير أن الطرف المتشدد بالمقابل اكتفى بنقد الموقف الرسمي المصري ومحاولة تغييره من دون اهتمام بفكرة بناء رادع عربي لإسرائيل. واختار النظام العربي، ممثلاً بمجلس وزراء الجامعة العربية، البديل الدبلوماسي، فلجأ إلى مجلس الأمن، واستصدر قراراً منه بوقف إطلاق النار، غير أن إسرائيل لم تلتزم بالقرار.

وتجلت الحرب الباردة العربية ـ العربية بعد ذلك بالخلاف بين معسكر «الممانعة» الذي أيّد الدعوة القطرية لقمة استثنائية للنظر في العدوان، ومعسكر «الاعتدال» الذي اعتبر أن الانعقاد القريب للقمة الاجتماعية والاقتصادية في الكويت يكفي لمعالجة الموضوع، وتمخض الصراع عن عدم توافر النصاب القانونية لقمة الدوحة، فانعقدت كقمة تشاورية، ولم تخرج عن مألوف القرارات العربية في هذه المناسبات وإن تجاوزته بالتأكيد على الحق في مقاومة الاحتلال ودعوة الدول العربية إلى تعليق المبادرة العربية للسلام ووقف كافة أشكال التطبيع مع

إسرائيل وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة. وتم وقف إطلاق النار لاحقاً لاعتبارات تتعلق بضراوة المقاومة وعجز إسرائيل عن تحقيق نصر عسكري وقرب موعد ولاية أوباما.

في هذه الظروف بدا أن قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنموية (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩) هي الوحيدة التي يمكن أن تنجو من الانقسامات العربية، غير أنها كانت مع ذلك قمة سيئة الحظ لما سبقها من أزمة اقتصادية عالمية وعدوان إسرائيلي على غزة استولى على بعض اهتماماتها من دون شك، ولوحظ أن القمة عانت المرض نفسه الذي تعانيه القمم السياسية، وهو أنها اعتبرت نفسها مسؤولة عن بحث كل القضايا المرتبطة بموضوعاتها من دون أولويات واضحة، أو تفاصيل تنفيذية واجبة.

من ناحية ثانية تعرض النظام العربي مجدداً **لمحاولات تذويب حدوده وإلغائها**، وتمثل ذلك في المشروع المتوسطي للرئيس الفرنسي، ساركوزي (الاتحاد من أجل المتوسط)، الذي يحقق لإسرائيل مزايا التطبيع مع العرب من دون مقابل، وإحياء وزير خارجية البحرين الفكرة الشرق أوسطية باقتراحه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء منظمة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط. وهو اقتراح لم يلق استجابة تذكر.

ثم تناول هذا القسم من التقرير قضية **التطور الديمقراطي في الوطن العربي** فأكد أن عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ لم يشهد نقلات نوعية تجاه تعزيز الديمقراطية، بل شهد على العكس عدداً من الانتكاسات في هذا الصدد تمثّلت بانضمام دولة عربية أخرى إلى شريحة الدول التي لا تقيد دساتيرها مدة بقاء رأس الدولة في الحكم (الجزائر)، واستمرار عدم الاستقرار في العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية (الكويت)، والإخفاق في تنظيم الانتخابات التشريعية في موعدها (اليمن). غير أن المثال الأكثر فداحة لانتكاسة التطور الديمقراطي تمثل في الانقلاب العسكري الذي شهدته موريتانيا في عام ٢٠٠٨.

وأخيراً تناول هذا القسم من التقرير **التفاعلات غير الرسمية** في النظام، فكشف عن الطابع شبه الرسمي لهذه التفاعلات، كما تشير سقطة الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الثالث عشر في آذار/ مارس ٢٠٠٨ في أربيل بالعراق، حيث اختفى حرص الاتحاد على عروبة العراق كما ورد في قرارات المؤتمر الثاني عشر في عمان بالأردن، إذ أكد قرار المؤتمر الثالث عشر الحرص على «وحدة العراق»

و«احترام اختيارات شعبه» بدلاً من الحفاظ على عروبته في مؤتمر عمان، وتحفّظ رئيس الشعبة العراقية على القرار الخاص بالجزر الإماراتية مع أنه انطلق أصلاً من تأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة. ويبقى أن حركة الجماهير العربية لم تشهد نقلة نوعية إلا بمناسبة العدوان الإسرائيلي على غزة، وقد حققت هذه الحركة نجاحاً جزئياً بإجبار الحكومة الموريتانية على تجميد علاقاتها مع إسرائيل، وهي أول سابقة من نوعها في مجال مقاومة التطبيع مع إسرائيل.

(٥)

وفي ما يخص القسم **الرابع** من التقرير، وهو القسم المعني بتطورات القضية الفلسطينية، فتناول التطورات من زوايا أساسية عدة هي الحصار، فالعدوان، فإعادة الإعمار، يقطعها الانقسام الفلسطيني ومراوحة جهود التوافق الوطني مكانها. أما **الحصار** فتاريخه من تاريخ فوز حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦، وهو حصار شامل أغلق كافة المعابر الحدودية تماماً بما فيها المعابر التجارية، واستند إلى إعلان القطاع كياناً معادياً لتبرير قطع كل الإمدادات عنه، ووقف سداد العائدات الجمركية المستحقة للفلسطينيين، وامتد ليطارد الصيادين في أرزاقهم، وأسفر عن توقف كلي أكثر من مرة لمحطة إنتاج الكهرباء وتعطّل المرافق، وخلف مأساة إنسانية مروعة لم تختلف عن مأساة الضفة الغربية إلا بالدرجة لا بالنوع. وأما **العدوان** الذي اتخذ اسماً له هو «عملية الرصاص المصبوب» فقد سرَّع من دوران عجلة القتل الإسرائيلية بإمطار القطاع جواً وبحراً ثم براً بآلاف القذائف والأسلحة المحرمة دولياً، واستهداف كافة المباني والمساجد والمستشفيات والمدارس التي أوت المدنيين، بما فيها تلك التي تتبع وكالة الأونروا، لكن من دون أن يحقق هذا العدوان الهمجي أياً من هدفيه الأعلى وهو القضاء على حماس، والأدنى وهو وقف إطلاق الصواريخ.

وأما **الانقسام الفلسطيني** فتعمق وتعددت مظاهره، وتراوحت ما بين الاعتقال المتبادل لأعضاء فتح وحماس، إلى مساعي كل طرف لتقويض شرعية الطرف الآخر، مع اختلاف حول تفسير مضمون الشرعية ومصدرها. ومع ما نجم عن العدوان على القطاع من نتائج أبرزها صمود المقاومة وإفشال مخطط تغيير خريطة القوى السياسية في غزة، انطلقت جولة جديدة من الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني برعاية مصرية، وإن ظلت قضايا تشكيل الحكومة وإعادة هيكلة المنظمة

عالقة. و**أخيراً** ارتبطت أموال إعادة الإعمار بمحاولة تدجين حماس، وعكست في جوهرها شكلاً من أشكال الانقسام بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة» اللذين يستقطبان فتح وحماس على التوالي، مع أن تلك الأموال لم يتهيأ لها تحديد جدول زمني، ولا انعقدت لها آليات للتسليم.

(٦)

وبعد أن عرض القسم **الخامس** الخاص بلبنان التطورات التي أفضت إلى أحداث السابع من أيار/مايو والانتقال إلى حدود الفتنة، وذلك قبل توقيع اتفاق الدوحة ثم انطلاق الحوار الوطني، وتوقف أمام التباسات العلاقة مع سورية وإيران والموقف من إسرائيل، وشخصَّ القضايا الخلافية وصولاً إلى إثارة تساؤل عن لبنان ما بعد انتخابات مجلس النواب. بعد هذا العراض استنتجت هذه الجزئية من التقرير مجموعة نتائج أبرزها: **التراجع السياسي** لقوى ١٤ آذار، معبراً عنه بإعطاء المعارضة الثلث الضامن في الحكومة والحفاظ على سلاح المقاومة ووضع العلاقات السورية ـ اللبنانية في نصابها الصحيح، ولكن في الوقت نفسه **نجح رهان** ١٤ آذار على المحكمة الدولية وترسيم الحدود مع سورية، و**انتعاش** مشروع بناء الدولة مع انتخاب الرئيس ميشال سليمان وتشكيل الحكومة الائتلافية مع التسليم بأن إتمام هذا المشروع ما زال يواجه صعوبات وعراقيل، و**بروز** الدور الخارجي في توجيه الأحداث الداخلية اللبنانية على مدار عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩، و**عقم** سياسات فرض الأمر الواقع في لبنان حيث لا حل إلا بالتفاوض السلمي ونبذ العنف لأن لبنان لا يحكم إلا بالتوافق.

(٧)

وتناول القسم **السادس** من التقرير حول العراق تطورات العام على مستويين اثنين، مستوى التفاعلات الداخلية؛ ومستوى النفوذ الخارجي. في ما يخص المستوى الأول، نوقشت فيه **مستجدات** الوضع الأمني والميداني وبشكل خاص تجميد نشاط ميليشيا جيش الصدر لأجل غير مسمى بعد مماطلات سابقة، وتغير شكل علاقة الولايات المتحدة ببعض القوى العشائرية وقوى سياسية أخرى عُرِفَت برفضها للاحتلال باتجاه التعاون في مواجهة القاعدة، وكانت إرهاصات هذا التغير قد بدأت في عام ٢٠٠٧، وتعززت في عام ٢٠٠٨. داخلياً أيضاً برزت قضية **الانشقاق** في التكوينات السياسية، عدا الكردية منها لأسباب تتعلق

بحقوق ممارسة السلطة، هذا في الوقت الذي مضى فيه رئيس الوزراء نوري المالكي في تعزيز نفوذه باعتباره رجل دولة من جهة وزعيماً حزبياً من جهة أخرى، وهو ما تبلور مع انتخابات المحافظات التي تراجعت فيها شعبية المجلس الأعلى الإسلامي حتى في معاقله لحساب حزب الدعوة. كما تأكد أيضاً **التغير** في البيئة التي تعمل فيها المقاومة لجهة التقليل من عدد عملياتها ضد قوات الاحتلال بفعل دور مجالس الصحوة وزيادة عدد القوات الأمريكية، وهي متغيرات تفاعلت مع الخلل الهيكلي المتمثل باختلاف فصائل المقاومة على المستوى الفكري والخصومة مع تنظيم القاعدة وميليشيا الصدر لإحداث الأثر المذكور، أي الحد من هجمات المقاومة.

أما على المستوى الثاني، أي المستوى المتعلق بالنفوذ الخارجي، فقد عرض **الاتفاقية الأمنية** العراقية ـ الأمريكية، وكيف أنها من حيث بنودها المتصلة بالولاية القضائية وحرية إدخال القوات الأمريكية ما تشاء من دون تفتيش، والانطلاق من العراق لتنفيذ هجمات على دول الجوار، سمحت بتمديد نفوذ الولايات المتحدة في العراق وإدامته حتى بعد الانسحاب في عام ٢٠١١. كما عرض هذا القسم من التقرير في المستوى الثاني **النفوذ الإيراني**، وتابع مراحل تطوره منذ سقوط بغداد على يد قوات الاحتلال الأمريكية المدعومة بأحزاب سياسية نشأت في إيران أو تعهدتها إيران منذ نشأتها بالرعاية، ورصد الإقبال العربي على العراق في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ رغبة في موازنة الحضور الإيراني الكثيف في الساحة العراقية.

(٨)

واختص القسم **السابع** من التقرير بالسودان، وتطرق بالتحليل لأربعة موضوعات، أولها، **تكاثر الأزمات** في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ من هجوم حركة العدل والمساواة المفاجئ لأول مرة على العاصمة الخرطوم، إلى تفجر مشكلة حول أبيي الغنية بالنفط بين شريكي اتفاق نيفاشا. وثانيها، **محدودية الإنجازات** على مدار العام من قبيل توصل الحكومة إلى اتفاق مع حزب الأمة، أطلق عليه اتفاق التراضي، إلى عودة زعيم الحزب الاتحادي إلى السودان بعد هجره لعقدين من الزمان، إلى إجازة قانون الانتخابات كخطوة لازمة تسبق إجراء الانتخابات وتدخل في إطار اتفاقيات السلام، هذا عدا عن إنجازات قليلة على المستوى الاقتصادي. الموضوع الثالث هو موضوع الساعة، أي **صدور القرار الخاص**

بتوقيف الرئيس عمر البشير، وهو القرار الذي وصفه التقرير بـ «تسونامي» في إشارة إلى آثار هذا الإعصار المدمرة في استقرار السودان ووحدة ترابه الوطني، فضلاً عن طابعه الاستثنائي من منطلق كونه قراراً بلا سابقة. وفي هذا الإطار تابع التقرير جهود احتواء تداعيات صدور القرار من أطراف عربية وافريقية، وصولاً إلى المبادرة القطرية ذات الصلة. أما الموضوع الرابع والأخير فهو **سيناريوهات المستقبل** بالنسبة إلى السودان، وهي سيناريوهات مستوحاة من الاحتمالات المختلفة لتطور قضيتي الجنوب ودارفور سواء باستمرار الشراكة بين المؤتمر والحركة أم بانتهائها، وسواء بتفعيل المبادرة القطرية بخصوص دارفور أم تجميدها.

(٩)

وجاءت الحالة الصومالية في القسم **الثامن** من التقرير، الذي سلّط الضوء على التبدل الكبير في معالم المشهد الصومالي، ومن مظاهره **نجاح** جهود الوساطة التي قامت بها الأمم المتحدة للوصول إلى اتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية وقطاع من تحالف المعارضة هو جناح جيبوتي بقيادة الشيخ شريف شيخ أحمد، الأمر الذي أحدث انقلاباً جذرياً في تركيبة النظام الحاكم بإشراك الإسلاميين المعتدلين في السلطة وانتخاب الشيخ شريف رئيساً انتقالياً خلفاً لعبد الله يوسف الذي استقال. المظهر الآخر لتبدل الواقع الصومالي هو **رفض** فصيل من قوى المعارضة اتفاق جيبوتي والانضواء في عملية التسوية، الأمر الذي يعني انتقال الصراع الداخلي في الصومال من صراع بين لوردات الحرب إلى صراع في صفوف الإسلاميين. المظهر الثالث هو **تفاقم** ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن من خلال تعرض العديد من السفن التجارية للخطف، ما شكّل تهديداً جسيماً لحركة الملاحة البحرية رد عليه المجتمع الدولي باستصدار قرارات من مجلس الأمن لمقاومته وإرسال القطع البحرية لحماية السفن التجارية. وجرى هذا التبدل بأبعاده المختلفة في إطار **انسحاب** القوات الإثيوبية من الصومال بعد أن وحّد لفترة قتال تلك القوات الفرقاء الصوماليين، ثم عادت قضية تقاسم النفوذ لتفرقهم وتشرع الباب أمام خطرين حقيقيين، خطر إزاحة الإسلاميين المعتدلين ووصول المتطرفين إلى السلطة، وخطر التدخل الإقليمي والدولي مع وجود هؤلاء المتطرفين في الحكم. والخلاصة أن ترتيبات ما بعد جيبوتي لم تنجح في تحقيق السلام على أهميته ليس فقط لإنقاذ الصومال من

جولة جديدة من جولات الصراع العنيف، ولكن أيضاً لتفويت الفرصة على القوى الإقليمية والدولية التي تراهن على حتمية تصارع الإسلاميين من معتدلين ومتطرفين.

(١٠)

وأخيراً عالج القسم **التاسع** من التقرير وضع الاقتصادات العربية في عام، فبدأ برصد **أسعار النفط** بوصفها تمثل محدداً رئيساً لمؤشرات الاقتصادات العربية، ملاحظاً انتقال الأسعار من الصعود الدراماتيكي خلال الشهور الستة الأولى من العام، وصولاً إلى ١٤٧ دولاراً للبرميل، إلى الانحدار الشديد في هذا السعر ليراوح ٤٧ دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام. تعود زيادة الأسعار إلى عوامل منها ضغط شركات النفط الأمريكية الرافضة لتخفيض الأسعار تحقيقاً لمصالحها ولو على حساب المجتمع، وارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، وتراكمات ضربات المقاومة العراقية ضد قطاع النفط والعمليات الإرهابية الصومالية في الصومال والاضطربات الطائفية في نيجيريا، فضلاً عن توتر العلاقات الأمريكية ـ الفنزويلية، والأعاصير التي اجتاحت خليج المكسيك، ومشاكل واحدة من أكبر الشركات النفطية الروسية. فيما يعود الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ثم انتقل التقرير ليتابع مؤشرات **النمو والتضخم والبطالة** في أداء الاقتصادات العربية تأثراً بحركة الأسعار النفطية، فأوضح أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، مقابل استفادة الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، علماً أن الدول المستوردة والمصدرة معاً تتأثر بتراجع التجارة الدولية وحركة السياحة العالمية وتناقص تحويلات العاملين في الخارج. وفي ما خص التضخم فقد سجل هذا القسم من التقرير تواصل ارتفاع معدلاته في كل الدول العربية بلا استثناء بحكم عوامل يدخل فيها اتجاه أسعار النفط للارتفاع لما يزيد على نصف عام ٢٠٠٨، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية. واللافت في الأمر هو أنه على الرغم من تراجع أسعار تلك السلع عالمياً بفعل تدهور أسعار النفط إلا أن الدول العربية لم تستفد بشكل ملموس من هذا التراجع. أما معدل البطالة فبلغ ١٤ في المئة في الأقطار العربية، مخلفاً وراءه ١٧ مليون عاطل.

وأخيراً تناول القسم الاقتصادي من التقرير **الاقتصادات العربية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، فسلّط الضوء على الاضطرابات الشديدة في حركة البورصات العربية من جراء تركها مسرحاً لمضاربات رأس المال الأجنبي والأموال سريعة الحركة، وسجل خسارة البلدان العربية من انتكاسات البورصة والتراجع المتوقع في حجم التجارة والاستثمار والتحويلات والسياحة ما يقرب من ٢,٥ تريليون دولار، وختم بتفنيد مقولة نموذج الاقتصاد الإسلامي الذي طرح كحل للأزمة الاقتصادية، فدحض بداية الدعوة إلى تديين الاقتصاد، ثم ناقش فكرة البديل الإسلامي بوصفه في الواقع ليس بديلاً.

مقدمـــة

لـن نـبـالـغ بـالـقـول إن الأمـة الـعـربـية شـهـدت فـي عـام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ مـن التحديات والمخاطر ما لم يسبق لها أن شهدته في عام واحد، مثّل من دون شك حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة التحديات والمخاطر التي تحدق بالأمة: أمنها ورخائها بل وبقائها، من دون أن يبلور نظامها الرسمي رؤية لمواجهة الخطر، وكان مؤسفاً حقاً أن يستمر انقسام المقاومة الفلسطينية التي كانت تعوض مع غيرها من فصائل المقاومة في لبنان والعراق والصومال عجز النظام العربي الرسمي عن الفعل.

في هذا الإطار تجلت الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني كأوضح ما تكون في عدوانه على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، واستمر الوضع في العراق هشاً وقابلاً للاحتمالات كافة، وبقي السودان يواجه مشاق رحلة البحث عن وحدته الوطنية وسلامته الإقليمية، وفاقم من هذه المشاق من دون شك القرار الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، واتهامه بالمسؤولية عما جرى ويجري في دارفور، واستمر لبنان قلقاً وغير قادر على القول إنه تجاوز محنته تماماً، وعلى الرغم من أن انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ كان بالتأكيد نصراً للمقاومة الصومالية، فإن الصومال ظل عاجزاً عن التوصل إلى الصيغة الصحيحة لإعادة بناء دولته.

حدث ذلك في الوقت الذي شهد فيه الإطار الدولي تطورات مهمة ذات تأثيرات متباينة، فمن ناحية زادت درجة الندية على قمة النظام العالمي، سواء بسبب الأزمة المالية العالمية التي خسر فيها الجميع، غير أن الخسارة المادية والمعنوية

للولايات المتحدة كانت أكبر، أو بسبب استمرار الصحوة الروسية كما كشفت حرب القوقاز، أو فوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة وتبنيه خطاباً جديداً وعقلانياً قائماً على مد جسور الحوار والشراكة مع الآخرين، والعالم الإسلامي بل وإيران عضو «معسكر الشر»، كما كان الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) يسميها، غير أن الاقتصادات العربية خسرت بدورها من ناحية أخرى من جراء الأزمة المالية العالمية والسقوط المريع لأسعار النفط.

كذلك شهدت الساحة الإقليمية تطورات ذات دلالة من المنظور العربي، تبدت في الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة، وما انبثق عن هذا الموقف من مؤشرات ربما تفيد معنى أن تركيا تتجه مجدداً إلى محيطها العربي، مستلهمة ميراث الدولة العثمانية، وذلك بعد أن تنكّر لها الاتحاد الأوروبي غير مرة.

ويعني ما سبق أن ثمة بارقة أمل عالمياً وإقليمياً يمكن أن تحفّز جهودنا وترشدها من أجل إصلاح ذات بيننا، حتى نكون بمنأى عن أطماع الآخرين فينا واستخفافهم بأمتنا، غير أن المشكلة تتمثل في كون الآليات الرسمية للنظام العربي الراهن عاجزة عجزاً مزمناً عن تغذية النظام بأسباب القوة التي لا مناص من امتلاكها إن كانت إرادتنا قد انعقدت حقاً على مواجهة الخطر الذي يحدق بالأمة.

أولاً: الإطار الدولي لحال الأمة العربية في عام ٢٠٠٨

١ ـ الخصائص الحاكمة للبيئة السياسية الدولية الراهنة، نظرة عامة

نقدم في ما يلي نظرة إلى العناوين العريضة التي تلخّص الواقع المتحول للبيئة الدولية في المرحلة التاريخية الراهنة.

أ ـ بيئة دولية متحولة: من هيكل للنظام الدولي تتحكم فيه «القوة العظمى الوحيدة» حالياً ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى هيكل مستقبلي يتسم بالتعددية القطبية.

ب ـ اختراقات للمنظومات الإقليمية، وخصوصاً:

ـ الاتحاد الأوروبي: العمل على إعلاء العلاقة الأطلسية الناظمة للمشترك الأوروبي ـ الأمريكي على العلاقة الأوروبية المتبادلة.

ـ منطقة شرق آسيا: التدخل و(التداخل) الأمريكي في المنظومة الإقليمية على وقع المشكلة االكورية، والنزاع الصيني ـ التايواني، والصيني ـ الياباني، والكوري ـ الياباني.

ـ المنطقة العربية: دور الكيان الصهيوني (إسرائيل) باعتبارها أداة اختراقية و«مخلب قط».

ج ـ بيئة دولية متجددة:

ـ بروز إرهاصات حركة التحرر الوطني العالمي الجديدة ذات الآفاق الاجتماعية المتقدمة.

ـ القيود على استخدام القوة العسكرية. ويتمثل ذلك في المنطقة العربية

خصوصاً من خلال فشل الغزو الأمريكي للعراق، وفشل حرب إسرائيل على لبنان ٢٠٠٦، وعلى غزة ٢٠٠٩.

ـ بدء التحوّل في المجموعات الدولية المختلفة من سياسات الليبرالية الجديدة المسماة بالرأسمالية المتوحشة، والقائمة على إطلاق العنان للقطاع الخاص الكبير وقوى السوق والاحتكارات، إلى سياسات التدخل النشط للدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

د ـ تحديات العولمة:

ـ نكوص الدول الصناعية عن سياسات السوق المفتوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، ويدل عليه فشل مفاوضات جولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية بصورة متوازنة بين الدول الصناعية والنامية.

ـ اتجاه مختلف القوى الدولية إلى استعادة النفَس الحمائي في التجارة الدولية، والمزيد من الاعتماد على النفس والعمل على رفع درجة الاكتفاء الذاتي، وخصوصاً في الميدان الغذائي والطاقوي. ويتضمن ذلك، تجريب صور متعددة لفك ارتباط الاقتصاد الوطني أو التكتلات الاقتصادية بالاقتصاد العالمي، بصورة انتقائية ومتدرجة.

ـ تبلور حركات اجتماعية في الإطار الرسمي وغير الرسمي لتبنّي عولمة بديلة انطلاقاً من أمريكا اللاتينية بالذات.

هـ ـ بيئة دولية مأزومة:

ـ اقتصادياً (أزمات مالية وغذائية وطاقوية).

ـ واجتماعياً (تزايد السكان في الدول النامية، وتناقصهم في الدول الغنية، عدا أمريكا إلى حد ما ـ تفاقم الفقر في البلاد الأقل نمواً).

ـ وبيئياً (تدهور شروط البيئة والمناخ العالمي).

و ـ بيئة دولية مشدودة الوتر، مع الميل المتزايد من معظم الأطراف الدولية إلى استخدام أدوات العنف والعنف المضاد، بمختلف أشكاله، في العلاقات الدولية، وكذا اتساع نطاق العمل لجماعات العنف المشروع وغير المشروع، وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

وتعدّ أهم المناطق الملتهبة لسياسات القوة هي المنطقة العربية ـ الإسلامية

المركزية، المسماة غربياً بالشرق الأوسط الكبير، وخصوصاً من خلال تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، وتصاعد النزوع العدواني الصهيوني في إطار التحول التاريخي من «استراتيجية إسرائيل الكبرى» إلى «استراتيجية إسرائيل الكبيرة في شرق أوسط كبير». ويشار أيضاً إلى التفاعلات الدائرة من حول رسم خريطة إقليمية جديدة، بدور متنامٍ لكل من إيران وتركيا.

ز ـ بيئة دولية غير مرنة تنظيمياً وقانونياً:

ـ من الناحية التنظيمية، يلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة التي بُنيت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكل من المنظمات الاقتصادية الكبيرة الثلاث (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) لم تعد تعكس بنيوياً وحركياً تحولات القوة في العالم باتجاه تبلور قوى دولية جديدة.

ـ ومن الناحية القانونية، توقفت تقريباً عملية إعادة صياغة القانون الدولي لاستيعاب التغيرات الدولية المتلاحقة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، سواء في مجال القانون الدولي الإنساني أم القانون الاقتصادي الدولي أم القانون الجنائي الدولي.

ح ـ ركود نسبي في البيئة النظامية، خصوصاً في مناطق معينة من العالم، في مقدمها المنطقة العربية، من خلال ثبات نسبي في توازنات ما يسمى بالنظام الرسمي العربي، وظاهرة «استئساد الدولة الإقليمية»، وتنامي أوجه فشل عملية «الخلافة السياسية» في النظم السياسية العربية من وجهة نظر المشاركة الشعبية الحقيقية.

ط ـ جدلية الدولة والشركة: إذ إن الدول القوية في الغرب والعالم الصناعي عموماً، والدول الضعيفة والتي تزداد ضعفاً بمواجهة التحديات والضغوط العالمية في العالم النامي، تواجه شريكاً عنيداً في دائرة صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية وهي الشركات عابرة الجنسيات، بل وشركات القطاع الخاص عموماً. ولكن بينما تتوافر بيئة مرنة وناظمة وقادرة على بناء صيغة فاعلة نسبياً لتحالف جهاز الدولة ورأس المال في العالم الصناعي، وبناء نهج «سياسات القوة» في المجال الخارجي، يشهد العالم النامي هشاشة بادية للعيان من طرف جهاز الدولة أمام القوة المتنامية، بل والشرسة لشركات القطاع الخاص الكبير، ومن ثم تتفاقم مشكلات التوزيع غير العادل للثروة والسلطة في الوقت نفسه، وتتعاظم هشاشة المجتمعات المحلية وخصوصاً في الوطن العربي وأفريقيا،

وفي أمريكا اللاتينية، وفي القسم غير الناهض من القارة الآسيوية.

هذه هي الخصائص العامة الحاكمة للبيئة الدولية الراهنة، أو للإطار الدولي الذي يتحرك ضمنه «حال الأمة» في المرحلة الراهنة. وبالإضافة إلى هذه الخصائص، نتناول بصفة محددة وموسعة، أهم حدثين عالميين خلال عام ٢٠٠٨ بالذات، من وجهة نظر الأثر في التطور العربي العام، وهما: الأزمة المالية العالمية، من جهة **أولى**، وانتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية، من جهة **ثانية**.

٢ ـ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

أ ـ التحدي والاستجابة الأولية

لم تكن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصادات الرئيسة في العالم منذ يوم الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ وليدة ذلك اليوم، ولم تتفاعل بين عشية وضحاها، ولكن بوادرها كانت قائمة منذ عام ٢٠٠٥، وكانت علاماتها المتتالية واضحة للعيان، وكانت البداية من أكبر اقتصاد منفرد في العالم، الاقتصاد الأمريكي، فيما يسمى بأزمة الرهن العقاري.

ومن المعروف أن الاقتصاد الحديث يعيش على الائتمان، وعلى ما يسمى بالنقود الائتمانية، وفي الاقتصاد الأمريكي بالذات تنشط سوق الائتمان المصرفي، الموجهة إلى قطاع الاستهلاك تحديداً، إذ يشكل الاستهلاك قرابة ٧٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو ٤٠ في المئة في العديد من الاقتصادات الآسيوية الناهضة. ويفسر ذلك بارتفاع ما يسميه الاقتصاديون بالميل للاستهلاك في الاقتصاد الأمريكي، أي نسبة الاستهلاك للناتج. أما الادخار فتتكفل به جاذبية السوق الأمريكية ـ بالمعنى الواسع ـ للمستثمرين الأجانب من جهة **أولى**، حيث يحلو للمراقبين وصفه بأنه أكبر اقتصاد مدين في العالم. ومن جهة **ثانية** تتكفل به الموازنة الاتحادية الأمريكية، لتزيد باستمرار قيمة الديون العامة التي تتحملها الحكومة الأمريكية، لتمويل النفقات الإضافية، سواء على الصعيد العسكري، أم على صعيد تجديد هياكل البنية الأساسية، وضخ السيولة في الأسواق لمواجهة الركود.

ومن أهم شرائح الائتمان في الاقتصاد الأمريكي الائتمان المقدم بغرض حيازة المساكن أو تملّكها من خلال نظام «الرهن العقاري». وتقدم المصارف هذا الائتمان، وعلى رأسها أكبر مصرف في الولايات المتحدة وهو «بنك أوف

أميريكا». وهناك «حائط للصد» من وراء البنوك يتمثل في المؤسسات المالية العملاقة التي تقدم السيولة والضمانات أو التأمين للبنوك، مثل «ميريل لينش».

ومن خلف المؤسسات المالية العملاقة، يأتي «حائط الصد الثاني» وهو مؤسسات مالية أكثر تعملقاً تقدم الضمانات على الضمانات! أو التأمين على التأمين! وتتعامل هذه المؤسسات في تريليونات الدولارات، في أمريكا خصوصاً، وعلى امتداد المعمورة بأركانها الأربعة بعامة، وبالتحديد في دول الاتحاد الأوروبي وآسيا. ومن أهم هذه المؤسسات «فاني ماي» و«فريدي ماك».

ونتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية، ونظراً إلى سياسة المحافظين الجدد على امتداد ولايات الرؤساء ريغان وبوش الأب وبوش الابن، زاد العبء الضريبي النسبي على الطبقات الوسطى والفئات محدودة الدخل، كما تقلّصت النفقات الاجتماعية المخصصة من الموازنة الاتحادية لتغطية النظم التأمينية التقليدية، ما أثقل كواهلها إلى حد كبير، وخصوصاً في ظل تفاعل مخاطر التضخم.

لذلك كله، واجه أفراد الطبقات الوسطى والفئات محدودة الدخل صعوبات متزايدة في رد الديون المترتبة على الاقتراض الممنوح لتغطية النفقات الاستهلاكية والعقارية، ومن هنا نشأت أزمة الائتمان والرهن في القطاع السكني والعقاري بالذات، وتفاقم عجز المدينين المباشرين، وأعقبه عجز المدينين غير المباشرين، أي المصارف، خصوصاً الكبرى منها. ومن عجز سداد الأقساط وأسعار الفائدة نجمت مشكلة سُمّيت القروض منخفضة الرتبة من حيث التصنيف الائتماني، وشيئاً فشيئاً أصبح يطلق عليها الديون المعدومة. وأخذت حوائط الصد وخطوط الدفاع تتداعى، وظهر ذلك جلياً في الأزمة التي عانتها مؤسسة بير ستيرنز التي كانت على وشك إعلان الإفلاس في آذار/مارس ٢٠٠٨، وتقدمت الحكومة الأمريكية لإنقاذها في ذلك الوقت بتقديم الضمان اللازم للديون. كان هذا بمثابة بدء التداعي الخطر لحائط الصد الأول.

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ حدثت مقدمات التداعي لحائط الصد الثاني، أي مؤسسات التأمين والضمان، وتمثل ذلك في أزمة مؤسستي «فاني ماي» و«فريدي ماك» اللتين تتعاملان في قروض «منخفضة الرتبة» في القطاع السكني والعقاري بقيمة تبلغ ٥,٣ تريليونات دولار. وقد هبّت الحكومة الأمريكية لتمثل حائط الصد الثالث أو خط الدفاع الأخير عن النظام المالي الأمريكي، بل

والعالمي، فقامت ببسط سيطرتها على هاتين المؤسستين بصورة مباشرة على نحو يوصف بالتأميم المؤقت والانتقائي.

وإثر ذلك وقعت الواقعة على واحد من أكبر المصارف الأمريكية المانحة للقروض العقارية وذات «الديون المعدومة»، أي بنك «ليمان براذرز»، الذي يتحمل ديوناً خطرة بمقدار ٦٠ مليار دولار، وفشلت صفقة الإنقاذ المقترحة لشرائه بواسطة بنك أوف أميريكا وبنك باركليز البريطاني، كما رفض مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي ضمان قروضه، فما كان منه إلا أن تقدم بطلب لإشهار إفلاسه، حيث وضع نفسه تحت مظلة قانون الإفلاس في الولايات المتحدة للعمل تحت إشراف قضائي ريثما يتمكن من حل مشكلات تعثره في السداد مع الدائنين.

ومع تهاوي بنك ليمان ـ رابع أكبر مصرف أمريكي ـ برزت نذر تفاقم الأزمة جلية، ومعها بالضبط تهاوت مؤسسة ميريل لينش ـ حائط صد من الطراز الثاني ـ فتقدم بنك أوف أميريكا لشرائها بمبلغ ٥٠ مليار دولار. وأخيراً، وبتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ أعلن «مجلس الاحتياط الفدرالي» موافقته على طلب مصرفي «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي» بالتحول إلى شركتين قابضتين تعملان تحت إشرافه، وفق قواعد مصرفية صارمة، بما يتيح للمصرفين الحصول على قروض ائتمانية مضمونة من الحكومة بعد أن فشلا في تحقيق صفقة للاندماج مع كيانات مالية أكبر.

وهكذا، المثير في الأزمة المالية الأخيرة هو الدور الجديد الذي أصبحت تقوم به الدولة ممثلة بالحكومة الأمريكية، والحكومة البريطانية، والأجهزة الرسمية المختصة في اليابان والدول الأوروبية. وفي الولايات المتحدة بالذات، بدأت تتضح علامات الدور الجديد للدولة والحكومة. إذ وضعت ملامح صفقة إنقاذية للمؤسسات المالية والمصرفية بقيمة تريليون دولار تقريباً. وتمثل ذلك في قيام الإدارة بتقديم مقترح شامل للكونغرس للحصول على تفويض بإنفاق نحو ٨٠٠ مليار دولار للمساعدة في تجاوز الأزمة. وقد اعتمدت حزمة الإنقاذ في البداية ـ أثناء إدارة بوش في فترتها الأخيرة ومن خلال سياسة وزير المالية هنري بولسون ـ على قيام الحكومة بما يسمى «شراء الأصول الضعيفة»، أي نقل القروض المشكوك في تحصيلها إلى ذمة الحكومة، ولما لم تنجح هذه الطريقة انتقلت الإدارة إلى «المشاركة الحكومية في رأس المال» للمصارف والمؤسسات ذات الصلة، ولم تثبت فاعلية هذه الخطوة أيضاً، فما كان من الإدارة الجديدة للرئيس الجديد أوباما إلا

الانتقال إلى نقل الأموال الإنقاذية إلى المؤسسات المتضررة في الاقتصاد مباشرة، مع بسط الرقابة الحكومية المباشرة على أوجه إنفاقها، بالإضافة إلى تحديد مخصصات قيادات الإدارة العليا في المؤسسات المالية التي تتلقى العون من الحكومة. وفي الوقت نفسه قامت المصارف المركزية في الدول الصناعية المتقدمة الأخرى بضخ أو التعهد بضخ سيولة متفاوتة القدر. كل ذلك إلى جانب «التأميم» الانتقالي والانتقائي في كل من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا، وأخيراً ألمانيا.

هذا، وردد بعض مصادر قطاع المال في الولايات المتحدة أن صناديق الاستثمار السيادية في منطقة الخليج العربي، ومؤسسات مالية ومصرفية خليجية أخرى، قد تكون على استعداد لضخ ما يقارب تريليون دولار (تبدأ بنحو ٢٠٠ مليار دولار) لشراء أصول مخاطر القروض العقارية الأمريكية، وخصوصاً لكل من «فاني ماي» و«فريدي ماك»، اللتين تحوزان أكثر من ٥ تريليونات دولار كديون عقارية، من إجمالي قيمة الرهونات العقارية الأمريكية البالغة نحو ١٢ تريليوناً. وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن صناديق الاستثمار السيادية الخليجية تستحوذ على ١,٥٢٤ تريليون دولار، أي أكثر من ثلث أصول الصناديق السيادية في العالم البالغة قيمتها نحو خمسة تريليونات دولار، يتوقع وصولها إلى حوالى ١١ تريليوناً بحلول عام ٢٠١٣. علماً بأنه، وفقاً لبعض التقديرات المتاحة، فإن قيمة الخسارة الكلية للدول العربية الخليجية من جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة تتراوح بين ٧٥٠ مليار دولار وأكثر من تريليوني دولار.

من أين تمول الحكومة الأمريكية تكلفة الإنقاذ الكلية؟ كما سبق ذكره، فإن الصناديق الاستثمارية في الخليج وربما في العالم كله (٣٨ صندوقاً، منها ٣٠ صندوقاً تعود إلى الدول النامية ذات الموارد المالية الكبيرة) يمكن أن تسهم في العملية برمتها. ولكن هذا لا يعفي الولايات المتحدة من العبء، وسوف تقدم ثلث قيمة الصفقة الكلية على الأقل. وهذا التصرف يواجهنا بدلالة مهمة من ناحيتين: **الأولى**، سوف يتحمل دافعو الضرائب الأمريكيون، في التحليل النهائي، الشطر الأكبر من التكلفة الكلية. ولما كانت الحكومة الأمريكية في ظل إدارة بوش قد صممت حزمة من السياسات الضريبية المرتكزة على زيادة حجم الاستقطاعات والخفض من الكلفات الضريبية للشرائح العليا من الدخل والثروة، فمعنى هذا أن الفئات الوسطى سيقع عليها العبء الأكبر من تكلفة الإبقاء على النظام المالي الأمريكي الراهن.

ومن ناحية **ثانية** فإن الشطر المقترض بواسطة الحكومة، والممول من جانبها، سوف يكون من شأنه مفاقمة العجز في الموازنة الاتحادية وزيادة مقدار الدين العام المحلي ونسبته للناتج المحلي الإجمالي، وربما زيادة العجز في الحساب الجاري والمزيد من الضغط على الدولار.

ويبقى النظام المالي الأمريكي على حاله، من حيث الإفراط في السيولة وتوجيهها إلى الأغراض غير المنتجة في الاقتصاد الحقيقي بالمعنى العلمي، حيث تنصب على إعادة الإقراض المالي، وعلى تمويل الائتمان الاستهلاكي والعقاري والسكني، من دون تحقيق «قيمة مضافة» موازية للزيادة في كميات النقود ليس على مستوى الاقتصاد الأمريكي فقط، ولكن على المستوى العالمي كله. وتكون النتيجة هي تشجيع تكوين كتل «دياصورية» من الأموال الهائمة التي تظل تدور حول أسواق المال في العالم من أسهم وسندات على مدار الساعة في حلقة شبه مفرغة تستثمر النقود لتحصل على المزيد من النقود. ويؤدي ذلك إلى تمويل موجات تضخمية قادمة، وتبديد موارد كان يمكن استخدامها لتوسيع الطاقات الإنتاجية في العالم واستئصال الفقر من الجذور. ثم إن هذا كله يغذي ميول المضاربة على الأموال والأوراق المالية وعلى بيع وشراء الموارد الطبيعية والمواد الغذائية، في صفقات آجلة تنشر الذعر في أرجاء الاقتصاد العالمي من دون وجه حق، كما يحدث في حالة النفط.

ب ـ دلالات الأزمة المالية العالمية

تتركز دلالات الأزمة المالية العالمية في جانبين رئيسين: من جهة تغير المنحى العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً من خلال تدخل الدولة وارتفاع صوت المطالبة بتغيير نمط الإدارة الاقتصادية الدولية، سيما للمنظمات الاقتصادية النافذة مثل صندوق النقد الدولي من جهة أخرى، لتعكس بصورة أفضل طبيعة التحولات الراهنة في المراكز المالية والاقتصادية للدول والتكتلات الدولية والمجموعات الإقليمية، وفق ما أسفرت عنه الأزمة المالية. وفي ما يلي معالجة للجانبين المذكورين.

ـ تغير المنحى العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية

بدأت الحكومة الأمريكية اتجاهاً مهماً، هو تفعيل تدخل الدولة في الأسواق، وسوف توجه جانباً من صفقة إنقاذ النظام المالي إلى تطوير مشروعات للبنية الأساسية، لتولّد فرص التشغيل وزيادة الدخول، في مسعى لمواجهة الركود. وها

هي الحكومة الأمريكية تقوم بانتهاج سياسة تبدو ـ ولو في الظاهر على الأقل ـ تدخلية نشطة من النمط «الكينزي»، حيث لا تترك تفاعلات الأسواق على عواهنها لفشلها في تحقيق التوازن الاقتصادي بصفة تلقائية، كما كان يزعم أنصار «الليبرالية الجديدة».

ولا يمكن في هذا الصدد اعتبار السيطرة الحكومية على مؤسستي «فاني ماي» و«فريدي ماك»، ثم «مورغان ستانلي» و«غولدمان ساكس» من قبيل «التأميم» المعروف في إطار الفكر الاقتصادي والاجتماعي التقدمي، بل ولا يمكن اعتبارها بمثابة نوع من التخلي عن قواعد اللعبة الرأسمالية. أقصى ما يمكن قوله إنه ضرب من التجديد في استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لمواجهة مخاطر ماثلة أو متوقعة داخل النظام الرأسمالي نفسه. وأقصى ما يمكن الوصول إليه في ظل الإدارة الجديدة لباراك أوباما، هو الانتقال ـ ولو بصفة جزئية ـ إلى ما يشبه السياسة التي انتهجها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لمواجهة الكساد العالمي الكبير في الثلاثينيات من القرن المنصرم، من خلال ما سُمي «السياسة الاقتصادية الجديدة» بالانتقال مما يطلق عليه سياسة «الدولة الحارسة» إلى «الدولة المتدخلة».

بعبارة أخرى، برز عنوان كبير لإصلاح السياسات، يؤشّر لمنحنى بارز في التاريخ الاقتصادي المعاصر عن طريق التحول من رأسمالية «الليبرالية الجديدة» ذات الأنياب الشرسة، النافذة من خلال الأسواق، إلى رأسمالية «الليبرالية الطيبة» ذات «الأيدي الناعمة» الممدودة إلى الجميع، من أغنياء الشركات إلى الفقراء ومتوسطي الحال، من خلال إعادة تكييف الوظيفة الاجتماعية للدولة. أما الاشتراكية فهي «حلم مؤجل» إلى حين، وهي في أفضل الأحوال تطعّم النظام الاقتصادي لبعض المجتمعات، أو لمعظمها، بملامح عامة تضع الأساس لنظام اقتصادي «مختلط».

يلخص التوجه نحو تدخل الدولة إذاً التحول الجديد في مسار سياسات الاقتصاد الكلي للرأسمالية العالمية. وهو تدخل يعزز سلطة الدولة القومية ولا يقلل منها لمصلحة سلطة عالمية مفترضة دعا إليها البعض لإدارة المنظومة النقدية والمالية العالمية على نحو فاعل، ولو بالعودة إلى مقترح «كينز» الأصلي في مؤتمر «بريتون وودز» في عام ١٩٤٤ بتأسيس مصرف عالمي حقيقي لتسوية المعاملات الدولية، يقوم على استخدام عملة حسابية محايدة.

وعبَّر بعض المراقبين عن فحوى ذلك التحول غير المناهض لسلطة الدولة القومية «الدولة ـ الأمة»، كما تسمى في أدبيات علم السياسة، وذلك من خلال بلورة ما انتهى إليه مؤتمر قمة العشرين في واشنطن (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) بالقول إن رؤساء الدول والحكومات للقمة المذكورة أرسوا مبدأ ضبط أسواق المال على قاعدة وطنية، مستبعدين فكرة إنشاء «سلطة ضابطة عليا» للنظام المالي العالمي.

وعلى الرغم من استبعاد القمة المذكورة مبدأ إنشاء «سلطة فوق قومية» فقد قدمت في الإعلان وخطة العمل المتضمنين في بيانها الختامي مبادىء عامة أساسية لمعالجة الأزمة وفق الخطوط التي سبقت الإشارة إليها في مواضع سابقة، وتتمحور حول ست نقاط:

ـ إصلاح المؤسسات المالية الدولية وخصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ـ التوصل إلى اتفاق في نهاية عام ٢٠٠٨ يمهد لاتفاق عالمي للتجارة الحرة، بحسب «أجندة الدوحة».

ـ تحقيق الشفافية في أسواق المال العالمية، وضمان «الإفصاح» الكامل عن الوضع المالي للشركات المدرجة، على أن توضع إجراءات تحسين أداء أسواق المال قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ـ ضمان عدم دخول المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في عمليات خطرة وشديدة المجازفة.

ـ وضع قوائم بالمؤسسات المالية التي يمكن أن يعرض انهيارها النظام الاقتصادي العالمي لأخطار كبيرة.

ـ تحسين نظام المراقبة المالي في كل دولة على حدة.

ولقد عالجت هذه المبادىء الستة «قمة جبل الجليد» الممثلة في المنظومات المالية الوطنية والدولية، تاركة أمر السياسات الاقتصادية الكلية للسلطات الوطنية. وهكذا بقيت المعالجات الاقتصادية الداخلية، في كل دولة، موضعاً للاجتهاد من قبل جهات صنع السياسات واتخاذ القرارات. ولكن مركز علاج الأزمة في الولايات المتحدة، على كل حال، هو استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية، من خلال خفض سعر الفائدة، والإعفاءات الضريبية لكاسبي الأجور، والتوسع

في الإنفاق الحكومي. ولكن هل يكفي ذلك لاحتواء آثار الأزمة الراهنة، ووضع «القطار الاقتصادي» على طريق التنمية الحقيقية في الوطن العربي؟ يدعونا هذا إلى تناول مسالك «العدْوى» التي تنتقل بها الأزمات الاقتصادية «عمودياً»، داخل كل اقتصاد على حدة، و«أفقياً» بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، وبالتالي تحديد منهج التعامل مع الأزمات الطارئة والمزمنة.

ففي الاقتصادات الصناعية المتقدمة تنتقل عدوى التأثير عبر عصب النظام الاقتصادي، وهو النظام النقدي والائتماني، وبالتالي فإنه يمكن إحداث التعافي أو الانتعاش من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بواسطة السلطات النقدية والمالية المحلية، بصفة أساسية، وذلك بافتراض بقاء الهيمنة على مقدرات الاقتصاد الدولي. أما الاقتصادات النامية والأقل نمواً، وخصوصاً في الوطن العربي والإقليم العربي ـ الأفريقي، والعالم الإسلامي بعامة، فإن مسالك عدوى الأزمة تمر عبر قنوات التعامل غير المتكافىء عموماً مع العالم الخارجي، وبالتالي فإنها تحتاج إلى حزمة سياسات مرتبطة بإعادة التوازن الاقتصادي في مواجهة المتغيرات الدولية المعاكسة. وأبرز مثال على ذلك: حالة العرض وأسعار السلع الاستراتيجية في السوق الدولية (خصوصاً النفط) والسلع الأساسية (كالمعادن والأغذية)، ومستوى الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها أو تقدمها الدول النامية إلى الأسواق الخارجية، وأخيراً مستوى الاستثمارات الوافدة والمعونات الممنوحة.

يقتضي ذلك ليس إعمال أدوات السياسة المالية والنقدية التقليدية فقط، بما في ذلك التوسع في الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية، ولكن أيضاً إعمال السياسة الإنتاجية والاجتماعية للدولة بغرض رفع الإنتاجية ورفع مستوى القدرة الابتكارية. بعبارة أخرى، فإنه يجب نقل محور الارتكاز لسياسات الاقتصاد الكلي من «الحواف» أو الهوامش، ممثلة بسعر الفائدة والضريبة، إلى «القلب» أو المركز، ممثلاً بسياسات إنعاش وتوسيع الطاقات الإنتاجية في القطاعات السلعية والخدمية الأكثر قدرة على توليد القيمة المضافة، وفق ميزان التنافسية المقارنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولعل هذا هو ما حاولته قمة العشرين (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩) التي اتفق زعماؤها على توجيه موارد جديدة تزيد على ١,١ تريليون دولار للاقتصاد العالمي عبر صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى من ضمنها ٢٥٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاص للصندوق ستكون متاحة لجميع الأعضاء. وإضافة إلى ذلك سيشهد صندوق النقد زيادة موارده إلى ثلاثة أمثالها بضخ ٥٠٠ مليار دولار من

الأموال الجديدة. كما اتفق زعماء مجموعة العشرين على خطة لتمويل التجارة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار على مدى عامين لدعم تدفقات التجارة العالمية، وعلى أن يسيِّل صندوق النقد احتياطه من الذهب لمساعدة الدول الفقيرة.

وتوقع بيان القمة «أن تؤدي الإجراءات المنسقة إلى زيادة الإنتاج العالمي بنسبة ٤ في المئة بحلول نهاية ٢٠١٠»، ما يؤسس لملايين الوظائف الجديدة، كما تعهدت البنوك المركزية في المجموعة بمواصلة سياسات التوسع في الائتمان ما دام ذلك ضرورياً، واستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة كلها.

وفي ما يتعلق بالاقتصاد العربي ـ في المجموعة الخليجية مثلاً ـ تتبين أهمية توسيع وتعميق المساهمة للقطاعات غير النفطية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وخصوصاً الصناعة التحويلية، ومنها الصناعات البتروكيماوية والمعدنية، ذات الميزة التنافسية عربياً ودولياً. وبتطبيق المدخل ذاته على الاقتصادات العربية في مجموعة الدول متوسطة الدخل، يلزم إعادة النظر في ميزان العلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، من خلال العمل على تركيز مقومات القوة الذاتية للاقتصاد العربي، وخصوصاً تقديم الحماية والدعم للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي مقدمها القطاع الزراعي، موطن «الأمن الغذائي»، وقطاعات صناعية ذات أهمية اقتصادية واجتماعية مرتفعة، وتقوية القدرة التنافسية، كما في حالة الخدمات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

مثل ذلك المزج بين سياسات السوق المراعية للاعتبارات الاجتماعية، وحماية مصادر القوة الذاتية هو الذي يمكن أن يقوي «جهاز المناعة» الاقتصادي للاقتصاد العربي في مواجهة عواصف الأزمات ذات المنبع الخارجي، كالأزمة المالية العالمية الراهنة، وأزمة الغذاء. وهذا المزيج نفسه هو الذي طبقته وتطبقه الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً، أي الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، وخصوصاً من خلال السياسات الزراعية ذات الطابع الحمائي.

ـ المطالبة بتغيير نمط الإدارة الاقتصادية الدولية، خصوصاً في إطار صندوق النقد الدولي

يدعو الحديث عن ضرورة تغيير نمط الإدارة الاقتصادية الدولية إلى استعراض الأوزان الاقتصادية النسبية للوحدات التكوينية الأساسية في النظام الدولي من الدول المؤثرة والمجموعات الدولية القادرة، ومقارنتها، قدر الإمكان، بالنصيب النسبي لكل منها في ما يسمى «القوة التصويتية» داخل صندوق النقد

الدولي بصفة خاصة. ووفق أحدث البيانات، يمكن استخلاص الحقائق الآتية: من واقع الاسترشاد بمؤشر رئيس، هو حجم «الناتج المحلي الإجمالي»، وفق الطريقة المسماة «تعادل القوة الشرائية»، بالمليار دولار، عن عام ٢٠٠٦.

ـ تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بموقع مسيطر في الاقتصاد العالمي، إذ يقدر حجم ناتجها المحلي الإجمالي نحو ١٣,١ تريليون دولار من أصل الناتج المجمع العالمي والبالغ حوالى ٦٠,٢ تريليون، بنسبة تقارب ٢٢ في المئة. ولا تزال للدول الأوروبية الصناعية الكبرى قوة مؤثرة نسبياً إلى حد بعيد، حيث حققت ألمانيا ناتجاً مقداره ٢,٧ تريليون دولار، وبريطانيا تريليوني دولار، وفرنسا ١,٩ تريليون تقريباً، وإيطاليا ١,٧ تريليون، وإسبانيا ١,٢ تريليون. ونضيف إليها كندا التي حققت ١,٢ تريليون دولار تقريباً. وبذلك تبلغ حصة الدول الصناعية السبع الغربية (بإضافة إسبانيا، واستبعاد اليابان) حوالى ٢٣,٨ تريليون دولار، وتكون نسبتها لإجمالي الناتج العالمي نحو ٤٠ في المئة.

لا تزال هذه المجموعة الصناعية الكبرى تقود الاقتصاد العالمي بقوة واقتدار، ويلاحظ أن قدرتها على التأثير في المنظمات المالية الدولية ـ وعلى ترؤسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ تفوق قدرتها الاقتصادية الخالصة، ولو بهامش بسيط، يتراوح بين ٢ في المئة و٥ في المئة؛ وذلك انطلاقاً من هيمنتها على عملية إصدار القرارات عن طريق امتلاك الشطر المؤثر في ما يسمى «القوة التصويتية» كذراع حاكم لعملية اتخاذ القرارات المذكورة في هاتين المنظمتين تحديداً.

ـ ولكن ثمة قوى أخرى حققت صعوداً لافتاً، وتتركز في منطقة شرق وشمال شرق آسيا على وجه التحديد، وأبرزها الصين التي بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها ٦,١ تريليون دولار (أي نحو ١٠ في المئة من الناتج العالمي)، في حين حققت اليابان ٤,٢ تريليون تقريباً (ولليابان تحديداً وضع خاص باعتبارها دولة صناعية كبرى، وليست من قبيل ما يسمى بالدول الصاعدة في آسيا)، وبلغ ناتج الهند ٢,٧ تريليون دولار، وحققت كوريا الجنوبية ١,١ تريليون دولار (أي بمجموع ١٤ تريليون دولار)، أي أكثر من الولايات المتحدة، (وبمجموع ١٠ تريليونات إذا استبعدنا اليابان). وإذا أضفنا دولاً آسيوية أخرى من منطقة جنوب شرق آسيا وأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ـ «آسيان» فإن الصورة تزداد وضوحاً، فلدى إندونيسيا ٠,٧ تريليون، ولدى ماليزيا ٠,٣ تريليون والفيليبين مثلها تقريباً، فيكون للدول الثلاثة ١,٣ تريليون دولار. ويكون المجموع الآسيوي ـ

الممثل للدول الآسيوية الصاعدة واليابان ـ نحو ١٥,٥ تريليوناً، أي أكثر من ٢٥ في المئة من الناتج العالمي المجمع والبالغ ٦٠ تريليوناً كما سبقت الإشارة. ولا تملك هذه المجموعة من القوة التصويتية في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما يوازي نصيبها النسبي في ناتج العالم، أي الربع على الأقل. ولذلك سوف تشهد الفترة المقبلة على الأرجح ارتفاعاً في الوزن النسبي للمجموعة الآسيوية الناهضة في إدارة الاقتصاد العالمي، وخصوصاً إدارة المنظمات الدولية المعنية، بما يوازن قوتها الاقتصادية الفعلية. ويمكن الإشارة أيضاً في هذا الإطار إلى الدولة الأوراسية الكبرى، روسيا الاتحادية، وريثة الاتحاد السوفياتي، بناتج بلغ ١,٨ تريليون دولار لتعود إلى الصعود بعد هبوط في سياق تاريخي مشهود.

ـ هناك مجموعة أخرى ذات وزن صاعد في أمريكا اللاتينية، وتمثلها البرازيل (١,٦ تريليون دولار) والمكسيك (١,٢ تريليون) والأرجنتين (أقل قليلاً من نصف تريليون: ٤٥٦,٨ مليار دولار)، وبذلك تملك هذه الدول اللاتينية الثلاث أكثر من ٥ في المئة من الناتج العالمي. وهناك أيضاً دولة «شبه قارة» لا يزيد عدد سكانها على ٢١ مليون نسمة، بينما حققت ٧٠٢ مليار دولار، هي أستراليا، ومعها نيوزيلندا (٤ ملايين نسمة، وحققت ١٠٧,٧ مليار دولار).

ـ وفي المنطقة العربية والشرق أوسطية نلحظ صعود ثلاث دول، هي العربية السعودية (٥٢٨ مليار دولار)، وكان قد ارتفع نصيبها أصلاً في «القوة التصويتية» في صندوق النقد الدولي إلى نحو ٣,٣ في المئة، وتركيا (٦١٤ مليار دولار)، وإيران (٦٨٧ مليار دولار)، ونشير بالمناسبة، إلى دولة أفريقية هي جنوب أفريقيا (٤٢١,٧ مليار دولار بطريقة تعادل القوة الشرائية، و٢٥٥,٤ مليار دولار بالطريقة العادية).

ـ هناك أيضاً مجموعة من الدول ذات الحجم الصغير، مساحةً وسكاناً، لكنها حققت تفوقاً اقتصادياً لافتاً في السنوات الأخيرة من زاوية التقدم التكنولوجي والمالي والنصيب من السوق العالمية، كما تصدرت جداول القدرة التنافسية على المستوى العالمي كله بحسب التقارير الدولية المعروفة. ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من دول غرب أوروبا وشمالها، وخصوصاً هولندا (١٦ مليون نسمة و٦٢٠ مليار دولار)، وبلجيكا (١١ مليون نسمة و٣٥٧ مليار دولار)، والسويد (٩ ملايين نسمة و٣١١,٧ مليار دولار)، وسويسرا (٧ ملايين نسمة و٣٠٥ مليارات دولار)، والنمسا (٨ ملايين نسمة و٢٩٨ مليار دولار)، والنرويج (٥ ملايين نسمة و٢٣٣,٣

مليار دولار)، والدانمارك (٥ ملايين نسمة و١٩٧ مليار دولار)، وفنلندا (٥ ملايين نسمة و١٧٤,٧ مليار دولار)، واليونان (١١ مليون نسمة و٣٤٤ مليار دولار). ومن البلدان الصغيرة المتفوقة أيضاً، نذكر في آسيا «بلدين ـ ميناءين» هما: هونغ كونغ الصين، وسنغافورة.

من الحقائق الخمس السابقة، يتبين لنا حدوث تغير جوهري في ميزان القوة الاقتصادية العالمي من زاوية التركيب التشريحي لوحدات النظام الاقتصادي العالمي في العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة، ما يعكس مدى اتساع التفاعلات على هذا الصعيد وعمقها عبر الزمن. ولكن انعكاسات هذا التغير على نمط الإدارة الاقتصادية العالمية كانت جد محدودة حتى يمكن القول إن هذه الإدارة «جماعية الطابع أو متعددة الأطراف حقاً»، وإنها صارت أقرب إلى التعبير عن أصوات العالم الجديد.

٣ ـ أمريكا ورئيس جديد: دور جديد وعالم جديد أيضاً؟

مع انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨، وابتداء ولايته اعتباراً من ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انفتح الجدل حول الموقع العالمي للولايات المتحدة والمواقع النسبية للدول الأخرى البارزة ومختلف القوى العالمية، وموقع الوطن العربي وما يتصل به جواراً وحضارة، كما فُتح باب الأمل حول تغير إيجابي في هيكل النظام الدولي وخريطة النظام الاقتصادي العالمي.

يحاول هذا الجزء أن يقدم صورة عامة لموقع أمريكا المقارن في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص ضمن الخريطة العالمية العامة، ويعتمد في ذلك على «تقرير التنافسية في العالم ٢٠٠٨» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس». ثم تتم إعادة النظر بالخريطة العالمية من وجهة نظر أخرى وفقاً لتقرير «الدول الفاشلة» لعام ٢٠٠٨ الذي يصدره فريق أمريكي مشترك من مجلة **السياسة الخارجية** ومؤسسة «كارنيغي».

وإذا بدأنا بما ذكره الرئيس الجديد في خطاب التنصيب، حيث قال: إن «الخشية من تراجع أمريكا أصبحت أمراً لا مفر منه، وإن على الجيل القادم من الأمريكيين أن يخفض توقعاته بشأن المستقبل»، وقال أيضاً بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إن «تباطؤ النمو الاقتصادي والركود يمثلان كارثة أمريكية مستمرة، وإن تسريح العمالة وديون الرهن العقاري وتبخّر المدخرات المخصصة

للتقاعد والمنح الجامعية، عوامل تمثل تهديداً كبيراً للحلم الأمريكي». إن هذه اللهجة المعبرة عن قدر غير قليل من القلق لا تنطلق من ضعف خالص للولايات المتحدة في المجال الاقتصادي، ولكن من موقع قوة نسبياً، موقع تجلى في **تقرير التنافسية في العالم ٢٠٠٨**.

إن الدول ذات القدرة التنافسية العالية، بحسب تقرير دافوس، تتقدمها عشر دول في طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة الأولى في الترتيب العالمي، كصاحبة أكثر اقتصادات العالم تنافسية بحسب الموقف في عام ٢٠٠٨، فهكذا ذكر معدّو التقرير، مع الاستدراك التالي: «على الرغم من أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية». وتضم مجموعة الدول العشر الأعلى تنافسية في العالم على التوالي: الولايات المتحدة وسويسرا والدانمارك والسويد وسنغافورة وفنلندا وألمانيا وهولندا واليابان وكندا.

تغيب عن هذه اللائحة دول كبرى أعضاء في مجموعة الدول الصناعية السبع، وهي ثلاث دول بالتحديد: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فالعبرة في موضوع التنافسية ليست بالقدرة الصناعية بحد ذاتها، وليست بحجم الاقتصاد القومي أو بمدى اتساع قاعدة الموارد للدولة، ولكن التنافسية رهن بعاملين: عامل أساسي أو «متغير حاكم» هو **الإنتاجية**، أي كفاءة استخدام الموارد المتاحة للدولة: مصادر الثروة الطبيعية والموقع الجغرافي والسوق. وعامل تابع، هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوباً بالطريقة المسماة «تعادل القوة الشرائية». وتؤدي الإنتاجية العالية، ومتوسط نصيب الفرد المرتفع، إلى تحسّن مستوى الرفاهية أو الرخاء، خصوصاً من حيث مستوى المعيشة الكلي الذي هو المحصلة النهائية لارتفاع القدرة التنافسية.

ووُجد أن الدول الأعلى تنافسية في العالم في معظمها دول صغيرة أو متوسطة الحجم، ولكنها متفوقة، فالدول الخمس التالية لأمريكا مباشرة في الترتيب، دول صغيرة: سويسرا والدانمارك والسويد وسنغافورة وفنلندا، وكلها من شمال أوروبا (عدا سنغافورة). وإذا كانت ألمانيا تحتل الترتيب السابع، وتحل اليابان تاسعاً، فإن هولندا (الصغيرة) تتربع على المركز الثامن، وكندا (المتوسطة) في المركز العاشر.

وبينما تراجعت بريطانيا إلى المرتبة الرقم ١٣ (هبوطاً من المرتبة رقم ٩ في العام السابق)، التحقت الصين بالثلث الأعلى على مستوى العالم لتحتل المرتبة

الرقم ٣١، وينقلنا وضع الصين إلى الدور الحركي العالي الذي أخذت تؤديه مجموعة الدول «الناهضة» في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ـ يختزلها مصطلح BRIC ككلمة مكوّنة من الحروف الأولى لأسماء أربع دول (باللغة الإنكليزية) هي: البرازيل وروسيا والهند والصين. ويمكن اعتبار روسيا، بمعنى ما، دولة آسيوية، كما يشير التقرير، باعتبارها (أوراسية)، وحينئذٍ يمكن اعتبار آسيا مركز النهضة الاقتصادية العالمية الجديدة. وفي ترتيب دول العالم من حيث التنافسية تأتي الصين (الرقم ٣١ كما ذكرنا)، تليها في مواقع متفاوتة: الهند ثم روسيا ثم البرازيل.

وعلى ذكر هذه الحقيقة الرقمية، يمكن الإشارة إلى «مجموعة شنغهاي» التي تضم الصين والهند وروسيا (وإيران بصفة مراقب)، ويشير أحد المحللين الأمريكيين (ريتشارد هاس) إلى كون هذه المجوعة تعتبر ندّاً مستقبلياً، على الصعيد السياسي والعسكري، لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وإلى جانب مركز النهضة الرئيس ـ آسيا ـ هناك مركز فرعي، في أمريكا اللاتينية، كما ألمحنا، وذكرنا البرازيل. وتصطف على المنصة الإقليمية اللاتينية العالية، التشيلي، وتتلوها على سُلّم التنافسية: بناما وكوستاريكا والمكسيك. فهل للوطن العربي من نصيب؟

على رقعة الشطرنج المعقدة، كلعبة للعقل لا للحظ، يرتفع شأن الأمريكتين: أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) والوسطى (بناما وكوستاريكا) والجنوبية (البرازيل)، ويصعد نجم شمال أوروبا إلى عنان السماء، ويعلو شأن آسيا الشرقية، بما فيها اليابان. فهل للوطن العربي نصيب من الأداء القوي في اللعبة (لعبة التنافسية عن طريق الإنتاجية) وفي حصيلتها من «الكعكة»، أي الرفاهية؟ نعم له نصيب، وخصوصاً من خلال منطقة الخليج العربي، إذ أخذت العربية السعودية الرقم ٢٨ في الترتيب على مؤشر التنافسية، وقطر (٢٧)، تليهما الإمارات (٣٢) والكويت (٣٦) وتونس (٣٧) والبحرين (٣٨) وسلطنة عُمان (٣٩)، ثم تأتي بعد مسافة معينة الأردن (٤٩). هذه إذاً ثماني دول عربية تقع ضمن الخمسين دولة الأولى في العالم في المجال التنافسي للاقتصاد، من بينها الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي كلها بدرجات متفاوتة، تضاف إليها دولتان: واحدة في المشرق العربي هي الأردن، وأخرى في المغرب العربي هي تونس.

وإذا اعتبرنا دول الخليج جغرافياً ـ ومعها الأردن ـ من منطقة «غرب آسيا» فمعنى ذلك أن هذه المنطقة داخلة في عداد الدول النامية التي تتمتع بنوع من «الريادة التنافسية»، ولعلها تلحق من ثم بآسيا الناهضة في الشرق، من أواخرها. ولكن بقية آسيا غير مشمولة في الريادة التنافسية من أي نوع، وتقع هذه «البقية» جغرافياً ضمن جنوب شرق آسيا (باكستان وبنغلاديش خصوصاً وكذلك إندونيسيا) وغرب آسيا (كالعراق العربي وأفغانستان الإسلامية ـ الجريحيْن) وآسيا الوسطى الإسلامية (من أعضاء الاتحاد السوفياتي السابق). يمكن القول إذاً إن هذه «البقية» الآسيوية، الكبيرة جغرافياً، والغنية حضارياً، تنتمي إلى القطاع الآسيوي الشرقي من العالم الإسلامي، بل ربما تمثل الأغلبية السكانية للعالم الإسلامي الكبير. فهل يكون نصيب أغلبية العالم الإسلامي، عموماً، من «جردة» النظام العالمي العوْلمي للعقدين الأخيرين، هو الاستبعاد؟ ربما، وفي جناحه الغربي على القارة الأفريقية دليل مضاف إذا أخذنا مؤشر التنافسية دليلاً، وإن لم يكن كافياً بطبيعة الحال. ففي الشمال الأفريقي العربي لا توجد سوى تونس، وفي أفريقيا جنوب الصحراء لا توجد دولة إسلامية واحدة ضمن النصف الأعلى من ترتيب دول العالم على مؤشر التنافسية، خصوصاً مع انتماء كتلة كثيفة من الدول الإسلامية إلى غرب أفريقيا و«الساحل» وشرق أفريقيا، إذ لم يظهر في النصف الأعلى من دول أفريقيا جنوب الصحراء سوى دولة جنوب أفريقيا وبوتسوانا، بالإضافة إلى موريشيوس.

وعموماً تظل أفريقيا، من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها غير محظوظة، سواء كلاعبة على الرقعة، أو مشارِكة في «الكعكة»، فيمكن الاستنتاج إذاً أن أفريقيا والإقليم العربي ـ الأفريقي والعالم الإسلامي، قليلو الحظ جميعاً في النظام العالمي العوْلمي التنافسي الراهن، ونصيبهم المتاح في هذا النظام محدود (من خلال الخليج العربي أساساً)، ولكن نصيب الأسد في العالم استحوذت عليه أوروبا وأمريكا، وشاركتها بنصيب نسبي متزايد مجموعة من دول شرق آسيا في المقام الأول، وبضع دول من العالم اللاتيني.

ومع ذلك، فإن صورة جديدة للعالم تخلق، وفي القلب منها صورة أمريكا التي لا بد من أن ينطبق عليها قانون من قوانين التطور التاريخي للعلاقات الدولية: تبدل القوى المهيمنة وميلها إلى الانحدار والاضمحلال لصالح بروز قوى أخرى بديلة.

انحدار أمريكا والصورة العالمية الجديدة

بغض النظر عن اختلاف الآراء السياسية حول حقائق القوة العالمية وتحولاتها القادمة، ومستقبل أمريكا ـ الدولة الأهم في ميزان العلاقات الدولية والفاعل الأكبر ضمن هيكل النظام العالمي ـ من حيث تملّك القوة والقدرة وممارسة والسيطرة والهيمنة، وبغض النظر عن تعدد المرايا المنظور من خلالها إلى الصورة العالمية والأمريكية، هناك ما يمكن اعتباره القدر المتيقن في تقديرات الخبراء، والمستخلص من معطيات مراكز البحث المتخصصة وغرف المشورة داخل الأجهزة الاستخبارية والسياسية المعنية، حول مسار الأحداث الراهنة والمتوقعة، في الأجلين المتوسط والبعيد، من النواحي الاقتصادية والعسكرية خصوصاً.

ويشير ذلك القدر المتيقن من التقديرات والمستخلص من المعطيات المتاحة إلى أن الدولة ذات الوزن النسبي الأعظم في هيكل القوة والنفوذ الدولي سوف تتعرض لما تعرضت له، بدرجات متفاوتة، كل القوى المسيطرة والمهيمنة على امتداد التاريخ البشري، أي للتآكل التدريجي للقوة النسبية، أو للاضمحلال عبر الزمن. هذا الميل إلى «الموت البطيء» ملازم دائماً لعنفوان الحياة، بل ويتخلله في العمق، ويبدو أمراً لا مفر منه، بحكم حركية المجتمع الإنساني وجدليته، وهو ينطبق بحذافيره على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى عالمنا القطبي، وعصرنا المصبوغ بالصبغة الأمريكية على كل صعيد.

يتأكد ذلك مما ورد مثلاً في التقرير الرابع عن استشراف المستقبل، الصادر عن مجلس المخابرات القومي في الولايات المتحدة، وتم إطلاقه في ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨. يتوقع هذا التقرير تراجع الدور العالمي للولايات المتحدة لتكون قوة من بين عدة قوى، وتراجع الدولار ليصبح عملة بين العملات وخصوصاً في مقابل اليورو. ويضيف التقرير قوله: «سيتحول مركز القوة والثروة لأول مرة في التاريخ الحديث إلى آسيا، وستكون الصين والهند أكبر القوى المؤثرة في آسيا العقدين القادمين، تليهما في القوة والنفوذ روسيا لتشكل هذه الدول الثلاث أكبر القوى الآسيوية (باعتبار روسيا دولة أوروبية ـ آسيوية) يضاف إليها بعد ذلك البرازيل. وسيضاهي اقتصاد هذه الدول الأربع اقتصاد مجموعة الدول السبع الصناعية من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وستبرز قوى إقليمية آسيوية أخرى سواء في الشرق (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة)، أو في الجنوب الشرقي وغرب آسيا (تركيا وإيران وإندونيسيا).

خلاصة الأمر مما سبق حول الخريطة العالمية المتوقعة للقوى الاقتصادية الدولية في المستقبل غير البعيد، ما يلي:

● تبقى الولايات المتحدة قوة عالمية كبيرة مؤثرة، ولكن مع تضاؤل قوتها المقارنة ونفوذها النسبي عبر الزمن.

● تركز مواطن القوة المستقبلية في منطقتين رئيستين ـ عدا أمريكا الشمالية:

أ ـ القارة الأوروبية، لا سيما في الغرب والشمال الأوروبي (بغض النظر عن الكتلة المسماة حالياً بالاتحاد الأوروبي، التي يرى البعض أن مستقبلها ككتلة جماعية محاط إلى حد ما بالشكوك).

ب ـ القارة الآسيوية، حيث يبزغ نجم قوى عديدة، في الشمال الشرقي (اليابان)؛ وفي الشرق الأقصى: الصين، وبالأحرى «العالم الصيني» بالمعنى الواسع المكوّن من «الصين الأم» وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة ـ إلى حد ما ـ إلى جانب كوريا وجنوب شرق آسيا: الهند، وربما إندونيسيا. وفي غربها والوسط: إيران وتركيا، والمنطقة العربية والخليجية. وهذه القوى الآسيوية كلها هي قوى إقليمية الطابع، بما فيها روسيا التي سيتركز اهتمامها على منطقة الاتحاد السوفياتي السابق في آسيا الوسطى الإسلامية والقوقاز. لن يشذّ عن هذه القاعدة الإقليمية سوى الصين التي ستكون أكبر مستورد في العالم للمواد الأولية والطاقة، وربما أكبر قوة عسكرية تقليدية وفوق ـ تقليدية في العالم، برياً وبحرياً في المقام الأول، وسوف تمد بصرها بالتأكيد لربط وشائج اقتصادها النامي على رقع بعيدة، إلى حدود أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرهما.

● المفارقة واللغز في النظام العالمي، يكمنان في أفريقيا العربية وجنوب الصحراء معاً. هناك قوى **إقليمية** مهمة على الصعيد الأفريقي، من بينها دول عربية، ولكن ما العمل إزاء الحقيقة المفجعة التي تجعل من الوضعية الحالية والمستقبلية للقارة السمراء مفارقة ولغزاً في الوقت نفسه؟

وبعرض قائمة الدول العشر الأولى على مستوى العالم في ترتيب التنافسية مرة أخرى نجد إن خمساً منها تقع في شمال أوروبا، وهي سويسرا والدانمارك والسويد وفنلندا وهولندا. أما **تقرير الدول الفاشلة ٢٠٠٨**، الصادر عن مؤسسة كارنيجي ومجلة **السياسة الخارجية** في الولايات المتحدة الأمريكية، فعرض لأكثر ستين دولة معرضة للفشل في العالم، سبع دول من الدول العشر الأكثر فشلاً في العالم تنتمي إلى أفريقيا، وخصوصاً جنوب الصحراء، وهي: الصومال والسودان

وزيمبابوي والتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن بين الستين دولة هناك ٢٧ دولة أفريقية (أي أقل قليلاً من النصف). كل ذلك يأخذ بالاعتبار أن ثمة تحفظات على طريقة تركيب مؤشر الدول الفاشلة وتطبيقه. هذه المقابلة إذاً بين شمال أوروبا وأفريقيا الجنوبية تلخص تصادم الأقدار والمصائر في عالمنا المنقسم.

ولكن لعل الأمر لا يقتصر على أفريقيا، حيث يلاحظ أنه لم يظهر من بين دول أمريكا اللاتينية المرشحة للصعود مستقبلاً سوى البرازيل، فهناك إذاً قارتان غير محظوظتين من بين القارات الخمس (أفريقيا وأمريكا اللاتينية)، وتكون أمريكا الجنوبية والوسطى مقابل أمريكا الشمالية، وآسيا مقابل أفريقيا، وأوروبا في المنتصف.

ولكن آسيا ليست كلها محظوظة، إذ ظهرت من بين الدول الستين «الفاشلة» دول عربية آسيوية (مرتبة تنازلياً، بحيث ترتفع درجة الفشل، مع انخفاض الرتبة)، وهي: العراق (٥) ولبنان (١٨) واليمن (٢١) وسورية (٣٥) ومصر (٤٠) وفلسطين المشمولة داخل إسرائيل (٥٨)، بحسب واضعي التقرير. وسبق أن تمت الإشارة إلى دولتين أفريقيتين عربيتين هي الصومال والسودان، إلى جانب موريتانيا (٤٧). فيكون مجموع الدول العربية (الفاشلة) تسع دول، أي قرابة نصف عدد أعضاء جامعة الدول العربية. وظهرت دول إسلامية كثيفة السكان، هي: أفغانستان (٧) وباكستان (٩) وبنغلاديش (١٢) وإيران (٥٠) وإندونيسيا (٦٠) ودولة إسلامية صغيرة هي البوسنة (٥٤)، ودول أخرى «إسلامية» بنسبة معينة من السكان، قلت أو كثرت، أو ذات مقوم سكاني إسلامي، ولو محدود، وهي: التشاد (٤) وغينيا (١١) ونيجيريا (١٨) والنيجر (٢٢) وإريتريا (٤٤) وأيضاً بوركينا فاسو (٣٦) وكوت ديفوار (٨) وبلدان أخرى، خصوصاً في أفريقيا. ويضاف إلى ذلك دول آسيا الوسطى الإسلامية ـ باستثناء كازاخستان ـ وهي: أوزبكستان (٢٦) وطاجيكستان (٣٨) وقرغيزستان (٣٩) وتركمانستان (٤٦).

ست وعشرون دولة تنتمي إلى العالم الإسلامي العريض والوطن العربي موسومة بالفشل من وجهة نظر معدّي التقرير، من بين ستين دولة في العالم، أي نحو النصف أو أقل قليلاً، ولكنها تحوي الأغلبية الساحقة من سكان العالم الإسلامي والوطن العربي (مصر والسودان والعراق ـ ونيجيريا وباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا).

ولكثير من الباحثين والدارسين المتخصصين تحفظاتهم على مؤشر «الدول الفاشلة»، حتى ليعتبر البعض منهم أن هذه الدول «الفاشلة» ليست فاشلة في معظمها حقيقةً، بقدر ما أنها يراد لها أن تكون فاشلة فعلاً من قِبل بعض القوى ذات الحول والطول في النظام العالمي. ومع ذلك، فإن للأمر دلالة لا تخطئها أعين الفاحصين، وهي أن الوطن العربي، والفضاء العربي ـ الإفريقي، والعالم الإسلامي العريض، لا تنظر إليها القوى النافذة في النظام الدولي على أنها تمثل شريكاً حقيقياً كبيراً في المنظومة العالمية المستقبلية، كما تنظر مثلاً إلى الصين والهند وروسيا والبرازيل.. وسواء استند هذا الأمر إلى حقائق القوة الاقتصادية والعسكرية الفعلية، أو لم يستند، فإنه لا بد من أن يوضع بالاعتبار من قِبل النخب الواعية في الوطن العربي وأفريقيا والدول الإسلامية.

وفي الأحوال كلها يتعين توصيل رسالة قاطعة إلى القوى الدولية النافذة فحواها أنه يتعين أخذ العرب والأفارقة والدول الإسلامية في الحسبان عند صياغة ترتيبات العالم المقبل متعدد الأقطاب، أو من دون أقطاب..! ولننظر في «تحالف الفضول» بين المستبعدين أو المهمشين في «حسبة» النظام الدولي؛ بين الفضاء العربي ـ الأفريقي والإسلامي الحضاري في نصف الكرة الشرقي، وبين العالم اللاتيني في نصف الكرة الغربي البعيد.

ولكن هل يمكن لنا أن نحقق هذا كله بغير استراتيجية كاملة وعميقة للنهوض التاريخي..؟!

ثانياً: الإطار الإقليمي

١ ـ إيران والعرب

في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ كانت إيران في لُب الاستقطاب العربي الحاد ما بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة»، بمعنى أنها لم تكن مجرد طرف من أطراف معسكر «الممانعة» الذي ضم سورية وحركات المقاومة ومؤخراً قطر، لكنها كانت موضوعاً للصراع بين تلك الأطراف وبين أطراف معسكر «الاعتدال» وهي أساساً السعودية ومصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويمكن رصد ذلك بسهولة من خلال متابعة تأزم العلاقات السعودية ـ السورية والمصرية ـ القطرية والمصرية مع حزب الله وبدرجة أقل مع حركتي حماس والجهاد، وذلك خلافاً على الدور الإيراني في الأزمتين اللبنانية والفلسطينية. وفي إدارة هذا الصراع يمكن القول إن دول «الاعتدال» انتقلت من مواجهة إيران إلى محاولة عزلها لسببين رئيسين: **الأول** هو خروج إيران منتصرة من المواجهة على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، مستخدمة توظيفها الذكي لكل أوراق قوتها من دون أن تستدرج إلى معركة لا تريد خوضها كما كان الحال مع معركة غزة. و**الثاني** هو عدم الاطمئنان إلى نوايا الإدارة الأمريكية الجديدة في ظل الرئيس أوباما، والتحسب لاحتمالات قفزها على كل حساسيات العلاقة مع إيران بفتح صفحة جديدة معها، خصوصاً أن أوباما على عكس سلفه داعية حوار. من هنا فإن تطور العلاقة مع إيران ودول «الاعتدال» هو تطور جدير بالتحليل والدراسة.

التطور الآخر المهم هو مستجدات الساحة العراقية وأثرها في النفوذ الإيراني. وبشكل محدد يمكن الحديث عن ثلاثة مستجدات رئيسة هي: توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، و«مساعي» رئيس الوزراء نوري المالكي للتحرر من أسر الطائفية السياسية وبناء دولة مركزية قوية مع نسبية مفهوم القوة

بطبيعة الحال في ظل وضع الاحتلال، وأخيراً انتخابات المحافظات وما تؤشر إليه من إعادة ترتيب الخريطة السياسية في العراق. وغاية التحليل في هذه الجزئية إجابة سؤال: هل آذن نفوذ إيران في العراق بالأفول أم أن تغيراً لم يطاول هذا النفوذ؟

وفي ما يلي متابعة لهذين العنصرين على الترتيب:

أ ـ دول «الاعتدال» من مواجهة إيران إلى محاولة عزلها

مع أن ظاهرة الاستقطاب الحاد ما بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة» تعود جذورها إلى عام ٢٠٠٦ من خلال الاختلاف في تكييف مسؤولية العدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان والاختلاف في التعاطي مع نتائجه، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ شهد تصعيداً خطيراً في هذا الاستقطاب وصل به إلى مستوى الحرب العربية الباردة. وكان الحدثان الكاشفان بوضوح لهذا الاستقطاب هما تطور الأزمة السياسية اللبنانية بأبعادها المختلفة (قضية المحكمة الدولية وصلاحياتها، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وانتخاب الرئيس التوافقي)، والحرب الإسرائيلية الهمجية على غزة بذريعة وقف إطلاق صواريخ القسام. ويمكن القول إن السياسة التي اتبعتها دول «الاعتدال» حيال إيران (باعتبارها مكوناً رئيساً من مكونات معسكر «الممانعة» وكقضية خلافية محورية مع أطرافه) ظلت قائمة على المواجهة إلى حين إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد من دون أن تحقق أي من هدفيها: الهدف الأعلى وهو القضاء على حماس وتغيير الوضع في القطاع، والهدف الأدنى وهو وقف إطلاق الصواريخ عليها. ولكن بعد هذا التاريخ اتجهت دول «الاعتدال» إلى السعي إلى عزل إيران وتقليص نفوذها ما أمكن في الساحات العربية التي امتد إليها.

وقبل تحليل الآليات التي استخدمتها دول «الاعتدال» في تنفيذ سياستي المواجهة والعزل، من المهم تسليط الضوء على الموقف الإيراني من تطورات القضيتين اللبنانية والفلسطينية.

- **إيران بين ساحتين:**

ـ في ما يخص موقف إيران من تطورات القضية اللبنانية يمكن القول إن هذا الموقف تمحور حول مجموعة من النقاط الرئيسة هي:

ـ الإشادة بدور المقاومة في تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر والتمهيد بالتالي لبزوغ شرق أوسط جديد.

ـ التأكيد أن الشعب اللبناني يملك من الفطنة ما يجعله في غنى عن التدخل الخارجي لترتيب أوضاعه الداخلية، وإن كان ثمة اختلاف في توصيف ماهية هذا التدخل الخارجي الزائد على الحاجة، فهو أحياناً يذكر مجرداً من دون أي تحديد كما في القول «تدخل الدول الأخرى»، وأحياناً يحصر في الدول من خارج المنطقة كما في القول «إن من يحاولون من خارج المنطقة فرض إرادتهم على الشعب اللبناني عليهم أن يعيدوا أمر تقرير مصير لبنان إلى اللبنانيين أنفسهم»، وهو من جهة ثالثة يُفهم باعتباره التدخل غير البناء كما في مهاجمة الانقلاب الأمريكي على المساعي الفرنسية لحل الأزمة وإحباطها وهي في منتصف الطريق. وفي محاولة من إيران لنفي اتهامها الدائم بالتدخل العميق في الشأن اللبناني وردت على لسان الرئيس محمود أحمدي نجاد مبالغة شديدة من نوع «إن إيران هي الوحيدة التي لا تتدخل في لبنان»!

ـ الدعوة إلى الوفاق الوطني بين مختلف الفئات والقوى السياسية اللبنانية، والوفاق الوطني هو تعبير استخدم من قِبَل طرفي الأزمة اللبنانية لكن بأجندتين مختلفتين حول أولويات هذا الوفاق: انتخاب الرئيس التوافقي قبل تشكيل الحكومة أم العكس، وحول تفاصيل هذا الوفاق: تشكيل حكومة تكنوقراط، أم حكومة مثالثة بين كلٍ من الأكثرية والمعارضة والرئيس، أم حكومة الثلث الضامن أو المعطل حسبما يسميه كل فريق. لكن بما أن إيران كانت تقف في معسكر «الممانعة» الذي تنتمي إليه المعارضة أيضاً، كان واضحاً أن خيارها هو نفسه خيار فريق الثامن من آذار. وبدا ذلك جلياً إبان موقفها المتفهم لدواعي دخول المعارضة بيروت الغربية على خلفية قراري الحكومة غير المدروسين: إقالة مدير أمن المطار، وإشراف الدولة على شبكة اتصالات حزب الله.

ـ الترحيب بإنجاز اتفاق المصالحة اللبنانية في الدوحة كاتفاق وضع حداً لأزمة مستحكمة دامت قرابة ثمانية عشر شهراً. وحضور وزير الخارجية الإيراني بشخصه حفل تنصيب ميشال سليمان رئيساً، تعبيراً عن ارتياح إيران لهذا الاختيار.

ـ الإعلان عن الاستعداد لتزويد الجيش اللبناني بالسلاح وهو العرض الذي قيل إن إيران تقدمت به إلى الرئيس ميشال سليمان إبان زيارته طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨. ويعتبر هذا العرض أحد الدلائل على ذكاء إيران في التعاطي مع قضايا سياستها الخارجية، وذلك أن أحد الاتهامات التي ظلت تلاحقها هو أنها تقيم علاقتها مع حركات وجماعات وقوى داخل الدول (ولبنان منها بالذات) لا مع الدول نفسها. وكأن إيران أرادت بهذا العرض أن تقول ها أنذا أتقدم إلى مناط

شرعية الدولة اللبنانية وممثلها الرسمي بطلب الدعم والمساعدة، واثقة سلفاً من أن لهذا العرض معارضين كثراً لأنه ببساطة يزيد من نفوذها في لبنان.

كان الموقف الإيراني بأبعاده المختلفة يتناقض جذرياً مع مواقف دول معسكر «الاعتدال» من قضايا محددة مثل: قضية المقاومة وحدود قدرتها على الحركة وصلتها بالدولة وشرعية سلاحها، ومحتوى الشرق الأوسط الجديد وما إذا كان محتوىً إسلامياً لإيران دور محوري فيه وغير مرتبط بالولايات المتحدة أم العكس، وانعكاس تسوية الدوحة على توازنات القوى اللبنانية واتجاه تلك التوازنات، هذا فضلاً عن قضية العلاقة السنية ـ الشيعية التي جاءت أحداث السابع من أيار/ مايو ٢٠٠٨ لتبرزها إلى الواجهة على الرغم كل محاولات تسييس الخلاف اللبناني ونفي محتواه الطائفي.

● وفي ما يخص موقف إيران من العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة يمكن إجماله في مجموعة من النقاط الآتية:

ـ إدانة العدوان بشدة والسعي إلى تكوين جبهة دولية متماسكة في مواجهته، وهذا هو المسعى الذي استهدفته زيارات رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي ووزير الخارجية وأيضاً وزير الصناعة الإيرانيين لعدد من الدول العربية مثل سورية ولبنان والجزائر ودول أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا ونيكاراغوا وكوبا.

ـ الدعوة إلى عقد قمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهذا هو الهدف الذي تحرك الرئيس الإيراني من أجله عبر سلسلة من الاتصالات بالقيادات الإسلامية سواء أتى هذا التحرك بشكل فردي أو في إطار الترويكا الآسيوية التي تجمع إيران مع كلٍ من سورية وإندونيسيا.

ـ اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرمزية المعبرة عن دعم المقاومة الفلسطينية من دون الانزلاق إلى فتح جبهة مع إسرائيل أو حتى التلويح بفتح تلك الجبهة، إذ يكفي التذكير في هذا المقام بتصريح قائد الحرس الثوري، باقر زاده، بعد العدوان البري، حيث قال فيه: «مقاومة سكان غزة وطبيعة الحرب لا تقتضي مساعدة عسكرية من بلدان أخرى». ثم أضاف: «يبدو أن لديهم الأسلحة الضرورية للدفاع عن مدينة غزة والقطاع». ومن الإجراءات الرمزية: فتح باب التطوع للكتائب الاستشهادية وتسجيل ٧٠,٠٠٠ اسم فيها، وتنظيم مظاهرة حاشدة في ساحة فلسطين بطهران، شارك فيها مسؤولون إيرانيون، واعتبر يومها

يوم حداد رسمي في الجمهورية الإسلامية، وتشكيل لجنة لرفع قضية أمام محكمة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ـ الإلحاح على وجوب فتح معبر رفح، وهي النقطة التي صارت موضع تلاسن شديد متبادل بين إيران ومصر، كما سنرى، وعرض إقامة مستشفى ميداني في رفح المصرية لعلاج الجرحى، وإطلاق حملة لجمع تبرعات لصالح أهالي غزة واستنفار قوى المجتمع المدني للمشاركة فيها.

ـ التعبير المستمر عن الثقة بأن الكيان الصهيوني إلى زوال، وأن المنهج الحسيني الذي يتمثله المقاومون أكانوا من الجهاد أو من حماس هو المنهج المؤدي إلى النصر كما أثبتت تجربة المنهج نفسه في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦. وعندما انتهت الحرب على غزة فيما استمر إطلاق الصواريخ ولم يفرج عن جلعاد شاليط ولم يُطَح بحماس ولا انتفض عليها أهل غزة تعززت ثقة إيران بأن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة، وأن سلاح المقاومة هو الحل.

ـ ترتيباً على ما سبق كان منطقياً أن تعتبر إيران أن مبادرة السلام العربية سقطت، وأن باب التفاوض العبثي مع إسرائيل سُدَّ إلى الأبد.

مرة أخرى كان الموقف الإيراني يتناقض مع مواقف دول معسكر «الاعتدال» وفي طليعتها مصر بخصوص عدد من القضايا هي: تحديد مسؤولية الحرب على غزة ومدى ارتباطها بصواريخ القسام أو بتخطيط إسرائيلي مسبق اتخذ من الصواريخ ذريعة، وقضية المعابر ومدى قانونية الادعاء المصري بالالتزام بالاتفاقية المنظمة لها على الرغم من ظروف الحرب، والتوظيف السياسي الإيراني للعدوان الإسرائيلي على غزة ومنافسة الدور المصري الذي يعتبر الملف الفلسطيني تقليدياً ملفاً خاصاً به. وعندما خرج الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ يدعو الشعب المصري إلى الخروج بالملايين إلى الشارع للإعراب عن احتجاجه لأن الشرطة لا يمكنها أن تقتل الملايين، ويخاطب الجيش المصري يدعوه إلى الضغط على القيادة السياسية لفتح المعبر، بلغ التناقض بين مصر وإيران مبلغه. فلقد حمّلت المصادر الرسمية المصرية إيران مسؤولية ما قاله السيد حسن نصر الله، ووصفته صراحةً بالعمالة لطهران. واعتبرت أن دعوته مضافاً إليها دعوة بعض الفصائل الفلسطينية لإسقاط معاهدة السلام مع إسرائيل تصب في خانة استنزاف مصر في مواجهة مع إسرائيل وانفراد إيران بتشكيل خريطة الشرق الأوسط.

وهكذا، كان التناقض بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة» في القضية

اللبنانية كما في القضية الفلسطينية واضحاً ومكشوفاً، لكن التخاذل الشديد في الموقف الرسمي لدول «الاعتدال» ومصر في الأساس أعطى التناقض بين المعسكرين أبعاداً جديدة. فعلى الرغم من أن دول «الممانعة» من الناحية الفعلية تحلّت في دعمها للمقاومة بدرجة عالية من العقلانية وضبط النفس إلا أن ذكاءها في توظيف الآلة الدعائية وتصويب إدانتها في اتجاه مصر ترك الانطباع بأنها تصرفت بإيجابية وفاعلية وتأثير أكبر بكثير مما كان أداؤها بالفعل.

- **آليات الصراع مع إيران من خيار إلى آخر:**

■ تمثلت أبرز آليات المواجهة مع إيران في ما يلي:

ـ الحملات الإعلامية المتبادلة، وهي حملات شاركت فيها إيران، أو كانت موضوعاً لها، اتخذ بعضها الشكل المباشر الفج، فيما كان البعض الآخر بشكل غير مباشر، وكان أعنفها مع كلٍ من مصر والسعودية. وبصفة عامة يمكن القول إن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين مصر وإيران لم يكن أبعد منه منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٩ قدر ما كان عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. فبعد أزمة الفيلم الإيراني «إعدام فرعون» الذي مُجِّدَ خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس أنور السادات، وأثار ضجة عاصفة في علاقات البلدين ترجمها وصف الصحف الرسمية المصرية إيران بـ «اختطاف الشعبين اللبناني والفلسطيني لخدمة الأهداف والمصالح الفارسية»، وإعداد مصر لإنتاج فيلم مضاد بعنوان «الخميني إمام الدم».

بعد هذه الأزمة التي لم يهدىء منها نفي إيران تمثيل الفيلم لموقفها الرسمي، وإلقاؤها مسؤوليته على منظمة أهلية هي «لجنة تمجيد شهداء الحركة الإسلامية العالمية»، كانت الأزمة الأكبر بمناسبة الموقف المصري المتخاذل من العدوان على غزة، وبلغت ذروتها في أعقاب خطاب السيد حسن نصر الله لشعب مصر وجيشها واتهام النظام المصري بالكذب بادعائه فتح المعبر وهو مغلق. فاعتبر المسؤولون المصريون أن ما يقال عن وجود مشروعين في المنطقة صحيح، لكنهما ليسا مشروعي «الممانعة» و«الاعتدال»، بل مشروعات أدمن أحدها ثقافة اللهو بالدماء خضوعاً لحسابات مملاة من الخارج، واستهدف الآخر البناء والسلام من دون تفريط بالحقوق.

أما مع السعودية فكانت تطورات أزمة أيار/ مايو ٢٠٠٨ في لبنان هي العقدة الأهم في علاقتها بإيران. ففي أعقاب دخول بعض قوى المعارضة بيروت الغربية حذّر وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، إيران من أنها إذا «أيدت الانقلاب

في لبنان فإن هذا سيكون له تأثير سلبي في العلاقات مع الدول العربية»، واعتبر أن قراري الحكومة بخصوص عزل مدير أمن المطار وشبكة اتصالات حزب الله لا يبرران ما تلاهما من عنف هو في رأيه أُعِدَّ له مسبقاً. وجاء رد الرئيس الإيراني عنيفاً على تصريحات الفيصل، معتبراً أن تلك التصريحات لا تعبّر عن توجهات العاهل السعودي بالتنسيق مع إيران بخصوص الشأن اللبناني.

واللافت في الحملات الإعلامية المتبادلة بين السعودية وإيران أمور ثلاثة هي: **أولاً**، أن تصريحات سعود الفيصل تمثل خروجاً على مألوف السياسة السعودية في التعامل الحذر اللبق مع الملفات الخارجية بما فيها تلك الخلافية. **وثانياً**، في ما يخص العلاقة مع إيران تحديداً حافظت السعودية على مستويين من العلاقة، مستوى باطني أو مستتر يكمن فيه التوتر والحذر من تمدد النفوذ الإيراني، ومستوى سطحي أو ظاهر تبدو فيه العلاقة طبيعية أو في القليل غير متوترة بين الطرفين. ودليل ذلك أنه في الوقت الذي كانت السعودية تتابع فيه الدور الإيراني بقلقٍ في كلٍ من لبنان والعراق فإنها قبلت ولو على مضض مشاركة الرئيس نجاد في القمة الخليجية عام ٢٠٠٧. و**ثالثاً**، أن التلاسن السعودي ـ الإيراني اتسع نطاقه وشمل عناصر أخرى تأييداً لمواقف هذا الطرف أو ذاك، ولم يقتصر الأمر على شخصيات سياسية أو إعلامية، لكنه امتد إلى مرجعيات دينية في تأكيد البعد المذهبي الكريه في الخلاف السعودي ـ الإيراني. ومن السهل في هذا السياق حشد عشرات التصريحات لمفتي جبل لبنان، الشيخ محمد علي الجوزو، يتهم فيها إيران بتحريض «الشيعة على السُنة في السعودية والكويت والبحرين»، أو بالتخطيط «لإشعال حرب مذهبية جديدة على أرض لبنان».

ـ سياسات القمم المتضادة، حيث يمكن القول إن ظاهرة القمم العربية بمستوياتها المختلفة وُظّفت بامتياز للتعبير عن حالة الاستقطاب الحاد بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة». إذ حال استمرار الأزمة اللبنانية في آذار/ مارس ٢٠٠٨ دون تمثيل مصر والسعودية بشكل لائق في القمة، إذ مُثلت الأولى بوزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية، ومُثّلت الثانية بمندوبها الدائم في الجامعة العربية، كما مُثّلت المغرب بشقيق الملك، وإن لم يكن ولي عهده، وغاب لبنان لاعتبارات عدة منها الخلاف على من تكون له الصفة التمثيلية في القمة. وعلى حين لم ينعقد النصاب القانوني لانعقاد قمة الدوحة الطارئة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بتغيب ممثلي تسع دول عربية، شارك الرئيس الإيراني في الاجتماع التشاوري الذي حل محلها مع ممثلي حركتي حماس والجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ودعا في

خطابه إلى الوقف الفوري لإطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي ورفع الحصار عن غزة وإدخال المساعدات لأهلها. واعتبر وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، أن من إنجازات مصر أنها «قوّضت محاولات قطر لترتيب قمة عربية رسمية حول غزة لأنها لو عقدت لأضرت العمل العربي المشترك»، غير واعٍ بدلالة حضور إيران اجتماع الدوحة مقابل غياب مصر والسعودية.

وجاءت قمة الرياض في الشهر نفسه، أي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ لتشارك في المزايدة على معاناة أهل غزة ما بين الدعوة إلى اختصاصها بقمة الدوحة أو اختصاصها بجلسة في قمة الكويت، وتطرح خياراً ثالثاً هو اختصاص القضية بقمة مقفولة على الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٩ خطت إيران خطوة أبعد بتنظيم مؤتمر في طهران حول قطاع غزة، أبرزت فيه معنيين: **الأول** رفض الواقعية السياسية أي التسوية السلمية، و**الثاني** رفض حصر قضية فلسطين في النطاق العربي. وحول هذا المعنى الأخير تساءل آية الله علي خامنئي «يسمع في بعض الأحيان أن هناك من يقول: قضية فلسطين قضية عربية، فماذا يعني هذا الكلام يا ترى؟». واستدعى خطابه رداً حاداً من الرئيس محمود عباس طالب فيه إيران بوقف التدخل في الشأن الفلسطيني، ووصف كل تدخل لها بالسلبية وتعطيل الحوار الوطني وتعميق الانقسام.

ـ الإجراءات الدبلوماسية التي كانت عادة ما تقترن باحتداد التأزم في العلاقات الإيرانية مع دول «الاعتدال». ففي أعقاب أزمة الفيلم الإيراني «إعدام فرعون» استدعت وزارة الخارجية المصرية القائم بالأعمال الإيراني وأبلغته احتجاجها على الفيلم وحذّرته من التأثيرات السلبية المحتملة في علاقات الدولتين. وتكرر الأمر بعد تعدي متظاهرين على مقر البعثة الدبلوماسية المصرية في طهران ومحاصرة السلطات الإيرانية لأعضائها إبان العدوان الإسرائيلي على غزة. وبعد أحداث ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨ في بيروت استدعت العربية السعودية سفيرها في إيران للتشاور، وصرّح وزير الخارجية، سعود الفيصل، بأن عودة السفير مربوطة بتحسن الأوضاع اللبنانية الداخلية.

■ أما آليات عزل إيران فكان من أهمها:

ـ المصالحات العربية، وذلك كآلية تهدف إلى تفويت فرصة إيران في اللعب على التناقضات العربية. إذ يلاحظ اقتران العديد من مبادرات المصالحة بالإشارة إلى الأخطار العالمية والإقليمية التي تتهدد المنطقة وتنتعش في ظل تفاقم مشكلاتها،

حيث عادة ما يكون الخطر الإقليمي المقصود هو الخطر الإيراني وأحياناً يضاف إليه الخطر الإسرائيلي!! وكانت إرهاصات تلك المصالحة قد بدأت إبان قمة الكويت الاقتصادية بمبادرة سعودية لجمع مصر وسورية وقطر والكويت في جلسة في الرياض في آذار/ مارس ٢٠٠٩ مع كل من سورية ومصر والكويت والتي خرج سعود الفيصل في أعقابها معلناً دفن الخلافات العربية، فيما اعتبر الرئيس بشار الأسد أن إنجاز القمة هو الاتفاق على آلية لإدارة الخلافات العربية (وليس دفنها).

ومع أن من الصحيح أن فرقة الصف العربي تمثل منفذاً لقوى عدة منها إيران كي تؤدي دوراً على تناقضات العرب وتوظفها لما يخدم مصالحها، إلا أنه من الصحيح أيضاً أنه لا زال مبكراً الحديث عن تبلور ظاهرة المصالحات العربية خصوصاً في ضوء الانقسام الحاد الذي ساد المنطقة منذ ما يقرب من العامين ونصف العام. ولذلك فإنه في غياب المصارحة المصرية ـ القطرية حول القضايا الموضوعية المثارة في علاقات الدولتين، كان مفهوماً أن تغيب قطر عن قمة الرياض الرباعية بدور قيل إنه منسوب إلى مصر، وأن تتغيب القيادة المصرية عن القمة الدورية في الدوحة للسبب نفسه أي غياب المصارحة.

من جهة أخرى، مع إدراك أن الانفتاح العربي على سورية من شأنه أن يقلل من أهمية علاقة سورية بإيران، إلا أنه ليس من المرجح على الأقل في حدود الأمد المنظور أن تكون العلاقات العربية ـ السورية بديلاً من العلاقة السورية ـ الإيرانية **أولاً** لأن علاقات العرب متقلبة، و**ثانياً** لأن لإيران حضورها في أكثر من ساحة مهمة بالنسبة إلى سورية، و**ثالثاً** لأنه في ظل استمرار احتلال الجولان ستبقى سورية بحاجة إلى خطاب التشدد الإيراني حيال إسرائيل حتى إن هي قررت أن تتفاوض، فهذا التشدد جزء من دبلوماسية التفاوض وهو مطلوب لتقليل حجم التنازلات.

ـ الإقبال على العراق، فإذا كانت سياسة المصالحات العربية ترمي إلى افتكاك دول «الممانعة» من القبضة الإيرانية فإن الإقبال على العراق يتطلع إلى محاصرة النفوذ الإيراني فيه. إذ يمكن القول إن العرب أدركوا أن الوضع الشاذ الذي أسلمهم إليه احتلال العراق من حيث قبولهم جماعياً (أي من خلال الجامعة العربية) التطبيع مع العراق وترددهم فرادى في خطوة التطبيع هذه معه، أدركوا أن الوضع المذكور أدى إلى انفراد إيران بالساحة العراقية وسمح بتزايد حضورها فيها يوماً بعد الآخر. لذلك شهد عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ محاولة تغيير تلك المعادلة من خلال فتح سفارات عربية عدة في بغداد، منها الأردنية والبحرانية والإماراتية فضلاً عن السورية. كما قام العاهل الأردني بأول زيارة إلى بغداد، ومثله فعل

وزير خارجية الكويت. هذا علماً بأن حضور إيران المراد احتواؤه في العراق أكثر تشعباً بكثير من مجرد اختزاله في البعد الدبلوماسي والزيارات المتبادلة.

ـ تأكيد أطماع إيران الإقليمية في بعض الدول العربية، وهو ما اتضح تماماً من خلال تعاطي دول «الاعتدال» مع الأزمة الجديدة التي أثارها علي أكبر ناطق نوري، مستشار آية الله خامنئي، واعتبر فيها البحرين المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة. فمع أن تلميحات إيران بحقها التاريخي في البحرين ليست جديدة، إلا أن ما قاله علي أكبر ناطق نوري ولَّد أقوى رد فعل من جانب دول معسكر «الاعتدال» لأسباب ثلاثة، **أولها** الرغبة في التخويف من إيران واجتذاب الدول التي تقف موقفاً وسطاً بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة» كالإمارات وسلطنة عمان إلى المعسكر الأول، لا سيما أن للإمارات جزرها المحتلة من إيران. و**ثانيها** أنها المرة الأولى التي يشار فيها إلى البحرين بوصفها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وهو ما ذكَّرَ بإشارة الرئيس صدام حسين إلى الكويت بوصفها المحافظة التاسعة عشرة، مع كل ما ترتب على ذلك من تداعيات مأساوية على الأمن القومي العربي. و**ثالثها** الارتباك الذي أصاب المسؤولين الإيرانيين في معالجة أزمة تصريحات ناطق نوري ما بين الادعاء تارة أن الترجمة كانت خاطئة، والقول تارة أخرى إن حديث نوري كان عن التاريخ على الرغم من أنه لم يكن في التاريخ تقسيم إداري إيراني لمحافظات، والتأكيد تارة ثالثة على أن نوري لا يمثل إلا نفسه ولا يعبّر عن وجهة نظر النظام، وأخيراً الإشارة الطريفة إلى أن نوري لم يكن يعني البحرين.

ـ ففي أعقاب تلك التصريحات تجاوز رد الفعل العربي الإدانات الإعلامية المعتادة وقام الرئيس المصري فوراً بزيارة للمنامة إعراباً منه عن تضامنه مع البحرين وحذا حذوه العاهل الأردني. أما الرد المفاجئ فكان مصدره المغرب الذي أقدم على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وقيل بادئ ذي بدء إنه بسبب وتصريحات ناطق نوري حول البحرين، لكن في ما بعد تكشفت أبعاد جديدة للموقف المغربي. أشارت المصادر الرسمية المغربية إلى أن إيران ضالعة في دعم خلية بلعريج الإسلامية المتشددة التي اعتقل على خلفية نشاطها مراسل قناة المنار التابعة لحزب الله في المغرب، عبد الحفيظ السريتي، وأن المغرب يرصد منذ فترة انتعاش نشاط التشيّع بواسطة البعثة الدبلوماسية الإيرانية، ومع ذلك لم يوقف حواره مع إيران، حتى إذا نطق نوري بما قال كانت تلك هي القشة التي قصمت ظهر البعير.

ـ وكما فاق رد الفعل العربي نظيره في الأزمات السابقة، كذلك تجاوز الفعل البحراني مثيله، إذ منعت البحرين لأول مرة السفن الإيرانية من دخول مياهها

الإقليمية، وأوقفت مفاوضات استيراد الغاز الإيراني، وذلك قبل أن تتحرك الآلة الدبلوماسية الإيرانية بشكل عاجل ومكثف وتؤكد تمسكها بسيادة البحرين فيهدأ الغبار ولو إلى حين، وتنتقد مصادر بحرانية تحريض بعض القوى ضد العلاقات الإيرانية ـ البحرينية!

ـ وأخيراً تشجيع تركيا على القيام بدور أكبر في قضايا المنطقة سعياً وراء موازنة النفوذ الإيراني. ومثلت التطورات الدامية في قطاع غزة مناسبة لاستدعاء الدور التركي بواسطة مصر، وهي فرصة لم تفوتها تركيا، بل تحول رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، في لمح البصر إلى بطل شعبي من الطراز الأول بسبب لهجته القاطعة في إدانة العدوان الإسرائيلي وموقفه المحترم في لقائه بشمعون بيريس، الرئيس الإسرائيلي، على هامش منتدى دافوس. وبدأ الشارع العربي أو في القليل بعض قطاعاته يسأل عن أفق إنعاش الخلافة الإسلامية وإدماج الدول العربية فيها، لتواجه دول «الاعتدال» بذلك موقفاً لا أغرب منه ولا أعقد وهي تجد نفسها بين شقي الرحى: الجار الإيراني والجار التركي.

ب ـ مستجدات الواقع العراقي: أي دور لإيران؟

شهد الواقع العراقي في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ مجموعة من التطورات الأساسية التي أثارت استفهاماً حول انعكاسها على نفوذ إيران مداً وجزراً. فمن ناحية ترك انتهاء أجل التفويض الممنوح للقوات الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ العراق أمام خيار وحيد هو توقيع اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تعيد تكييف العلاقة بين الدولتين وتبدأ فصلاً جديداً من فصولها. لم يكن خيار اللجوء إلى مجلس الأمن لتجديد تفويض القوات الأمريكية وارداً من الناحية الفعلية بعد أن استخدمت الولايات المتحدة فزاعة الفصل السابع من الميثاق، وهددت بوقف تعاونها مع الحكومة العراقية في محاربة ما يسمى بالإرهاب وفي مجال إعادة الإعمار. ولا كان خيار التحرير عن طريق الفعل المقاوم مطروحاً على الأقل في حدود الأمد المنظور بعد أن الولايات المتحدة، منذ تكثيف وجودها العسكري وتشكيل قوات الصحوة، تمكنت من إرباك صفوف المقاومة والحد من هجماتها. وعلى الرغم من أن الاتفاقية المعنية كانت جزءاً من إطار استراتيجي أشمل له أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية فقد وقّعه نوري المالكي مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، إلا أن تماس بنود الاتفاقية مع المصالح الإيرانية بشكل واضح أدى إلى اختزال الإطار في الاتفاقية.

على صعيد آخر، استبق رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٩ بمحاولة الظهور بمظهر رجل الدولة القوي الذي ينحاز إلى الفكرة المركزية على حساب نوازع اللامركزية، ويؤسس شبكة تحالفاته على أسس سياسية بأكثر منها طائفية، ويعطي الأولوية لتحقيق الاستقرار على تصفية الحسابات مع الخصوم. ويمكن اعتبار نتائج انتخابات المحافظات مؤشراً أولياً على هذا الاتجاه من خلال إعادة ترتيب توازنات القوى السياسية بارتباطاتها المختلفة مع الجمهورية الإسلامية.

تلك العناصر الثلاثة، أي الاتفاقية الأمنية وسياسات المالكي وانتخابات المحافظات، تناقشها هذه الجزئية من التقرير لتعيد تقييم النفوذ الإيراني في العراق بعد ست سنوات من الاحتلال الأمريكي البغيض.

- **إيران والاتفاقية الأمنية**

مر موقف إيران من الاتفاقية الأمنية بمرحلتين أساسيتين: مرحلة الرفض ومرحلة التكيف. ففي المرحلة **الأولى** التي امتدت على مدار عام ٢٠٠٨ وحتى منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه أدلى تقريباً جميع مسؤولي الجمهورية الإسلامية بدلوهم في معرض الهجوم الشديد على الاتفاقية. ومن السهل أن نرصد عشرات التصريحات التي صدرت عن شخصيات سياسية ومراجع دينية في تلك الفترة وصفت الاتفاقية بأنها تساعد الولايات المتحدة على «نهب» العراق (الرئيس محمود أحمدي نجاد)، وتؤدي إلى «ضياع السيادة العراقية وإذلال العراقيين» ما يجعلها «محرمة شرعاً» (آية الله كاظم الحائري)، وتنطوي على «استسلام» و«تعزيز الهيمنة الأمريكية الشاملة في العراق» (علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى)، وتعرّض «أمن الشعب العراقي والآخرين للخطر» (هاشمي رافسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام).

وفي المرحلة **الثانية** التي انتهت بتوقيع الاتفاقية التي تغير اسمها إلى «اتفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق» في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر اختلف الخطاب الرسمي الإيراني، وبدأ يتلمّس جوانب إيجابية في الاتفاقية المذكورة، كما في القول: «نأمل أن تكون لهذه الاتفاقية نتائج إيجابية» (آية الله أحمد جنتي الناطق باسم مجمع تشخيص مصلحة النظام)، و«لو عملت الولايات المتحدة بالتزاماتها بشأن إخراج العراق من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة فبالإمكان اعتبار الاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين اتفاقية مؤثرة» (علي لاريجاني)، ونأمل

«أن تراعي الاتفاقية مصالح العراق والعراقيين (حسن قشقاوي الناطق باسم الخارجية الإيرانية). أما المرجع الديني الكبير آية الله علي السيستاني فامتنع عن التصريح قبولاً أو رفضاً، معتبراً أن نواب العراق أبصر بما ينفع وما يضر.

بين المرحلتين اللتين اجتازهما الموقف الإيراني كانت هناك تعديلات على بنود الاتفاقية حصرها علي لاريجاني في سبعة، وزيارات لطهران قام بها أرفع المسؤولين الرسميين العراقيين، وارتباك كبير في مواقف المسؤولين العراقيين ما بين القول إن الاتفاقية تحتاج إلى مزيد من الوقت، إلى القول إنه لا تفاوض جدياً بشأنها، إلى قول إن التعديلات غير كافية إلى الوعد بالتوقيع في غضون يوم واحد أو يومين، وذلك ببساطة لأن المواقف العراقية المذكورة مبنية على تقدير المصلحة الإيرانية وتقديمها على المصلحة الوطنية العراقية، هذا طبعاً عدا عن التأثر بالضغوط الأمريكية ومدى المرونة أو التعسف اللذين كانت تبديهما إدارة جورج بوش حيال مطالب التعديل المتتالية.

تمحورت الاعتراضات الإيرانية حول نقاط عدة، أبرزها: عدم تحديد تاريخ واضح لخروج قوات الاحتلال الأمريكي، والحصانة القضائية التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون، والسماح باستخدام الأراضي العراقية لتنفيذ هجمات ضد دول الجوار، ونهب الأموال العراقية، والرقابة على دخول المعدات الأمريكية وخروجها. ومع التسليم بالغموض الشديد الذي يتخلل بنود الاتفاقية إلا أن القراءة المدققة لها تكشف أنه عدا نص الاتفاقية الأمنية على انسحاب القوات الأمريكية «المقاتلة» من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وانسحاب جميع قوات الولايات المتحدة من كلّ الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، عدا هذا التحديد لتاريخ الجلاء الأمريكي عن العراق فإنه إما جرى الالتفاف حول المطالب الإيرانية، وإما تم تجاهلها.

ـ ففي ما يخص **الولاية القضائية** على الجنود الأمريكيين ولمن تكون، نصت الاتفاقية الأمنية على أن الولاية تكون للعراق في غير حالة الواجب وخارج المنشآت والمساحات المملوكة للعراق والتي تستخدمها الولايات المتحدة. لكن هذه الولاية تحاط بعدد من الاحتياطات التي تجعلها من الناحية الفعلية غير ذات مضمون. **أولاً** لأن السلطات العراقية فور القبض على أفراد القوات وما يسمى العنصر المدني تقوم بتسليمهم إلى قوات الولايات المتحدة التي تحتجزهم ثم تسلم هؤلاء الأشخاص المتهمين إلى السلطات العراقية لغرض التحقيق والمحاكمة. وعلاوة على

أن هذا الإجراء المعقد يبدو غير منطقي فإنه يفتح الباب لتهريب المقبوض عليهم إلى خارج العراق. **ثانياً** أن اللجنة العراقية ـ الأمريكية المشتركة تتولى تعريف ماهية الجنايات الجسيمة والمتعمدة، وهذا نص فضفاض، فالجسيم قد لا يكون متعمداً والعكس صحيح. **ثالثاً** ينص البند السادس في هذه المادة على أنه يمكن لكلا الطرفين مطالبة الآخر بالتخلي عن حقه الرئيس في الولاية القضائية. **رابعاً** يستأذن العراق في ممارسة الولاية القضائية في غير حالة الواجب وخارج المنشآت والمساحات المتفق عليها ويخطر الولايات المتحدة تحريرياً خلال ٢١ يوماً من اكتشاف الجريمة. **خامساً** تراجع هذه المادة كل ستة شهور في ضوء اعتبارات منها الوضع الأمني، وهذا احتياط ينسف مسألة الولاية القضائية العراقية من أساسها.

ـ في ما يخص **استخدام الأراضي العراقية** لمهاجمة دول الجوار تنص الاتفاقية المذكورة على أنه «في حال بروز أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه الجوية أو قابلية مؤسساته الديمقراطية للبقاء، يشرع العراق في التداول الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وتتخذ الأخيرة الإجراءات المناسبة ومنها «الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي مزيج منها لمواجهة هذا الخطر». ومن الواضح أن عديداً من الأعمال الإيرانية يمكن أن تدخل تحت طائلة ما يوجب التداول الاستراتيجي واتخاذ إجراءات مناسبة، فانتشار الحرس الثوري فيه انتهاك لسيادة العراق، وتعقب أكراد إيران ومقاتلي مجاهدي خلق فيه اختراق للمجال الجوي العراقي، وتبني فدرالية أقاليم الجنوب الثلاثة فيه تهديد لوحدة الأراضي العراقية.

ـ في ما يخص **نهب ثروات العراق** تكفي مراجعة المادة التي يتعهد فيها رئيس الولايات المتحدة بتوفير الحماية من العمليات القضائية الأمريكية لصندوق تنمية العراق الذي يحيط التصرف بموارده التباس شديد منذ أن تأسس بعد الاحتلال، وهو التباس تساعد عليه طبيعة الجهات المشرفة عليه وارتباط بعضها بقوات الاحتلال.

ـ أما في ما يخص **عمليات الاستيراد والتصدير** التي تباشرها القوات الأمريكية فكانت الاتفاقية الأمنية واضحة في تحصين تلك العمليات ضد أي تفتيش أو قيود أو ضرائب أو رسوم تفرض في العراق، وكان القيد الوحيد هو ألا تكون المواد المستوردة ممنوعة في العراق. ومما يذكر في هذا الخصوص أنه قيل في التحفظ الإيراني على هذه المادة فتحها المجال لإدخال معدات دقيقة للتجسس

على النشاط الإيراني في العراق، وكأنه بعد وجود آلاف الأمريكيين على الرغم من الانسحاب يبقى هناك مجال للحديث عن تجسس.

جاء التصويت على الاتفاقية بأغلبية ١٤٤ عضواً من الحاضرين، وعددهم ١٩٨ نائباً، وذلك بنسبة ٧٢,٧٢ في المئة. ويلاحظ هنا أن تيار مقتدى الصدر كان قد فشل في تمرير قانون في مجلس النواب يحدد نسبة التصويت على المعاهدات بأغلبية الثلثين. وعوضاً عن ذلك تم استحضار القانون رقم ١١١ الذي صدر في ظل نظام الرئيس صدام حسين، وكان يجعل النصاب اللازم للتصويت على المعاهدات هو الأغلبية البسيطة، علمًا بأنه اشترط أن تكون تلك الأغلبية محسوبة من إجمالي الأعضاء وليس من إجمالي الحضور، كما أنه اشترط ألا يسري ذلك على الحالات التي تدخل تغييراً جوهرياً على الدولة ونظامها.

لماذا تبدل الموقف الإيراني من الرفض إلى التكيف؟ في تفسير ذلك قيل إنها الواقعية الإيرانية وإدراك الجمهورية الإسلامية حدود قدرتها على الفعل والتأثير، وقيل إنها صفقة مزدوجة مع إدارة أوباما كدليل على حسن النوايا من جهة ومع الحكومة العراقية بتوقيع اتفاق لغلق معسكرات مجاهدي خلق من جهة أخرى، وقيل إنه الخوف من تنفيذ الولايات المتحدة تهديدها بوقف التعاون في مكافحة الإرهاب فتنشط مجدداً خلايا القاعدة وبعض نشاطها موجه إلى عملاء إيران، وقيل إنه قطع للطريق على إسرائيل التي تنتظر ضوءاً أخضر أمريكياً لتوجه ضربتها المؤجلة إلى المواقع النووية الإيرانية، وقيل إن تعطيل الاتفاقية يهدد بتعميق الشرخ بين عامودي النظام السياسي العراقي الشيعة والأكراد، والأخيرون شديدو الحماسة للاتفاقية. المهم أن الموقف الإيراني تبدل، ومع تبدله تبدلت مواقف أطراف عراقية كانت مقاومتها للاتفاقية من أساسها هي الأعنف والأقوى. فالتيار الصدري الذي كرر مراراً أنه لا يقبل بغير جلاء أمريكي كامل بلا قيد أو شرط، صرح زعيمه في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر بالقول إنه إذا ساعدت هذه الاتفاقية في جدولة خروج القوات متعددة الجنسيات من العراق فإن تياره سيعيد النظر في محتواها.

- **المالكي وسياسات بناء الدولة**

مع أن مساعي نوري المالكي للتحول من رمز طائفي إلى رجل دولة تعود إلى عام ٢٠٠٧، إلا أن عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ شهد تقدماً حثيثاً في البناء على تلك المساعي ودعمها، ومن ذلك:

ـ مواصلة حملة نزع سلاح ميليشيا جيش المهدي تحت مسمى «عملية صولة

الفرسان». وعلاوة على أن تلك الحملة تفيد في تأكيد قوة قبضة الدولة ووجوب حصر السلاح بيدها، فإنها كانت تهدف إلى تحقيق هدفين آخرين. **الأول** إبراز أن المالكي قادر على الدخول في مواجهة مع الخارجين على القانون بقطع النظر عن انتمائهم الطائفي، أي أنه في ما يخص أمن العراق يتصرف كعراقي وليس كشيعي. و**الثاني** تقليم أظافر التيار الصدري الذي دأب على إثارة الأزمة السياسية تلو الأخرى، متكئاً على وزنه البرلماني من جهة (٢٩ نائباً في مجلس النواب)، وعلى حضوره في الشارع العراقي من جهة أخرى.

تبقى دلالة هذه الحملة المتنقلة على الصدر من البصرة إلى الناصرية ثم مدينة الصدر في بغداد، بالنسبة إلى إيران في علاقتها بالصدر، ملتبسة. فخطوط إيران مع الصدر يتداخل فيها الانتماء الطائفي المشترك مع الاختلاف القومي، ويتقاطع فيها تشابه المشروع السياسي مع تنافس المرجعيات، ويتماس فيها الحرص على استنزاف القوات الأمريكية مع الخوف من تحول القوة العسكرية الصدرية إلى الإخلال بالتوازنات السياسية الهشة في العراق. لكن منطقياً يصعب تصور أن إيران كانت تعارض بشكل حقيقي وجاد استهداف ميليشيا الصدر، أو أنها كانت لا تتورع عن خوض حرب بالإنابة ضد القوات الأمريكية ـ العراقية المشتركة. لكن الأرجح أنها كانت حريصة على سرعة انتهاء تلك الأزمة واحتواء الخلافات بين القوى التي وصفها هاشمي رفسنجاني في أول زيارة يقوم بها إلى العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٩ «بالقوى الموالية للثورة الإسلامية»، وتلك مصلحة بدت مهمة في ضوء تفكك الائتلاف العراقي الموحد.

ـ تزعم الدعوة إلى إعادة توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم لصالح المركز، والمطالبة في غضون ذلك بتعديل الدستور وموضع المسألة الفدرالية منه. تعديل الدستور الذي كان يرمي المالكي من ورائه أيضاً تعزيز موقع رئيس الوزراء مقارنة بموقع رئيس الجمهورية، تقف دونه إجراءات قانونية معقدة، إذ يذكر في الباب الأول من الدستور أنه لا يجوز التعديل إلا بعد إجراء انتخابين تشريعيين، ولا يسري التعديل إذا اعترضت عليه ثلاثة أقاليم بأغلبية الثلثين، وإذا كان يخص الأقاليم فلا بد من موافقة برلمان الإقليم المعني ثم إخضاع التعديل للاستفتاء الشعبي.

وفي انتظار أن تتهيأ الظروف لمثل هذا التعديل دخل المالكي على مدار العام عدداً من المعارك دفاعاً عن مركزية الدولة وتسييداً للقانون الذي أصبح عنوان قائمته الانتخابية في انتخابات المحافظات. ففتح جبهة مع الأكراد بسبب قانون

النفط والغاز وانفراد مسؤولي كردستان بتوقيع عقود نفطية مع شركات أجنبية من دون الرجوع إلى المركز. واصطف إلى جانب التيار الصدري والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في رفض فدرالية إقليم البصرة التي كان يدعو إليها حزب الفضيلة، وذلك قبل أن يفشل مروجو المشروع في جمع توقيعات ١٠ في المئة من ناخبي البصرة الذين يقتربون من مليون و٤٠٠,٠٠٠ ناخب يشترط الحصول على توقيعاتهم لعرض الأمر على استفتاء شعبي. واختلف مع المجلس الأعلى الإسلامي حول قضية إعمار المحافظات الجنوبية وتبادل معه الاتهامات، فاتهم المجلس حزب الدعوة بالتسبب في فشل مشاريع الإعمار بسبب محدودية صلاحيات مجالس المحافظات، فيما رد الحزب هذا الفشل إلى شيوع الفساد وضعف الكفاءة بين أعضاء تلك المجالس.

وإذا كان تطور نوازع بناء الدولة على غير الأسس المذهبية أو الطائفية لا يريح إيران كثيراً لاحتمالات تأثيره مستقبلاً في التعامل مع نفوذها في العراق بوصفه تدخلاً في شؤون العراق الداخلية. إلا أن المثير للانتباه أن معارك المالكي مع الأكراد ومع المجلس الأعلى الإسلامي أتاحت للإيرانيين فرصة جديدة للتدخل من خلال القيام بدور الوسيط في العلاقة بين الفرقاء. إذ وسّطها جلال طالباني في خلافه مع رئيس الوزراء العراقي، وكذلك فعل نائبه وعضو المجلس الأعلى الإسلامي، عادل عبد المهدي، في خلاف الحزب/ المجلس.

ـ تبني قضية المصالحة الوطنية، وكان هناك عاملان ساعدا على عرض المالكي المصالحة مع القوى السياسية والمكونات الاجتماعية للشعب العراقي: الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠١١؛ وبناء الدولة المركزية. وعندما وَسَّعَ المالكي نطاق المصالحة ليشمل البعثيين الذين اضطروا إلى العمل مع حزب البعث من دون أن تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين، كما يقول، فإنه كان يضع في ذهنه مجموعة من الاعتبارات. **أحدها** أن الانفتاح على البعث مَثَّلَ رغبة أمريكية خصوصاً بعد أن تبينت الولايات المتحدة فداحة خطأها بتسريح ضباط الجيش العراقي ممن عركتهم سنوات الحرب مع إيران على خلاف الضباط الهواة في مرحلة ما بعد الاحتلال. و**ثانيها** ما لمسه من حماسة عربية لإعادة إدماج البعثيين بالمعنى الحزبي السياسي وليس فقط بمعنى المواطنة في الدولة العراقية، وذلك كآلية من آليات تجديد الرهان على العروبة وقدرتها على مواجهة الخطر الإيراني. و**ثالثها** سحب المزيد من قوى مقاومة الاحتلال الأمريكي ورموزه بعد سابقة تشكيل الصحوات، وذلك عبر تحييد المكون البعثي في جماعات المقاومة. و**رابعها** ربما شق صفوف البعثيين

وإثارة التناقض بين البعثيين في الخارج والبعثيين في الداخل، وبين كل من رافضي دعوة المصالحة والمتحفظين عليها والمنفتحين عليها وهو ما حدث بالفعل وتجسد في الخلاف حول تسمية الشخص الذي يحق له أن يتكلم باسم البعثيين.

في هذا السياق جرى طرح قانون المساءلة والعدالة كبديل لقانون اجتثاث البعث، وبدأت تسوية المستحقات المالية للضباط البعثيين الذين أحيلوا إلى التقاعد بموجب إجراءات الاجتثاث، ووقف المالكي في اجتماع العشائر ببغداد في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩ معلناً الاستعداد للصفح عن البعثيين، ثم قال: «سوف نتصالح معهم شريطة أن يعودوا إلينا وأن يقوموا بقلب تلك الصفحة السوداء من تاريخ العراق فما حدث قد حدث».

لكن من البداية كانت ثمة شكوك كثيرة تحيط بقدرة المالكي على توسيع نطاق المصالحة الوطنية لتشمل البعث، فالبعث هو الخصم الألد للجمهورية الإسلامية الإيرانية ورموزها في السلطة العراقية بشكل عام وفي المجلس الأعلى الإسلامي بشكل خاص. ودأب الخطاب الرسمي الإيراني على إلقاء مسؤولية ما يسميه بأعمال العنف في العراق على فلول النظام البعثي. لذلك فإنه عندما طرحت جبهة التوافق السُنية وثيقتها للإصلاح السياسي كجزء من الثمن الذي طالبت به للتصويت بـ «نعم» على الاتفاقية الأمنية في جلسة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ البرلمانية، فإنها لم تنجح في تمرير اقتراح إلغاء المحكمة الجنائية الخاصة التي تولت محاكمة رموز النظام البعثي السابقين ولا اقتراح إلغاء قانون المساءلة والعدالة نفسه. ومع ظهور بوادر تصالح المالكي مع البعثيين السابقين اغتنم آية الله علي خامنئي فرصة زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني طهران وحذره من تحركات البعثيين، وكان ذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٩. هذا إلى أن حملة عبد العزيز الحكيم على البعث تواصلت طوال الوقت وبلغت في حد ذاتها مستوى فجاً من المبالغة والتهويل كما في قوله إن حزب البعث «كان ولا يزال وسيبقى الخطر الأول على العراق والإسلام وكل القيم الإنسانية»، وكأنه لا وجود لإسرائيل في الأفق العربي أو العراقي.

ومثّلت تلك الخلفية الأساس الذي حدا المالكي على التراجع عن الحوار مع البعثيين وإصدار مكتبه بياناً في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ لا يفعل في الحقيقة إلا أن ينتقد رئيس الوزراء نفسه صاحب الدعوة إلى المصالحة، إذ اتهم البيان «كل من يفكر بالحوار أو السماح له ـ أي لحزب البعث ـ بالعودة إلى العمل السياسي بارتكاب مخالفة دستورية صحيحة». يذكر أن آية الله علي السيستاني نفسه كان قد أعرب للأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، في زيارته بغداد ثم

النجف عن تأييده «بناء العراق من دون استثناء أحد»، غير أنه صرح في ما بعد بأن المصالحة يجب أن تتم من دون مخالفة الدستور الذي يحرّم حزب البعث.

- **انتخابات المحافظات**

خاض نوري المالكي أو حزب الدعوة انتخابات المحافظات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من خلال «قائمة دولة القانون»، والاسم موحى كما هو واضح، تماماً كما كان موحياً الاسم الذي اختاره الصدريون لقائمتهم وهو «حزب الأحرار»، وحده المجلس الأعلى الإسلامي اختار عنواناً دينياً رمزياً هو «شهيد المحراب».

حملت الانتخابات بوادر تغيير في أوزان القوى السياسية العراقية، فمعاقل شهيد المحراب في النجف وكربلاء ما عادت معاقله بسبب تردي أدائه السياسي بواجهته الطائفية السافرة، فحصل على ٤ مقاعد من ٢٩ في كربلاء، مقابل ٩ مقاعد لائتلاف دولة القانون وحصول مستقل هو، يوسف الحبوبي، على أعلى الأصوات، وفي النجف تساوى نصيب شهيد المحراب والائتلاف بواقع ٧ مقاعد لكلٍ منهما. وكما هو واضح فإن ائتلاف دولة القانون استطاع اختراق العديد من المحافظات العراقية وبعض اختراقاته كان له أثر رمزي مهم، كما في فوزه بـ ٢٨ مقعداً من مقاعد محافظة بغداد الـ ٥٧، وفوزه بـ ٢٠ مقعداً من مقاعد محافظة البصرة الـ ٣٥.

غير أن ما يعني هذه الجزئية من التقرير على وجه التحديد هو دلالة تلك النتائج على نفوذ إيران في العراق، وبشكل عام فإن إحدى الخلاصات المتسرعة من واقع قراءة النتائج السابقة هي القول إن إيران خسرت حلفاء لها في العراق. وهنا يمكن التذكير بأن قدرة إيران وحلفائها على إحباط محاولة المالكي التصالح مع البعث تجلت في ظل الفوز الانتخابي لائتلاف دولة القانون نفسه. وذلك يرجع إلى أن إيران ـ كما ستوضح النقطة التالية ـ تتسرب في مفاصل المجتمع العراقي مع التسليم بأن الحكيم أقرب إلى إيران من المالكي، وأن المالكي أقرب إلى الرؤية الأمريكية لمستقبل العراق من الحكيم. وهذا يعني أن النفوذ الإيراني باقٍ وربما متزايد في ظل غياب المنافسين. ومع ذلك من المهم ومما توجبه الموضوعية التذكير بأن فوز ائتلاف دولة القانون لا يعمل لصالح دولة ولاية الفقيه التي تمثلها إيران ويتمثلها «شهيد المحراب»، كما أنه لا يعمل لصالح فدرالية الوسط والجنوب التي تبناها عبد العزيز الحكيم وكانت السبب الرئيس لرفضه فدرالية إقليم البصرة.

● **النفوذ الإيراني في العراق**

ربما تؤدي مستجدات الواقع العراقي كما سبق شرحها إلى إعادة ترتيب مصادر النفوذ الإيراني في العراق لا أكثر. إذ ازدهر نفوذ الجمهورية الإسلامية في ظل واقع الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتالي فإن متغير الاحتلال ليس متغيراً مؤثراً بالسلب على هذا النفوذ خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار عدد القيود التي تكبل بها الاتفاقية الأمنية السيادة العراقية لأفق غير منظور.

ومن جانبها، إيران ماضية في نسج شبكة من العلاقات مع الدولة والمجتمع العراقيين بدأب شديد، وتلك بعض المؤشرات التي شهدها عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ وحده:

ـ التخطيط لرفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى خمسة مليارات دولار، أي ما يزيد على مجموع تجارة العراق مع الدول العربية، علماً بأن حجم الصادرات الإيرانية إلى العراق يربو على ملياري دولار، وأن الاتفاق المذكور لتفعيل التبادل التجاري بين البلدين جاء في إطار مباحثات أعضاء لجنة التعاون العليا العراقية ـ الإيرانية المشتركة، كما أن مما يذكر أن هناك ١١٠ وثائق اقتصادية وقعت بين البلدين بحسب تصريح سفير إيران في بغداد، حسن كاظمي، والرقم دال بما يكفي. هذا عدا عن افتتاح فروع لثلاثة بنوك إيرانية في العراق هي: ملي وسبه وصادرات، والتعاقد على إنشاء ثلاث مناطق تجارة حرة جديدة بين البلدين في جذابة ومهران وباشماق.

ـ العمل على زيادة حجم الطاقة الإيرانية المصدرة إلى العراق من ٤٠٠ ميغاوات إلى ١٠٠٠ ميغاوات، مع ملاحظة أن هناك ربطاً كهربائياً بين الدولتين في أربع نقاط حدودية، من المقرر إضافة نقطة خامسة لها.

ـ انتعاش السياحة الدينية كمصدر مهم للتواصل الشعبي بين الدولتين، وعبر عن ذلك قيام مليون عراقي بزيارة العتبات المقدسة في قم، وزيارة مثلهم النجف الأشرف وكربلاء.

ـ وضع حجر الأساس لأول مدرسة بتمويل إيراني في محافظة النجف مع الأخذ بالاعتبار أن عدد المدارس التي تم التعاقد على بنائها هو ١٧ مدرسة، أكثرها في مدن الجنوب مثل السماوة والكوت والديوانية وكربلاء، فضلاً عن العاصمة نفسها، وأن تكلفة المدرسة الواحدة ١,٣ مليون دولار، وهذا استثمار في مجال إعادة تشكيل الوعي التاريخي والقومي والثقافي أيضاً للشعب العراقي.

ـ التزاور الكثيف بين أرفع المسؤولين الرسميين في البلدين، بدءاً برئيسي الدولتين ورئيس إقليم كردستان العراق، مروراً برئيس مجلس النواب العراقي ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، مروراً برئيس الوزراء العراقي والعديد من وزراء البلدين. وتعكس تلك الزيارات اتساع القضايا موضع التنسيق بين البلدين والمتابعة الدورية والدقيقة لمستجدات علاقاتهما الثنائية.

ـ الكشف عن وجود أسلحة إيرانية ثقيلة وصواريخ في كلٍ من بغداد والمحافظات الجنوبية بحسب تصريح اللواء قاسم عطا، الناطق باسم خطة فرض القانون في بغداد، وهو ما يعد عموماً أحد أشكال الدور السياسي ـ الأمني الذي تمارسه الجمهورية الإسلامية مدعومة بنشاط الحرس الثوري من جهة وقوات بدر المدموجة بالقوات العراقية من جهة أخرى. يذكر أن أحد زعماء الصحوة صرح بضلوع إيران في تشكيل فصيل مسلح لتصفية عناصر الصحوة تحت مسمى «فتية الجنة».

خلاصة تحليلية:

تعاملت هذه الجُزئية من التقرير مع نقطتين أساسيتين ميزتا العلاقات العربية ـ الإيرانية على مدار عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

النقطة الأولى هي انتقال دول معسكر «الاعتدال» من مواجهة إيران كدولة من دول معسكر «الممانعة» إلى محاولة عزلها، وعددت الآليات المختلفة التي استخدمت في الحالتين: الحملات الإعلامية وسياسات القمم المتضادة والإجراءات الدبلوماسية في إدارة المواجهة، والمصالحات العربية وإحياء العروبة وتسليط الضوء على الخطر الإيراني في محاولة تحقيق العزلة.

وانتهت إلى أنه مع كون توظيف العلاقة مع إيران في إدارة الصراعات العربية ـ العربية ليس جديداً، إذ تعود جذوره إلى اندلاع حرب الخليج الأولى وتوزع الدول العربية ما بين تأييد أحد طرفي الحرب ضد الآخر، إلا أن تلك الظاهرة تأكدت وتعمقت منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، وبشكل أخص منذ الحرب الهمجية على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨. ولّما كانت إيران دولة قومية إقليمية كبرى تملك رؤية واضحة لمصالحها الاستراتيجية فقد استفادت من التناقضات العربية وأصبحت نداً للولايات المتحدة في التنافس على تشكيل خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وتحديد أولوياتها أيديولوجياً.

وفي هذا الإطار، إطار التفاعل مع إيران كورقة من أوراق الضغط، تبرز ثلاثة أخطار سياسية. **الأول**، العجز عن تقييم موضوعي للعلاقة مع إيران

والاختلاف في رؤيتها ما بين اعتبارها شراً مطلقاً أو خيراً مطلقاً، وواقع الحال أن هناك مساحات تتلاقى فيها المصالح العربية ـ الإيرانية ومساحات أخرى تتنافر فيها تلك المصالح.

الثاني، التزايد المستمر في النفوذ الإيراني مع احتدام الاستقطاب العربي، ويكفي أن نقارن بين هذا النفوذ بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وواقعه بعد العدوان على غزة. فإيران تُسْتَدعى حيث يغيب فريق من العرب، أكان هذا الغياب عن قضايا النظام الرئيسة وفي طليعتها القضية الفلسطينية، أو كان عن المؤتمرات التي تعقدها مؤسسة النظام العربي الرسمي المعنية أساساً بتلك القضايا، وابتكار ما يمكن وصفه في المقابل بسياسات القمم المتضادة. يذكر أن إيران طرحت في عام ٢٠٠٨ كما في عام ٢٠٠٩ فكرة تعاون أمني مع تركيا وسورية والعراق في تعبير واضح عن استثمارها هذا الغياب.

الثالث، هشاشة أسس المصالحات العربية باعتبارها آلية يتم اللجوء إليها لعزل إيران، وذلك أن الدخول إلى تلك المصالحات بمدخل رد الفعل وليس المبادرة يعبّر عن خلل في إدراك العلاقة بين استقرار العلاقات العربية ـ العربية وتحصين الأمن القومي العربي. هذا فضلاً عن أن محاولة عزل إيران عن طريق افتكاك بعض دول معسكر «الممانعة» من علاقتها بالجمهورية الإسلامية تبدو في هذا التوقيت بالذات محاولة خارج السياق. وذلك أن البداية المبكرة للانفتاح الأمريكي على إيران بعد شهرين من وصول أوباما إلى البيت الأبيض تنبئ باستعداد الإدارة الجديدة لطي صفحة الماضي والانتقال من سياسة العزل إلى سياسة التطبيع. إذ نطق خطاب أوباما صراحة بمناسبة عيد النيروز برغبته في إجراء اتصالات سياسية مباشرة مع طهران ومحاورتها على أساس من الاحترام المتبادل، ومضى خطوة أبعد بالتلويح بفرص التجارة مع إيران والمشاركة.

أكثر من ذلك أعرب الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، في المناسبة نفسها ـ أي عيد النيروز ـ عن أمله في عودة الصداقة الحميمة مع إيران «في القريب العاجل». فماذا لو طبعت الولايات المتحدة وإسرائيل علاقاتهما مع إيران؟ وأي قيمة عندها لمحاولة فريق من العرب عزلها؟ سؤالان مهمان على العرب إيجاد إجابات لهما قبل فوات الأوان.

أما **النقطة الثانية** التي تطرقت إليها هذه الجُزئية من التقرير فتتعلق بمستجدات الساحة العراقية وأثرها في الحضور الإيراني سلباً وإيجاباً. وفي هذا

السياق تمت مناقشة الاتفاقية الأمنية العراقية ـ الأمريكية، وسياسات رئيس الوزراء نوري المالكي لبناء دولة مركزية قوية، وخريطة القوى السياسية بعد انتخابات المحافظات. وخلصت إلى أنه مع أن تغييراً حقيقياً لم تنجح إيران في إدخاله على بنود الاتفاقية الأمنية إلا أن متغير الاحتلال الأمريكي السافر لم يكن مؤثراً سلبياً في نفوذها بالعراق، بل كان العكس تماماً هو الصحيح. وبالتالي، ليس من المتوقع أن يحدث الاحتلال الأمريكي المقنّع أو المتستر وراء الاتفاقية الأمنية مثل هذا التأثير. هذه **واحدة**، و**الأخرى** أنه مع ما يفترض من أن عراقاً قوياً يحيد تأثيرات الخارج وتدخلاته في شؤونه الداخلية، إلا أن إيران لا تنطبق عليها هذه القاعدة في علاقتها بالعراق لأسباب ثلاثة. **أولها** أنه لا قوة لحكومة دولة محتَلَة، بل إن بين معنى القوة والاحتلال تضارباً منطقياً ومفاهيمياً. و**ثانيها** أنه مهما قيل عن محاولات المالكي الظهور بمظهر رجل الدولة القوي فإنه في النهاية رئيس حزب الدعوة الذي استضافته إيران ونشط في أراضيها ضد النظام العراقي السابق، وهو لهذا لا يستطيع تجاهل مصالحها في العراق، وتبدّى هذا كأوضح ما يكون في انتقاله من الدعوة إلى المصالحة مع البعثيين إلى الهجوم على دعاة المصالحة معهم. و**ثالثها** أن قوام ما يسمى بالعملية السياسية في العراق هو التحالف الكردي مع قطاع من شيعة العراق، وليس بإمكان المالكي المضي قدماً في تقوية قبضة العاصمة إن كانت تبطش بمصالح الأكراد في الفدرالية والاستقلال الضمني، أو بمصالح المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري وثيقي الصلة بإيران.

أما **الثالثة** فهي أن التغيير بخريطة القوى السياسية العراقية بعد انتخابات المحافظات تغيير مهم قياساً إلى ما كان عليه الحال قبل ست سنوات، وهذا صحيح. لكن الصحيح أيضاً أن فوز قائمة ائتلاف دولة القانون في البصرة أو تساويها مع قائمة «شهيد المحراب» في النجف هو فوز يأتي في سياق تغلغل إيراني ثقافي واقتصادي وأمني عميق جداً في هاتين المحافظتين من الصعب تصور تجفيف منابعه بمجرد أن حل حليف إيراني محل حليف آخر في هذه المحافظة أو تلك.

* * *

إن العرب مدعوون إلى تقييم علاقاتهم بإيران بمعزل عن قضية مصالحاتهم البينية، وبشكل أعم هم مدعوون إلى تبني نظرة موضوعية إلى إيران لا ترفع من خطورة تهديدها فتجعله نداً لخطر الكيان الإسرائيلي، ولا تتجاهل أن بعض مصالح إيران تهدد الأمن القومي العربي وآخر تجليات تهديداتها البحرين. ولا يفيد كثيراً

الرهان على تغير رئاسة إيران في انتخابات حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ سواء لأن فرص نجاد في الفوز تبدو أكبر من منافسيه الإصلاحيين خصوصاً بعد الدعم الصريح له من المرشد ووعده إياه بأربع سنين أخرى في الحكم، أو لأن تغير رئاسات إيران لا يعني تغير مصالحها، ولا أدل على ذلك من قضية الملف النووي التي لم يتغير فيها موقف الجمهورية الإسلامية على الرغم من انتقال السلطة من محمد خاتمي إلى محمود أحمدي نجاد. ويبقى أن الهدف النهائي يجب أن يكون النظر إلى إيران باعتبارها عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية، وأن يعمل على جعلها «حليفاً محتملاً» وليس «عدواً محتملاً»، وهو ما يتطلب نظرة وممارسة مماثلتين من جانب إيران.

٢ ـ السياسة التركية والقضايا العربية

يمكن وصف عام ٢٠٠٨ بالنسبة إلى العلاقات العربية ـ التركية بأنه عام الدخول التركي إلى قلب الأزمات التي تعصف بالوطن العربي، وظهور أنقرة بمظهر الطرف المعني في الصميم بما تشهده منطقة الشرق الأوسط عموماً. ومهما بدت العلاقات التركية مع الدول العربية كل على حدة نشطة، فإن مفتاح هذا الدخول كان ولا يزال القضية الفلسطينية وما يتصل بالصراع العربي ـ الإسرائيلي من حراك دبلوماسي في الأساس.

أ ـ تركيا والقضية الفلسطينية

بدأ عام ٢٠٠٨ وانتهى بالنسبة إلى تركيا فلسطينياً، ففي مطلع العام كان العدوان الإسرائيلي الواسع على غزة، وفي نهايته وامتداداً إلى مطلع عام ٢٠٠٩ كان العدوان الأكثر وحشية على غزة في تاريخها. وفي كلتا الحالتين كانت لتركيا مواقف بارزة وصلت إلى حد التميز.

بعد أسابيع من الحصار شّنت إسرائيل عدواناً وحشياً متقطعاً على غزة في مطلع عام ٢٠٠٨ عبر غارات جوية وهجمات برية عنيفة، أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى. وكان موقف الحكومة التركية قوياً واستمراراً لمواقفها السابقة الداعمة للشعب الفلسطيني، وفي الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ أصدرت الخارجية التركية بياناً قالت فيه إنها تشعر بقلق كبير من الحصار المطبق على غزة، وترى أنه لا يخدم سوى العناصر المتطرفة، داعية إلى إنهائه فوراً. فيما قالت صحيفة **هآرتس** إن العلاقات بين إسرائيل وتركيا توترت كثيراً «في اليومين الأخيرين».

وصف رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، الوضع في غزة بأنه «مأساة إنسانية». وذكر في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨: «إنني أرى صعوبة في فهم ما يجري ولا يمكن قبول أي ممارسة تأتي كمعاقبة لمليوني نسمة بذريعة هجمات الصواريخ. يجب أن يفهم أصدقاؤنا الإسرائيليون أنهم بهذا الحصار وبمعاقبة كل الشعب إنما يخدمون الفئات المتشددة الهامشية».

وأثار هذا الموقف من قبل أردوغان انتقاداً إسرائيلياً شديداً، إذ استدعى رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفيرَ التركي في إسرائيل، نامق طان، وأبلغه أنه في وقت تعمل فيه إسرائيل لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمينية في الولايات المتحدة تأتي تصريحات أردوغان لتمثل أمراً بالغ السوء، و«لتخلق لديناً إحباطاً كبيراً. لقد كنا ننتظر من تركيا التي تحارب الإرهاب أن تدعم إسرائيل ضد الإرهاب».

وفي أثناء ملتقى دافوس (٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨) التقى وزير الخارجية التركي، علي باباجان، الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، وقال له إن استمرار حصار غزة وتقسيم فلسطين إلى قسمين (أي غزة والضفة الغربية) يهدّد عملية السلام وفقاً لمسار أنابوليس. وعلى الرغم من أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، حدد لزيارته أنقرة موعداً هو ١١ شباط/ فبراير إلا أن ردة فعل الحكومة والرأي العام في تركيا الشديدة ضد حصار غزة كانت عاملاً أساسياً في تعجيل الزيارة من أجل تطويق مضاعفات التوتر الذي حصل.

ومع تجديد الحصار على غزة اتصل أردوغان في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٨ برئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وطلب استئناف الحوار من أجل السلام «اليوم قبل الغد». وفي اليوم التالي (٣ آذار/ مارس) اتصل أردوغان برئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، واحتج على استمرار الحصار الإسرائيلي للقطاع، قائلاً إن هذا أمر غير مقبول، ودعاه بدوره إلى استئناف عملية السلام.

شهد الشارع التركي العديد من الاحتجاجات أمام السفارة الإسرائيلية في أنقرة والقنصلية الإسرائيلية في اسطنبول، وتكررت بعد صلوات الجمعة في العديد من المدن التركية صلوات الغائب على الضحايا الفلسطينيين والخطب المنددة بالعدوان الإسرائيلي. وإذا كان عام ٢٠٠٨ قد بدأ بحصار غزة وتنفيذ المجازر بحقها، فقد انتهى كذلك بأوسع عدوان في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ ولمدة ٢٢ يوماً، ما أدّى إلى استشهاد أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني، نصفهم من

الأطفال والنساء، وجرح أكثر من ستة آلاف، فضلاً عن التدمير واسع النطاق. وكانت ردة الفعل التركية غاضبة جداً على المستويين الرسمي والشعبي. وبرز بهذا الخصوص الموقف الحاد لرئيس الحكومة التركية الذي اعتبر العدوان الإسرائيلي على غزة «عدم احترام لتركيا». وقال إن العمليات العسكرية ضد غزة وجّهت ضربة إلى السلام الدولي، وأضاف إنه يريد أن يتقاسم الأحزان مع أهل غزة، وأن «قتل الأبرياء والناس الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم والأطفال والنساء وتدمير المباني السكنية المدنية واستخدام القوة المفرطة هو وضع لا يمكن القبول به».

وعن تأثير العدوان الإسرائيلي في دور الوساطة التركي بين سورية وإسرائيل صرح أردوغان بأن تركيا كانت تحاول تذليل الصعوبات التي تعترض المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، وأضاف: «لقد عملنا على امتداد شهور من أجل ذلك، وقبل أيام جاء رئيس حكومة إسرائيل لبحث إمكانية القيام بجولة خامسة من المفاوضات، وعلى الرغم من ذلك جاءت هذه العملية التي تمثل عدم احترام لتركيا»، ووصف العدوان بأنه «جريمة إنسانية خطيرة». وإذ ذكّر أردوغان ببيان وزارة الخارجية التركية، قال: «إننا كدولة لها مساهمة مهمة في عملية السلام أبلغنا وسنبلغ ردة فعلنا المحقة لكل العالم». واتصل بالأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، مذكّراً إياه بضرورة التدخل بسرعة، وقال إن «على كل البشرية أن تعرف هذا الوضع المأساوي». و«إن هذا النوع من العمليات لن يخدم السلام. ويجب أن يرى كل واحد ذلك». وأن هذه العمليات، في مرحلة تتكثف فيها جهودنا للسلام ونحاول تطوير قنوات الحوار ووحدة العمل، ألقت حتماً ظلالاً على جهود السلام»، وأنها ـ أي هذه العمليات ـ أثارت غضب العالم الإسلامي، وهي لن تحل مشكلات المنطقة. ودعا العالم غير الإسلامي إلى مقاربة المشكلة «بشكل أكثر حساسية»، مؤكداً أن «العنف يولّد العنف». ودعا إسرائيل إلى العودة عن هذا الخطأ، وإلى وقف العمليات الجوية فوراً، قائلاً إن تركيا ستواصل وبحزم تقديم المساعدات إلى إخوتنا الفلسطينيين، داعياً المجتمع الدولي إلى عدم البقاء صامتاً من دون ردة فعل على هذه المأساة الإنسانية.

فسّرت المصادر التركية غضب أردوغان من إسرائيل بأن أولمرت كان قد زار تركيا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أي قبل خمسة أيام فقط من بدء العدوان على غزة، ووعد كلا من أردوغان والرئيس التركي، عبد الله غول، بألا تشهد غزة مأساة إنسانية، لكن جاء العدوان تكذيباً لوعده، الأمر الذي اعتبره الأتراك خداعاً وتضليلاً واستخفافاً بدور تركيا الوسيط بين سورية وإسرائيل،

خصوصاً وقد ظهرت تركيا كما لو أنها كانت على علم مسبق بالعدوان، بل وموافقة عليه. وقد امتنع أردوغان عن الاتصال بأولمرت بعد بدء العدوان تعبيراً عن غضبه هذا.

ويأتي ضمن المواقف الرسمية التركية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ البيان الذي صدر عن اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، والذي دعا إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، كما دعا الفلسطينيين إلى الوحدة. وفي سياق الموقف التركي المعارض للعملية العسكرية الإسرائيلية وصل وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، إلى أنقرة في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر من أجل بحث إمكانية قيام تركيا بوساطة في الأزمة، وتقرر أن يقوم أردوغان بزيارة إلى سورية والأردن والسعودية ومصر، بدءاً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر. وفسّر مراقبون أتراك زيارة أبو الغيط بكونها محاولة من أجل إيجاد مخرج من المأزق العربي، لا سيما المصري غير القادر على أن يكون وسيطاً بعدما امتنعت مصر عن فتح معبر رفح، ما أدى إلى تضييق الخناق الإسرائيلي على فلسطينيي غزة.

وعقب زيارة أبو الغيط إلى أنقرة قام رئيس الحكومة التركية بجولة عربية للسعي إلى وقف نار فوري في غزة وفتح المعابر وإرسال المساعدات الإنسانية، شملت الجولة كلاً من سورية والأردن ومصر والسعودية، كما التقى محمود عباس (في الأردن) وخالد مشعل (في سورية)، وعاد من دون نتيجة. وأطلق بعد عودته إلى تركيا (٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩) تصريحات حادة ضد بدء إسرائيل العملية البرية ضد غزة مساء الثالث من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. وقال في اجتماع في أنتاليا (جنوب تركيا) إن «آهات القتلى من أهل غزة لن تبقى في مكانها»، وإنه لن يكون إلا مع المظلومين، وإن «إسرائيل ستغرق في دموع الأطفال». واعتبر في وقت لاحق أن مجازر إسرائيل في غزة بقعة سوداء على جبينها، وأن الإسرائيليين لن يفلتوا من محاكمة التاريخ لهم.

وبدوره أطلق الرئيس التركي، عبد الله غول، مواقف تدين العدوان الإسرائيلي، وقال إنه الظلم بعينه، وإن الوضع في غزة يحرق قلب كل إنسان، معتبراً إنه لا لزوم لأن تطلق حماس الصواريخ، وإنه أبلغ ذلك إلى قادة حماس. وبرز موقف لافت لوزير العدل التركي، محمد علي شاهين (٣/ ١/ ٢٠٠٩)، عندما وصف إسرائيل بأنها «المحرّضة الأولى للإرهاب العالمي، وما دام هذا التحريض مستمراً، فلا يمكن للمعركة ضد الإرهاب أن تنجح». وقال إن كلمة «مجازر»

قليلة في وصف ما يجري في غزة، معتبراً أن تركيا «تقوم بمسؤوليتها التاريخية». ولم يتردد أردوغان في معرض إدانته السلوك الإسرائيلي في التذكير بأنه حفيد العثمانيين الذين استضافوا اليهود (بعد سقوط غرناطة في عام ١٤٩٢)، فيما الإسرائيليون اليوم يذبحون السكان الأصليين (الفلسطينيين).

من جهة أخرى كانت حادثة دافوس في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ من دون شك العلامة الأبرز التي عكست موقف أردوغان وتركيا القوي. ففي ذلك اليوم تساجل الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، مع أردوغان الذي كان قد تحدث أولاً عن الوضع في فلسطين فقال: «إنه قبل الحديث عن جهود السلام الحالية يجب أن نقول إننا لا نتحدث عن وضع قبل أربعين سنة بل عن وضع بدأ في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨. كان هناك وقف لإطلاق النار، انتهت التهدئة ولم يطلق أي صاروخ على إسرائيل، وكان على إسرائيل أن ترفع الحصار. غزة سجن كبير في الهواء الطلق. ولم يسمح بدخول حتى صندوق طماطم واحد بسبب إغلاق المعابر. أنا ذهبت إلى إسرائيل. جعلوني أنتظر أنا رئيس الحكومة نصف ساعة عند أحد المعابر من أجل الدخول إلى فلسطين، فيما نحن لا نعامل الدبلوماسيين الذين يأتون إلينا هكذا. وإذ سألت أولمرت عما إذا كان من قتلى إسرائيليين من صواريخ حماس أجاب: لا، لا يوجد. بعد نهاية التهدئة بدأت عمليات قتل الفلسطينيين. لقد أرسلنا مساعدات إنسانية إلى غزة ولم تسمح إسرائيل بإدخالها لمدة ١٥يوماً». وذكر أردوغان أن أولمرت رفض عملية تبادل أسرى مع حماس، قائلاً: «إن محمود عباس يرفض. . . ولكن رأينا ماذا حصل: ١٢٠٠ قتيل». وتساءل: «هل توجد ذرة واحدة لدى حماس من أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل؟ إذا كنت أعرف شيئاً فهو أنه لا توجد. لقد رفضت إسرائيل الاعتراف بالقرار ١٨٦٠، ودمّرت مباني الأمم المتحدة والمدارس التابعة لها. . . وماذا فعلت البشرية إزاء ذلك؟ وقفت تتفرج. إن شرط السلام في العالم هو السلام في الشرق الأوسط، ويجب هنا الاعتراف بخيار الشعب الفلسطيني الذي صوّت لكتلة الإصلاح والتغيير (حماس)، لأن الاستمرار بالتحدث إلى عباس فقط لن يحل المشكلة».

ثم كان دور بيريس في الكلام فوجّه الاتهام إلى حماس محمّلاً إياها مسؤولية العنف في غزة ومدافعاً عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وخلال كلامه ارتفعت نبرة صوت بيريس، وأخذ يلوح بحركات عصبية بيديه، متهماً أردوغان بأنه لا يعرف الوضع في غزة جيداً، وأن الرئيس المصري، حسني مبارك، يعرف أفضل منه ماذا يجري، فما كان من أردوغان إلا أن انفجر في وجه

بيريس وفي وجه مدير الجلسة الذي حاول منع أردوغان من الرد. ودخلت كلمات أردوغان التاريخ عندما وصف بيريس بأنه يعرف القتل جيداً، وبأنه يتكلم بخلفية المذنب المتهم، ثم خاطب بيريس قائلاً: «يا سيد بيريس أنت أكبر مني في العمر، لكن صوتك كان مرتفعاً كثيراً. أنا أعرف أن ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متَّهم. وفي ما يخص القتل فأنت تعرفه جيداً جداً. وأنا أعرف جيداً كيف قتلتم الأطفال عند الشاطئ، ويوجد رؤساء حكومة عندكم يتباهون بأنهم يشعرون بالفرح عندما تدخل الدبابات غزة، وأنا أعيب على من يصفقون لهذه المظالم» (في إشارة إلى تصفيق الحضور لكلمة بيريس).

وعلى الرغم من محاولة مدير الجلسة إسكات أردوغان ومنعه من مواصلة كلامه، لكنه أصرّ على الاستمرار مستشهداً بمقاطع من التوراة حول تحريم القتل، وقال: «لكن هنا يوجد قتل»، واستشهد بأقوال لباحثين يهود في جامعة أكسفورد وصفوا إسرائيل بالبربرية، وبأنها تحولت إلى دولة عاصية: «بالنسبة إلي انتهى دافوس، ولن أعود مجدداً. لقد تكلم بان كي مون ٦ دقائق، وتكلمت أنا ١٢ دقيقة، وعندما وصل عمرو موسى إلى الدقيقة العاشرة أوقفه مدير الجلسة عن الكلام، أما بيريس فتكلم ٢٥ دقيقة». وبعد هذا ترك أردوغان مقعده مغادراً الجلسة. ولدى عودته إلى اسطنبول كان في استقباله بالمطار الآلاف من الأتراك الذين وصفوه بأنه «فاتح دافوس».

ويمكن تلخيص الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومن الوضع في غزة بالذات كما يلي:

ـ الوقف الفوري لإطلاق النار بين الجانبين.

ـ فتح المعابر بين غزة وكل من إسرائيل ومصر لتوصيل الإمدادات الغذائية والإنسانية.

ـ تشكيل حكومة فلسطينية واحدة.

ـ رفض عزل حماس على أساس أنها أمر واقع في غزة، وهي تمثل الشعب الفلسطيني لأنها منتخبة عبر انتخابات شرعية وديمقراطية، ولا يمكن التوصل إلى حل من دونها.

ـ دعوة حماس في الوقت نفسه إلى التوقف عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل والانخراط في العملية السلمية.

وأدّت تركيا دوراً محورياً على امتداد العدوان من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وإلى تهدئة بين إسرائيل وحماس، ويلاحظ في هذا الصدد أن تركيا لم تسع إلى تجاوز الدور المصري في الأزمة، الذي رأت أنه أساسي في هذا المجال. لذا قام مستشار أردوغان، أحمد داود أوغلو، بدور مكوكي بين القاهرة وغزة ودمشق من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار. وعندما أعلنت إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد كان لتركيا الدور الأساس في إقناع حماس بإعلان وقف للنار من جانبها أيضاً حتى لا تُحمَّل مسؤولية أي انفجار جديد للوضع.

أما على الصعيد الشعبي فعمت التظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية كل المدن التركية على امتداد أيام العدوان مطالبة بوقفه، وكانت أكبر التظاهرات على الإطلاق تلك التي نظّمها حزب السعادة التركي ـ الذي يدين بالولاء لنجم الدين أربكان ـ وأكثر من ١٥٠ منظمة أهلية، وشارك فيها أكثر من مليون شخص احتشدوا في ميدان جاغليان في اسطنبول يوم الأحد في الرابع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وأطلقوا هتافات الموت لإسرائيل وأمريكا، ودعوا الجيش التركي للذهاب إلى غزة ليدافع عنها، ويلاحظ أن تظاهرات الاحتجاج شملت كل فئات الشعب التركي وكل الاتجاهات السياسية وبأشكال مختلفة.

يذكر أنه في وقت سابق على تلك الحركات الاحتجاجية كان استطلاع للرأي أجرته «هيئة الإذاعة البريطانية»، ونشرت نتائجه في الأول من نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، قد كشف عن اتجاهات معارضة لإسرائيل لدى ٧٨ في المئة ممن شملهم الاستطلاع. كما كشف استطلاع للرأي أجرته «مؤسسة مارشال» الألمانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ عن أن ٤٤ في المئة ممن شملهم الاستطلاع يصنفون الشعب الفلسطيني على رأس الشعوب التي يفضلونها.

ب ـ تركيا الوسيط بين سورية وإسرائيل

لا شك في أن أبرز محطات الانخراط التركي في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٨ كانت على المسار الإسرائيلي ـ السوري عبر التوسط لبدء مفاوضات سلام غير مباشرة بين الطرفين. وأتاحت علاقات تركيا الجيدة بكلٍ من إسرائيل وسورية في ذلك الوقت الشروع بهذه المفاوضات في ربيع ٢٠٠٨.

غير أن الإشارة واجبة إلى أن فكرة المفاوضات لم تصدر عن تركيا ولم تكن بمبادرة منها، بل كان أول طرحها هو رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت،

في مطلع عام ٢٠٠٧ بعد عدوان تموز/يوليو ٢٠٠٦ على لبنان، ووسط الدعوات إلى محاكمته على الهزيمة في لبنان. وربما يكون أولمرت أراد من اقتراح المفاوضات مع سورية تحقيق إنجاز أو التلويح بإمكانية تحقيق إنجاز على المسار السوري يعيد تعويم موقعه الذي اهتز في الداخل الإسرائيلي، وربما أيضاً نتيجة الاعتقاد بأنه لا يمكن هزيمة قوى المقاومة في لبنان والمنطقة وحزب الله تحديداً إلا بإبعاد سورية عن إيران وحزب الله عبر وعدها بإعادة هضبة الجولان المحتلة كاملة لها.

ولكن، ما كان ممكناً لهذا المفاوضات أن تبدأ لولا حصول سورية عبر الوسيط التركي ومستشار رئيس الحكومة، أحمد داود أوغلو، على تعهد إسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان في مطلع عام ٢٠٠٨. وهكذا، ومع موافقة سورية على ذلك، أمكن بدء المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية في اسطنبول في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وانعقدت أربع جولات من المباحثات حتى صيف ٢٠٠٨، ولم تستأنف بعدها بسبب استقالة رئيس الوفد الإسرائيلي. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر زار أولمرت تركيا واجتمع مع غول وأردوغان من أجل البحث في استئناف المفاوضات مع سورية، وتم الاتفاق على ذلك فعلاً، لكن العدوان على غزة بعد خمسة أيام فقط فجّر احتمال استئناف المفاوضات، واعتبر أردوغان، على ما سبق ذكره، حديث أولمرت عن السلام قبل أيام من بدء العدوان على غزة إهانة لتركيا ودورها الوسيط، كما أعلن وزير الخارجية التركي، علي باباجان، وكذلك المسؤولون الإسرائيليون استحالة استئناف المفاوضات في ظل العدوان على غزة. وفي وقت لاحق قال أردوغان إن البلدين كانا على وشك التوصل إلى اتفاق، والانتقال إلى مفاوضات مباشرة قبيل بدء العدوان على غزة. كما ذكرت مصادر تركية أن دمشق طلبت في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩ من أنقرة مواصلة دورها الوسيط مع إسرائيل بعد أن تتشكل حكومة إسرائيلية جديدة وتنتهي مأساة غزة الإنسانية.

وهنا يمكن ملاحظة:

ـ إن تركيا لم تبادر إلى الوساطة لعلمها بتعقيدات المشكلة، بل قامت بذلك بناء على طلب الأطراف ذات الصلة.

ـ إن تركيا لم تقدّم خلال جولات المفاوضات أي أفكار واكتفت ـ وفق تأكيد الوسيط التركي، أحمد داود أوغلو، ورئيس الوفد السوري، رياض الداودي ـ بنقل الأفكار بين الوفدين.

لكن الخشية التركية من فشل المفاوضات كانت واضحة، ويكشف ذلك تصريح لرئيس الحكومة التركية في أواخر أيار/ مايو ٢٠٠٨ مفاده أن الخطر على المفاوضات يأتي من ضعف وضع أولمرت على الصعيد الحكومي، وتأكد ذلك في أواخر الصيف عندما قدم أولمرت استقالته. ولذلك كان مفاجئاً أن تعاود تركيا البحث في استئناف المفاوضات باستقبالها أولمرت «المستقيل» في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ فيما إسرائيل ذاهبة إلى انتخابات نيابية مبكرة في العاشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٩، أي في ظل غياب مرجعية رسمية ومستقرة في إسرائيل.

وعلى الرغم من الحماسة التركية لوساطتها التي تمنحها بالطبع مزيداً من النفوذ والتقدير في المنطقة، فإن أحداً من الأتراك لم تكن لديه أوهام بخصوص ما ستؤول إليه المحادثات، فإسرائيل غير مستعدة للسلام، وتريد المفاوضات لأهداف تكتيكية، كما أن سورية أعلنت على لسان الرئيس بشار الأسد أنها تريد رعاية أمريكية مباشرة للمفاوضات بعد انتهاء ولاية إدارة جورج بوش، ومن جانبها كانت تركيا غير قادرة على فرض أي أفكار لأنها لا تملك أوراق تأثير في المتفاوضين، ولا تملك القدرة على حماية أي نتائج قد يتوصل إليها الطرفان. وعلى هذا بدت المفاوضات أقرب ما تكون إلى مرحلة انتقالية بانتظار المتغيرات السياسية الناشئة عن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، والكنيست في إسرائيل.

غير أن كل ذلك لا يمنع من أن يتواصل الدور التركي الوسيط حيثما تعذّر أن يكون الأمريكي أو الأوروبي وسيطاً، سواء في ما يخص إسرائيل أو إيران أو غيرها من القضايا الخلافية مع الغرب. ويمكن القول إنه على الرغم من التوتر الكبير الذي ساد العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩ فإن هذه العلاقات ستستمر جيدة نظراً إلى طبيعتها المركبة وحاجة كل منهما إلى الآخر في العديد من الملفات الموروثة، لا سيما أن إسرائيل لا يمكن أن تفرّط في بلد مسلم كبير مثل تركيا مهما كانت سلبية المواقف التي يمكن أن تتخذها السلطة في تركيا من إسرائيل. كما أن تركيا عند معالجة بعض الملفات مثل المسألة الكردية والأرمينية والتسلح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ستظل تشعر بالحاجة إلى إسرائيل كمفتاح أو مصدر للتزود بقدرات لا تمتلكها.

أما على صعيد المسار التفاوضي بين إسرائيل والفلسطينيين فسيبقى السقف التركي الرسمي مرتفعاً على الصعيد الوجداني والعملي تجاه قضية الشعب

الفلسطيني ما دام حزب العدالة والتنمية في السلطة. وفي الوقت نفسه ستواصل تركيا تأدية دورها في أن تكون جزءاً من أي حل أو تسوية للوضع في غزة أو فلسطين، وهو أمر لا يعارضه الفلسطينيون أو إسرائيل، غير أن قدرة تركيا على أن تكون رأس حربة في جهود التوفيق بين السلطة الفلسطينية وحماس، أو التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين هي موضع شك في ظل الانقسامات العربية واستمرار المشروع الإسرائيلي الاستيطاني الرافض لعملية سلام عادلة. لكن لا شك في أن تركيا ستبقى مهمة للجميع، سواء على المسار الفلسطيني الداخلي، أم الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أو الإسرائيلي ـ السوري ما دامت هي الدولة الوحيدة ـ على الرغم من التوتر مع إسرائيل ـ التي لا تزال تمتلك مواصفات الوسيط ذي العلاقات الجيدة مع الجميع.

ج ـ العلاقات الثنائية التركية ـ العربية

استمر التوسع بالعلاقات التركية مع الوطن العربي، واستمر التحسن في العلاقات مع دول أساسية مثل سورية والسعودية ومصر. وخص الرئيس التركي، عبد الله غول، مصر بأولى زياراته العربية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، وعكست الزيارة العلاقات الجيدة بين البلدين، ولا سيما بعد أن وقّع البلدان قبل ذلك بشهرين وثيقة للتعاون الاستراتيجي. وتتقاطع اهتمامات البلدين في أكثر من قضية، لا سيما بعد الدخول التركي المباشر على خط الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبعد سيطرة حماس ـ صاحبة العلاقة الجيدة مع تركيا ـ على قطاع غزة الذي تُعنى مصر بوضعه والتطورات فيه لارتباطه المباشر بأمنها.

وإلى السعودية كانت زيارته العربية الثانية في الثالث من شباط/ فبراير ٢٠٠٨ رداً على زيارة العاهل السعودي عبد الله إلى اسطنبول في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ لتهنئة غول بانتخابه رئيساً للجمهورية، وخالف غول البروتوكول التركي واستقبل ضيفه في المطار، ولذلك دلالته على قوة العلاقات الثنائية. وعلى الرغم من ذلك فإن مواقف البلدين لا تتطابق في العديد من الملفات، ولا سيما الموقف من إيران، حيث لا تشارك تركيا السعودية ومصر موقفهما بشأن الخطر الإيراني، ولا سيما أن دبلوماسيين نقلوا عن مسؤولين سعوديين رغبة السعودية في أن تساعد تركيا لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. لكن البلدين معنيان مباشرة بالوضع الفلسطيني، أخذاً بالاعتبار أن السعودية هي صاحبة مبادرة السلام العربية وراعية اتفاق مكة بين حماس وفتح ٢٠٠٧.

ذكرت الأوساط التركية المرافقة لغول أن الهدف الأساس من زيارة الرياض كان تعزيز العلاقات الاقتصادية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية حوالى ستة مليارات دولار يطمح البلدان لرفعه إلى ١٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٣.

واستمرت العلاقات التركية مع سورية نموذجاً لعلاقات بين دولتين جارتين، واستهلت تركيا عام ٢٠٠٨ بزيارة نائب رئيس الحكومة السورية عبد الله الدردري أنقرة، وهي زيارة كان طابعها الغالب اقتصادياً، اجتمع خلالها برجب طيب أردوغان الذي وصف العلاقات مع سورية بالاستراتيجية. وفي وقت لاحق حضر أردوغان في الرابع من أيلول/ سبتمبر اجتماع القمة الرباعي في دمشق بمشاركة أمير قطر والرئيسين الفرنسي والسوري في إشارة مهمة إلى التنسيق بين هذه الأطراف. واكتسب الاجتماع أهمية إضافية كون سورية هي الرئيس الدوري للقمة العربية، وفرنسا الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي، وقطر الرئيس الدوري لمجلس التعاون الخليجي. وحرص أردوغان على تلبية دعوة المشاركة على الرغم من انشغال تركيا بالأحداث في القوقاز بين روسيا وجورجيا وبالعلاقات مع أرمينيا في ضوء زيارة الرئيس التركي لها.

وبقي العراق في مركز الاهتمام التركي، وشهد عام ٢٠٠٨ تطوراً نوعياً، إذ قامت القوات التركية البرية للمرة الأولى منذ الاحتلال الأمريكي للعراق بتجاوز الحدود العراقية في هجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل ومحيطها في ٢٣ شباط/ فبراير، لكن العملية توقفت فجأة بعد أسبوع واحد من انطلاقها من دون تبرير، أو تحقيق نتائج ملموسة. وظهرت دعوات داخل تركيا في أثناء الهجوم تدعو إلى إقامة حزام أمني مع العراق، كما دعا البعض ـ ومنهم رؤساء أحزاب كبيرة ـ إلى تعديل الحدود الجغرافية مع العراق بحيث يسهل الدفاع عن حدود تركيا ضد أي هجمات خارجية بريّة. وتسعى تركيا إلى التنسيق والتعاون مع أكراد شمال العراق ومع واشنطن كما مع الحكومة المركزية في بغداد لمعالجة مسألة اتخاذ حزب العمال الكردستاني الأراضي العراقية منطلقاً للقيام بهجمات مسلحة داخل الأراضي التركية. وعلى الرغم من كل الاتصالات والتحركات لا يبدو أن هناك نتائج تحققت على أرض الواقع، وبقي حزب العمال الكردستاني موجوداً في شمال العراق في ظل الحماية الكردية العراقية، وغض النظر الأمريكي، وهو ما يستفيد منه الحزب في صراعه مع الدولة التركية.

واستمرت تركيا في حذرها من التواصل المباشر مع قيادة إقليم كردستان في الإقليم نفسه، لكن لقاءً مباشراً تم للمرة الأولى بين رئيس الإقليم، مسعود البرزاني، ووفد تركي رسمي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، اعتُبر اعترافاً ضمنياً للمرة الأولى بالواقع الكردي في شمال العراق الذي تصرّ تركيا على التواصل معه عبر القنوات المركزية في بغداد وليس بشكل مباشر. واستقبلت أنقرة الرئيس العراقي جلال طالباني في السادس من آذار/مارس بعد انتهاء العملية العسكرية التركية مباشرة، وحمّلته رسائل ومطالب تركية بشأن حزب العمال الكردستاني وضرورة التعاون لإنهاء هذه المسألة. وانتهى عام ٢٠٠٨ بزيارة مهمة لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، وتباحث الطرفان حول مستقبل العلاقات الثنائية في ضوء الاتفاقية الأمنية التي وقعتها بغداد مع واشنطن. ولا شك في أن هذه الاتفاقية تطرح تساؤلات تركية كثيرة، منها مصير التعاون الأمني والاستخباراتي بين بغداد وواشنطن وأنقرة بعد الانسحاب الأمريكي الكامل إلى الثكنات ومن العراق، وانتقال الإشراف الأمني على كل الأراضي العراقية إلى الحكومة المركزية.

- **خلاصة:**

في ما يتعلق بالسياسة التركية تجاه قضايا الوطن العربي يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

ـ دخلت تركيا بقوة إلى الساحة العربية في عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، وبدت طرفاً مباشراً في كل القضايا التي تهم الوطن العربي بما فيها تلك التي تبدو داخلية، وهذا نتيجة طبيعية لسياسات الانفتاح التركي على الوطن العربي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢.

ـ بدت تركيا في الخط الأمامي لقضايا كانت تاريخياً من أولويات الدول العربية، والمثال الأبرز على ذلك هو القضية الفلسطينية، ولا سيما بعد العدوان على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، حيث برز الموقف التركي متقدماً على الكثير من مواقف دول عربية ذات ثقل كبير.

ـ اكتسبت تركيا بسبب موقفها المندد بالعدوان على غزة، ولا سيما موقف رئيس حكومتها، رجب طيب أردوغان، في دافوس، مكانةً رفيعة لدى الشارع العربي، وهو ما يؤسس لمرحلة جديدة من التفاعل بين الشعبين العربي والتركي لا سيما بعد عقود من العداوات والحساسيات التاريخية والسياسية.

ـ استمرت تركيا في تحسين علاقاتها مع كل الوطن العربي، ولم تجِدْ شعرة عن موقفها الوسطي منه، وبقيت على مسافة واحدة من كل دوله، فكانت على علاقة جيدة مع الجميع من مصر إلى سورية إلى السعودية إلى السلطة الفلسطينية وحماس.

ـ استمرت تركيا في إعطاء علاقاتها بسورية أولوية، نظراً إلى العوامل الجغرافية والتحديات المشتركة.

ـ على الرغم من محاولة بعض العرب توظيف العلاقات الجيدة لتركيا بالعرب من أجل استخدامها كورقة ضغط على إيران، إلا أن أنقرة حافظت على الميزان الدقيق في علاقاتها بالعرب وإيران.

ـ سعت تركيا كما في محاولة التوسط بين سورية وإسرائيل أو الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى التقريب أيضاً بين العرب أنفسهم، وهكذا فعلت بعد بدء العدوان على غزة لرأب الانقسام العربي بين مؤيدي حماس ومعارضيها.

ـ على الرغم من الموقف التركي المؤيد للفلسطينيين والمندد بعدوان إسرائيل على غزة والسعي إلى فكّ الحصار عنها وظهورها بمظهر محامي الدفاع عن حماس إلا أن الدور التركي المتقدم بدا نقيضاً، أو على الأقل محرجاً، لبعض الأطراف العربية، وبدت تركيا في أثناء أحداث غزة أكثر «عروبة» من بعض الأطراف العربية.

ـ على الرغم من كل المواقف التركية المتقدمة من القضية الفلسطينية فإنها لم تكن على حساب العلاقات مع إسرائيل، وتستمر تركيا بالتالي في كونها طرفاً وسطياً مقبولاً بين العرب وإسرائيل في أي مفاوضات مقبلة.

ثالثاً: النظام العربي في عام القمم!

لم يكن ثمة دليل على ما آل إليه حال النظام العربي الرسمي أوضح مما شهدته «مؤسسة القمة العربية» في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وربما يكون النظام العربي قد شهد في تلك المدة عدداً من القمم يفوق ما شهده قبلاً طيلة وجوده في مدد مساوية سابقة، لكن ملابسات انعقاد هذه القمم ونتائجها كانت كلها كاشفة عن قاع الانقسام الذي وصل إليه النظام العربي بعيداً عن أن تكون علامة صحة له. ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما شهد عام ٢٠٠٨ عودة إلى طرح المبادرات الشرق أوسطية بعد أن فقدت زخمها أمريكياً، غير أن الطرح في هذه المرة كان بلسان عربي. من ناحية أخرى فإن النظام العربي غير الرسمي شهد بعض المؤشرات الإيجابية التي تجدر مناقشتها، وإن كانت بعض مكوناته «المفترضة» قد شذّت عن هذا الحكم العام في دلالة واضحة على اقترابها من النظام الرسمي أكثر من تعبيرها عن النظام العربي في شقه غير الرسمي. أما حال الديمقراطية وحقوق الإنسان فبقيت على ما هي عليه في وحدات النظام مع انتكاسة واضحة للتطور الديمقراطي في موريتانيا وعدد من المؤشرات السلبية الأخرى الدالة على عدم رسوخ الديمقراطية في الأقطار العربية أو حتى عدم قبولها.

١ ـ قمة دمشق، ملابساتها ونتائجها

كانت قمة دمشق العربية التي انعقدت في آذار/ مارس ٢٠٠٨ قمة كاشفة في ما يتعلق بدرجة الانقسام التي بات النظام العربي يعانيه انطلاقاً من مصالح قطرية ضيقة تغفل المخاطر التي يتعرض لها النظام العربي ككل، أو تتغافل عنها، وبدت هذه الحقيقة شديدة الوضوح في الملابسات التي سبقت انعقاد القمة، كما أنها أثرت من دون شك في نتائجها.

أ ـ ملابسات ما قبل الانعقاد

لا شك في أن قمة دمشق الدورية لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ واجهت ظروفاً بالغة الصعوبة قبل انعقادها هددت بتقويض إمكانات نجاحها، إذ كان واضحاً أن ثمة نهجين مطروحين بشأنها يعكسان في الوقت نفسه الانقسام العربي الراهن كأوضح ما يكون. أما النهج **الأول** فاعتبر حل أزمة الرئاسة اللبنانية شرطاً لا غنى عنه لانعقاد القمة، فلا يمكن تصور مقعد لبنان خالياً فيها، والافتراض هنا أن الدول المخالفة لنهج سورية في إدارة الأزمة اللبنانية كانت تريد أن تعاقبها بهذه الطريقة على عدم تعاونها في إيجاد مخرج من الأزمة. وكان هذا النهج معيباً من أكثر من زاوية، إذ افترض **أولاً** أن القمم لا بد من أن تعقد بعد حل المشاكل، وهو افتراض غير صحيح، بل إن المتابع لنشأة القمم العربية وتطورها يلاحظ أنها ـ قبل أن تصبح دورية اعتباراً من٢٠٠١ ـ ما كانت تعقد إلا لمواجهة مشاكل حادة. صحيح أن بعضها أو حتى كثيراً منها تمتع برفاهية «الإعداد الجيد»، لكن البعض الآخر كان يعقد على نحو فوري تقريباً بغض النظر عن المشاكل التي سبقت انعقاده.

عقدت قمة القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ والخلافات العربية على أشدها بين معسكر التغيير بزعامة مصر والمعسكر المحافظ بزعامة السعودية، وذلك لمواجهة خطر تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن، ونجحت القمة على الرغم من كل هذه المشاكل. وعقدت قمة الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧ في ظروف الاستقطاب نفسها إن لم تكن أشد، ومع ذلك تمكنت من أن تصل إلى معادلة صحيحة للأمن القومي العربي. وعقدت قمة القاهرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ على إيقاع الصدام المروع بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، ومع ذلك نجحت في وقف نزيف الدماء. صحيح أن دبلوماسية القمة يجب أن يسبقها اتفاق أو ما يشبه الاتفاق الذي يصادق عليه القادة أو يضيفون إليه بعض الرتوش، لكنه من الصحيح أيضاً أن تلك الدبلوماسية اخترعت لمواجهة الحالات التي تخفق فيها المستويات الأدنى في التوصل إلى اتفاق، فتحيل الأمر إلى أصحاب القرار النهائي.

أما قول القائلين في حينه بضرورة حضور رئيس للبنان فكان الرد عليه ممكناً بأكثر من ملاحظة، **أولها** أن القمم انعقدت عادة في غياب بعض القادة، ولم يحدث منذ بدأت في عام ١٩٤٦ أن حظيت قمة واحدة بحضور كافة الرؤساء

العرب، بل إن قمة بيروت ٢٠٠٢ شهدت غياباً قسرياً لأحد القادة العرب، وهو ياسر عرفات، الذي حاصرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مقره. و**ثاني** هذه الملاحظات أن الدستور اللبناني ينيط وفقاً لمادته ٦٢ مهمة الرئاسة بمجلس الوزراء، ولذا فإنه كان ممكناً أن توجه سورية دعوة إلى القائم بأعمال الرئاسة ـ أي إلى مجلس الوزراء ـ الذي يستطيع أن يختار من يشاء لتمثيل لبنان في القمة إذا استمر كرسي الرئاسة شاغراً، أما القول إن سورية لم تكن تعترف بشرعية الحكومة اللبنانية حينذاك فكان مردوداً عليه بأنها ـ أي سورية ـ ملزمة كدولة مضيفة للقمة بتوجيه الدعوات إلى كافة الدول العربية.

انطوى هذا النهج **ثانياً** على ترتيب غير سليم للأولويات في جدول أعمال القمة، فالأزمة اللبنانية على أهميتها ليست القضية المحورية الأولى التي كان من الواجب أن تنشغل بها قمة دمشق، وإنما هذه القضية بلا جدال هي القضية الفلسطينية التي كانت ـ ولا تزال ـ تشهد تطورات بالغة الخطورة، بدءاً من الصدام المؤسف بين «حماس» و«فتح» وتداعياته، وانتهاءً بحصار غزة وجرائم الحرب الإسرائيلية فيها، وبالتأكيد فإن العراق مثَّلَ بدوره قضية أهم من القضية اللبنانية في هذا السياق، بينما تأتي هذه القضية في شريحة ثانية يمكن أن يضم إليها الوضع في السودان. ويعني ذلك أن سيادة النهج الذي ربط انعقاد القمة بضرورة التوصل إلى حل لأزمة الرئاسة اللبنانية كان يمنع القمة ـ على أساس أنها ينبغي ألا تعقد وفقاً لأنصار هذا النهج ـ من النظر في قضايا أخطر من الأزمة اللبنانية. كذلك كان ممكناً أن ينسب إلى هذا النهج من ناحية **ثالثة** أنه ينظر إلى سورية باعتبارها الطرف الذي كان يعطل الحل في لبنان، وهو أمر ربما كان صحيحاً وإن على نحو جزئي، والصحيح أن كافة الأطراف المعنية عطلت الحل في السابق بشكل أو بآخر، لأن أبعاد الأزمة في لبنان انطوت على مصالح محلية وعربية وإقليمية وعالمية أكثر تعقيداً من أن تكون لسورية وحدها اليد العليا فيها.

وأخيراً وليس آخراً، كان من شأن هذا النهج أن يحرم العمل العربي المشترك من قمة تُتابع قرارات قمة الرياض ٢٠٠٧ التي لا شك في أن بعضها مهَّد الطريق لتحقيق نقلة في السياسات العربية تجاه قضايا حساسة، مثل قضية الأمن القومي العربي، والسياسة العربية تجاه مسألة منع الانتشار النووي في المنطقة، ولأن تنفيذ بعض هذه القرارات صادفته صعوبات كان واجباً أن تنظر قمة دمشق في ذلك.

لا يعني ما سبق أن النهج الثاني المقابل لنهج الربط بين قمة دمشق وحل

أزمة الرئاسة اللبنانية كان خالياً من العيوب، إذ كان بدوره نهجاً مأزوماً، وبُني هذا النهج على أساس أن القمم عادة ما تعقد بمن حضر، وبالتالي فإن التلويح بالغياب عن القمة أو تدني التمثيل فيها ليس مهماً إلى الدرجة التي تجعل سورية تغير نهجها في لبنان أو غيره. ولا شك في أن مما كان يعيب هذا النهج أنه غير مهتم **أولاً** بقمة فاعلة قوية، لأن غياب تمثيل دول بحجم مصر أو السعودية وغيرهما أو تدنيه كان يعني ببساطة: وداعاً لقمة فاعلة في دمشق. كما أن هذا النهج كان يهدد **ثانياً** بتفاقم الانقسامات العربية وتبلور استقطاب عربي حاد.

كان المطلوب في ذلك الوقت بناء جسر بين النهجين: العمل لانتخاب رئيس للبنان وكأن القمة لن تعقد من دونه، فإن لم ننجح تكون القمة في حد ذاتها مسرحاً مناسباً لمحاولة تجاوز هذا الفشل، وبالتالي يصبح الغياب أو تدني التمثيل بلا معنى، وخصوصاً أن الوضع في فلسطين أو المنطقة ككل كان ينطوي على احتمالات خطيرة كان يحسن معها للقادة العرب أن يفكروا في ما هو آتٍ، ويحاولوا بلورة رؤية استراتيجية للمواجهة. بعبارة أخرى، كان السؤال في النهاية: هل بقي لدينا شيء من الرشادة يجعلنا نفكر في القمة العربية بعيداً عن الصراعات البينية العربية؟ ذلك أن منطق وجود القمم العربية هو مواجهة الخطر الخارجي، وليس الانحياز في صراع عربي داخلي إلى هذا الطرف أو ذاك.

من ناحية أخرى فرض العامل الخارجي نفسه بقوة ووضوح على الملابسات التي سبقت انعقاد القمة، وقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على أن «تتململ» قبل انعقاد أي قمة عربية، وتشعر أنها لا بد من أن تفعل شيئاً للتأثير في هذه القمة بشكل أو بآخر: إطلاق مبادرات لإرباك الدول العربية قبل القمة ـ تحذير مُبطَّن بعواقب سيئة يمكن أن تترتب على توجّه ما لقرارات القمة ـ نصح بما يجب أن يفعله القادة العرب أو لا يفعلونه في القمة... إلخ. يعجب البعض أو حتى الكثيرون: لماذا تأبه الإدارات الأمريكية للقمم العربية أصلاً؟ هل رأت منها في الآونة الأخيرة ما يغضبها قولاً أو فعلاً؟ في الواقع أن هذا الهاجس تحديداً هو ما يقلق أي إدارة أمريكية: أن تفضي قمة عربية ما ـ في ظروف تحديات هائلة تفرض على العرب، أو عدوان غاشم يقع عليهم، أو ضغوط رأي عام قوية يصعب تجاهلها ـ إلى مواقف تسبب ضرراً بالمصالح الأمريكية، أو تخلق مناخاً يسمح بوقوع هذا الضرر، وللأمانة فقد حدث هذا في بعض القمم العربية بدرجات متفاوتة من الفاعلية.

ولعل الظروف التي سبقت انعقاد قمة دمشق هددت بخلق مناخ غير مؤاتٍ للمصالح الأمريكية، فالسياسة الإسرائيلية التي بدا وكأن العقول قد أفلتت من رؤوس مخططيها ومنفذيها أفضت إلى مجازر لا يمكن للرأي العام العربي أن يقبلها، ومن ثم فقد زادت من زخم التوتر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو على الأقل الفلسطيني ـ الإسرائيلي. واحتمالات ردود الفعل السلبية، أو على الأقل المتحفظة من قبل القمة تجاه سياسات التصعيد الأمريكي في المنطقة بصفة عامة كانت واردة، خصوصاً إذا غاب بعض المعتدلين عن القمة، أو تدنّى تمثيلهم فيها إلى الحد الذي يسمح للمتشددين بأن تكون لهم اليد الطولى في تحديد توجهاتها، والإدارة الأمريكية منغمسة في صراع إرادات مع الدولة المضيفة للقمة التي أجادت اللعب بما في يديها من أوراق.

ربما لهذه الاعتبارات كلها أو بعضها جاء الموقف الأمريكي من قمة دمشق لافتاً في صيغته، وإن لم يكن متفرداً في طبيعته، فقد ألقى المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، شون ماكورماك، درساً على الدول العربية في «الطريقة المثلى» لاتخاذ قرار المشاركة في قمة دمشق، داعياً هذه الدول إلى «التروِّي» قبل اتخاذ مثل هذا القرار، وذلك بسبب المشاكل التي تعترض انتخاب رئيس جديد للبنان. خشي ماكورماك من أن «يُساء فهمه»، فأوضح: «لا نريد السعي لأن نملي على المشاركين طريقة تصرفهم، إلا أنهم عندما يفكرون في المشاركة باجتماع سورية من الواضح أنه سيكون من مصلحتهم أن يبقى في ذهنهم الدور الذي قامت به سورية حتى الآن لمنع العملية الانتخابية في لبنان من المضي قدماً».

لا شك بداية في أنه من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تفكر في شؤون العالم الذي نكب بقيادتها المنفردة له قرابة عقدين من الزمان. غير أنه من حق الآخرين أيضاً أن يتذكروا ما آلت إليه الأوضاع في كل بقعة من بقاع العالم وضعت عليها الإدارة الأمريكية السابقة بصمتها بدءاً بأفغانستان ومروراً بالعراق وانتهاءً بباكستان، ناهيك عن عديد من دول العالم التي شاء سوء حظها أن تقع على خط المصالح الأمريكية.

غير أن المتأمل في هذه النصيحة الأمريكية يجد أنها كانت تستوجب إبداء عدد من الملاحظات، أهمها أن الإدارة الأمريكية فاتها على ما يبدو أن هذه القمم دورية تعقد على التوالي في العواصم العربية بحسب ترتيب الحروف الأبجدية، ولذلك فهي لم تكن تتضمن أي ميزة خصوصاً لسورية، وعليه فإن الدول العربية

لم تكن مطالبة أصلاً بالتفكير في حضور القمة من عدمه، وإنما كان لها أن تقرر مستوى تمثيلها بحسب رؤيتها القمة. من ناحية أخرى، نصح المتحدث الأمريكي القادة العرب بـ «التروِّي»، والسبب في نصيحته هذه هو المشكلات التي تعترض انتخاب رئيس للبنان ودور سورية في عرقلة هذا الانتخاب. كان يطالب القادة العرب إذاً بأن ينسوا تماماً ما يجري على أرض فلسطين حتى ولو كان ماسّاً بأمنهم على نحو مباشر كما هو الحال بالنسبة إلى سورية ولبنان ومصر والأردن على الأقل، وأن يعتبروا أن فراغ المقعد الرئاسي في لبنان هو قضية القضايا. ورئيس السلطة الفلسطينية مطالب بأن ينسى ما كان يجري من مذابح لشعبه ليس فقط في قطاع غزة المتمرد على سيطرته وإنما في الضفة الغربية التي ينفرد بحكمها، ومطالب أيضاً بأن يغض البصر عن النمو السرطاني للمستوطنات الإسرائيلية في ما بقي من أرضه، ومطالب كذلك بأن ينسى إصرار إسرائيل على التعنّت في كل ما يتعلق بالتسوية، وأن يعوِّد نفسه على ألا شيء يستحق التفكير فيه في هذا العالم المضطرب سوى شغل مقعد الرئاسة في لبنان. وقادة الخليج مطالبون جميعاً بأن يضربوا صفحاً عن الاحتلال الإيراني لأراضٍ عربية، وكذلك عن التوسع المنذر بالخطر للنفوذ الإيراني في العراق، وعن تداعيات بروز إيران كقوة إقليمية كبرى في المنطقة على أمنهم، وأن يهتموا فقط بقضيتهم الأولى وهي انتخاب رئيس للبنان. ولم يكن مطلوباً من الرئيس السوداني أن يقلق على مصير السودان الموحّد، طالما ستتشابك أيدينا جميعاً من أجل أن نختار رئيساً للبنان. والأهم من هذا كله أنه كان يتعين علينا جميعاً كعرب أن ننسى أن هناك احتلالاً أمريكياً لبلد عربي كبير، وأن هذا الاحتلال أفضى إلى انعدام الأمن الإنساني في هذا البلد وتهديد كيانه الموحد، وأن نشغل أنفسنا فقط بانتخاب رئيس لبنان الجديد، لعل ذلك يعوضنا عن احتلال العراق.

لو كان المتحدث الأمريكي يصدق حقاً في ما قال فتلك كارثة، وهي تتسق على أي حال مع كوارث أخرى سببتها سياسة الإدارة الأمريكية السابقة، ولو كان يناور بما قال فقد كانت مناورته بائسة ليس بالضرورة لأن قمة دمشق كانت لتخيب ظنه، ولكن لأنه بتصريحاته أحرج أصدقاءه من العرب، بل أحرج كل من كان يفكر منهم في أن يقاطع قمة دمشق أو يغيب عنها مكتفياً بحضور من يمثله، لأنه جعل أي دولة عربية تقاطع القمة أو تمثل فيها بمستوى أدنى من المستوى المفروض تبدو في موقع المنفذ للنصيحة الأمريكية.

ب ـ نتائج القمة في الميزان

قد يكون من المناسب أن نثير في بداية تقييم أعمال قمة دمشق عدداً من الملاحظات الأولية المرتبطة بسياق انعقادها ودرجة المشاركة ومستوى التمثيل فيها. و**الملاحظة الأولى** أن قمة دمشق ربما تكون أول قمة عربية توظف للضغط على دولة كي تغير سياستها تجاه قضية (هي في حالتنا القضية اللبنانية). اعتدنا من القمم السابقة أن تعقد في أشد الظروف قسوة، أي أن وجود نزاعات بين الدول العربية لم يحل دون عقد القمم، بل حضر الجميع وتناقشوا واختلفوا، لكنهم وصلوا في النهاية إلى قرار.

الملاحظة الثانية أن حلم «مؤسسية القمة» ظل يراود المؤمنين بالعمل العربي المشترك، بمعنى أن تتحول القمة إلى مؤسسة من مؤسسات منظومة هذا العمل وعلى رأسه جامعة الدول العربية، وأن تجتمع بصفة دورية كل عام في الدول العربية وفق الترتيب الهجائي لأسمائها، وعندما تحقق الحلم بموافقة قمة القاهرة ٢٠٠٠ على بروتوكول دورية القمة بدا أن هذا التطور الإيجابي يثير تململ البعض، إما من حيث الزمان أو المكان، وأن الجسد السياسي العربي أدمن فكرة «الإعداد الجيد» التي استخدمت في كثير من الأحيان لتبرير التملص من عقد القمة، ولذلك فإن انعقاد قمة دمشق في توقيتها ومكانها المحددين كان خطوة إيجابية أياً كانت الظروف والملابسات، لأن ذلك لو لم يحدث لكان معناه الوحيد إقرار مبدأ تأجيل القمم أو تغيير مكان انعقادها بغير رغبة الدولة المضيفة، وهو ما يعني بداية تآكل حقيقي لفكرة دورية القمة.

و**الملاحظة الثالثة** أن المشاركة في القمة بالمستوى القيادي الأعلى كانت متوسطة أو أميل إلى الجيدة، إذ شارك فيها أحد عشر زعيماً عربياً، وهو عدد يقل اثنين فقط عن عدد المشاركين في قمة الخرطوم ٢٠٠٦، وستة عن المشاركين في قمة الرياض ٢٠٠٧، ويزيد العدد بطبيعة الحال لو اعتبرنا أن الذين مثلوا على مستوى ولي العهد أو نائب الرئيس ضمن مستوى القمة. وتدعو هذه المشاركة إلى التأمل من أكثر من زاوية، فإذا اعتبرنا أن المشاركين في قمة دمشق بالمستوى الأعلى هم الرافضون لمنطق الضغط على سورية أو عزلها، أو على الأقل هم خصوم الداعين لهذا المنطق فإن معنى هذا أن ثمة استقطاباً حقيقياً في النظام العربي بين معسكرين ربما يذكرنا بالموقف الذي واجهته قمة القاهرة ١٩٩٠ في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وهو معنى يجب التوقف عنده وإمعان النظر في

سبل مواجهة نتائجه، لأن من شأن استمراره ـ إن لم يكن تصاعده ـ أن يساعد على عملية التحلل التي يتعرض لها النظام العربي.

من ناحية أخرى، ظلّ معنى المشاركة على مستوى القمة بهذا العدد من الرؤساء يمثل أن سورية رقم صعب في المعادلة العربية لا يمكن عزله أو إلغاؤه بسهولة، وثمة بعد إيجابي في هذا المعنى وهو أنه يفضي إلى تمهيد الطريق بنيوياً لمصالحة عربية ـ عربية تعبر الجسور بين طرفي الاستقطاب الراهن طالما أن هزيمة النهج السوري ليست بالسهولة التي تصورها خصومه.

يتصل **بالملاحظة السابقة** أن مستوى تمثيل المغرب العربي كان لافتاً، حيث حضر أربعة زعماء من خمسة، ومُثّلت الحالة الخامسة بشقيق الملك، وهو ما يمكن اعتباره ضمن مستوى القمة، والمعنى الواضح لهذا أن جدول الأولويات الذي اتبعته الدول المعترضة على السياسة السورية ومن ثم على انعقاد القمة في مكانها وزمانها لا ينسجم وأولويات المغرب العربي على الأقل ـ والحقيقة أنه لا ينسجم وأولويات النظام العربي ككل ـ وكانت الرسالة المغاربية واضحة إلى المشرق العربي إذا جاز التعبير: كفى تركيزاً على قضايا مهما بلغت أهميتها هي جزئية في التحليل النهائي، ناهيك عن إمكان وصفها بـ «المشرقية». وعموماً، كان لهذا الحضور اللافت للقمة من قبل زعماء المغرب العربي معنى إيجابي في المناخ العربي الراهن. يتصل بذلك أيضاً أن مستوى تمثيل دول مجلس التعاون الخليجي كان لافتاً بدوره، فقد حضر ثلاثة زعماء من ستة.

ثمة **ملاحظة مهمة** تتعلق بضراوة التدخل الخارجي الذي مورس من أجل منع انعقاد القمة في دمشق أو إفشالها. صحيح أن الولايات المتحدة كانت لها دائماً تحركاتها السابقة على انعقاد القمم العربية الهادفة إلى منعها من تبني قرارات تتصادم مع المصالح الأمريكية، لكن قمة دمشق مثلت أول سابقة يصدر فيها عن الإدارة الأمريكية تصريح ينصح الدول العربية ـ كما سبقت الإشارة ـ بالتروِّي في الحضور، وانضم الرئيس الفرنسي لاحقاً إلى هذا النهج مع خلاف في التفاصيل. ومع ذلك فإن للولايات المتحدة أن تقلق هي وحلفاؤها لأن كل هذا الجهد لم يمنع انعقاد القمة في مكانها أو زمانها، أو يمنع مشاركة معقولة من قبل الزعماء العرب.

أما **الملاحظة الأخيرة** فتنبع من موقف الرأي العام العربي من القمم العربية بعامة وقمة دمشق خصوصاً، وأشارت استطلاعات الرأي المتاحة إلى نوع من أنواع

فقدان الثقة من قبل الرأي العام العربي في مؤسسة القمة العربية قياساً على السوابق التي تشير إلى محدودية فاعليتها، وإذا تصور الغائبون عن قمة دمشق أن هذا يمثل مبرراً لعدم الحضور أو على الأقل يخفف عنهم مسؤوليته فسيكون هذا خطأ آخر يضاف إلى خطأ غيابهم، ذلك أن الرأي العام العربي ينتقد القمم العربية لعجزها وليس لانعقادها، وليس هناك أي مؤشر يفيد بأنه سيتسامح مع أولئك الذين يزيدون من هذا العجز.

يمثل ما سبق عدداً من الملاحظات حول الظروف التي أحاطت بقمة دمشق، فماذا عما جرى داخلها؟ لم يكن يقل خطورة عن احتمال عدم انعقاد القمة احتمال انفجارها من الداخل. كانت سورية قد تبنت سياسة صارمة في مواجهة الذين حاولوا الضغط عليها في ما يتعلق بسياستها إزاء المسألة اللبنانية، من أجل أن تضغط بدورها على أصدقائها في لبنان كي يوافقوا من دون شروط على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً توافقياً للجمهورية، وأوضحت المصادر السورية المسؤولة بما لا يدع مجالاً لأدنى شك في أن تغيير سياستها في لبنان غير وارد، وأن القمة ستعقد بمن حضر. ومن هنا ثار احتمال تدني نسبة المشاركة في القمة بصفة عامة، وليس مجرد تدني التمثيل، الأمر الذي يفضي إلى أن تشارك في القمة مجموعة قليلة العدد من الدول متجانسة التفكير نوعاً ما ومن ثم تقوم بـ «اختطاف القمة»، وتوجيهها إلى قرارات بالغة التشدد لا تقبلها أغلبية الدول العربية. ومن هنا يحدث الانفجار، ولا تبقى الخطوط المرسومة بين المعتدلين والمتشددين العرب خطوطاً وهمية، وإنما تتحول إلى جدار سميك يلقي بنا في أتون حرب باردة عربية ـ عربية ضارية تذكرنا بنظيرتها في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مع فارق مهم وهو أن النظام العربي في تلك الخبرة الماضية كان في مرحلة صعود في ما يعاني الآن تراجعاً غير مسبوق.

لكن القيادة السورية في ما يبدو أجادت قراءة الواقع العربي. صحيح أنها تمسكت بكافة مواقفها قبل انعقاد القمة، لكنها على الأرجح تأكدت من أن معسكر المختلفين معها ليس بالخصم الهيِّن، خصوصاً إذا تذكرنا الضغوط الأمريكية التي أخذت تتصاعد مع قرب انعقاد القمة، وتخرج عن المألوف بدعوة الدول العربية صراحة إلى عدم حضور القمة، وبالتالي يكون الأرجح أن القيادة السورية قدَّرت أنه ليس من مصلحة سورية أن تواصل التصعيد مع المختلفين معها، بل على العكس فإن المطلوب قد يكون هو الإبحار بسفينة القمة بأكثر الطرق هدوءاً ورشادة، حتى تصل إلى بر السلامة من دون خسائر جسيمة

للسياسة السورية أو غيرها، ومن هنا جاءت النبرة التصالحية في خطاب الرئيس السوري بشار الأسد في افتتاح القمة على عكس توقعات البعض، وكان من شأن هذه النبرة التصالحية أن تخفف جو الاحتقان في أعمال القمة.

من ناحية أخرى من المرجح أن تكون الدول التي اختلفت مع نهج السياسة السورية قد أدركت بدورها أن عزل سورية ليس سهلاً، وقدرت هذا الاعتدال في الإدارة السورية، ولذلك كان واضحاً أن الخلاف تم حصره تقريباً في المسألة اللبنانية التي كان المخرج منها عند صياغة قرارات القمة سهلاً، فلم يحضر لبنان أصلاً، وثمة مبادرة عربية سابقة متفق عليها بإجماع الدول العربية، وبالتالي لا بأس من أن تُستأنف جهود الأمين العام لجامعة الدول العربية، في محاولة لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ، ولذلك لم تحدث في القمة انفجارات حدثت في قمم أخرى كان الحضور فيها لافتاً، بل على العكس يمكن القول إن ثمة «غزلاً» قد دار بدرجة أو بأخرى بين الأطراف المختلفة، أو على الأقل أنه كان ثمة ميل واضح إلى قصر الخلاف بينها على الحدود الدنيا، كما بدا من تصريحات الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، في المؤتمر الصحفي الذي عقده إبان القمة، وأكد فيه أن أحداً لا يفكر في عزل سورية، وكذلك تصريحات الدكتور مفيد شهاب، رئيس الوفد المصري إلى القمة، التي ركز فيها على متانة العلاقات المصرية ـ السورية، وأن ثمة خلافاً في وجهات النظر بين مصر وسورية بشأن المسألة اللبنانية لا يؤثر في الأساس الاستراتيجي للعلاقة بين الدولتين.

نجحت سفينة قمة دمشق إذاً في الوصول إلى بر السلامة، فلم تنفجر من داخلها، وتمكّنت من أن تصدر إعلاناً وتتبنى قرارات بشأن قضايا العرب الكبرى وغير الكبرى، وقد مثلت هذه القرارات بصفة عامة في جزء منها خطوة إلى الأمام في ما راوح جزء آخر من تلك القرارات مكانه، وانطوت شريحة منها على خطوة إلى الخلف عكست تباطؤاً في تنفيذ قرارات سابقة. وفي البداية حدث صخب متوقع من وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية المنتمية إلى الدول المختلفة مع السياسة السورية، ولوحظ أن وسائل الإعلام تلك ركزت كثيراً في أثناء انعقاد القمة على الخلافات العربية ـ العربية التي تعصف بها، وبعد صدور إعلان القمة وقراراتها أسفت وسائل الإعلام تلك لأنه لا إعلان دمشق ولا القرارات الصادرة عن قمتها تحل قضية من قضايا العرب الكبرى، وكأن القمم السابقة التي عقدت في ظروف طبيعية نجحت في ذلك، ثم بدأت النبرة تهدأ والأمور تعود إلى سيرتها الأولى.

غير أن الوصول إلى بر السلامة وعدم الانفجار من الداخل شيء، وقدرة الجسد العربي على التخلص من أوجاعه شيء آخر يتطلب بالتأكيد ما هو أكثر بكثير من قرارات صائبة على الورق أو متصفة بالعمومية لا يجد معظمها عادة طريقه إلى التنفيذ، وإنما يتطلب نقلة نوعية في العمل العربي المشترك تنطلق من إعادة النظر إلى أنفسنا باعتبارنا جماعة أمنية واحدة يتهددها ما يتهدد أي عضو فيها، كما يتضح مما يجري في العراق وفلسطين، فإذا اتفق العرب على رؤية أمنية واحدة تعينَّ عليهم أن يعيدوا النظر في الآليات الراهنة لعملهم المشترك، ومراجعة سياساتهم الحالية تجاه قضاياهم الكبرى.

ولعل بعداً من أبعاد القراءة الصحيحة للواقع العربي تمثل في إدراك القيادة السورية أن الإطار العربي لتحركها لا يكفي لتحقيق أهداف السياسة السورية، وإنما لا بد من توسيع هامش المناورة أمام هذه السياسة، وفي هذا الإطار ربما نستطيع أن نفهم القمة الرباعية التي عقدت في دمشق في الرابع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ تحت شعار «حوار من أجل الاستقرار»، وضمت بالإضافة إلى الرئيس السوري كلاً من أمير قطر والرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء التركي، وبدت بنية القمة غريبة إلى حد بعيد من حيث الأطراف المشاركة فيها، ولكنها السياسة التي تقوم دوماً على المصالح ولا شيء سواها. ولا يمكن الادعاء بأن القمة أفضت إلى نتائج محددة، غير أن ما ألقي فيها من كلمات، وما أدلى به المشاركون فيها من تصريحات يمثل مادة خصبة لاستخلاص بعض الدلالات المفيدة في فهم ما يجري في منطقة الشرق الأوسط.

نذكر هنا أن النظام السوري تعرض لوضع عصيب في عام ٢٠٠٥ في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، وتكالبت عليه آنذاك القوى الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة وفرنسا لإجباره على سحب قواته من لبنان ففعل، وظن الكثيرون أن الدور السوري وصل إلى نهايته، وساعد هروب نائب الرئيس السوري السابق، عبد الحليم خدام، وسعيه إلى إسقاط النظام على إظهار أنه يلفظ أنفاسه الأخيرة. لكن السياسة السورية استطاعت إثبات أن دورها في لبنان ليس مرتبطاً بوجودها العسكري، وعززت شبكة تحالفاتها العربية مع أنصارها وبصفة خاصة «حزب الله» في لبنان والفصائل الفلسطينية المعارضة لسلطة الحكم الذاتي في رام الله، وعززت كذلك من تحالفها مع إيران، وعمّقت انفتاحها على السياسة التركية، وأصرّت على عقد القمة العربية في آذار/ مارس ٢٠٠٨ في دمشق على الرغم مما سبق ورأيناه من مواقف سلبية لقوى عربية رئيسة

تجاه القمة، بل وانفتحت على التفاوض مع إسرائيل. وعندما تأكد أن ثمة خيوطاً مهمة ما زالت باقية في الأيدي السورية بشأن عدد من القضايا الحيوية في المنطقة بدأ التغير في نهج التعامل العالمي مع سورية على النحو الذي أخرجها من عزلتها إلى حد بعيد.

هكذا بدت سورية رقماً مهماً في معادلة الدوحة بشأن تسوية الأزمة في لبنان، وعنصراً لا غنى عنه في عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقناة مفيدة في الحوار الغربي ـ أو على الأقل الأوروبي ـ مع إيران، وقاد ساركوزي عملية التحول في الموقف الغربي من سورية، كما ظهر من لقائه مع الرئيس السوري في باريس في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وحضوره القمة الرباعية في دمشق بمشاركة رئيس الوزراء التركي وأمير قطر، وتصريحه الذي قال فيه: «نحن بحاجة إلى سورية في لبنان ومع إيران، والولايات المتحدة تعرف الدور الكبير الذي تقوم به سورية في هذا الإطار».

وسواء كان ساركوزي قد اتبع في هذا نهجاً مستقلاً عن الإدارة الأمريكية، أم عمل بالتنسيق مع هذه الإدارة بشكل أو بآخر، فإن الظاهر أمامنا أن العزلة السورية انتهت عالمياً وإقليمياً، فالرئيس السوري يستقبل في دمشق رئيس دولة أوروبية كبرى، لا يجد أدنى حرج في الإدلاء بالتصريحات السابقة، ويستقبل معه رئيس وزراء قوة إقليمية لا يستهان بها كانت تقوم بدور الوسيط بينه وبين إسرائيل، وكذلك أمير دولة عربية كانت في سبيلها إلى رئاسة قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن القمة العربية في آذار/مارس ٢٠٠٩، ناهيك عن العلاقة العميقة مع إيران. ومن المؤلم أن هذه اللقاءات قد حدثت ـ وبالذات مع الرئيس الفرنسي الذي أكد غير مرة أن سورية أوفت بالتزاماتها تجاه لبنان ـ فيما كانت قوى عربية رئيسة لا تزال تصرّ على أن السياسة السورية في لبنان هي العقدة الرئيسة في عودة العلاقات إلى طبيعتها بين هذه القوى وسورية.

٢ ـ النظام العربي والعدوان الإسرائيلي على غزة

أصبح من المألوف أن تفضي كل أزمة طاحنة يواجهها النظام العربي إلى أزمة مصاحبة لا تقل عنها شدة بين قوى «الاعتدال» وقوى «التشدد» داخل النظام العربي، ومثل هذا الوضع يحيل أي حلقة من حلقات المواجهة العربية ـ الصهيونية إلى مواجهة عربية ـ عربية في الأساس، وكانت هذه هي المعضلة التي واجهها النظام العربي إبان العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع

٢٠٠٩، حيث صبت المواقف العربية «الممانعة» جام غضبها على السياسة المصرية، وهذا مفهوم بسبب موقفها من معبر رفح، وركزت على ضرورة فتح المعبر، وهو مفهوم أيضاً، غير أن فتح المعبر لم يكن ليمثل سوى البعد الإنساني في مأساة غزة، فلا علاقة له من قريب أو بعيد بالبعد السياسي الاستراتيجي، لأن هذا البعد لن يتوافر إلا بوجود رادع عربي من الواضح أن السياسة المصرية غير قادرة على توفيره، أو غير راغبة في ذلك، من هنا فإن إيجاد هذا الرادع يصبح مسؤولية القوى العربية «الممانعة» التي تنعي على السياسة المصرية اعتدالها وحذرها البالغ. لكن هذه القوى ـ التي يرتبط بعضها بترتيبات تقيّد استخدامه القوة ضد إسرائيل أو ينخرط من حين لآخر في تفاعلات يمكن أن تفضي إلى اتفاقيات مع إسرائيل ـ اكتفت بالضغط على السياسة المصرية كي تغير توجهاتها، وتبني مواقف لفظية لا تغير من الميزان الاستراتيجي في الصراع شيئاً.

من ناحية أخرى قرر مجلس وزراء الخارجية العرب عقب اجتماعه في اليوم الخامس للعدوان، اللجوء إلى مجلس الأمن، وبعد حوالى أسبوعين من بداية المجزرة الإسرائيلية نجح المجلس في إصدار القرار الرقم ١٨٦٠ بدعم من كافة أعضائه عدا الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت. دعا القرار إلى «وقف فوري ودائم لإطلاق النار»... «يفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة»، وطالب بـ «تقديم المساعدة الإنسانية بما فيها الغذاء والوقود والعلاج وتوزيعها من دون عراقيل في كل أنحاء غزة»، و«رحّب بالمبادرات الرامية إلى إيجاد ممرات إنسانية وفتحها، وغير ذلك من الآليات الرامية إلى توصيل المعونة الإنسانية على نحو مستمر»، وطلب من الدول الأعضاء «دعم الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة الوضع الإنساني والاقتصادي في غزة من خلال تقديم التبرعات الإضافية اللازمة على وجه الاستعجال إلى الأونروا»، ودان «كل أشكال العنف والعمليات الحربية الموجهة ضد المدنيين، وكل أعمال الإرهاب»، داعياً الدول الأعضاء «إلى توفير الترتيبات والضمانات اللازمة في غزة... من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة، وضمان إعادة فتح المعابر بشكل مستمر على أساس اتفاق التنقل والعبور المبرم في عام ٢٠٠٥ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل»، هذا إضافة إلى تشجيع التوصّل إلى مصالحة بين الفلسطينيين، والحض على إحلال سلام شامل.

لا شك في أنه كان بمقدور المجموعة العربية النظر إلى هذا القرار باعتباره إنجازاً دبلوماسياً، فهي التي دعت إلى انعقاد مجلس الأمن على هذا المستوى،

وأصرت على ضرورة إصداره قراراً، ونجحت في ألا يكون منطوق القرار بالغ الانحياز، كأن يتضمن إدانة لرفض «حماس» تجديد التزامها بالتهدئة، أو إطلاقها صواريخ على إسرائيل، ويتهمها من ثم إنها المتسببة في العدوان، أو ينص على وضع قوات دولية لمراقبة الحدود بين مصر وقطاع غزة من الواضح أنها كانت ستنتشر في الأراضي المصرية والفلسطينية. ولا شك في أن هذا النجاح أو الإنجاز يمكن أن ينسب إلى درجة ما من درجات الصلابة الدبلوماسية في إطار فهم حدود قدرة مجلس الأمن على تبني مواقف بعينها، وإلى صمود المقاومة الفلسطينية في غزة طيلة أسبوعين من المجازر الإسرائيلية الوحشية، وإلى ردود فعل شعبية عربية قوية لا بد من أنها أقلقت كل أصحاب المصلحة في الحفاظ على الأوضاع العربية الراهنة داخل الوطن العربي وخارجه، وإلى ضغوط قوى دولية لا شك في أن وحشية المجازر قد وضعتها في مأزق إنساني وسياسي، خصوصاً عندما أدت هذه الوحشية إلى تحركات شعبية يُعتدّ بها على الصعيد الدولي فاق بعضها على الأقل التوقعات.

غير أن هذا كله ينبغي ألا يحرفنا عن رؤية الصورة من جانبها الآخر المظلم، وأول ملامح هذا الجانب هو الوقت الذي انقضى حتى صدر القرار، ففي ظل وجود آلة قتل إجرامية مثل إسرائيل لا تفهم إلا منطق القوة، وتتبنى عدداً من المفاهيم الاستعمارية العنصرية المغلوطة شديدة الخطورة يكفيها أسبوعين ـ وهما المدة المنصرمة بين بدء المجزرة وصدور قرار مجلس الأمن ـ لإعمال القتل والتدمير ليس بين صفوف «حماس» فحسب، كما تدّعي إسرائيل، وإنما في كل أرجاء قطاع غزة على النحو الذي شاهدناه بأعيننا بما يناقض الأكاذيب الإسرائيلية الفجة عن استهداف «حماس» وليس المدنيين في غزة، وعن أن السبب في سقوط مدنيين هو احتماء «حماس» بهم أو اتخاذهم دروعاً بشرية لها.

من ناحية ثانية، صحيح أن القرار لم يجرؤ على الاكتفاء بإدانة المقاومة الفلسطينية وحدها، غير أن المساواة بين الجاني والضحية مثّلت خللاً بنيوياً صارخاً في صياغته ينطوي على ظلم فادح، وما دام القرار مليئاً بالصياغات العامة، فقد كان ممكناً إضافة عبارة عن إدانة ـ أو حتى القلق من ـ الاستخدام المفرط للقوة. كذلك فإن معالجة القرار للوضع الإنساني في غزة رتبت على أساس مؤقت، وليس من منطلق رفع الحصار عن القطاع، فتحدث القرار عن تقديم المساعدة الإنسانية، وإيجاد ممرات إنسانية وفتحها لهذا الغرض، وتقديم التبرعات الإضافية لـ «الأونروا». لكن هذا كله شيء ورفع الحصار عن غزة الذي لم يرد بشأنه حرف

واحد في القرار شيء آخر، إذ تحدث القرار عن «فتح المعابر بصفة مستمرة» بعد «توفير الترتيبات والضمانات اللازمة في غزة من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة»، أي أن فتح المعابر يبقى مسألة أمنية تراعي متطلبات بقاء الاحتلال وليس مقاومته بعيداً عن أن تكون له ـ أي لفتح المعابر ـ دلالة إنسانية أو سياسية ترتبط برفع الحصار عن غزة، وعموماً فقد أعاد قرار مجلس الأمن المسألة برمتها إلى المربع رقم واحد حينما ربط فتح المعابر باتفاق عام ٢٠٠٥، أي أنه من السهولة بمكان أن تبقى المعابر مغلقة طالما بقي الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني، والغياب الأوروبي. أما انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع فربط على نحو غامض بالوقف الدائم لإطلاق النار وهو ما كان يفتح الباب لمماطلة إسرائيلية بلا حدود إن مكّنتها الظروف من ذلك.

وأخيراً وليس آخراً، رفضت إسرائيل تنفيذ القرار على أساس أن اعتبارات أمنها وليست القرارات الدولية هي التي تملي عليها سلوكها، ويعني هذا أن أي حديث عن جوانب إيجابية في القرار الرقم ١٨٦٠ لا طائل وراءه، إلا إذا أجبرت إسرائيل على الالتزام به: إما من المجتمع الدولي، وهذا من رابع المستحيلات، أو تحت وطأة خسائرها في ميدان القتال، كما كان الحال في اضطرارها لقبول القرار الرقم ١٧٠١ في أعقاب عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦، وهو ما حمل المقاومة الفلسطينية وحدها مسؤولية الدفاع عن الشعب الفلسطيني في غزة، وإجبار إسرائيل على وقف عدوانها.

ويعني ما سبق أن العمل الدبلوماسي العربي الجماعي الذي بدأ في أعقاب اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري عاد إلى نقطة البداية، والحق أن هذا الأمر كان متوقعاً، بل إن البعض لم يتصور أصلاً إمكان صدور قرار عن مجلس الأمن، فالمجلس لا يمكنه أن ينحاز مع الحق ضد إسرائيل بالنظر إلى التأييد الأمريكي المطلق لها، وقراراته إن صدرت لا يمكن أن تفرض عليها للسبب نفسه، وليس ببعيد قراره رقم ١٤٠٥ الصادر في ١٩/ ٤/ ٢٠٠٢، الذي رحّب بمبادرة الأمين العام إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن الأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق طالباً من الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بذلك، وهو القرار الذي أهالت عليه إسرائيل التراب ببساطة مفرطة. وهكذا وضع القرار الرقم ١٨٦٠ النظام العربي من جديد أمام التحدي: أهمية البحث عن بدائل جديدة للحركة.

لم يكن عجز النظام العربي عن ردع العدوان على وحدة أو أكثر من وحداته جديداً، وربما تكون حرب تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣ هي آخر عهد النظام بالقدرة على الحركة الفاعلة في ما يتعلق بتحقيق أمنه القومي؛ ففي أعقاب تلك الحرب تعرض النظام لأكثر من تحدٍ خطير، ويبرز في هذا الصدد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، والعراقي للكويت في عام ١٩٩٠، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، والتدخل الإثيوبي في الصومال في العام نفسه، وفي كل هذه التحديات لم يستطع النظام أن يبلور الاستجابة المطلوبة من أجل حماية أمنه القومي أو على الأقل أمن إحدى وحداته.

غير أن قوى المقاومة سببت حرجاً بالغاً للنظام الرسمي العربي الذي تربطه شبكات مصالح قوية بقوى إقليمية ودولية عديدة تعد ـ أي هذه الشبكات ـ بحد ذاتها سبباً يفسر عجزه عن ردع العدوان عليه أو التصدي له، ومن ثم بدا سلوك قوى المقاومة مهدداً لتلك المصالح، ولذلك حدثت عملية تحول تاريخي بطيئة في سلوك النظام العربي نقلته من موقع الحاضن لقوى المقاومة (كما في موقفه من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ في إطار القمم العربية) إلى موقع الساكت عنها أو حتى المناوئ لها، إذ أصبحت بعض هذه القوى تمثل تهديداً للوضع الراهن الذي يريد الاتجاه الغالب في النظام العربي الرسمي الحفاظ عليه، وهكذا اختفت كلمة المقاومة ومصطلحات تأييدها من قرارات القمم العربية في السنوات الأخيرة، ثم جاءت النقلة الأوضح بتبني موقف يحمّل المقاومة مسؤولية تفجير عدد من الأزمات بسلوكها الذي اعتبرته قوى مؤثرة في النظام العربي الرسمي غير رشيد، وهكذا اعتُبر «حزب الله» من قوى فاعلة في النظام مسؤولاً عن عدوان إسرائيل على لبنان في عام ٢٠٠٦، لمبادرته بعملية ضد قوى الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالطريقة نفسها التي اعتبرت بها «حماس» مسؤولة عن عدوان إسرائيل الغاشم على غزة في عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، لرفضها تجديد التهدئة مع إسرائيل، وإن كانت الموضوعية تقتضي الإشارة إلى أن النظام اضطر إلى إدخال تعديلات على سلوكه إزاء وحشية العدوان وتعاظم خسائره البشرية والمادية، وما ترتب على هذا من تعاطف شعبي مع المقاومة وضحايا العدوان.

في هذا السياق احتلت «القمم العربية» دائماً مكاناً خاصاً، حيث نُظر إليها تاريخياً على أنها الآلية والملاذ من الكوارث الحالَّة أو القادمة، والقادرة بحكم مشاركة قادة العرب فيها على تقديم البدائل الصحيحة للحركة، ومع أن أقل

القليل من هذه القمم كانت له آثاره الإيجابية الواضحة على ما تصدت له من تحديات، إلا أن الإيمان بها كملجأ وملاذ ظل قائماً، ولأن ثمة خلافات في وجهات النظر داخل النظام ـ بغض النظر عن ميزان القوى بين المختلفين ـ فكثيراً ما شهدت القمم العربية انقسامات في الرأي أمكن تفاديها أحياناً بصياغات دبلوماسية عامة، ولم يمكن تفاديها أحياناً أخرى عندما ترتبت عليها أنماط متضاربة للسلوك من قبل الدول العربية. وفي بعض الأحيان كان الهروب من عقد القمة أصلاً هو المخرج من هذه الانقسامات.

وقد نذكر الانقسام العربي المروع الذي حدث بشأن القرار الذي أصدرته قمة القاهرة عام ١٩٩٠، بعد الاجتياح العراقي للكويت، وعدم طرح فكرة عقد قمة استثنائية أصلاً بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، والإخفاق في الوصول إلى نصاب يضمن عقد مثل هذه القمة إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦. في هذه الأمثلة الثلاثة عبرت الانقسامات العربية ـ العربية عن نفسها بطرق مختلفة: في المثال **الأول** (عام ١٩٩٠) حدث الانقسام في إطار القمة الواحدة؛ وفي المثال **الثاني** (عام ٢٠٠٣) تم تفادي الدعوة إلى قمة استثنائية أصلاً؛ وفي المثال **الثالث** (عام ٢٠٠٦) طرحت الفكرة لكنها لم تحصل على النصاب الكافي ففضّل من طرحها (اليمن) سحب فكرته تفادياً لمزيد من الانقسام العربي. أما في حالتنا هذه فقد حدث إصرار على تفادي القمة من البعض، وإصرار على الدعوة لها من البعض الآخر، وعبّر **المعسكر الأول** عن موقفه بتفضيل الذهاب إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بوقف إطلاق النار، وعندما صدر القرار ولم تلتزم به إسرائيل طرح فكرة العودة إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار تنفيذي لقرار وقف إطلاق النار(!) فيما كانت مصر تسابق الزمن للوصول إلى وقف لإطلاق النار كي تثبت صحة وجهة نظر المعسكر الأول.

أما **المعسكر الثاني**، فدعا إلى قمة استثنائية وسكت عنها حيناً، وفهم أن هذا لإتاحة الفرصة لإنجاح جهود وقف إطلاق النار، ثم عاد فألحّ عليها في وقت كانت قمة الكويت الاقتصادية قد اقتربت للغاية، ما أتاح لخصوم الفكرة القول إن من شأنها أن تؤثر في قمة الكويت، وهكذا وقف الخلق يتابعون جميعاً مشهد اجتماعين عربيين مثلاً ـ بغض النظر عن جدارة ما طرح في أيهما من أفكار ـ وهي السابقة الأولى التي تترجم فيها الخلافات العربية ـ العربية «تنظيمياً»، إذا جاز التعبير، بمعنى أن يكون لكل فريق من الفرق العربية إطاره الخاص الذي يمارس فيه سياساته على نحو يضفي مزيداً من الإرباك لفكرة بقاء النظام العربي

كإطار جامع للتفاعلات العربية ـ العربية. وبعد أن كنا نشكو من المشروعات الإقليمية والدولية الأوسع كالمبادرات الشرق أوسطية أو المتوسطية، أصبحنا نواجه انقساماً بين معسكرين على أسس سياسية واضحة يعمل كل منهما في إطاره التنظيمي الخاص به. وهي مرحلة بالغة الخطورة في تطور النظام تنتقل به من الانقسام إلى التفتيت، وتضيف إلى هموم غزة هموماً عربية أوسع بكثير.

في هذه الظروف عقدت قمة الدوحة في ١٦/ ١/ ٢٠٠٩، أي قبل قمة الكويت بثلاثة أيام باعتبارها قمة تشاورية لعدم حصولها على النصاب الكافي لكي تتحول إلى قمة استثنائية طارئة نتيجة ضغوط دول «الاعتدال» العربي على عدد من الدول العربية باتجاه عدم حضور القمة، ولم يخرج بيان قمة الدوحة عن المفردات العربية المعتادة من التعبير عن «القلق الشديد» من السلوك الإسرائيلي و«الجزع الشديد» من الوضع الإنساني في قطاع غزة، و«إدانة سلوك إسرائيل بشدة» لعدوانها، و«مطالبتها» بالوقف الفوري لعدوانها والانسحاب الفوري غير المشروط، وتحميلها المسؤولية الجنائية الدولية عن ارتكاب العدوان وجرائم الحرب وإبادة الجنس البشري، وكلها مواقف تقليدية لا ترقى إلى تعويض ما غاب عن النظام العربي في ذلك العدوان وغيره وهو قدرته على الردع. غير أنه يذكر للقمة من دون شك تأكيدها حق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال بتقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال، ودعوتها الدول العربية إلى تعليق المبادرة العربية للسلام، ووقف جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، والبدء في ذلك بموقفي قطر وموريتانيا، وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة، ومبادرة دولة قطر بالتبرع لهذا الصندوق.

٣ ـ القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في الكويت

كانت قمة الرياض الدورية المنعقدة في آذار/ مارس ٢٠٠٧، قد قررت عقد قمة عربية تُخصَص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز الاستراتيجيات التنموية الشاملة المتفق عليها وتفعيلها، وكلفت المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة واتحاد الغرف التجارية ومؤسسات رجال الأعمال.

تميزت عملية الإعداد للقمة بجدية فائقة وإخلاص تام، ولكن يمكن القول

إنها كانت قمة سيئة الحظ لاعتبارين: **أحدهما** اقتصادي عالمي؛ و**الثاني** سياسي عربي. أما الاعتبار الاقتصادي العالمي فيتعلق بالأزمة المالية العالمية التي داهمت الجميع ومنهم أولئك المسؤولين عن الإعداد للقمة، ومن عدم الإنصاف أن نتصور أنه كان بمقدورهم في مدة زمنية قصيرة أن يحدثوا التكيّف اللازم في منهج عمل القمة وجدول أعمالها بحيث تواجه تداعيات هذه الأزمة على النظام العربي، بخاصة أنه لا يمكن الزعم بوجود رؤية عربية مشتركة ومتبلورة بوضوح في هذا الصدد، وهكذا استمر الإعداد للقمة بعد الأزمة بالنهج نفسه الذي كان متبعاً قبل الأزمة مع بعض الإضافات هنا وهناك. وأما الاعتبار السياسي العربي فتزامن موعد انعقاد القمة (١٩ ـ ٢٠ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٩) مع العدوان الإسرائيلي على غزة، الأمر الذي حوّل دفتها بالضرورة إلى اهتمامات سياسية، ولا سيما أن دول «الاعتدال» العربي التي بذلت أقصى ما بوسعها ـ كما سبقت الإشارة ـ لمنع انعقاد قمة عربية طارئة في الدوحة للنظر في مواجهة ذلك العدوان، قد تعللت بانعقاد قمة الكويت كمبرر لعدم الحاجة إلى عقد قمم عربية أخرى، وبالتالي أصبح محتماً على هذه الدول أن تبحث مسألة العدوان الإسرائيلي على غزة في قمة الكويت، الأمر الذي حال دون أن تكون قمة اقتصادية خالصة.

انعقدت القمة في موعدها، وصدر عنها إعلان وبرنامج عمل وعدد من القرارات. أما الإعلان فتضمن اتفاق المشاركين في القمة على مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، واتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية والوطنية، وتوفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة الضرورية لعمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة، وتوفير المقومات الملائمة لعمل القطاع الخاص، والعمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي، وتطوير التربية والتعليم، والتوسع في مشروعات الرعاية الصحية الأساسية، والحد من البطالة، وتمكين المرأة، والنهوض بالشباب العربي، وضمان حقوق المهاجرين والاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة، والاهتمام بالسكان، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي، وتنويع الإنتاج الصناعي وتدعيم قاعدته الإنتاجية، وإزالة العقبات التي لا زالت تعوق التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتسريع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وتحرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووضع استراتيجيات وطنية لحماية الملكية الفكرية،

والاستثمار الأمثل للمقومات السياحية للوطن العربي، وتعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة، وربط شبكات النقل البري والبحري والجوي بين البلدان العربية، والمحافظة على البيئة. وأما برنامج العمل الصادر عن القمة ففصَّلَ قليلاً في مختلف الأهداف السابقة، وأما القرارات فأحيلت إلى وثائق من المفترض أنها تتضمن مشروعات محددة لتنفيذ هذه الأهداف.

ويلاحظ على النحو السابق أن القمة الاقتصادية والاجتماعية عانت المرض نفسه الذي تعانيه القمم السياسية، وهو أنها تعتبر نفسها مسؤولة عن كل شيء، الأمر الذي يترتب عليه بحث عدد كبير للغاية من الموضوعات والتفصيلات لا يمكن للقادة أن يبحثوه في يوم أو يومين، ولذلك تصبح القمة في التحليل الأخير نتاجاً لجهود مسؤولين فنيين لا تعوزهم المعرفة، أو لا يغيب عنهم الحماسة، لكن حرصهم يكون شديداً على أن تتضمن قرارات القمة جميع موضوعات اهتمامهم، ولا ضير في هذا بحد ذاته، وإنما المشكلة أن فكرة «الأولويات» تغيب عن القادة بدورهم ما يهدد ببعثرة الجهود على عدد من المجالات بغض النظر عن أهميتها النسبية. وقد لا يكون ممكناً في السياق الراهن مقارنة نتائج قمة الكويت عام ٢٠٠٩، بما أتت به قمة عمان عام ١٩٨٠، التي مثلت نقلة نوعية هائلة في رؤى التكامل الاقتصادي العربي ووثائقه، لكن شيئاً منها لم ينفذ لنعود بعد قرابة الثلاثين عاماً إلى ما يشبه نقطة الصفر، وقد يكون غياب فكرة الأولويات مسؤولاً ولو جزئياً عن هذه الظاهرة.

يضاف إلى ما سبق أن عدداً من القرارات اتسم بالعمومية، كما في أحد القرارات الخاصة بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، الذي ينص على «ممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية، والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي». من ناحية أخرى افتقر بعض القرارات المهمة إلى التمويل، كما في القرار الخاص بإطلاق مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديد، وهو مشروع بالغ الحيوية للتكامل العربي، إذ ينص القرار على «وضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشروعات على أسس تجارية تكون المساهمة فيها مفتوحة أمام القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العربية وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية»، وهو ما يعني أن صدور القرار ليس مرتبطاً بتوفّر المال اللازم لتنفيذه. وينسحب الأمر نفسه على قرارات أخرى لا تقل أهمية كتلك المتعلقة بالأمن الغذائي العربي وغيرها.

٤ ـ قمة الدوحة

جاءت قمة الدوحة تالية لقمة دمشق التي عكست تبلور الحرب الباردة بين معسكري «الاعتدال» و«التشدد» في النظام العربي بأوضح ما يكون، وفي البداية ظن البعض أن قمة الدوحة قد لا تكون أفضل حالاً من قمة دمشق من هذه الزاوية، خصوصاً إذا أصرّت قطر على أن تأتي ببعض التصرفات التي لا ينعقد الإجماع العربي حولها، مثل دعوة الرئيس الإيراني لحضور القمة على سبيل المثال. لكن قطار المصالحة العربية بدأ مسيرته في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بمبادرة العاهل السعودي، وإن كان واضحاً أنه صادف عثرات، بدليل عدم حضور قطر قمة المصالحة الرباعية في الرياض في آذار/ مارس ٢٠٠٩، وما ذكرته التقارير من أن ذلك حدث بإصرار مصري، غير أنه لم يكن ثمة شك في أن القمة سوف تنعقد في موعدها المحدد، وقد كان. وانتقل النقاش إلى حديث الفاعلية. وثمة ملاحظات أربع أولية يمكن أن يشار إليها في هذا الصدد.

في الملاحظة **الأولى** نتوقف عند نسبة مشاركة القادة العرب في القمة، والحق أن قمة الدوحة تُعدّ من أعلى القمم العربية من منظور هذه النسبة، إذ حضرها سبعة عشر رئيساً عربياً من إجمالي اثنين وعشرين، وهو ما يجعلها مساوية لقمة الرياض ٢٠٠٧ في هذا الصدد، ومتفوقة بوضوح على قمة دمشق عام ٢٠٠٨، التي لم يحضرها سوى أحد عشر، وقمة الخرطوم عام ٢٠٠٦، التي لم يحضرها سوى ثلاثة عشر. فإذا أضفنا إلى هذا أن بعض القادة العرب لا يحضرون القمم عادة، وأن الرئيس الجزائري كان لديه ما يبرر الغياب بسبب تزامن انعقاد القمة مع حملته الانتخابية من أجل مدة رئاسية جديدة، لأصبحت نسبة مشاركة القادة في قمة الدوحة لافتة.

تتعلق الملاحظة **الثانية** بموقع قمة الدوحة من المصالحات العربية، حيث تمت قبلها مصالحات وأنجزت أثنائها مصالحات أخرى، لكن ثمة حاجة لتقييم هذه المصالحات، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من الاعتبارات على النحو التالي:

ـ إن بعض هذه المصالحات لم يكتمل كما هو الحال في المصالحة المصرية ـ القطرية على سبيل المثال؛ فبعد أن استجاب الطرفان لمبادرة العاهل السعودي في قمة الكويت، تحدثت التقارير عن اعتراض مصر على حضور قطر قمة الرياض الرباعية، كما سبقت الإشارة.

ـ إن ما اكتمل منها بدا وكأنه نتيجة جهود فردية أكثر من كونه عملاً مؤسسياً، الأمر الذي قد يكون نذيراً بهشاشة هذه المصالحات.

ـ إن مفهوم اكتمال المصالحات انصرف إلى معنى إذابة الجليد في العلاقة بين القادة وليس الوصول إلى رؤية مشتركة لمواجهة تحديات خطيرة.

ـ إن بعض المصالحات أنجز «بطعم» الصراع إذا جاز التعبير، كما هو الحال في المصالحة الليبية ـ السعودية.

ـ إن حديث المصالحات العربية يتكرر بشكل دوري مزمن في القمم العربية، وهو ما يعني للأسف أن هذه المصالحات مؤقتة، إذ تتكرر ظهور الخلافات العربية، وتكرر معها جهود المصالحة.

ويعني ما سبق أنه بغض النظر عن تقييم الجهود التي سبقت انعقاد قمة الدوحة وبذلت أثنائها على طريق المصالحة العربية، فإنه لا يمكن الادعاء بأن المهمة قد أنجزت بالكامل، أو أن ثمة ضمانات أكيدة لاستمرار ما أنجز منها.

أما الملاحظة **الثالثة** فنتوقف فيها عند تقليص فترة انعقاد القمة الشديد، وقد باتت هذه بدورها ملمحاً من ملامح القمم العربية. في الستينيات من القرن الماضي كانت القمم تدوم أياماً، وبالتدريج أخذت مدة انعقاد القمة تقصر شيئاً فشيئاً حتى استقرت عند يومين في أغلبية الأحوال، ولما كان اليوم الأول يضيع نصفه في كلمات افتتاحية، ولما كان البيان الختامي يعلن عادة في النصف الأول من اليوم الثاني، تشير الحصيلة إلى أن المناقشات الحقيقية لرؤساء الوفود لا تدوم لأكثر من نصف يوم.

أما قمة الدوحة فاستنّت سنّة جديدة، وهي إعلان البيان الختامي مساء يوم الافتتاح، ويعني هذا مزيداً من التقلّص للمدة الزمنية المتاحة للقادة كي يتناقشوا في ما بينهم بقضايا الأمة. صحيح أنه يعني من ناحية أخرى حسن الإعداد للقمة، غير أن الاستنتاج الذي لا يمكن تفاديه هو أن الأمة تحرم على هذا النحو من أن يجلس قادتها سوياً بعض الوقت للتباحث حول قضية شائكة من القضايا المصيرية، وبخاصة أن آلية عمل القمم على هذا النحو تغري جميع المساهمين بأن يُدخلوا ضمن قراراتها كماً هائلاً من الموضوعات غير ذات الأولوية، وبدرجة يعتدّ بها من التفاصيل، فيما يبقى التحدي الصهيوني وغيره من التحديات الخطيرة من دون مواجهة، وهو ما ينقلنا إلى الملاحظة الأخيرة.

في هذه الملاحظة **الرابعة** نحاول أن نقيس فاعلية القمة في مواجهة قضايا الأمة، والواقع أن القمم العربية عادة ما تنتقد من زاوية أنها إما أن تصدر قرارات عامة تفتقر إلى وجود خطط أو خطوات واضحة للتنفيذ، أو أنها تتخذ قرارات

جيدة لا يتم الالتزام بها، ولذلك فإن أي انتقاد لقمة الدوحة من هذه الزاوية لن يكون خاصاً بها بحد ذاتها وإنما هو للقمم العربية بصفة عامة.

تضيق السطور عن أي محاولة لتقديم رؤية شاملة في هذا الصدد، ولذلك قد يكون من المناسب التركيز على إحدى القضايا، ولتكن قضية العرب الأولى كما يقولون. لوحظ في هذا الصدد أن قرار القمة تضمّن تأكيد التمسك «بمبادرة السلام كخيار استراتيجي عربي لتحقيق السلام العادل والشامل»، وأن استمرار الجانب العربي في طرح المبادرة «مرتبط ببدء إسرائيل تنفيذ التزاماتها في المرجعيات الأساسية لتحقيق السلام طالما استمرت في رفضها المبادرة». وهو قرار يبدو غريباً، ذلك أنه يعني أن الجانب العربي توصل إلى الاقتناع بأن إسرائيل ترفض المبادرة، وهو مع ذلك مستعد لاستمرار التمسك بها إذا بدأت إسرائيل تنفيذ التزاماتها في ما أسماه القرار بـ «المرجعيات الأساسية لتحقيق السلام» من دون أن يحددها، ومع ذلك فهي معروفة لنا، وهي لا تفي بالحد الأدنى المطلوب لتسوية عادلة، كما إن الجانب العربي ـ أو الفلسطيني ـ مطالب فيها بدوره بالتزامات تتجاوز بكثير ما هو وارد في مبادرة السلام العربية. فهل يمثل هذا نزولاً جديداً عن سقف مطالب تم تخفيضها مرات عدة؟

ليس المطلوب بطبيعة الحال إلغاء المبادرة العربية، بل قد لا يكون مطلوباً «سحبها من التداول» أصلاً، لكن الوعي يجب أن يكون تاماً بأن حرفاً واحداً منها لم يتحقق في ظل الحكومات الإسرائيلية السابقة، وأن ذلك سوف يتأكد من باب أولى في ظل الحكومة الحالية، ولذلك فلم يكن مطلوباً من العرب أن يقضوا على مبادرتهم ـ على الرغم من التحفظات الكثيرة عليها ـ بل قد يكون من الأفضل أن تبقى شاهداً على تعنت إسرائيل. لكن التحدي يبقى قائماً، وهو أن هذا الخيار كان مسدوداً منذ البداية، وسيبقى كذلك طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه، واستمر الانقسام الفلسطيني، ولذلك كانت قمة الدوحة مُطالَبة بأن تقول شيئاً، أو حتى بأن تعد بشيء في هذا الصدد، لكن ذلك لم يحدث.

الحقيقة أن مقارنة قمة الدوحة عام ٢٠٠٩، بقمة القاهرة عام ١٩٩٦، التي عقدت خصيصاً لمواجهة ظهور نتنياهو الأول في إسرائيل يكشف مدى عمومية قرارات قمة الدوحة، حيث تضمنت قمة عام ١٩٩٦ إجراءات عملية نفّذ بعضها ولم ينفذ البعض الآخر، لكنها عكست إحساساً بأن ثمة شيئاً غير عادي قد حدث في إسرائيل يتطلب بدوره مواجهة غير عادية، وهو ما لا يبدو أن قمة الدوحة كانت حريصة عليه.

بمعايير القمم العادية، بدت قمة الدوحة وقد اكتملت أركانها حضوراً ومصالحة وكماً هائلاً من القرارات، لكنها بمعايير الأمل في أن تكون الأمة قادرة على مواجهة ما يحيط بها من تحديات هائلة بدت بعيدة كل البعد عن الحلم العربي بغدٍ أفضل.

٥ ـ عودة محاولات استهداف النظام العربي

تعرض النظام العربي منذ نشأته لمحاولات تذويبه في أطر أوسع بدءاً من مشروع قيادة الشرق الأوسط في مطلع خمسينيات القرن الماضي وحتى المبادرة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط الكبير في أعقاب احتلال العراق، وعلى الرغم من ضراوة هذه المحاولات وحال التفكك والضعف الذي عاناه النظام العربي كثيراً، فإن أياً منها لا يمكن الادعاء بأنه حقق أهدافه، إما لقدرة النظام في مرحلة المد القومي العربي على صدها ووأدها، أو لقدرة قوى «الممانعة» غير الرسمية في مرحلة الانحسار الراهنة في النظام على تحقيق الهدف نفسه، غير أن القوى الخارجية صاحبة المصلحة ثابرت على طرح أطر غير عربية لتنظيم أوضاع المنطقة كلما رأت الظروف سانحة لذلك، وكان نصيب عام ٢٠٠٨ من هذه المحاولات اثنتين: **أولاهما**، صدرت عن الرئيس الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي، وتميزت **ثانيتهما** بأنها كررت الطرح الشرق أوسطي ولكن بلسان عربي هذه المرة.

أ ـ الاتحاد المتوسطي

شهدت مدينة طرابلس الليبية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، عقد قمة عربية تشاورية مصغرة لمناقشة الموقف العربي من فكرة الاتحاد المتوسطي التي طرحها الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، حضر القمة زعماء ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا وسورية، إضافة إلى رئيس وزراء المغرب، أي أن جميع الدول العربية المعنية بهذا الاتحاد حضرت القمة، عدا مصر ولبنان. ولا شيء يظهِر الضعف الذي ألمّ تدريجياً بالموقف العربي بعد نشأة جامعة الدول العربية أكثر من طبيعة ما أصبح يُعرض على العرب من مشروعات دولية لترتيب أوضاعهم، فبعد أن اضطرت بريطانيا لمجاراتهم شكلياً في تطلعهم إلى الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح المعروض على العرب دولياً بعد ذلك أطراً تتجاوز الرابطة العربية، كما في المشاريع الشرق أوسطية الأمريكية ـ الإسرائيلية، أو أطراً تجتزئ هذه الرابطة كعملية برشلونة أو فكرة الاتحاد المتوسطي.

حاول العرب في مواجهة هذه الاستراتيجية الدولية تجسيد مشروعهم القومي، لكنهم لم يصيبوا نجاحاً في هذا الصدد حتى الآن، ولا يوجد في الأفق ما يشير إلى أن هذا النجاح يمكن أن يتحقق في المستقبل المنظور، لكن اللافت أن جميع المشروعات التي حاول أصحابها فرضها على العرب من الخارج لم تصب النجاحَ؛ فقد آلت المشروعات الشرق أوسطية والمتوسطية كافة إلى الاندثار، أو على أحسن الفروض عدم الفاعلية، وآخرها المبادرة الشرق أوسطية للإدارة الأمريكية السابقة في عام ٢٠٠٤، والتي تكسرت حيناً على صخرة المعارضة الشعبية وقوى المقاومة العربية، وحيناً آخر بسبب الموقف العربي الرسمي المتحفّظ عليها، وحيناً ثالثاً بسبب التنافس الدولي على المنطقة. وليس هذا الاندثار أو عدم الفاعلية سوى مؤشر شديد الدلالة على عقم مختلف المشروعات المطروحة من خارج المنطقة.

في هذا السياق يمكن فهم دعوة ساركوزي إلى إنشاء اتحاد متوسطي، وكان لدى العرب أكثر من سبب وجيه لرفض دعوته هذه، **أولها** أن ساركوزي مَثَّلَ بسياسته الخارجية خروجاً على تقاليد السياسة الفرنسية منذ عهد ديغول، التي اتسمت بموقف متوازن أو متعقل إلى حد معين في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتصل بهذا السبب أن الاتحاد المقترح بحكم كونه متوسطياً لا بد من أن يجمع العرب وإسرائيل في رابطة واحدة، بينما تمعن إسرائيل في البطش بكل ما هو فلسطيني، وتراوغ ما أمكنها في عملية التسوية السياسية للصراع، فقبول العرب بهذا الاتحاد يمثل إذاً تناقضاً مع موقفهم الرسمي المعلن في المبادرة العربية التي تبنّتها قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، التي تنص على أن يطبع العرب جميعاً علاقاتهم مع إسرائيل إن هي انسحبت من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ووافقت على دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية تنشأ على مجمل أراضي الضفة والقطاع. وكذلك على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. في ظل الاتحاد المتوسطي إذاً تتمتع إسرائيل بمزايا التطبيع من دون أن تدفع أدنى مقابل لها. ويزيد الأمور سوءاً أن الوجود العربي داخل الاتحاد ليس وجوداً للدول العربية المتوسطية فرادى، وإنما للجامعة العربية أيضاً.

يضاف إلى ما سبق أن العلاقات العربية الراهنة لا تتمتع بالعافية، ويكفي أن التبرير الذي قدم لغياب الرئيس المصري عن قمة طرابلس التشاورية بشأن الاتحاد المتوسطي هو عدم رغبته في لقاء الرئيس السوري. لذا كله بدت كلمات القائد الليبي المتحفظة على الاتحاد المتوسطي في قمة طرابلس التشاورية معبرة عن الموقف العربي الذي يجب أن يكون إزاء هذا الاتحاد حتى لو اختلف البعض مع الصياغات

التي استخدمها القائد الليبي. غير أن النظام الرسمي العربي اختار الانضمام إلى الإطار المتوسطي الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي، ولم يبق للحريصين على الرابطة العربية سوى الرهان على أن هذا الإطار سوف يصادف المصير نفسه الذي واجهته محاولات سابقة مماثلة.

ب ـ طرح عربي للشرق أوسطية

في ذروة الأزمة التي كانت الإدارة الأمريكية السابقة تواجهها في العالم بعامة وفي الوطن العربي بخاصة، وفي الأسابيع الأخيرة من عمر هذه الإدارة، اختار وزير خارجية مملكة البحرين في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أن يعيد طرح الإطار الشرق أوسطي في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك باقتراحه إنشاء منظمة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، وأوضح فكرته هذه لاحقاً في حوار نشرته إحدى الصحف العربية الرئيسة.

تتمثل الفكرة في الاقتراح بإنشاء منظمة إقليمية جديدة تجمع الجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من دون استثناء، وتتجاوز الأعراق والأديان، وعليه فإن المنظمة الجديدة المقترحة ستضم بداهة إسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية. وللدفاع عن الفكرة تساءل صاحبها: «ألسنا جميعاً أعضاء في منظمة اسمها الأمم المتحدة على أساس عالمي؟ لماذا ليس على أساس إقليمي؟ هذا هو السبيل الوحيد لحل مشاكلنا وليس هناك من طريق أخرى لحلها اليوم أو بعد ٢٠٠ سنة». وواصل صاحب الفكرة تساؤلاته قائلاً: «لماذا لا نجلس مع بعضنا حتى ونحن مختلفين، حتى وإن كنا لا نعترف ببعض؟»، ويجيب بما يفيد بأن وجود جميع هذه الأطراف في منظمة واحدة سوف يساعد على تجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها الشرق الأوسط، التي لا تزال رهينة الماضي. وعندما سُئل عما إذا كانت الفكرة مجرد حلم، فمن الذي سيأتي ليجلس مع إسرائيل؟ يجيب بأن كثيراً من الأحلام أصبح واقعاً. وثمة مداخل عديدة لمناقشة هذه الفكرة المهمة نركز منها على مدى تأثيرها في النظام العربي الرسمي ومنظمته الإقليمية.

من البديهي أن دوائر التنظيم الدولي متعددة، تبدأ بما هو دون الإقليمي وتصل إلى الإقليمي ثم العالمي، وليست هناك مشكلة في أن تكون عضواً في منظمة إقليمية ما ثم في أخرى أوسع منها وصولاً إلى العضوية في منظمة عالمية، لكن المشكلة تتمثل في حال العرب الآن، ذلك أن حالة الوهن البالغ التي

أصابت النظام العربي تعني أنه سيدخل إلى منظمة كهذه ـ لو تم تأسيسها ـ وهو يعاني أشد درجات التفكك وتشتت الرؤى ونقص الفاعلية إن لم يكن غيابها. وعليه فإن قوى إقليمية تعرف ما تريد وتسعى حثيثاً إلى تجسيده على أرض الواقع مثل إسرائيل وإيران وتركيا، يمكن أن تفتك بالمصالح العربية فتكاً. وقد يقال إن هذا عيب العرب وليس عيب الفكرة، وقد يكون هذا صحيحاً، لكنه يعني ببساطة أن توقيت طرح الفكرة غير ملائم، وإنما يمكن التفكير فيها بعد أن يلتقط النظام العربي الرسمي أنفاسه ويستعيد تماسكه ويكون من ثم قادراً على الوقوف موقف الند إزاء القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، أي أنه يتعين علينا بداية أن نصلح ذات البين العربي قبل أن نفكر في الدخول بإطار إقليمي أوسع يمكن له أن يقضي على البقية الباقية من النظام العربي، ولا يخفى أن هذا هو الهدف الأصيل للجميع المبادرات الشرق أوسطية السابقة سواء كان مصدرها الولايات المتحدة أو إسرائيل.

لنفترض بعد ذلك كله أن المعجزة حدثت، فاجتمع الأضداد في هذه المنظمة الإقليمية، حينها سوف يجد العرب أنفسهم بلا مشروع شامل، وإنهم إزاء مشروعين رئيسين لمستقبل المنطقة هما المشروع الأمريكي ـ الصهيوني الذي يعرف الجميع ماذا يعني بالنسبة إلى مستقبل العرب (فلسطين والعراق نموذجاً)؛ والمشروع الإيراني الذي يطمح إلى دور إقليمي من المؤكد أنه يتقاطع في مواضع منه مع المصالح العربية، ولكنه يتعارض معها في مواضع أخرى. هنا سيجد العرب أنفسهم في مواجهة سياسة إسرائيلية استعمارية استيطانية توسعية ترفض التراجع أو التنازل، لأن العرب لا يملكون أي أوراق للضغط عليها، أو بالأحرى لا يريدون استخدام ما بحوزتهم من أوراق مهمة لإجبار إسرائيل على تقديم التنازلات المطلوبة. وسيجد العرب أنفسهم أيضاً في مواجهة المعضلة المزمنة للعلاقات مع إيران: علاقات مع شريك في الدين والحضارة، وهو لهذا يتبنى من المواقف ما يخدم عدداً من القضايا العربية الكبرى في مقدمها القضية الفلسطينية، لكن هذا الشريك قوة إقليمية يعتد بها تنبثق سياستها الخارجية أساساً من طموحاتها ومصالحها التي تتصادم مع مصالح عربية محددة، ومرة أخرى لا يبدو أن العرب حتى الآن قادرون على بلورة رؤية مشتركة تجاه العلاقات مع إيران، بل على العكس فإن إيران هي التي تبدو في السنوات الأخيرة صاحبة مشروع واضح في المنطقة، وقادرة على التغلغل في النظام العربي نتيجة عدم تنبه القوى الرئيسة في هذا النظام إلى أن غياب قدرتها على التأثير والفعل في أي

جزء منها يمثل دعوة صريحة لملء الفراغ، تُعدّ إيران أكثر القوى ملاءمة لتلبيتها.

لعل الخلاصة إذاً واضحة: إن مكمن الضعف الرئيس في هذه الفكرة هو أنها من منظور المصالح العربية تضع العربة أمام الحصان، والحصان هنا هو الطرف العربي الذي يجب قبل أن يدخل في أي ترتيب إقليمي جديد أن يصلح بيته من الداخل، ليس بمعنى بيته العربي الشامل الذي يتنافر العرب داخله ويظهرون من فتور الهمة ما لم يحدث من قبل فحسب، وإنما أيضاً بمعنى البيوت العربية الوطنية أو القُطرية التي باتت بدورها تعاني الانقسام الفعلي مثل الحالة الصومالية، أو التهديد به، كما في حالات عديدة لأقطار عربية بينها أقطار رئيسة.

٦ ـ انتكاسات جديدة للتطور الديمقراطي

لم تحقق وحدات النظام العربي بامتداد سنوات وجوده إنجازات لافتة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان جل ما حققته هو خطوات متواضعة ارتبطت في الأغلب الأعم بتعديلات دستورية وقانونية تأخذ باليد الثانية ما تمنحه بالأولى، وانتخابات مشكوك بنزاهتها، وزيادة محسوبة في حرية الإعلام في بعض الأحيان يمكن الانقضاض عليها في أي لحظة في ظل القوانين السائدة، وهذا كله في إطار استمرار القبضة القوية للسلطة التنفيذية وبالذات رأس هذه السلطة وغياب المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لديمقراطية حقيقية.

في هذا الإطار لم يعرف عام ٢٠٠٨ نقلات نوعية باتجاه تعزيز الديمقراطية، بل على العكس شهد عدداً من الانتكاسات في هذا الصدد، تمثّلت بانضمام دولة عربية أخرى إلى شريحة الدول ذات الدساتير التي لا تقيّد مدة بقاء رئيس الجمهورية في منصبه (الجزائر)، واستمرار عدم استقرار العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (الكويت)، والإخفاق في تنظيم الانتخابات التشريعية في موعدها والاضطرار إلى تأجيلها سنتين (اليمن). غير أن المثال الأكثر فداحة لانتكاسة التطور الديمقراطي تمثل بالانقلاب العسكري الذي شهدته موريتانيا في عام ٢٠٠٨.

في السادس من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، أطاح الجنرال محمد ولد عبد العزيز ـ أو صانع الرؤساء كما يلقبه البعض ـ بحكم الرئيس الموريتاني المنتخب ولد الشيخ عبد الله، مستأنفاً بذلك ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا بعد أن ظن البعض أنها ودعتها إلى الأبد عقب تجربتها مع الانقلاب الذي وقع قبل ثلاث سنوات في الشهر نفسه من عام ٢٠٠٥، وكان الجنرال ولد عبد العزيز (العقيد آنذاك) ضالعاً فيه أيضاً.

فتح هذا التطور الباب لتساؤلات حائرة عديدة بشأن معضلة الديمقراطية في الوطن العربي، وقد يذكر البعض أن الضربة الموجعة التي وجّهت إلى المشروع النهضوي العربي من جراء العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ وتداعياته، سلطت الأضواء على غياب الديمقراطية عن هذا المشروع، ومن ثم بدأ عدد من المثقفين العرب يدعون إلى ضرورة تعزيز الديمقراطية في نظم الحكم العربية، وكذلك بدأ كثير من النضالات المدنية بالاتجاه نفسه، غير أن الملاحظ أن الشكل الرئيس للتطور باتجاه الديمقراطية تمثل في سماح نظم الحكم القائمة بتسريب قدر من البخار المضغوط في شكل إصلاحات جزئية ارتدت ثوب الديمقراطية وإن غاب عنها بصفة عامة جوهرها. وهكذا ظلت التجارب الديمقراطية في الوطن العربي ـ إن جازت تسميتها على هذا النحو ـ مشوهة، أو على أحسن الفروض غير مكتملة، وزادت الطين بِلّة دعاوى إعمال الديمقراطية بتدخل خارجي ـ أمريكي أساساً ـ وأبرز أمثلته ما جرى في العراق المنكوب بالاحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣.

في هذا الإطار العام لتطور البلدان العربية المتعثر باتجاه الديمقراطية، برزت شريحة فرعية لعدد من حالات هذا التطور بمبادرة من المؤسسة العسكرية، ولدينا في هذا الصدد مثالان رئيسان: **أولهما**، تنازل الفريق عبد الرحمن سوار الذهب في السودان طواعية عن الحكم في عام ١٩٨٦ لإفساح الطريق لحكم مدني ديمقراطي، و**ثانيهما**، المثال الموريتاني الذي بدأ بانقلاب عام ٢٠٠٥ الذي أطاح بحكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، ويمكن القول إن ذلك الانقلاب قوبل في حينه بترحيب مشوب بالحذر، **أولاً** لأنه أطاح بنظام حكم غير ديمقراطي، و**ثانياً** لأن قادته أكدوا أن الجيش لا يرغب في الاستئثار بالسلطة، وأنه سيكون «حارساً للديمقراطية» من دون أن يكون طرفاً في صراعاتها.

وبالتدريج بدأت الثقة تتزايد في أن قادة انقلاب عام ٢٠٠٥ جادون في تعهداتهم، وسرعان ما أخذت خطى المرحلة الانتقالية تتوالى وصولاً إلى انتخاب ولد الشيخ عبد الله رئيساً للبلاد في عام ٢٠٠٨. وحينذاك أصبحت التجربة الموريتانية نموذجاً مفضلاً لعدد من المثقفين العرب، وقيل إن معظم قادة العرب كانوا ينظرون إليها بشيء من الحذر ـ إن لم يكن الضيق ـ كونها تضرب مثالاً قد لا يكون من الحكمة الاقتداء به في هذه الظروف المضطربة التي يمر بها الوطن العربي. وفي غمار الفرحة بالتجربة الموريتانية، نسينا مثال التجربة السودانية التي لم يمثل التنازل الطوعي لسوار الذهب عن السلطة وإفساحه الطريق لديمقراطية

مدنية وجاء كافياً للمجتمع السوداني يقيه الردة إلى الانقلابات العسكرية، ونسينا أيضاً أن الديمقراطية لا تتحقق بسماحة المؤسسة العسكرية أو غيرها، ذلك أن لها مقوماتها الشاملة التي لا يمكن أن تستقيم من دونها.

في هذا السياق يمكن أن نقيّم كثيراً من ملابسات الانقلاب العسكري في موريتانيا في عام ٢٠٠٨، فقد تزامن مع أزمة سياسية حادة شهدتها موريتانيا كان لافتاً فيها أنها نشبت بين الرئيس وأغلبيته البرلمانية، وأن قسماً يعتدّ به من هذه الأغلبية انسحب من الحزب الحاكم بسبب ممارسات الرئيس ما أفقد الحزب الأغلبية البرلمانية.

وبغض النظر عن هذه الممارسات وما إذا كانت تشير إلى محاولة انفراد الرئيس المخلوع بالسلطة، أو تعاظم الدور السياسي لعدد من أفراد أسرته، أو تغلغل أنصار الرئيس الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع في ثنايا السلطة في النظام الجديد، فإن اللافت أن العسكر لم يطيحوا بالرئيس إلا عندما أصدر قراره بعزل عدد من قادتهم، فبعد أقل من ساعة من إعلان قرار العزل كان الرئيس رهن الاعتقال، وقد يعني هذا أن العسكر ليسوا «حراساً للديمقراطية» بقدر ما هم «حراس لنفوذهم». والواقع أن هذا التصرف بحد ذاته وبغض النظر عن نواياه، يمثل تقويضاً لأبسط آليات الديمقراطية التي تتمثل في قدرتها على أن تصحح نفسها؛ فالديمقراطية التي تحتاج إلى آليات من خارجها لكي تواصل مسارها ليست سوى شكل هش قد يوصف بالديمقراطية لكنه بالتأكيد فاقد لجوهرها.

في السياق نفسه أيضاً يمكن أن نفهم وعود قادة الانقلاب بالعودة إلى الديمقراطية في أسرع وقت ممكن، وأنهم لم يطيحوا إلا بالرئيس «المارق» على الديمقراطية، أما مؤسسات النظام الأخرى فهي باقية، وبالتالي فإن خطة المستقبل تتمثل في تنظيم انتخابات رئاسية كان التصور بدايةً ألا تتأخر عن ستة أشهر هي عمر المجلس العسكري الذي تم تكوينه بعد الانقلاب لإدارة شؤون البلاد. لكن هذه ليست المشكلة، المشكلة أن يُبقي «حراس الديمقراطية» على دورهم، وبالتالي فإن أي رئيس جديد منتخب للبلاد لا بد له ألا يخرج عن مقتضيات الحفاظ على هذا الدور، وإلا فإن «الحراس» كفيلون بالإطاحة به والإتيان بغيره. وتزداد هذه الملاحظة أهمية في ظل ما شهده المجتمع الموريتاني من انقسام داخل مؤسسات النظام والقوى المدنية بين مؤيد للانقلاب ومعارض له، ولو توحدت هذه المؤسسات والقوى ضد الانقلاب لما تجرّأ الانقلابيون على المضي قدماً بخطاهم، وإن كان يذكر لمعارضي الانقلاب أنهم ثابروا على موقفهم.

يلفت هذا إلى أن تعزيز الديمقراطية في الوطن العربي لا يتم بمجرد إجراء انتخابات نزيهة، ولعل هذا يكون هادياً لنا في تحسين الطريقة التي نفكر بها في تعزيز الديمقراطية في الوطن العربي، فنحن بحاجة حقيقية إلى جهود فكرية منزهة عن الغرض لنشر الثقافة الديمقراطية الحقة في أوساط المجتمعات العربية على النحو الذي لا يجعل الرأي العام والقوى المدنية تقف حائرة بين مؤيد ومعارض أمام تطور كالانقلاب الأخير، ونحن بحاجة حقيقية أيضاً إلى تنمية تفضي إلى خريطة اجتماعية متوازنة بين شتى الطبقات والفئات على النحو الذي يوجد كوابح فعلية أمام من يريدون العصف بالديمقراطية، أما الاكتفاء بالديمقراطية شعاراً على شفاه عدد من المثقفين، أو منحة من العسكر أو غيرهم، فلن يمثل حماية يعتدّ بها لأي تطور ديمقراطي حقيقي. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المقومات السابقة تحمي المجتمع أيضاً قدر الطاقة من التغلغل الخارجي الذي ثبت أن شروره أسوأ بكثير من تلك التي يحدثها أعداء الديمقراطية في الداخل. ومن دون هذه المقومات سوف يبقى التطور الديمقراطي في الوطن العربي إذاً أسير حلقة مفرغة لا يستطيع منها فكاكاً.

٧ ـ التفاعلات غير الرسمية داخل النظام

ثمة إشكالية منهجية في تحليل التفاعلات غير الرسمية داخل النظام العربي، ذلك أن بعض المؤسسات التي يفترض أنها تمثل الشعوب العربية قريب من الدوائر الرسمية على نحو وثيق، وتنطبق هذه الإشكالية بصفة خاصة على الاتحاد البرلماني العربي الذي يحضره ممثلون عن جميع المجالس التمثيلية التي يفترض أنها تمثل السلطة التشريعية في الدول العربية، غير أنه لما كانت بنية هذه المجالس تتسم بالضعف البيّن في مواجهة السلطة التنفيذية، بل والتبعية لهذه السلطة في عديد من الحالات، بسبب انتماء أعضائها إلى الحزب الحاكم وتمتعهم بمختلف «التسهيلات» الانتخابية التي توفّرها لهم السلطة التنفيذية، لذلك فإن وضع التفاعلات الخاصة بمؤسسات كهذه ضمن التفاعلات غير الرسمية للنظام، قد لا يكون صحيحاً أو على الأقل دقيقاً، لكننا سنأخذ هنا بالمعيار الشكلي على أي حال.

عقد الاتحاد البرلماني العربي مؤتمره الثالث عشر في آذار/مارس ٢٠٠٨، في مدينة أربيل العراقية، وانطوت قراراته على عدد من المواقف التي يجب التوقف عندها خصوصاً أنه يفترض صدورها عن «ممثلي الشعوب العربية».

تتعلق الملاحظة الأساسية على المؤتمر من دون شك بمكان انعقاده وهو

العراق الخاضع لاحتلال عسكري أمريكي، ويذكرنا هذا الانعقاد بالجدل الذي ثار عند البحث بقضية تمثيل العراق في جامعة الدول العربية بعد وقوع الاحتلال، وهي القضية التي ناقشها اجتماع المجلس الوزاري للجامعة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، وكان التوجهان السائدان متراوحين بين رفض تمثيل العراق من قبل حكومة تشكلت في ظل احتلال أجنبي حتى لا يُعدّ ذلك اعترافاً ـ ولو غير مباشر ـ من الجامعة بهذا الاحتلال غير المشروع، وقبول هذا التمثيل حتى لا تُفقد الصلة بالعراق وما يجري فيه. وقد انتصر التوجه الثاني وإن قيّد بما سُمي بـ «الاعتراف المؤقت»، ويفترض أن دوامه كان مشروطاً وفق قرار مجلس الجامعة بالتوصل إلى برنامج زمني لانسحاب قوات الاحتلال يحاط به المجلس علماً في اجتماعه التالي أي في آذار/ مارس ٢٠٠٤، وكذلك بتقرير يقدمه ممثل العراق عن مدى تقدم العملية السياسية في بلاده، ولم يتم الوفاء بأي من هذين الشرطين. ومع ذلك بقي الاعتراف.

هكذا كرر الاتحاد البرلماني العربي السابقة وإن اختلفت التفاصيل، فانعقد في العراق ربما استناداً إلى المنطق السابق نفسه من دون أن يتعلم الدرس، بل إن الانعقاد لم يتم في العاصمة العراقية لاعتبارات أمنية، وإنما اختارت الدوائر المسؤولة في العراق أن يلتئم المؤتمر في أربيل عاصمة إقليم كردستان، ولا شك في أن ثمة معنىً إيجابياً كان يمكن أن يستمد من الانعقاد في هذه المدينة تحديداً لو أن المقصود بذلك كان تعزيز مشاعر الأخوة العربية ـ الكردية، وهو معنى يجب أن يُعض عليه بالنواجذ في زمن التفتيت الذي نعيش فيه. لكن المرء لا يمكنه أن يتجاهل الخصوصية الراهنة للممارسات الكردية في العراق، وهي خصوصية تكسب المطالب المشروعة للأكراد بنظام فدرالي طعم الانفصال، ذلك أن الفدرالية المطلوبة ليست هي التي نعرفها في الحالة الأمريكية ـ منبع النظام الفدرالي ـ حيث العلَم واحد والجيش واحد والعملة واحدة والسياسة الخارجية واحدة والتمثيل الدبلوماسي واحد، ولا توجد بداهة قيود على انتقال المواطنين من ولاية لأخرى، ناهيك عن غياب أي أسس أو طائفية لرسم حدود الولايات. أما الفدرالية المطبقة بحكم الأمر الواقع في إقليم كردستان العراق الآن، والتي يناضل إخوةٌ أكراد من أجل إكسابها طابعاً قانونياً، فهي فدرالية تُبنى حدودها على أسس عرقية وطائفية، وتقوم على امتلاك القوة المسلحة الذاتية وحظر دخول الجيش العراقي إقليم كردستان، والاستئثار بموارد الثروة الوطنية من دون إذن الحكومة المركزية، وهي فدرالية ما يشبه التمثيل الدبلوماسي المستقل في الخارج، وفرض القيود على

المواطنين العراقيين الراغبين في الدخول إلى كردستان العراق، وهي كذلك فدرالية الاستئثار بكركوك بغض النظر عما يحيط بهذه المسألة من تعقيدات، وهي أخيراً فدرالية فرض المطالب أو التهديد بالانفصال.

لا يبدو من خلال وثائق المؤتمر البرلماني العربي الثالث عشر في اجتماعه في أربيل، أنه شغل نفسه بأن يكيف مكان هذا الانعقاد بحيث يباعد بينه وبين شبهة قبول التصور الكردي العراقي لمستقبل الفدرالية في العراق، ولا يقل أهمية عن ذلك أن قرارات المؤتمر بشأن العراق تأثرت من دون شك بمكان انعقاده. في المؤتمر الثاني عشر الذي انعقد في الأردن، أكد المؤتمر «ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي العراق وعروبته ووحدة شعبه واحترام سيادته واستقلاله»، ودعا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤، القاضي «بتمكين العراق من إستعادة كامل سيادته وإنهاء الاحتلال العسكري الأجنبي فيه». أما في المؤتمر الثالث عشر في أربيل، فاختفى حرص الاتحاد البرلماني العربي على عروبة العراق، فجاء منطوق القرار مؤكداً الحرص على وحدة العراق «واحترام خيارات شعبه»، بدلاً من «الحفاظ على عروبته» في مؤتمر عمان. وفي مقابل دعوة المؤتمر الثاني عشر إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي ضمن أشياء أخرى «بإنهاء الاحتلال العسكري الأجنبي»، تحدث المؤتمر الثالث عشر عن «استكمال بناء القوات العراقية بما يعجّل بخروج القوات الأجنبية من العراق، وبما لا يخل بالتزامات العراق تجاه الدول الأخرى»، أي أن نكسة قرار المؤتمر الثالث عشر حدثت في مواضع ثلاثة: **أولها** تعليق خروج القوات الأجنبية على استكمال بناء القوات العراقية، و**ثانيها** الحديث عن «التعجيل بخروج القوات الأجنبية» وليس عن إنهاء الاحتلال وفقاً لمنطوق قرار المؤتمر الثاني عشر. و**ثالثها** أنها ربطت خروج القوات الأجنبية بعدم الإخلال بالتزامات العراق تجاه الدول الأخرى، وهو تعبير غامض يفتح الباب لعمل ألف شيطان بما في ذلك إدامة الاحتلال العسكري الأمريكي في صور أخرى.

ولا يقل أهمية عما سبق ما وقع بشأن القرار الخاص بالجزر الإماراتية الثلاث، إذ عبّر رئيس الشعبة العراقية ـ وفقاً لنص القرار ـ عن أن الشعبة مع حل أي مشكلة حدودية سواء في ما بين الدول العربية أو في ما بينها، وبين إحدى دول الجوار الإسلامي بالطرق السلمية والحوار الثنائي البناء، ومبادئ العدل وحسن الجوار، وبناء على ذلك تدعو الشعبة العراقية البلدين الجارين المسلمين إلى حوارٍ ثنائي لحل مشكلة الجزر وفقاً للمبادئ أعلاه، كما إنها تعلن تحفّظها على ما ورد في هذا القرار، مع أن القرار انطلق أصلاً من تأييد

الإجراءات والوسائل السلمية كافة التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء الوفد العراقي أعرب في الجلسة الختامية عن مساندته القرار، يشير هذا الأمر إلى حقيقة الانقسام العراقي الداخلي، ولا يغير من مغزى التحفظ العراقي الرسمي شيئاً.

* * *

تبقى الإشارة بعد ذلك إلى أن حركة الجماهير العربية لم تشهد في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ نقلة نوعية اللهم إلا بمناسبة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، إذ كانت حركة الجماهير العربية في هذا الصدد لافتة. صحيح أن بعداً مهماً من أبعاد هذه الحركة يمكن تفسيره باعتباره جزءاً من قدرة التنظيمات ذات الشعارات الإسلامية وبصفة خاصة الإخوان المسلمين على حشد الجماهير باعتبار أن حركة حماس التي كانت الفصيل الأساسي الذي تصدى لذلك العدوان تعدّ جزءاً من هذه الحركة، وصحيح أيضاً أن حركة الجماهير إقليمياً وعالمياً في مواقع مثل تركيا وإيران وعدد من الدول الأوروبية، بلغت آفاقاً غير مسبوقة في رفض هذا العدوان وإدانته، غير أن الأمر الذي لا شك فيه هو أنه كان للجماهير العربية حضورها اللافت في عدد من الأقطار العربية، وتميّز هذا الحضور بدرجة عالية من الاستمرار والفاعلية في أقطار المغرب العربي بصفة خاصة، بل ونجح في أحد هذه الأقطار، موريتانيا، في إجبار الحكومة على تجميد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وإنهاء وجود البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في نواكشوط في سابقة هي الأولى من نوعها بالنسبة إلى الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهي سابقة ربما يذكر التاريخ لاحقاً أنها كانت بداية لتحول في مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي على نحو مشابه لدلالات سقوط اتفاق أيار/ مايو ١٩٨٣ بين إسرائيل ولبنان.

رابعاً: تطورات القضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

قد يكون عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هو الأسوأ في معاناة الشعب الفلسطيني منذ النكبة، بصعوبات الانقسام الوطني، وويلات الحصار، وحمامات الدم بالعدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة في نهاية العام ـ لكن المؤكد أن هذا العام سيظل باقياً في وجدان الشعب الفلسطيني والأمة العربية رمزاً للصمود والمقاومة.

فبعد أكثر من ثلاثة أسابيع من القصف الجوي والبري والبحري، استخدمت إسرائيل خلالها كل أنواع الأسلحة التقليدية والمتطورة والمحظورة، واجتاحت قواتها المدرعة القطاع، عجزت عن تحقيق أهداف العدوان سواء في حدها الأقصى الذي أعلنته في بداية العدوان بالقضاء على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أو في حدها الأدنى الذي تراجعت إليه تدريجياً بكسر شوكة المقاومة ووقف إطلاق الصواريخ، وتحرير جنديّها الأسير، فبادرت إلى وقف إطلاق النار من جانب واحد، وانسحبت في غضون أسبوع واحد من أنحاء القطاع كافة، وشرعت بوساطة مصرية، في مفاوضات غير مباشرة، حول تجديد التهدئة، وفتح المعابر، وتبادل الأسرى، وطلبت بالتوازي دعما أمريكياً من الأسلحة والذخائر، وتعاوناً أمريكياً في منع «تهريب» أسلحة لحماس.

لكن الانقسام والحصار والعدوان لم تكن هي العناصر الفاعلة وحدها في مسار تطور القضية الفلسطينية خلال العام، فثمة متغيرات ثلاث أخرى لا يكتمل من دونها رصد مسار القضية الفلسطينية، وهي تغيير الإدارة الأمريكية، والحكومة الإسرائيلية، وتفاعل الشارع العربي مع العدوان.

يعرض هذا التقرير الموجز لأهم ملامح تطور القضية الفلسطينية تحت العناوين الرئيسة التالية:

١ ـ حصار غزة بين غيبة الضمير الإنساني وتخاذل الحكومات العربية.

٢ ـ من القتل البطيء إلى القتل السريع: العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة.

٣ ـ أزمة الانقسام الفلسطيني وأفق التوافق الوطني.

٤ ـ إعادة الإعمار.

١ ـ حصار غزة بين غيبة الضمير الإنساني وتخاذل الحكومات العربية

تترك تحليلات الأحداث الأولية صورة انطباعية يصعب الفكاك منها، وهكذا عندما بدأ حصار قطاع غزة عقب فوز حماس في الانتخابات، وتولّيها منفردة تشكيل الحكومة بدا الحصار وكأنه حلقة من سلسلة الضغوط الإسرائيلية المعتادة، فهي تغلق المعابر أحياناً، وتفتحها أحياناً أخرى. تعرقل المساعدات الإنسانية مرات، وتسمح بمرورها مرات أخرى، لكن حقيقة الأمر أن الحصار الذي أخذ شكل عقوبات اقتصادية متدرجة، سرعان ما تحول إلى «سياسات ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية».

وهذا الوصف ليس وصفاً إعلامياً لاستدرار التعاطف مع قضية شعب يكابد لعقود وطأة احتلال قمعي، وليس صادراً عن باحث عربي أو مسلم يمكن اتهامه بمعاداة السامية، بل هو التكييف القانوني الذي نبّه إليه ريتشارد فولك، المقرر الخاص المفوض من جانب الأمم المتحدة لمتابعة الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تقييمه الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة قبل أيام من العدوان الإسرائيلي الشامل على القطاع.

ريتشارد فولك بروفيسور أمريكي يهودي، عُيّن لهذه المهمة في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٨، وأوضح أن السكان المدنيين في غزة «يعاقبون معاقبة جماعية بواسطة سياسات ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية»، وأضاف أنه يتعيّن على المحكمة الدولية أن تقرر ما إذا كان قادة إسرائيل المدنيون والقادة العسكريون المسؤولون عن حصار غزة يجب أن يتهموا ويحاكموا من أجل انتهاك القانون الجنائي الدولي.

وكانت إسرائيل قد فرضت عقوبات اقتصادية على قطاع غزة منذ فوز حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦، تصاعدت تدريجياً حتى تحولت عقب أحداث حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، وسيطرة حماس على القطاع إلى حصار شامل. واعتباراً من منتصف حزيران/ يونيو أحكمت إسرائيل إغلاق كافة المعابر الحدودية بشكل كامل بما فيها المعابر التجارية، وتلك المخصصة لحركة سكان القطاع المدنيين وتنقلهم، ومعبر رفح الذي يُعدّ الرئة الوحيدة للقطاع مع العالم الخارجى. وعلى الرغم من سماحها بدخول جزء يسير من إمدادات الوقود الصناعي والمساعدات الغذائية والأعلاف أحياناً، أصبح المواطنون الفلسطينيون يعيشون أزمة إنسانية مستعصية أبرز مظاهرها نفاد الغذاء والدواء، كما أوقف الاتحاد الأوروبي اعتباراً من آب/ أغسطس ٢٠٠٧ معوناته لقطاع الوقود.

وفي الشهر التالي أعلنت الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة «كياناً معادياً» لافتعال تصنيف قانوني يبرر قطع الإمدادات عن القطاع، واستندت إسرائيل إلى ذلك لوقف تسديد العائدات الجمركية المستحقة للفلسطينيين، كما عمدت كل من أوروبا والولايات المتحدة إلى تعليق مساعدتهما الاقتصادية إلى غزة. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان تم تجميده من جانب النائب العام الإسرائيلي على أساس قانوني، فقد قررت المحكمة العليا الإسرائيلية أن الحكومة تستطيع الحد من إمدادات الوقود كعقوبة اقتصادية قانونية ضد حماس. وفي الشهر نفسه حذرت الأمم المتحدة من أن القيود التي فرضتها إسرائيل على قطاع غزة جمدت اقتصاد القطاع كلية تقريباً، وجعلته يعتمد على المعونة الدولية بالكامل.

وعلى الرغم من التحذيرات الدولية المستمرة من تعاظم خطر المأساة الإنسانية التي تحدق بسكان القطاع المدنيين، بما في ذلك النداءات المختلفة التي أطلقتها الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى، مضت سلطات الاحتلال في فرض عقاب جماعي على المدنيين، وحاربتهم في وسائل عيشهم من دون أدنى اكتراث لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة.

أسفر الحصار عن توقف محطة إنتاج كهرباء في غزة عن العمل كلية لفترات متعددة بسبب نفاد الوقود الصناعي الذي يرِد إليها عبر معبر «نحال عوز»، وتخفيضه لفترات أخرى حتى بلغت الكميات الواردة إلى أقل من خُمس الكميات

اللازمة لتشغيل محطة التوليد، وألقى ذلك بظلاله على كافة مناحي حياة المواطنين، إذ تأثر إنتاج الخبز نظراً إلى انقطاع الكهرباء ونفاد غاز الطهي المخصص لتشغيلها، فأغلقت معظم مخابز القطاع، وباتت عاجزة عن العمل. وتأثرت الأوضاع الصحية للمرضى في القطاع بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وبالمثل جميع المرافق الصحية بما فيها مستشفي الشفاء في غزة، والمستشفى الأوروبي في خان يونس، بسبب تعطّل عشرات الأجهزة التي تعمل بالكهرباء، وتعرضت الأقسام المختلفة لحضانات الأطفال لأضرار بالغة هددت صحة الأطفال وحياتهم، وتوفي العديد من المرضى بسبب نقص الأدوية في مشافي القطاع، أو منعهم من السفر للعلاج، كما تأثرت إمدادات مياه الشرب والمياه المخصصة للاستخدام المنزلي بسبب انقطاع الكهرباء.

كذلك أسفر الحصار عن نقص حاد في الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبات الهم الأساس لنحو ١,٥ مليون فلسطيني من سكان القطاع هو الحصول على الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء، والتي تأثرت تأثراً بالغاً، حتى اضطرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) إلى وقف برنامج مساعداتها الغذائية مرات عدة، وتتولى الوكالة توزيع إعانات غذائية على نحو ٧٥,٠٠٠ لاجئ في القطاع يعتمدون على هذه الإعانات بشكل أساسي، واضطرت المخابز إلى استخدام القمح الثانوي المخصص لطعام الحيوانات والطيور، وخلَّفَ هذا الوضع المأساوي أضراراً خطيرة على صحة السكان.

كذلك تأثر عمل جميع المرافق الخدماتية الحكومية والخاصة، وعجزت عن تقديم خدماتها في حدها الأدنى، وتفاقم الوضع المعيشي للمواطنين بسبب تفاقم حدة الفقر والعوز والبطالة في ظل التوقف شبه التام لكافة قطاعات الاقتصاد بسبب إغلاق المعابر التجارية كلها، ومنع توريد المواد الأولية اللازمة لتشغيل تلك القطاعات.

لم تقصر إسرائيل إغلاقها أو حصارها على المعابر البرية وحدها فحسب، بل طاردت الصيادين في أرزاقهم؛ فبينما كانت مقررات أوسلو تسمح للصيادين الفلسطينيين بالصيد حتى عمق ٣٠ كيلو متراً من الساحل، حيث يعتاش منها ٤٥ ألف صياد وأسرهم، حددت إسرائيل ـ بعد سيطرة حماس على قطاع غزة ـ المساحة المسموح بالصيد فيها في حدود ستة كيلومترات من الساحل (وهو موقع

أقل إنتاجاً)، ويتعرض الذين يتجاوزون هذا المدى إلى إطلاق النار، أو الاعتقال، فضلاً عن مصادرة قواربهم، وانخفض جراء ذلك إنتاج الصيادين من نحو ٣٠٠٠ طن سنوياً إلى نحو ٥٠٠ طن سنوياً.

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت صحيفة **الأندبندنت** تقريراً للصليب الأحمر الدولي تناول الآثار الكارثية للحصار الذي شددته إسرائيل منذ حزيران/يونيو٢٠٠٧، أشار إلى أن انهيار مستويات المعيشة الدراماتيكي سوف يدمر الصحة على المدى البعيد، وأشار في هذا الصدد إلى النقص الشديد في الحديد، وفيتامين (A) وفيتامين (D). وذهب التقرير إلى أن القيود الثقيلة على كل قطاعات غزة الاقتصادية، إضافة إلى الارتفاع الحاد لتكلفة المعيشة التي شهدت زيادة بلغت على الأقل ٤٠ في المئة، يحدث تدهوراً مطرداً في الأمن الغذائي لنحو ٧٠ في المئة من السكان الذين اضطروا إلى خفض نفقاتهم المعيشية إلى الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة.

وكما كان فرض هذا الحصار الإجرامي مقبولاً لدى «العدالة الإسرائيلية»، كان طبيعياً أن يكون رد فعل المتحدث الرسمي باسم أولمرت، مارك رجيف، على مثل هذه التقارير أن شعب غزة رهينة لدى أيديولوجية حماس. وكان طبيعياً أن تتجه السياسة الإسرائيلية بدلاً من تخفيف الحصار من أجل تخفيف النقد، إلى حظر دخول منظمات حقوق الإنسان والإعلام إلى داخل القطاع، فحظرت دخول ٢٠ منظمة حقوقية إلى غزة، كما منعت دخول الصحافيين الدوليين، وحتى الصحافة الإسرائيلية مُنعت من دخول قطاع غزة خلال العامين الأخيرين باستثناء مراسلة صحيفة **هآرتس**، عميرا هاس، التي كانت هناك، فيما ظل المسؤولون الإسرائيليون ينفون وجود أي أوامر بالمنع.

وخلال العدوان، ضاعفت إسرائيل من إجراءاتها لحظر وصول الإمدادات الإنسانية، وإن كانت قد اضطرت تحت ضغط دولي لوقف القصف لبضع ساعات لتمرير بعض المعونات الإنسانية الضرورية، استأنفت في أعقابها أعمال القصف والعدوان، كما واصلت متابعة الحصار بعد إعلان وقف إطلاق النار الأحادي وإتمام الانسحاب، مع تمرير حد أدنى من المعونات الإنسانية، ولا يزال هذا هو الموقف القائم حتى إعداد هذا التقرير (نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩).

وخلال زيارة السيناتور جون كيري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، إسرائيل، لاحظ أن شاحنات محملة بـ «المعكرونة» لا يسمح

لها بدخول القطاع، وعندما سأل ممثلي الأمم المتحدة عن السبب، جاءت إجابتهم أن إسرائيل لا تعتبر «المعكرونة» حاجة إنسانية، إذ تعتمد إرساليات الأرز فقط، وطرح كيري الموضوع عند لقائه مع وزير الدفاع، وطلب أن يفهم المنطق وراء القرار، وأشارت الصحافة الإسرائيلية إلى أن وزارة الدفاع تتخذ مواقف متصلبة تجاه قائمة «البضائع الإنسانية» وترفض توسيعها، فيما بادر مسؤول إسرائيلي إلى القول إن كل زعم بنقص في الغذاء هو «افتراء عابث».

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الوضع في الضفة الغربية لا يصل إلى هذه الدرجة من السوء حيث ظل تدفق المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، فقد ظل في حالة سيئة، فطبقاً لتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة تبلغ نسبة البطالة ٢٥ في المئة، وتحول حالات الإغلاق، وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات من دون مواصلة النشاط الاقتصادي في كثير من الأحيان، كما تعيق نقاط التفتيش وحواجز المرور ومتطلبات إصدار التصاريح الحركة إلى المرافق الطبية الخاصة من القرى ومخيمات اللاجئين إلى البلدات والمدن الكبيرة حيث المستشفيات والمراكز الطبية. وتصاحب الإجراءات المعيقة لحركة الفلسطينيين شتى ممارسات الترهيب والإذلال لإجبارهم على الإحجام عن التنقل داخل الضفة الغربية.

٢ ـ من القتل البطيء إلى القتل السريع: «العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة»

ربما لا يكون هناك ما هو أسوأ من العدوان الإسرائيلي الشامل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلا تبريره بإطلاق المقاومة الفلسطينية صواريخ محلية الصنع على بلدات في جنوب «إسرائيل»، ومن ثم حق هذه الأخيرة في الدفاع عن نفسها، وكذا عرقلة حماس تجديد التهدئة التي عقدتها بوساطة مصرية. وهو التفسير الذي تقبلته حكومات عربية وسوّقته في الأيام الأولى على الأقل من العدوان.

الواقع أن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني لم يتوقف طوال العام بالاجتياحات، وأعمال القتل والتخريب المتعمد والتدمير، والإعدام من دون محاكمة الذي تمارسه إسرائيل كسياسة رسمية تحت عنوان «القتل المستهدف». وشهد عام ٢٠٠٨، وفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مقتل ٥٠٠

فلسطيني، بينهم ٧٣ طفلاً، وكأن المطلوب من الشعب الفلسطيني أن يتفرغ لمواراة أبنائه التراب.

أما الهدنة أو التهدئة التي تمت بوساطة مصرية، فكانت إسرائيل قد أنهتها عملياً في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عندما اقتحم الجيش الإسرائيلي غزة من دون سبب، وقتل ستة من ضباط حماس، في عملية يفترض أنها بسبب حفر نفق قريب من حاجز «كيسوفيم»، واستمرت بعدها ردود الأفعال. وإذا لم يكن هذا العدوان في سياقه العام أو خلال التهدئة يثير قلق الضمير الإنساني، فقد كان الحصار جريمة يومية، لم تتخلف أي جهة دولية عن إدانته، حتى الذين يشاركون بصنعه.

بدأ العدوان الإسرائيلي الشامل الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم «عملية الرصاص المصبوب» في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بقصف جوي وبحري شامل، وتم تطويره لاحقاً باجتياح بري استهدف تقطيع أوصال القطاع ومحاصرة قطاعاته المختلفة، وأسفرت العمليات العسكرية التي استمرت حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عن استشهاد ١٢٨٥ فلسطينياً، من بينهم ١٠٦٢ مدنياً، بينهم ٢٨١ طفلاً و١١١ امرأة، فضلاً عن إصابة ٤٣٣٦، من بينهم ١١١٣ طفلاً و٧٣٥ امرأة.

كذلك أسفرت العملية العسكرية عن تدمير شامل لآلاف الممتلكات والأعيان المدنية، فتم تدمير قرابة ٢٤٠٠ منزل بشكل كلي، من بينها ٤٩٠ منزلاً تم تدميرها بواسطة الصواريخ الجوية، وأكثر من ٢٠٠٠ منزل تم تجريفها، وتدمير ٢٨ منشأة مدنية عامة، من بينها وزارات عدة ومقرات بلديات ومحافظات ومرافئ صيادين والمجلس التشريعي، وتدمير ٣٠ مسجداً بشكل كلي، و١٥ مسجداً بشكل جزئي، وكذلك ١٠ مؤسسات خيرية، و١٢١ ورشة صناعية وتجارية بشكل كلي، وإلحاق أضرار بنحو ٢٠٠ ورشة أخرى، و٦٠ مقراً للشرطة، و٥ مؤسسات إعلامية، ومؤسستين صحيتين، و٢٩ مؤسسة تعليمية ما بين كلي وجزئي، فضلاً عن تجريف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.

واستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية كافة المباني والمساجد والمدارس التي لجأ إليها المدنيون، حيث تم استهداف المساجد والمستشفيات مثل مستشفى الشفاء التي تعرضت للقصف أكثر من مرة، كذلك قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية

ثلاث مدارس على الأقل تابعة للأمم المتحدة احتمى فيها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، ومن بين هذه المدارس مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) في مخيم جباليا التي تعرضت لقصف جوي أسفر عن مقتل أربعين على الأقل، على الرغم من أن الأمم المتحدة أعلنت أنها أعطت إسرائيل إحداثيات هذه المقار لتجنب قصفها.

واستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدداً من الأسلحة المحظورة والمميتة، وهو ما يفسر ارتفاع حجم الخسائر البشرية والدمار الهائل الذي لحق بالممتلكات والمباني، وأتى على الأخضر واليابس في القطاع، إذ ثبت بما لا يدع مجالاً للشك الاستخدام الواسع للفوسفور الأبيض في مناطق تجمّع المدنيين، وتسبب مادة الفوسفور الأبيض فور ملامستها الجلد حروقاً عميقة في العضل تصل إلى العظم، ويستمر في الحرق ما لم يقطع عنه الأوكسجين، ولحق ضرر بالغ بمجمع الأونروا بعد استهدافه في ١٥ كانون الثاني/يناير بثلاث قذائف من الفوسفور الأبيض.

كذلك استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي «السهام الخارقة»، وهي عبارة عن سهم معدني طوله ٤ سم مدبب الرأس من الأمام وله أربع فراشات في الذيل، ويحشى بين ٥٠٠٠ و٨٠٠٠ سهم داخل قذيفة عيار ١٢٠ ملم تطلق من الدبابات، وعند انفجار القذيفة في الهواء تتناثر السهام بطريقة مخروطية على منطقة بعرض ٣٠٠ متر وطول ١٠٠ متر.

وعثرت بعثة منظمة العفو الدولية على بقايا نوع جديد من الصواريخ يطلق من طائرات استكشاف بلا طيار، ويؤدي انفجاره إلى تفجير مكعبات معدنية حادة يبلغ حجمها ما بين مليمترين مربعين وأربعة مليمترات مربعة. واخترقت هذه الشظايا المميتة المصممة للقتل الأبواب المعدنية السميكة ودخلت مسافات عميقة في الجدران الأسمنتية.

وأشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلية قنابل حارقة غير معروفة تتسبب بحروق بالغة للسكان المدنيين، وأجبرت الأطباء على القيام بعمليات بتر لأطراف بعض الضحايا من المدنيين، كما أدت إلى حدوث حروق واختناقات وتشنجات وإغماءات.

وأفضت الطريقة التي تم بها وقف إطلاق النار بقرار أحادي مشروط من

إسرائيل وقبول من جانب المقاومة الفلسطينية مشروط بحق الرد، إلى وقف هش لإطلاق النار، تتواصل فيه الاعتداءات الإسرائيلية بشكل شبه يومي، كما تواصل فيه المقاومة إطلاق صواريخها على بلدات في جنوب «إسرائيل» بشكل شبه يومي أيضاً، فيما استمر الحصار وإغلاق المعابر، مع السماح المتقطع بمرور المساعدات الإنسانية، وبدء مفاوضات غير مباشرة بوساطة مصرية لتثبيت وقف إطلاق النار.

تحمل الأعمال العسكرية المتبادلة دلالة رمزية، أكثر مما تبدو مستهدفة لإحداث تغيير على الأرض، ويقلل بعض المحللين الإسرائيليين من جدوى التهديدات الإسرائيلية بتوجيه ضربات «مؤلمة» و«قاسية» و«غير متكافئة» للرد على صواريخ المقاومة بعد أن عجزت آلة الدمار الإسرائيلية على مدار أكثر من ثلاثة أسابيع عن تحقيق هذا الهدف.

لكن تسعى إسرائيل إلى تغيير هذا الواقع من خلال إجراءات متعددة، كان أبرزها الاتفاق الأمني (مذكرة التفاهم) التي وقعتها وزيرة خارجية إسرائيل مع وزيرة الخارجية الأمريكية قبل أربعة أيام من انتهاء ولاية الإدارة الأمريكية السابقة بشأن التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مع أطراف أوروبية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لمنع تهريب السلاح إلى حركة حماس في قطاع غزة من البر والبحر، ودعت الوزيرة الأمريكية، رايس، مصر إلى التعاون في تنفيذ هذا الاتفاق، وإلى تحمل ما أسمته مسؤوليتها لمنع تسليح حركة حماس، وزعمت أن هذه الإجراءات مكملة للمبادرة المصرية التي طرحتها مصر لوقف إطلاق النار على غزة، كما دعت رايس الدول الأوروبية لتوقيع اتفاق مماثل مع إسرائيل.

وبالفعل سارعت الدول الأوروبية بعد ٤٨ ساعة إلى تقديم مذكرة ثلاثية مشتركة بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا، طرحها رئيس الحكومة البريطانية بشأن عرض الدول الثلاث إرسال سفن حربية إلى الشرق الأوسط (شرق المتوسط) للمراقبة ومنع «تهريب» السلاح إلى غزة، وتقديم المساعدة البحرية في مراقبة المعابر الحدودية بين مصر وقطاع غزة، والمشاركة بقوة مراقبين دوليين (على الأرض) لمنع تهريب السلاح عبر الأنفاق بين الأراضى المصرية والفلسطينية في سيناء وغزة.

وأعلنت مصر رفضها أي مقترحات بوجود عسكري على سواحل غزة والمعابر بين مصر والقطاع، كما رفضت المشاركة في الاجتماعات الأمنية التي عقدت في بعض الدول الغربية لبحث سبل منع وصول الأسلحة لحماس، لكنها نشطت في تدمير الأنفاق، ومصادرة أموال بصحبة فلسطينيين من حماس عائدين إلى غزة.

كما تسعى إسرائيل إلى تغيير هذا الواقع من خلال المفاوضات غير المباشرة التي تجريها مع حماس، لكي تنجز من خلالها ما عجزت عن تحقيقه خلال الحرب، وعبر هذا التوجه أطلقت العديد من الشروط من بينها إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل سيطرة حماس على السلطة في القطاع، أي إزاحة حماس من السلطة، وعدم تقييد التهدئة بسقف زمني، وإنشاء منطقة عازلة بعرض ٥٠ متراً على امتداد حدودها مع قطاع غزة لا توجد فيها أي عناصر مسلحة، ووضع نظم تكفل عدم تزويد المقاومة بالسلاح، وتعليق فتح المعابر على إحراز تقدم في قضية الجندي الإسرائيلي الأسير.

أبدت حماس صلابة في المفاوضات، فأصرت على حق الرد على أي انتهاك للتهدئة من جانب إسرائيل، وفصل قضية تبادل الأسرى عن شروط التهدئة، وقدمت قائمة مفصلة تضم ١٠٠٠ أسير تطلب مبادلتهم مقابل إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي، تتضمن إلى جانب عناصر من حماس عناصر من مختلف فصائل المقاومة بمن فيهم قيادات من فتح والجبهة الشعبية، كما أصرّت على أن تكون التهدئة محددة زمنياً وليست مطلقة. وأعلنت ثمان فصائل فلسطينية في بيان لها من دمشق في ٥/ ٢/ ٢٠٠٩، رفضها توقيع أي اتفاق للتهدئة قبل رفع الحصار وفتح المعابر.

أحرزت المفاوضات تقدماً أعلن معه نائب رئيس المكتب السياسي لحماس في ١٢/ ٢/ ٢٠٠٨ أن مصر ستعلن الاتفاق بعد اتصالات مع الفصائل الأخرى والطرف الإسرائيلي، وأوضح أن الاتفاق يتضمن إعلان تهدئة بين حماس وإسرائيل في قطاع غزة لمدة ١٨ شهراً، وينص على فتح المعابر الستة بين غزة وإسرائيل، ووقف أي نشاط عسكري أو اعتداءات، كما أشار إلى أنه تم تخطي العقبات المتعلقة بتبادل الأسرى، وأن مسألة الجندي الأسير لدى حماس لا تدخل في إطار التهدئة، وأن حماس تريد تحرير أسراها مقابل هذا الجندي، وأنها سلمت مصر

لائحة بأسماء الأسرى الفلسطينيين، وسيتم التبادل بين الجانبين حال موافقة الطرف الإسرائيلي.

بادر أولمرت بتقويض الاتفاق الذي توصل إليه عاموس جلعاد، المفاوض الإسرائيلي، وأعلن في ١٧/ ٢/ ٢٠٠٩، أنه لن يتم عقد أي اتفاق حول إعادة فتح المعابر مع قطاع غزة من دون اتفاق على الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير وبحث هدنة أوسع، واتخذ إجراءات عقابية على المحتجزين لديه من حماس. ورفضت حركة حماس تغيير شروطها، وحملت إسرائيل مسؤولية هذا الفشل لأنها لم توافق إلا على الإفراج عن ٣٠٠ أسير من القائمة التي قدمتها، وأنها تريد إبعاد أسرى الضفة الغربية إلى خارج الوطن، وأنها مصرّة على استثناء بعض الأسرى من عملية التبادل. فيما وجه المفاوض الإسرائيلي انتقادات لحكومته، واتهمها بالتفاعل بطريقة غير ثابتة مع موضوع التهدئة وإهانة مصر. واستؤنفت المفاوضات لاحقاً، وأشارت المصادر الإعلامية إلى أنها حققت تقدماً، غير أنه لم يعلن التوصل إلى أي نتائج حتى نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٩.

٣ ـ أزمة الانقسام الفلسطيني وأفق التوافق الوطني

استمرار النزاع الداخلي بين حركتي فتح وحماس خلال عام ٢٠٠٨، يمثل واحدة من أبرز مشاهد الواقع الفلسطيني المأزوم، وأكثرها تأثيراً في مصالح الشعب الفلسطيني العليا وكفاحه من أجل نيل حقوقه، وعجزت جهود الوساطة الوطنية والعربية عن رأب الصدع، وحمل كل طرف مسؤولية فشل جهود الوساطة للآخر.

وأخذت مظاهر الانقسام أشكالاً عدة تراوحت بين الاشتباكات المسلحة وتبادل اعتقال عناصر التنظيمين، ومحاولات كل طرف تقويض نفوذ الآخر وشرعيته. ولا يتسع هذا التقرير، ولا يرغب، في خوض تفاصيل هذا المشهد المؤسف، ولكن من المهم التوقف عند قضية الشرعية، **أولاً** لأنها جذر النزاع، و**ثانياً** لأنها موضوعه، و**ثالثاً** لأنها مناط الخروج منه إلى أفق التوافق الوطني الفلسطيني المأمول.

منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، كان التناقض صريحاً بين المشروع السياسي لكل من حركتي فتح وحماس، فبينما كان الرئيس محمود عباس يعتبر أن انتخابه خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات تفويض له

بمتابعة مشروع التسوية السياسية الذي تتبناه فتح، والذي يقوم على التفاوض بوصفه وسيلة وحيدة لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني وبناء دولته المستقلة، ويدعو إلى تقليص صور الاحتجاجات ضد الاحتلال على وسائل التعبير السلمي، كانت حماس تعتبر، على النقيض من ذلك، أن التصويت لها في الانتخابات وبالأغلبية التي تم بها إنما هو استفتاء على نهجها بالحفاظ على خيار المقاومة، وعدم تقديم تنازلات مجانية لإسرائيل، وتصر على أنه بدلاً من مطالبتها بالاعتراف بإسرائيل تجب مطالبة إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

سعت حماس منذ البداية نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتراوح موقف فتح تجاه هذه الدعوة بين الموافقة المشروطة والرفض، وانتهى الأمر إلى تشكيل حماس الحكومة في شهر مارس/آذار ٢٠٠٦، في مشهد بدا في ظاهره حضارياً، لكن قدراً كبيراً من العراقيل وضع أمام الحكومة الجديدة لإفشالها، ومنازعتها في صلاحيتها الإدارية، وكذلك في السيطرة الأمنية، باعتبار أن الأجهزة الأمنية تتبع الرئيس الفلسطيني، وأدى ذلك إلى أزمات متلاحقة انزلقت أحياناً إلى اشتباكات مسلحة.

جرت حوارات وطنية عديدة من أجل وضع برنامج يتجاوز التناقضات بين البرنامج السياسي لكل من فتح وحماس من أجل تأسيس حكومة وحدة وطنية، وتوصلت إحداها إلى اعتماد وثيقة الأسرى كأساس لبرنامج سياسي لحكومة الوحدة الوطنية، لكن هذه الحكومة لم ترَ النور، وحّمل كل طرف الآخر مسؤولية تعثر المفاوضات.

تدخلت وساطات عربية من جانب مصر وقطر والأردن وسورية والسعودية من أجل إيجاد توافق يعيد إلى العمل الوطني الفلسطيني وحدته، وتوصل بعضها لتفاهمات مهمة كانت تصلح أساساً لحكومة وحدة وطنية، ولكن كلها باء بالفشل، وانزلق الموقف في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، إلى مواجهة أمنية شاملة في قطاع غزة، انتهت بسيطرة حماس على القطاع، وتقويض سلطة الرئيس أبي مازن هناك.

اعتبر الرئيس أبو مازن أحداث غزة انقلاباً على الشرعية لا يمكن تجاوزه إلاّ بإعادة الحال إلى ما كان عليه، وأقال حكومة إسماعيل هنية، وشكل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، فيما وصفت حماس

الإجراءات التي اتخذتها بأنها إجهاض لانقلاب كانت تتعرض له، وأعلنت وثائق عدة تؤيد وجهه نظرها.

وفي كل الأحوال انتهت صلاحية القرار استناداً إلى حالة الطوارئ بعد شهر من تشكيل حكومة الطوارئ، وتحولت حكومة سلام فياض إلى حكومة تسيير أعمال وسط حالة من الجدل القانوني مع حماس حول شرعية حكومة فياض، حيث لم يعرض تشكيلها أو برنامجها على المجلس التشريعي.

لم يتوقف الجدل عند شرعية الحكومة المقالة، أو شرعية حكومة الطوارئ، إذ سرعان ما امتد الجدل حول الشرعية إلى ولاية الرئيس محمود عباس أيضاً، فوقفاً لأنصار حركة حماس تنتهي ولاية الرئيس عباس في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بانتهاء فترة السنوات الأربعة التي تلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وما لم تجر انتخابات رئاسة جديدة فإن منصب الرئاسة يكون شاغراً، ويتولاه رئيس المجلس التشريعي لمدة ٦٠ يوماً تجري خلالها انتخابات جديدة لاختيار رئيس جديد للسلطة، وذلك استناداً إلى أحكام القانون الأساسي (الدستور). فيما يتبنى أنصار فتح موقفاً مغايراً مفاده أن الفترة الرئاسية تم تمديدها بموجب قانون الانتخابات رقم (٩) لعام ٢٠٠٥ الذي أصدره المجلس التشريعي نفسه، بما يسمح بتزامن إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية بعد انتهاء فترة المجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

عمّقت مسارات التفاوض، والجدل حول التهدئة، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الانقسام الفلسطيني، واستنبط كل فريق من تطور الأحداث ما يعزز رؤيته، فرأت حماس في فشل المفاوضات التي تجريها السلطة مع إسرائيل، وعجزها عن الحد من توطيد الاحتلال والاستعمار في الضفة الغربية والقدس، والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني، دليلاً إضافياً على فشل هذه السياسات، وابتزازاً لانتزاع مزيد من التنازلات. بينما رأت السلطة الوطنية أن سياسات حماس كرست انقسام الأراضي الفلسطينية، وأفضت إلى الحصار المدمر الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأن صواريخ المقاومة غير المؤثرة، وتشدد حماس في شروط التهدئة وشروط إطلاق الجندى الإسرائيلي، أفضت إلى العدوان المدمر.

الواقع أن هذه القراءة لمسار التفاوض والتهدئة والعدوان لم تكن قراءة

الفريقين الفلسطينيين الرئيسين فحسب، وإنما كانت كذلك القراءة العربية والدولية لمسار الأحداث، وفي سياقها. كان المسار السياسي في المنطقة بأكملها موضع انقسام عميق، أخذ طابعاً رأسياً بين بعض الحكومات العربية ومجتمعاتها، وآخر أفقياً بين الحكومات العربية وبعضها البعض، وبين تيارات سياسية وبعضها البعض.

لكن نتائج الحرب، وما زامنها من متغيرات فرضت واقعاً جديداً قد يفتح أفقاً جديداً لتجاوز الانقسامات، حيث أثبت صمود المقاومة، ونجاحها في إفشال أهداف العدوان، أن حماس أصبحت عنصراً لا يمكن تجاوزه في المعادلة السياسية، كما أدى انتقال السلطة إلى الإدارة الأمريكية الجديدة صبيحة انتهاء الحرب إلى إرهاصات مراجعة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة تعطي وزناً للحوار في إدارة الأزمات، وربما تعطي ـ على نحو ما أشارت مصادر إعلامية ـ «الضوء الأخضر» للسلطة الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي الوقت نفسه فإن فوز اليمين العنصري المتطرف بأغلبية مقاعد الكنيست في الانتخابات الإسرائيلية أملى مراجعة مماثلة للسياسات العربية قد تفضي إلى شكل من أشكال المصالحة العربية الجدية بوجه ما يمثله إمساك هذا الفريق السلطة بيده.

في هذا السياق أطلقت مصر دعوتها للفصائل الفلسطينية لاستئناف الحوار حول سبل إنهاء الانقسام والتوصل إلى حكومة توافق وطني تنهض بأعباء التحديات القائمة، وتندرج هذه الدعوة في سياق المبادرة المصرية التي أطلقتها قبل انتهاء العمليات العسكرية في قطاع غزة، وتشمل وقف إطلاق النار وفتح المعابر واطلاق حوار يستهدف تأسيس حكومة توافق وطني وجمع أموال لإعادة أعمار غزة وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

مهدت مصر لعقد الحوار الشامل، بعقد حوار ثنائي بين حركتي فتح وحماس يومي ٢٣ ـ ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، توصل إلى اتفاق على وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، وضبط التجاوزات ومعالجة ملف المعتقلين من الجانبين، وتشكيل لجنتين في كل من الضفة وغزة لتلقي الشكاوى من الطرف المتضرر، ثم نقلها إلى الطرف المشكو منه ليتولى محاسبة العنصر التابع له على تجاوزه. ومهد هذا الاتفاق الدعوة لجولة حوار شامل، شارك فيها ممثلو فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني، وعدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية المستقلة بهدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

وفي ختام جلسة الحوار الشامل، أصدرت الفصائل الفلسطينية بياناً في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبرز أن الحوار استهدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وفي المقدمة منها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية على أسس وطنية وديمقراطية جامعة. كما تم تشكيل خمس لجان للحوار هي: لجنة الحكومة وتهدف إلى الوصول إلى تشكيل حكومة توافق وطني، ولجنة الأمن لبحث بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية، ولجنة منظمة التحرير وتهدف إلى تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها وإعادة بنائها وكذلك إعادة بناء مؤسساتها وفقاً لإعلان القاهرة ووثيقة للوفاق الوطني، ولجنة الانتخابات وتهدف إلى بحث إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بما لا يتجاوز موعدها المحدد في القانون، ولجنة المصالحة الوطنية وتهدف إلى ترسيخ ثقافة التسامح والديمقراطية وقيم الاحترام المتبادل وتحريم الاقتتال الداخلي، فضلاً عن لجنة عليا للتوجيه.

وتم التفاهم على الإطار العام لمهمات اللجان وآليات عملها، بحيث تبدأ عملها في العاشر من شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، وأن تنجز أعمالها قبل نهاية الشهر نفسه. كما تم الاتفاق على الشروع في الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقف كل أشكال الملاحقة والانتهاك للحقوق والحريات الديمقراطية، ووقف الحملات الإعلامية ومتابعة كل ذلك وفقاً لآليات تم الاتفاق عليها.

حققت المفاوضات تقدماً في بعض القضايا المطروحة، لكنها تعثّرت في مواجهة أربع قضايا رئيسة، هي: تشكيل الحكومة وبرنامجها، ووضع صيغة تمكن حركتي حماس والجهاد من المشاركة بالقرار الفلسطيني في الفترة ما بين تشكيل الحكومة الجديدة وانتخاب مجلس وطني جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأرجئ استكمال الحوار حول هذه الموضوعات إلى حين رجوع الوفود الفلسطينية إلى قياداتها.

٤ ـ إعادة إعمار غزة

لم يكن المؤتمر الدولي لإعمار غزة الذي دعت إليه مصر في شرم الشيخ وعقد في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، منبتّ الصلة عما سبقه وواكبه من تطورات ومواقف، فحملت نتائجه المعلنة الكثير من النوايا الحسنة بحجم التعهدات التي

وضعها المانحون على عاتقهم، والتي فاقت المطالب الفلسطينية، لكنها حملت أيضاً الكثير من الشكوك التي عبر عنها العديد من الشروط المعلنة والمضمرة، والآليات المقترحة لتنفيذ هذه التعهدات.

بلغ حجم المبالغ التي تعهدت بها الجهات المانحة أربعة مليارات و٤٨١ مليون دولار للعامين القادمين، والتزم المانحون بالبدء في توزيع هذه التعهدات في أسرع وقت ممكن من أجل سرعة التأثير في الحياة اليومية للفلسطينيين، وتضمنت التعهدات: التزام الولايات المتحدة بتقديم مبلغ ٩٠٠ مليون دولار، يخصص منها ٣٠٠ مليون دولار لغزة، و٦٠٠ مليون دولار للضفة الغربية، وتعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم ٥٥٢ مليون دولار يخصص أكثر من نصفها لإعادة إعمار غزة، وتعهدت إيطاليا بتقديم ١٠٠ مليون دولار، وبريطانيا بمبلغ ٣٠ مليون جنيه إسترليني، كما تعهدت دول الخليج بتقديم مليار و٦٥٠ مليون دولار.

وأوضح وزير خارجية مصر أن هذه الأموال كلها جديدة، تم التبرع بها خلال المؤتمر، وتضاف إلى ما سبق وأعلنته بعض الدول، وأعاد التعهد به في المؤتمر، ليصل المبلغ الإجمالي إلى خمسة مليارات ومئتي مليون دولار.

لم يضع المؤتمر جدولاً زمنياً لتقديم هذه الأموال، ولا آليات وصولها، لكن وزير خارجية مصر أشار إلى أن المشاركين أعربوا عن نيتهم منح مساعداتهم من خلال حساب الخزينة الموحد، والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل، علماً بأن هذه الآليات هي المعمول بها حالياً في سياق الحصار على حكومة حماس.

وخلال المؤتمر قدم رئيس الوزراء الفلسطيني، سليمان فياض، خطة «للإنعاش» المبكر وإعادة الإعمار لقطاع غزة للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أعدّتها وزارة التخطيط الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسات السلطة الفلسطينية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وأوضح فياض أن الخطة تشكل أساساً لكل عملية الإنعاش المبكر، وإعادة الإعمار وتنسيق الاحتياجات والموارد لمساعدة أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتمكنهم من استئناف حياتهم، واستعادة مصادر رزقهم ودخلهم.

ويشمل ذلك ترميم شبكة المياه والكهرباء، وتوفير المأوى وتأهيل الخدمات

الصحية والتعليمية، إضافة إلى ضمان الاستمرار في دفع رواتب موظفي القطاع العام، وتقديم المساعدات الاجتماعية، وضمان توفير إمدادات الطاقة، كما يشمل التعويض عن الأضرار، وبناء القدرات في قطاع الصناعة، ومساعدة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج في الأسواق الإقليمية والدولية، وتطوير آليات التمويل من خلال النظام المصرفي، ورفع القيود التي تضعها إسرائيل على إدخال النفط إلى قطاع غزة.

وأضاف فياض، أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى مساعدات إضافية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار للتعامل مع الاحتياجات التي خلفها العدوان، وبحاجة أيضاً إلى دعم المانحين بقيمة ١,٣٣ مليار دولار، وهي قيمة المشاريع المحددة في الخطة التي سيتم تنفيذها بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث يمكن البناء بهذا التمويل من الحساب الموحد لخزينة السلطة الفلسطينية باعتبارها إحدى الآليات التي تقترحها، أو من خلال الآليات القائمة (مثل الآلية الأوروبية لدعم الشعب الفلسطيني «بيماس»، أو صندوق ائتمان البنك الدولي، أو مباشرة من خلال شركاء التنمية كمؤسسات وبرامج الأمم المتحدة، وذلك بضمان تلبية الاحتياجات ومنع الازدواجية (وهي أيضاً الآليات المخصصة في الوقت الراهن للحصار).

طالب فياض المانحين بدعم الجهد الوطني المبذول في هذا الاتجاه من خلال الدعم المباشر للموازنة، وأشار إلى أن العجز المتوقع في الميزان التجاري لموازنة ٢٠٠٩ يبلغ ١,١٥ مليار دولار، الأمر الذي يعنى زيادة باحتياجات السلطة الفلسطينية من التمويل الخارجي المخصص لدعم النفقات الجارية بنسبة ٣٥ في المئة عما قدمه المانحون خلال العام الماضي.

رحب المشاركون بالخطة الفلسطينية الوطنية للإغاثة المبكرة وإعادة إعمار قطاع غزة، وأكدوا أن الخطة سترتبط بشكل واضح بالأولويات التي عرضت في مؤتمر باريس للمانحين في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، وطبقاً للاحتياجات التي عرضتها السلطة الفلسطينية لعامي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠.

وإذا كان استخدام آليات الحصار، كآلية لإعادة الإعمار تسمح باستنتاج أهداف هذا التمويل، فإن التصريحات التي رافقت إنعقاد المؤتمر أو تخللته تؤيد هذا الاستنتاج صراحة، ومنها تشديد الخارجية الأمريكية على أن المساعدات

المخصصة لقطاع غزة لن تصل إلى أيدي حماس، ومنها تحفّظ رئيس وزراء إسرائيل المكلف بتشكيل الحكومة «البالغ» بشأن الأموال التي ستذهب إلى قطاع غزة لإعادة الإعمار قبل وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، إلى غير ذلك من التصريحات، وهو ما انعكس بشكل صريح في الجدل الذي رافق بعض جوانب الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، وتشديد حماس على رفض ما أسمته تسييس إعادة الإعمار.

وهكذا، وإلى أن تظهر نتائج «مقبولة عربياً ودولياً» للحوار الفلسطيني، تظل أموال الإعمار تعهدات مشروطة، وهي لا زالت موضع تجاذب حتى نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٩، كما تبقى ـ بآليات وشروط تنفيذها ـ وسيلة إضافية لتكريس الضغوط على حماس لإدخالها «بيت الطاعة الإسرائيلي» بعد أن فشلت وسائل الإكراه، طالما يرى قادة «الاعتدال» العربي ضرورة الانفتاح على مقتضيات الواقع الدولي.

خامساً: لبنان عام ٢٠٠٨

حفل عام ٢٠٠٨ في لبنان بالكثير من الأحداث والأزمات والتطوّرات المتداخلة محلّياً وإقليمياً ودولياً، وذلك على الصعيدين السياسي والأمني، فالوضع السياسي راوح بين التأزّم والانفراج، والوضع الأمني عرف فيه السلم الأهلي أخطر اهتزاز قارب حدود الفتنة في السابع من شهر أيار/مايو.

فراغ رئاسي وأزمة دستورية متمادية، حكومة ثارت شكوك حول دستوريتها وقانونيتها وشرعيتها التمثيلية، مجلس تشريعي مقفل، خطاب سياسي مرتفع ومتشنّج، تدخّلات إقليمية ودولية سافرة، تهديدات واعتداءات إسرائيلية يومية، أزمة معيشية متفاقمة، إضرابات عمّالية، واستمرار مخيّم المعارضة في قلب العاصمة، قمة عربية عقدت في دمشق ولبنان غائب عنها، مساع بذلها وزراء الخارجية العرب وأمين عام جامعة الدول العربية السيّد عمرو موسى خرجت بمبادرة محدّدة للحلّ، دار بشأن تفسيرها جدل واسع ولم تنجح في حمل اللبنانيين على انتخاب رئيس للجمهورية، واستمرّت عملية التأجيل لجلسات انتخابه حتى الخامس والعشرين من شهر أيار/مايو.

قابل كلّ ذلك مبادرات عربية وأوروبية ومساع حميدة قادها غير طرف، خصوصاً فرنسا والجامعة العربية ودولة قطر، أدّت في النهاية إلى اعلان اتفاق/هدنة عرف بـ «اتفاق الدوحة» أسفر عن انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وعن تشكيل حكومة وحدة وطنية نالت فيها المعارضة الثلث الضامن، وعن اتفاق على اعتماد قانون ١٩٦٠ في الانتخابات النيابية لربيع عام ٢٠٠٩. والعلامة الأبرز بعد تنفيذ مندرجات هذا الاتفاق كانت القمّة اللبنانية ـ السورية التي تمّ فيها الاتفاق بين الرئيسين الأسد وسليمان على إقامة علاقات دبلوماسية بين

الدولتين وترسيم الحدود بينهما وتنفيذ معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق.

بدأ عام ٢٠٠٨ إذاً بمواجهات سياسية وأمنية خطيرة. أخطر مواجهة سياسية كانت يوم عمدت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة إلى اتخاذ قرارين اعتبرتهما المعارضة استمراراً لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على المقاومة وسلاحها، وأخطر مواجهة أمنية كانت أحداث السابع من شهر أيار/ مايو حيث سيطرت قوّات المعارضة على مدينة بيروت وبعض أطراف الجبل. بدأ العام بهذه المواجهات، وانتهى باستقرار نسبي أسّس له اتفاق الدوحة الذي كان نقطة انعطاف في اتجاه التهدئة وإعادة الوضع إلى حياة سياسية شبه طبيعية فجلس السياسيون المتخاصمون إلى طاولة حوار وطني دعا إليها رئيس الجمهورية للبحث في الاستراتيجية الدفاعية.

عرفت هذه المواجهات مقدّمات لها تمثّلت باغتيالات سياسية/ أمنية، ففي الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني/ يناير اغتيل الضابط في قوى الأمن الداخلي، وسام عيد، المسؤول عن وحدة التنصّت في فرع المعلومات بوزارة الداخلية، وفي الثالث عشر من شباط/ فبراير اغتيل في دمشق القيادي في حزب الله، عماد مغنية، المعروف بالحاج رضوان. الاغتيال الأوّل له علاقة بملفّ التحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والاغتيال الثاني كان ثأراً صهيونياً من القائد العسكري لانتصار تموز/ يوليو ٢٠٠٦. اغتيال الضابط عيد قد يكون طوى صفحة في ملفّ التحقيق، أمّا اغتيال القائد مغنية فأتاح للسيّد حسن نصر الله أن يجدّد وعده الصادق بأنّ دم الشهيد لن يذهب هدراً.

ومن تلك المقدّمات كذلك سقوط ضحايا من بين متظاهرين ينتمون إلى صفوف المعارضة في منطقة مار مخايل/ الشيّاح كانوا يتظاهرون احتجاجاً على استمرار انقطاع التيار الكهربائي في ضاحية بيروت الجنوبية، وعلى الرغم من طابع المظاهرة المعيشي/ الاجتماعي حاولت أطراف سياسية موالية إعطاءها بعداً سياسياً رسمه لها حزب الله، وأدخلتها في سياق حركة الاحتجاج الساعية إلى إسقاط حكومة الرئيس فؤاد السنيورة.

١ ـ أحداث السابع من أيار/ مايو والاقتراب من حدود الفتنة

في بدايات شهر أيار/ مايو اتّخذت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قراراً بعزل رئيس جهاز أمن المطار بادّعاء أنّ حزب الله يتنصّت بالكاميرات على المدرج رقم ١٧ المخصّص لإقلاع وهبوط الطائرات التي تقلّ شخصيات سياسية مهمّة، واتّخذت قراراً آخر يقضي بملاحقة المسؤولين عن شبكة اتّصالات حزب الله، إذ

اعتبرتها تجارية وغير شرعية بادّعاء أنّ هذا القرار يتعلّق بسيادة الدولة اللبنانية وبحقّها الحصري في امتلاك شبكة اتصالات.

أمّا المعارضة فرأت في هذين القرارين محاولة لتعطيل عمل المقاومة وكشف قياداتها أمام العدو وتعريض أمنهم الشخصي وأمن المقاومة للخطر، وأدرجتهما في سياق المؤامرة المستمرّة على سلاح المقاومة بدءاً بالقرار١٥٥٩ مروراً بعدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦. إثر ذلك ألقى السيّد حسن نصرالله خطاباً كشف فيه خيوط تلك المؤامرة، واعتبر قراري حكومة الرئيس السنيورة إعلان حرب على حزب الله، مؤكّداً حقّ المقاومة في الدفاع عن نفسها.

وفي السابع من شهر أيار/ مايو أحكمت قوات المعارضة سيطرتها على مقارّ «تيّار المستقبل» التابع للنائب سعد الحريري في بيروت، وحاصرت منازل بعض القيادات السياسية لقوى الرابع عشر من آذار، وسدّت الشوارع المؤدّية إلى مقرّ رئاسة الحكومة. رافق ذلك اقتحام مكاتب صحيفة **المستقبل** وإحراق تلفزيون «المستقبل»، وإقفال «إذاعة الشرق»، فضلاً عن سقوط ضحايا أبرياء، ومصادرة أسلحة، واقتحام بيوت، وخطف محاربين.

وفي الحادي عشر من أيار/ مايو سيطرت قوّات المعارضة على أطراف مناطق نفوذ النائب وليد جنبلاط الذي سرعان ما أعلن استعداده، وأداً للفتنة، تسليم مراكز الحزب التقدّمي الاشتراكي وأسلحته للجيش اللبناني، وتمّ بتدخّل من الوزير طلال أرسلان ـ بناء على تفاهم مع النائب جنبلاط ـ التوصّل إلى وقف إطلاق النار في مناطق الجبل وإنهاء المواجهات العسكرية. وفي اليوم التالي انتقلت الاشتباكات إلى مدينة طرابلس بين قوّات المعارضة وقوات الموالاة من تيار المستقبل، ومنها إلى قضاء عكار حيث سقط عدد كبير من الضحايا قارب الثمانين.

اتّهمت قيادات الرابع عشر من آذار إيران وسورية بدعم «انقلاب» حزب الله على الدولة، فيما اتهمت قيادات الثامن من آذار الإدارة الأمريكية والعربية السعودية بتحريض حكومة السنيورة على المقاومة لاستكمال ما عجزت عن استكماله حرب تموز/ يوليو والقرار ١٥٥٩.

وفي منتصف أيار/ مايو توصّل وفد من الجامعة العربية برئاسة وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم، إلى اتفاق يقضي بسحب المقاتلين من الشوارع، وفتح طريق المطار، واستئناف الحوار اللبناني على أساس المبادرة العربية التي تنصّ على انتخاب قائد الجيش، العماد ميشال سليمان، رئيساً للجمهورية،

وتشكيل حكومة وحدة وطنية، واعتماد قانون انتخابات نيابية جديد.

أخطأت حكومة الرئيس السنيورة التقدير عندما راهنت على التزام حزب الله عدم استخدام السلاح في مواجهة قوى الداخل، فاتّخذت القرارين المشار إليهما آنفاً اللذين كانا بالفعل عملاً ضدّ المقاومة، إن لم نقل إضعافاً لها وحدّاً لقدراتها الاستخباراتية ما جعل السيّد حسن نصرالله يسوّغ ردّة فعل المقاومة بمقولة «السلاح لحماية السلاح»، المقاومة لن تضرب من الداخل، لا أحد يستطيع أن يحقّق ما عجز عن تحقيقه جيش العدو، الشبكة السلكية الخاصة بالمقاومة هي جزء من سلاح المقاومة كان لا بدّ من حمايتها، منظومة التحكّم لدى الحزب كانت من العوامل الحاسمة في انتصار تموز/يوليو فكيف له أن يقبل بضربها؟ الحرب شنّت على المقاومة من الداخل فاستخدمت سلاحها في الداخل دفاعاً عن نفسها.

نجاح قوات المعارضة في السيطرة بسرعة على بيروت وأطراف الجبل رأى فيه أنصار المقاومة توجيه ضربة قويّة استباقية لما كان يفكّر فيه الائتلاف الحاكم بصورة غير شرعية، ورأى فيه خصوم المقاومة نهاية لها ولمشروعها المقاوم لإسرائيل ولصدقيّتها ولشرعيّة وجودها واستمرارها بعد توجيه السلاح إلى صدور اللبنانيين، وعدّت ذلك اجتياحاً لا بل غزواً لبيروت واعتداءً على أهلها، ورأى فيه البعض انقلاباً على الدولة بكلّ المعايير، أعدّته وخطّطت له سورية وإيران، هدفه ربط لبنان نهائياً بالمحور السوري ـ الإيراني في ظرف دخلت فيها الإدارة الأمريكية مرحلة الشلل في اتّخاذ القرار، وذلك من أجل تعديل موازين القوى في المنطقة لصالح هذا المحور.

رأت قوى الثامن من آذار أنّ حكومة السنيورة هي المتآمرة، وهي التي أشعلت فتائل الفتنة، مستندة في اتّهامها إلى تقرير أصدرته «مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» يشير إلى أنّ قوى ١٤ آذار تعتبر أنّ الوقت لم يعد يعمل لصالحها، وأنّ البند المتعلّق بنزع سلاح حزب الله في القرار ١٥٥٩ يتعذّر عليها تنفيذه، فطلبت من حكومة السنيورة إصدار قراريها قبل يوم واحد من اجتماع مجلس الأمن الدولي لبحث الأزمة في لبنان، وإرسالهما إلى مجلس الأمن مادّة إثبات بأنّ حزب الله لا يلتزم تنفيذ القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١ ما يشكّل تهديداً للأمن الإقليمي، مراهنةً في كلّ ذلك على دعم إدارة بوش الساعي أبداً إلى اصطناع الحروب إنقاذاً لصورته وسياسته الفاشلة، وتحقيقاً لإنجاز ما قد يحتاجه حزبه في الانتخابات الرئاسية.

عمّقت أحداث ٧ أيار/مايو وما تلاها التناقضات الطائفية والمذهبية في الصراع على السلطة، ووضعت البلد على حافة حرب أهلية تمكّن اللبنانيون من عدم الوقوع فيها مجدّداً بفضل المساعي العربية والفرنسية التي أثمرت اتفاق الدوحة بتسهيل إيراني ومشاركة سورية غير مباشرة. أمّا الإدارة الأمريكية فكان همّها إذكاء الصراع وتأجيج نار الفتنة، فصدرت تصريحات عنها داعمة لقراري حكومة الرئيس السنيورة، ولم يصدر عنها ما يشير إلى أنّها تؤيّد قيام حكومة وحدة وطنية تشارك فيها المعارضة بالثلث الضامن، بل على العكس من ذلك عمدت إلى إرسال المدمّرة «كوول» قبالة الشواطئ اللبنانية.

كشفت أحداث ٧ أيار/مايو وما تلاها مدى انخراط فريقي النزاع في لبنان بصراع دولي/اقليمي دائر بين محورين: محور سوري ـ إيراني ومحور أمريكي ـ سعودي ـ مصري، وكشفت تالياً أنّ خيوط اللعبة في لبنان هي بأيدٍ خارجية، وأنّ الوضعين السياسي والأمني فيه هما رهن مصالح اللاّعبين الأساسيين الدوليين والإقليميين.

٢ ـ اتفاق الدوحة

بعد تلك الفصول الدامية حمل عام ٢٠٠٨ آمالاً بالتهدئة على الجبهتين السياسية والأمنية، فصحّ فيه القول بدءاً من شهره الخامس إنّه عام الهدنة، عام تقطيع الوقت بانتظار حلول عام ٢٠٠٩ واستحقاق الانتخابات النيابية التي ستعيد تركيب السلطة ورسم التوازنات والأحجام الجديدة. حمل اتفاق الدوحة إلى اللبنانيين هذه الآمال.

بدعوة من أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، بدأت في السادس عشر من أيار/مايو أعمال الحوار اللبناني في الدوحة، حيث تمّ الاتفاق، بعد خمسة أيام من المحادثات بين ممثّلي المعارضة والموالاة، على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تتمثّل فيها المعارضة بثلث عدد الوزراء، واعتماد قانون العام ١٩٦٠ لإجراء الانتخابات النيابية في ربيع عام ٢٠٠٩، ومباشرة الحوار الوطني برعاية الرئيس المنتخب حول الاستراتيجية الدفاعية للبنان وسلاح المقاومة، فضلاً عن وقف التصعيد والتشنّج في الخطاب السياسي والإعلامي، وتكريس ما كان قد اتّفق عليه في مسلسل الحوارات السابقة التي كان يدعو إليها الرئيس نبيه برّي، خصوصاً إقامة علاقات دبلوماسية مع سورية، وترسيم الحدود، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيّمات وضبطه داخلها.

أدخل هذا الاتفاق لبنان مرحلة انتقالية تمثّلت في انتخاب رئيس للجمهورية، وفي صيغة حكومة «التعايش القسري» بين المعارضة والموالاة، وفي استئناف الحوار الوطني في القصر الجمهوري.

٣ ـ الحوار الوطني

في أيلول/سبتمبر انطلق الحوار الوطني في القصر الجمهوري بدعوة من رئيس الجمهورية ما ترك أجواء سياسية مريحة جرت فيها مصالحة بين حزب الله والنائب سعد الحريري على أمل أن يلتقي الحريري نصر الله في وقت لاحق، وجرت فيها كذلك مصالحة بين النائب وليد جنبلاط وحزب الله ممثّلاً برئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمّد رعد.

استمرّ هذا الحوار على جولات بلا نتائج حاسمة بشأن الاستراتيجية الدفاعية وسلاح المقاومة. قدّم كلّ فريق تصوّره، وانتهى النقاش بشأنها إلى تشكيل لجنة من الخبراء يتمثّل فيها الفرقاء كافة لبلورة التصوّرات والأفكار المطروحة وصوغها في مشروع واحد يعرض لاحقاً على طاولة الحوار. تصوّر قوى الرابع عشر من آذار مبني على خلفية حقّ الدولة وحدها في امتلاك السلاح وفي اتّخاذ قرار الحرب والسلم. وتصوّر قوى الثامن من آذار مبني على الاحتفاظ بسلاح المقاومة وبالتنسيق مع الجيش وبالتلاحم معه لصدّ العدوان وردعه وتحرير الأرض. أما الرئيس سليمان فهو يدير النقاش بين الطرفين على قاعدة مثلّثة الأضلاع: الجيش والمقاومة والشعب.

المهمّ في هذه الجولات هو الإصرار على الحوار وسيلةً لفضّ الخلافات وتقريب وجهات النظر وامتصاص التشنّجات من الشارع. أمّا فتيل النزاع بين الفريقين فلم ينزع، فيما الجميع موافقون على ربط استراتيجية الدفاع عن لبنان بتطوّرات الأوضاع في المنطقة، لذلك فإنّ الحوار الجدّي بشأنها مؤجّل إلى ما بعد الانتخابات النيابية، وإلى ما بعد وضوح الصورة في المشهد الإقليمي الجديد الذي تسعى الإدارة الأمريكية الجديدة والحكومة الإسرائيلية الجديدة ومحاولات ترميم النظام العربي الرسمي إلى رسمه والبناء عليه.

ما يتحكّم بالحوار الوطني ومصيره الثقة المفقودة بين الطرفين ورهان كلّ منهما على تطوّرات إقليمية ودولية تميل لصالح حساباته. فريق الرابع عشر من آذار يتّهم حزب الله بأنّه يصرّ على الاحتفاظ بسلاحه لتوظيفه في الصراع على السلطة،

وذلك بهدف حصول الطائفة الشيعية على صلاحيات أوسع ممّا ينصّ عليه الدستور الحالي، فيصار إلى تعديله لجعل الحكم مثالثة بين شيعة وسنّة ومسيحيين لا مناصفة بين مسيحيين ومسلمين. وما يزيد الأمور تعقيداً على طاولة الحوار وخارج القاعة هو اتّهام حزب الله بأنّه دولة داخل الدولة. دولة تدعمها إيران وسيلة لخدمة مشروعها في المنطقة، وبأنّه يحظى بتأييد سورية أداة للحفاظ على نفوذها في لبنان.

في المقابل، يرى فريق الثامن من آذار أنّ قوى الموالاة تحظى بدعم الإدارة الأمريكية بغية إلحاق الهزيمة بالمشروع الإيراني، وبدعم العربية السعودية بغية إزاحة الوصاية السورية نهائياً عن لبنان. من هنا يبدو أنّ الجميع في لبنان يدّعي أنّ يده ممدودة للآخر، وأنّ عقله مفتوح للحوار معه، في حين أنّه يذهب إلى طاولة الحوار، على بعد المسافة الزمنية بين اجتماع وآخر، «ذهاب الضرورة» لا «ذهاب الاقتناع». على الرّغم من أنّ الحوار يجري ببطء ولم يسفر عن نتائج محدّدة، يجمع المراقبون على أنّه لا بديل من الحوار مهما طال أمده، فوحده يحدو على التفاؤل.

٤ ـ العلاقة بسورية وإيران والموقف من إسرائيل

تعد العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين اللبنانية والسورية بعلاقات مستقبلية متكافئة ومتكاملة. قوى الرابع عشر من آذار رأت في هذه الخطوة اعترافاً سورياً نهائياً بالدولة اللبنانية وبالكيان اللبناني الجغرافي والسياسي والتاريخي، ووجدت فيها استجابة سورية لضغوط الدول الغربية، خصوصاً فرنسا. ورأت قوى الثامن من آذار في هذه الخطوة ترجمة فعلية لاستعداد سوري مسبق، ولقرار سوري متّخذ عبّر عنه الرئيس بشّار الأسد في تصاريح وأحاديث له سابقة، الأمر الذي يعني أنّ المسألة كانت مطروحة على الأجندة السورية منذ سنوات.

في أيّ حال المهمّ أنّ تكون هذه القناة الدبلوماسية صالحة لعودة العلاقات بين الدولتين والشعبين إلى صفاء الودّ والاحترام المتبادل، وتأمين المصالح المشتركة، وتفعيل عمل المجلس الأعلى اللبناني ـ السوري، وترجمة معاهدة الأخوّة والتنسيق إلى أفعال في الميادين كافة، خصوصاً الاقتصادية منها والأمنية.

وفي هذا السياق جاءت زيارة الرئيس ميشال سليمان إلى سورية، وكانت لها تتمّات قام بها وزير الداخلية زياد بارود ووزير الدفاع الياس المرّ وقائد الجيش العماد جان قهوجي.

جاءت زيارة وزير الداخلية على رأس وفد من كبار القادة الأمنيين لمعالجة

أمن الحدود المشتركة وملاحقة الشبكات الإرهابية، ففتحت صفحة جديدة للتعاون الأمني بعدما شابتها شكوك واتّهامات، وأسفرت عن تشكيل لجنة متابعة للتعاون والتنسيق في مكافحة الإرهاب والجرائم، وإيجاد آليّة عمل لضبط الحدود بين البلدين والإعداد لمشروع مذكّرة تفاهم حول هذه المسائل كافة. أمّا زيارة وزير الدفاع وقائد الجيش فاتّخذت طابعاً عسكرياً لجهة التنسيق بين الجيش اللبناني والجيش السوري بشأن الأمور العسكرية والدفاعية والتسلّح والتدريب وما إليها.

شكلت هذه الزيارات كلّها دليلاً إيجابياً على وجود إرادة سياسية عليا في مستوى الحكومتين لترسيخ العلاقات اللبنانية ـ السورية على قواعد متينة وسليمة، وتصفية ما شابها من نواقص وعيوب في المراحل السابقة.

في هذا الجوّ الإيجابي وقعت في سورية أحداث أمنية اتّهمت القيادة السورية مجموعات متطرّفة أصولية بالقيام بها انطلاقاً من شمال لبنان، وصدر تصريح للرئيس بشّار الأسد بشأنها جاء فيه: «صار شمال لبنان قاعدة حقيقة للتطرّف تمثّل خطراً على سوريا». رافق ذلك تعزيز للقوات العسكرية السورية على الحدود مع شمال لبنان سعياً لمكافحة تهريب الأسلحة والحيلولة دون تسلل المتطرّفين الإرهابيين إلى سورية، كما أكّد رئيس حكومتها العطري، نافياً أيّ احتمال لتدخّل عسكري جديد في لبنان.

على الرّغم من ذلك اعتبرت قوى الرابع عشر من آذار تصريح الرئيس الأسد وتعزيز الوجود العسكري السوري على حدود لبنان الشمالية تهديداً صريحاً ومباشراً لسيادة لبنان، وحذّرت المجتمع الدولي من استخدام سورية ذريعةَ الإرهاب للتدخّل في لبنان أو العودة إليه عسكرياً من شماله، وذلك بحجّة الردّ على هجمات المتطرّفين وملاحقتهم، ودعت هذه القوى جامعة الدول العربية إلى تحمّل مسؤولياتها في وقف مسلسل التهويل على لبنان بحجّة تحميله تبعات الأوضاع الأمنية داخل الأراضي السورية.

أثارت هذه الزيارات الثلاث موجة انتقادات واسعة لدى فريق الرابع عشر من آذار، ولكن رئيس الجمهورية، العماد سليمان، كان حاسماً وجازماً في هذا الموضوع، إذ كان هو البادئ والممهّد لهذه الزيارات، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أنّ الرئيس سليمان يقود حركة تصحيحية في العلاقات اللبنانية ـ السورية. لم يكن لموقف قوى الرابع عشر من آذار إذاً أثر في تعديل الموقف الرّسمي اللبناني الذي يمثّله الرئيس سليمان الذي أكّد، في غير تصريح له وحديث، أنّ التنسيق

لضبط الحدود يريح البلدين، ويؤدّي إلى الاستقرار الداخلي، ما يساعد على ترسيخ حضور الدولة في الشمال للقبض على الوضعين السياسي والأمني فيه.

اللاّفت هنا هو تكوّن اقتناع لدى معظم المسؤولين اللبنانيين بأنّه ليست هناك مشكلة في التنسيق الأمني بين سورية ولبنان ما دام الهدف تأمين الحدود، في الوقت الذي تصرّ فيه قيادات الرابع عشر من آذار على رفضها استمرار النظام السوري في إرسال السلاح والمسلّحين عبر هذه الحدود، وهو ما ينفيه المسؤولون السوريون بصورة جازمة.

أمّا العلاقة بإيران فحدّدتها زيارة الرئيس سليمان، وأعطتها كلّ المضامين الإيجابية، حيث صرّح غداة قيامه بزيارة طهران بأنّها زيارة شكر للإيرانيين لدعم لبنان في محنته، وتأكيد التعاون في مختلف المجالات ليبقى لبنان محتفظاً بقدرته الردعية لصدّ الاعتداءات الإسرائيلية والردّ عليها. وكانت هذه الزيارة هي الأولى لرئيس لبناني بعد الثورة. من حيث التوقيت تعدّ هذه الزيارة تاريخية، وتؤكّد توافقية الرئيس سليمان في الداخل، وتوازنه وانفتاحه في رسم السياسات الخارجية ونسج علاقاتها، وتبرز دور إيران الإيجابي من مساعدتها للبنان ومساهمتها في إعادة بناء ما هدّمته إسرائيل في عدوان تموز/ يوليو، مروراً باتّفاق الدوحة وما تلاه من توافقات سياسية، وهي زيارة تردّ على كلّ من اتّهم إيران بتأدية أدوار سلبية في لبنان.

أمّا بشأن الموقف من إسرائيل فقد تمّ إقفال ملف الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بشكل نهائي، إذ توصّلت المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وحزب الله إلى اتفاق قضى بتسليم إسرائيل جثّتي جنديّيها اللذين سقطا في حرب تموز/ يوليو لقاء تسلّم لبنان خمسة أسرى بينهم عميد الأسرى، سمير القنطار، ورفات ٢٠٠ شهيد لبناني وفلسطيني سقطوا في المواجهات مع جيش العدو منذ السبعينيات، وهذا ما عدّ إنجازاً يضاف إلى إنجازات المقاومة.

استمرّت التهديدات الإسرائيلية والاعتداءات اليومية وخروقات القرار ١٧٠١ على مدى عام ٢٠٠٨، كذلك استمرّ تفعيل عمل شبكاتها التجسّسية التي تمكّنت مخابرات الجيش اللبناني بالتعاون مع جهاز أمن المقاومة من رصدها وكشفها وتفكيكها وإلقاء القبض على عدد من أعضائها، ما يشير بوضوح إلى عمق الارتباط القائم بين ما يجري من خلل أمني وبين المخططات الصهيونية. تحاول إسرائيل وبعد هزيمتها في حرب تموز/ يوليو دائماً الانتقام من الشعب اللبناني ومن

مقاومته تحقيقاً لما عجزت عن تحقيقه بالحرب والعدوان. إنّ ما يضير إسرائيل هو توصّل الفرقاء اللبنانيين إلى تفاهم شامل على موقف داعم للمقاومة في إطار استراتيجية دفاعية متكاملة يلتحم فيها الجيش والمقاومة والشعب. فإسرائيل هي المستفيد الوحيد من الفتن المتنقّلة في لبنان، وتسعى دائماً إلى إغراقه في الفتن الطائفية والمذهبية، ويزعجها جدّاً الوفاق الوطني اللبناني والاستقرار الداخلي، وأشدّ ما يزعجها التفاهم اللبناني ـ السوري والتفاهم اللبناني ـ الإيراني.

في هذا السياق أقدم الموساد على اغتيال عماد مغنية ما فتح الباب واسعاً أمام تكهّنات واتّهامات وجّهت إلى المخابرات السورية، ولكن السيّد حسن نصر الله، وعياً منه بخطورة ما يجري حسم الموقف، واعداً الصهاينة بأنّ دماء الشهيد لن تذهب هدراً.

٥ ـ عناوين خلافية وتشنّج سياسي

المحكمة الدولية، المجلس الدستوري، الحريات العامة:

انطلقت في الأوّل من آذار/مارس ٢٠٠٩ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بمؤتمر صحافي عقده المحقّق الدولي بلمار في لاهاي. اعترف بلمار بأنّ قرار إنشاء المحكمة كان قراراً سياسياً، ولكنّه أكّد أنّها لن تكون أداة سياسية بيد أحد، واعداً بأنّ العدالة الدولية ستثبت قدرتها على إحقاق الحقّ، فالتحقيق، كما قال بلمار، مستمرّ من دون تسييس أو إرضاء لأيّ جهة، وبالإشارة إلى احتجاز الضباط الأربعة قال إنّ احتجازهم تمّ وفقاً لقرار صادر عن القضاء اللبناني، وإنّ مصيرهم مرتبط بالعدالة اللبنانية ريثما ينتقل الملف إليه.

اعتبر فريق الرابع عشر من آذار هذا اليوم بداية فصل جديد في تاريخ لبنان، حيث سينال المجرمون قتلة الرئيس الحريري عقابهم، ويتوقّف مسلسل القتل والاغتيال، وراهن البعض من قيادات هذا الفريق على أنّ إجراءات المحكمة واستدعاءاتها قد تكون لها انعكاسات على موازين القوى في الانتخابات النيابية المقبلة مع إصراره على توجيه الاتهام إلى النظام الأمني اللبناني ـ السوري. وهذا مؤشّر سلبي وغير محمود لما يمكن أن يتركه من تداعيات على مسيرة تصويب العلاقات اللبنانية ـ السورية في الاتجاه الذي رسمه الرئيسان الأسد وسليمان في قمّة آب/أغسطس ٢٠٠٨. يقولون إنّ اتّهامهم سورية بارتكاب الجرائم السياسية في لبنان هو اتّهام سياسي إلى أن تصدر المحكمة حكمها النهائي، ولكن البعض

يسأل هؤلاء ما الضير في أن تعطوا سورية التبرئة السياسية بانتظار ما تقوله العدالة الدولية فيبنى على الشيء مقتضاه؟ الجواب معروف: لقد بات الموقف السلبي من سورية لدى البعض من الأرصدة الانتخابية التي لا يجوز التفريط بها!

أكد فريق الثامن من آذار، مع ترحيبه بمباشرة المحكمة أعمالها، تحفظه إزاء إمكان تسييسها، داعياً إلى عدم استباق أحكامها وإلى إطلاق سراح الضباط الأربعة الموقوفين في سجن رومية بموجب قرار اتّخذه القضاء اللبناني منذ ما يقارب أربع سنوات بناء على توصية المحقّق الدولي الأسبق، ميليس، واستمرّ هذا التوقيف على ذمّة التحقيق على الرّغم من تأكيد المحقّق الدولي السابق، براميرتس، أنّ أمر توقيفهم هو بيد القضاء اللبناني الذي أخلى سبيل أخوين اثنين من عائلة عبد العال، أوقفا رهن التحقيق، قبيل أن تباشر المحكمة إجراءاتها، وعلى الرّغم من أنّ لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة أصدرت تقريراً اعتبرت فيه توقيف الضبّاط الأربعة تعسّفاً، وأدرجت بسببه لبنان في خانة الدول المتجاوزة لحقوق الإنسان. وجرى إطلاق أعمال المحكمة من دون أن يكون لدى المدّعي العام من الأدلّة والإثباتات ما يكفي لإصدار القرار الظنّي أو الاتّهامي.

المحكمة، في المبدأ، هي من أجل لبنان ومن أجل الحقيقة، ومن أجل الضحايا وذويهم، وتُعدّ حدثاً مهمّاً في مساعي المجتمع الدولي لوضع حدّ لمسلسل الاغتيالات السياسية في لبنان، وهي كما صرّح النائب سعد الحريري ليست طريقه إلى الثأر، ولا تسعى ـ كما صرّح بلمار ـ إلى الانتقام، بل إلى الحقيقة. تساءل حزب الله، تعليقاً على ما ورد في إحدى الصحف حول تصويره للمحكمة وعدم تلبيته لطلبات التحقيق، والتساؤل في مكانه، هل بدأ خصوم المقاومة التوظيف السياسي المبكّر للمحكمة منذ اليوم الأوّل لبدء عملها؟

شكّل **المجلس الدستوري** عنواناً خلافياً آخر بين الأكثرية النيابية والأقلية، فأدّى الخلاف إلى تسييس هذا المجلس قبل ولادته مكتملاً، إذ إنّ المجلس النيابي انتخب خمسة أعضاء من دون توافق مسبق على الأسماء مع الأقلّية النيابية، فتعذّرت تسمية الخمسة الآخرين في مجلس الوزراء، لأنّ المعارضة الممثّلة فيه بالثلث زائداً واحداً هدّدت باستخدام هذا الثلث المعطّل لفرض التوافق معها مسبقاً على الأسماء بغية تصحيح الخلل الذي أحدثته الأكثرية النيابية في المجلس النيابي. تعليقاً على هذا الخلاف المؤدّي إلى تعطيل عمل مؤسّسة دستورية أساسية يتساءل المراقبون المستقلّون كيف يحمى الحقّ في الطعن جرّاء الانتخابات النيابية المقبلة في ظلّ عدم وجود مجلس دستوري؟!

أمّا الاعتداء على الحريات العامّة فبرز بصورته السيّئة بالاعتداء على الحرية الإعلامية. إذ شهد عام ٢٠٠٨ انتهاكات مسلّحة واعتداءات بالضرب على مؤسسات وشخصيات إعلامية وثقافية، وتمّ إغلاق بعض المؤسسات بقوّة السلاح، حيث أُقفل تلفزيون «المستقبل» وأحرق أحد مبانيه، وأقفلت جريدتا **المستقبل** و**اللواء** ومجلّة **الشراع**، وأقفلت إذاعات منها إذاعة «الشرق» وإذاعة «سيفان» الأرمنية. كما تعرّض صحافيون وإعلاميون ينتمون إلى صحف ومؤسسات إعلامية مختلفة للضرب في أثناء تغطيتهم الأحداث التي شهدتها بيروت وبعض المناطق في ٧ أيار/ مايو، وتعرّض بعضهم لإطلاق نار (صحافيون عاملون في محطّة الجزيرة)، وبعضهم تمّ اعتقاله على أيدي المسلّحين (صحافيون عاملون في محطّة العربية).

تختزل هذه العناوين الخلافية المثيرة للتشنّج السياسي، وغيرُها كثير من هذا القبيل، الخلاف حول الخيارات السياسية الكبرى التي تكاد تختصر باتّهامين متبادلين بين فريقي الثامن والرابع عشر من آذار:

ـ تقول قوى الثامن من آذار إنّ قوى الرابع عشر منه ما زالت بسياساتها وارتباطاتها بالمحور الأمريكي ـ السعودي تستدعي شبح الحرب الأهلية، وتحمل لبنان إلى الحضن الإسرائيلي.

ـ تقول قوى الرابع عشر من آذار إنّ قوى الثامن من آذار ما زالت بتحالفاتها الاستراتيجية مع المحور السوري ـ الإيراني تزعزع الاستقرار الداخلي، وتمنع قيام الدولة وتعرّض لبنان مجّدداً لضربة إسرائيلية مدمّرة.

تُظهر هذه الاتّهامات المتبادلة بوضوح أنّ لبنان الساحة ما زال مرشّحاً لامتصاص المواجهات الإقليمية، وأنّ تطوّرات الوضع الداخلي سلباً أو إيجاباً تتحكّم بها العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، والأمريكية ـ السورية، والعلاقات السعودية ـ الإيرانية، والسعودية ـ السورية.

وهذا يعني أنّ لبنان لا يمتلك مصيره بيديه. إنّه يسير على حافة الهاوية. ما يجري فوق ساحته لا يمكن فصله عن الأوضاع والصراعات الإقليمية. إنّ قسماً كبيراً من أزمته يتمثّل في أنّه كان، وما زال، عامل انقسام بين الدول العربية وضحيّة لهذا الانقسام في آن، فسوريا تدعم المعارضة والسعودية تدعم الموالاة. والرهان هو اليوم على تفاهم سوري ـ سعودي بات الكلام عليه من عناوين المرحلة، كما أنّ التأزّم في المنطقة يبدو أنّه على وشك الانحسار في ظلّ الدعوات

إلى حوار إيراني ـ أمريكي وأمريكي ـ سوري لإيجاد تسويات معقولة لأزمات المنطقة وقضاياها، ما يترك تداعيات إيجابية على تثبيت التهدئة في لبنان.

الحوار هو عنوان المرحلة التي بدأتها الإدارة الأمريكية الجديدة. واقترن الحوار بإجراءات عملية، ما قد يفضي بالتأكيد في حال نجاحه إلى إطفاء شرارات التصعيد في لبنان التي ما زالت تتنقّل بين الفينة والأخرى بين المناطق تفجير عبوات ناسفة وأعمال خطف وتهديد واعتداء على مقارّ حزبية وسواها.

٦ ـ الانتخابات النيابية، استحقاق تهدئة أم تصعيد؟

منذ دخول لبنان مرحلة التهدئة السياسية باتفاق الدوحة والاستحقاق الانتخابي المقرّر في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ يتحكّم بالمواقف السياسية وبمضمون الخطاب السياسي الذي يضع اللبنانيين أمام خيارين يدّعي أصحاب كلّ منهما أنّ في خيارهم إنقاذاً للبنان، ففريق الرابع عشر من آذار يتحدّث عن «ثقافة السلام والحياة» في مواجهة «ثقافة الحرب والموت»، وفريق الثامن من آذار يتحدّث عن «ثقافة المقاومة والاستشهاد» في مواجهة «ثقافة الذلّ والاستسلام». الفريق الأوّل يحذّر من عودة «الوصاية السورية»، والفريق الثاني يحذّر من مخاطر السير في ركاب المشروع الأمريكي ـ السعودي. ولعلّها المرّة الأولى في تاريخ الديمقراطية في لبنان التي يجد اللبنانيون أنفسهم مدعوّين فيها للاختيار بين مشروعين سياسيين يتنافسان على تكوين السلطة وموقع لبنان ودوره في محيطه والعالم، وهذا أمر جيّد لإسهامه في تجديد الحياة السياسية، وتنشيط البرامج، وردّ الاعتبار إلى حرّية الناخب على الرغم من وفرة الكلام المسموع لدى الطرفين على المال السياسي وشراء الذمم.

بين خطاب انتخابي يحذّر من عودة «الوصاية السورية»، وآخر يحذّر من مخاطر الالتحاق التبعي بالمشروع الأمريكي ـ السعودي ما يدلّ على عمق الترابط بين قوى الداخل والمحاور الدولية والإقليمية، وفي هذا قلق على إمكان قيام سلطة توافقية قادرة على الانطلاق بعجلة الدولة بعد السابع من حزيران/ يونيو بعيداً عن صراع المحاور التي ينتمي إليها أو يعمل لحسابها هذا الفريق أو ذاك. وعليه لا يمكن الركون إلى أنّ مرحلة ما بعد الانتخابات ستكرّس روحية العمل المؤسساتي التوافقي إذا لم تحترم الأطراف كافة نتائجها، وتلتزم قواعد الحكم الدستوري التوافقي الذي يحمي الجميع ويحفظ حقّ الجميع في المشاركة، ويقطع الطريق على الاستمرار بالسير بمشاريع خاصة أو فئوية لا تتلاءم والمصلحة الوطنية العليا.

مهما كانت نتائج الانتخابات، يتميّز لبنان بالتعدّدية السياسية التي هي الأساس الذي بنيت عليه ديمقراطيته التوافقية، إذ يتعذّر على أيّ فريق أن يتسلّم لوحده السلطة، وأن ينفرد أو يستأثر بها من دون دفع البلد إلى حرب أهلية، ومن كان الفائز فلا مناص له من العمل على تشكيل حكومة تفاهم وطني. هذا على الرغم من ارتفاع حدّة الخطاب السياسي الانتخابي لدرجة التهديد بعدم المشاركة في الحكم إذا فاز هذا الفريق أو ذاك من جهة، ولدرجة قبول التحدّي في إدارة الحكم بالانفراد إذا استنكف الفريق الخاسر عن المشاركة، من جهة أخرى.

الوضع الانتخابي متأزّم لدرجة التهويل على الناخب بأنّه أمام تحوّل مصيري، وما يدفع بالوضع إلى المزيد من التأزّم هو النظام الانتخابي الطائفي الذي يفرض مرشّحين يجيدون فنّ إثارة العصبيات الطائفية، ويتقنون فنون الكلام العنفي غير اللائق والمُنافي لأدبيات التخاطب السياسي، وهذا ما يمكن أن يترجم اعتداءات قد تتطوّر إلى «خبطة أمنية» على الرغم من أنّ القياديين في جلسة من جلسات الحوار في القصر الرئاسي اتّفقوا على العمل مع كل السلطات والمراجع المختصّة لتأمين المناخ السياسي والأمني المناسب لإمرار الاستحقاق الانتخابي بأعلى درجات الاستقرار والتحصين الداخلي.

وإذا مرّت الانتخابات في مثل هذا المناخ يكون لبنان قد دخل مرحلة سياسية جديدة تمكّنه، في حال تكوين سلطة المشاركة الفعلية في الحكم، من تحديد خياراته الأساسية في السياستين الخارجية والدفاعية. ما يعزّز هذا المناخ هو أنّ المعطيات الحالية في لبنان محكومة بسقوف التهدئة الجارية في المنطقة بين الأطراف المعنيين بالأزمة اللبنانية. هذه التهدئة في حال ثبوتها تفتح الأمل على إمكان التوصّل إلى تسوية بين اللبنانيين، والتسوية الإقليمية إذا ما استؤنف العمل لها بصورة جدية ترخي إيجابياتها على الوضع الداخلي اللبناني، فالمواجهة كما التفاهم في لبنان لا تأتي اعتباطاً، بل تمهّد لها أو تصنعها مواقف وسياسات إقليمية ودولية.

في أيّ حال، فإنّ الانتخابات النيابية المقبلة لن تؤدّي إلى أكثرية ساحقة تسمح لها بقيادة البلد إلى حيث مصالحها وارتباطاتها، فالتوازن يبدو قائماً في عدد واسع من الدوائر الانتخابية وحظوظ الفريقين بالفوز تكاد تكون متساوية، الأمر الذي لن يحدث تغييراً جذرياً في تركيبة السلطة وسياسات الحكم لأنّ التغيير الاستراتيجي مرتبط كما ذكرنا آنفاً بالتسوية الإقليمية.

إنّ هذا الارتباط يجعل الجميع مرتبكين أمام الاستحقاق الانتخابي، فقيادات

الطرفين تحرّكت على غير جبهة إقليمية ودولية لاستشفاف ما يرشح من مداولات سورية ـ أمريكية وسورية ـ سعودية. هذه المداولات يفترض الجميع أنّها ستحدّد معالم المرحلة المقبلة، فإمّا أن تتّجه المنطقة برمّتها نحو التهدئة والتسويات ومعها لبنان، وإمّا أن تنزلق إلى المزيد من المواجهات والحروب ومعها لبنان.

لهذا نعتبر أنّه على الرّغم من الاحتقان الانتخابي والصوت المرتفع لا شيء يشي بأنّ تفجيراً أمنياً خطيراً سيحصل قبيل الانتخابات يطيح بها ويضع لبنان مجدّداً على شفير الهاوية. البعض من السياسيين يتوقّع حدوثه، ولكن بعض المراقبين لا يعتقدون أنّ ما يتوقعه هؤلاء سيحدث. بدأت بعض المؤشرات السلبية تظهر على الأرض، ولكنّها ما زالت حتى اليوم محصورة، وهي من قبيل الصدامات والاستفزازات الانتخابية المعهودة في مثل هذه المواسم، وهي لا تشكّل خطراً جدّياً على الأمن الوطني أو السلم الأهلي.

خلاصات عامة

جاءت أحداث لبنان على امتداد عام ٢٠٠٨ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩ لتثبت النتائج الأوّلية الآتية:

ـ تراجع قوى الرابع عشر من آذار سياسياً أمام تقدّم قوى الثامن من آذار، وهو ما بدا واضحاً في اتفاق الدوحة لجهة إعطاء المعارضة الثلث الضامن أو المشارك أو المعطّل في الحكومة.

ـ نجاح قوى الرابع عشر من آذار في رهانها على قيام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وإقامة علاقات دبلوماسية مع سورية، وترسيم الحدود بين الدولتين السورية واللبنانية، واستجرار سلاح حزب الله إلى الداخل.

ـ احتفاظ حزب الله بسلاح المقاومة وتعزيزه وتعزيز قدرات المقاومة، ومنها قدراتها الصاروخية المضادّة للطائرات، وإثبات صحّة القول إنّ قوّة المقاومة قوّة للبنان، بدليل أنّ الرئيس سليمان بدءاً من خطاب القسم حتى آخر تصاريحه يشدّد على عدم التفريط بهذه القوّة، خصوصاً في أيّ استراتيجية توضع للدفاع عن لبنان. وقد أثبت حزب الله بالقول والممارسة، خصوصاً في أثناء الحرب على غزّة، أنّه جزء من النسيج السياسي الوطني اللبناني، وليس طرفاً دخيلاً على لبنان ونظامه السياسي وإدارة حكمه وشؤونه العامة، وهذا ما دعا الكثيرين إلى تفهّم موقف الداعين إلى حماية المقاومة وتأكيد أهمّيتها وضرورة استمرارها وتثمين قدرتها

الذاتية على إدارة السلاح واستخدامه بما يضمن أوّلاً مصالح الشعب اللبناني.

ـ إثبات صحّة الموقف من سورية الذي اتّخذه الرئيس سليمان وما يمثّله هذا الموقف من إعادة تصحيح العلاقات اللبنانية ـ السورية وتنقيتها من كلّ الشوائب على قواعد التكافؤ والتنسيق والتكامل. لقد شهد عام ٢٠٠٨ نهاية المرحلة الممتدّة بين نيسان/ إبريل من العام ٢٠٠٥ تاريخ انسحاب الجيش السوري من لبنان وبين آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٨ تاريخ زيارة الرئيس ميشال سليمان سوريا. بعد هذا التاريخ دخل البلدان خطّ المصالحة والتسوية التاريخية بينهما. إنّ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وإنشاء السفارتين والاتفاق على ترسيم الحدود بدءاً من الحدود الشمالية خطوات تاريخية وأساسية لا رجوع عنها، فقد رفع العلم السوري للمرّة الأولى رسمياً فوق السفارة في بيروت ليضع حدّاً نهائياً للشكوك التي كانت تراود فريقاً من اللبنانيين حول اعتراف الدولة السورية بالدولة اللبنانية، بكيانها الجغرافي وحدودها المعترف بها دولياً وبحقّها في بسط سيادتها على كامل ترابها الوطني.

ـ انتعاش مشروع بناء الدولة بانتخاب الرئيس سليمان وتشكيل حكومة ائتلافية بعد اتفاق الدوحة مباشرة، ولكن دون هذا المشروع ما زالت مطبّات وعراقيل قائمة. فاتفاق الدوحة ولد في لحظة تقاطعات إقليمية ودولية مواتية، وهو لم يجترح المعجزات السياسية التي تسمح بمعالجة كلّ الإشكاليات المتراكمة التي ما زال يعقّدها الخطاب السياسي الانتخابي المتوتّر بعيداً عن أصول التنافس الديمقراطي، وبعيداً عن العمل المؤسساتي الكفيل بتعزيز مشروع بناء الدولة وإنجازه.

ـ ما حدث على امتداد عام ٢٠٠٨ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩ بدا في بعض جوانبه تنفيذاً لأجندات خارجية أو ارتباطاً منفعياً بها حاولت الاستفادة منها غير جهة محلّية وإقليمية ودولية.

ـ الحلّ هو على طاولة الحوار وعبر المفاوضات السلمية والتخلّي عن أعمال العنف، فلبنان لا يحكم إلاّ بالتوافق.

ـ سياسات فرض أمر واقع في لبنان سياسات فاشلة، والسعي إلى السيطرة على لبنان سعي فاشل.

سادساً: العراق.. الدوران في حلقة مفرغة

ورث العراق في عام ٢٠٠٨ كثيراً من المشكلات المتراكمة منذ الغزو في عام٢٠٠٣، وأبرز ما في ذلك استمرار الاحتلال والانقسام العميق بين تيارين عراقيين رئيسين على الأقل، يرى **الأول** إن التعاطي مع العملية السياسية في ظل الاحتلال ضروري أو ممكن وواقعي؛ في حين يصرّ **الثاني** على أن الاحتلال غير الشرعي لا يمكن إلا أن يسفر عن نتائج غير شرعية، متجسّدة بالحكومات الثلاث التي تعاقبت على العراق عقب تسلم السلطة من الحاكم المدني الأمريكي، بول برايمر، في صيف عام ٢٠٠٤.

ولم يكن أي من التيارين متماسكاً أو ثابتاً طوال الوقت، فخلال عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ شهدت كل من أطراف العملية السياسية وتلك التي تعارضها انقسامات وتكتلات جديدة ارتبطت بتطورات عديدة على الأرض وكثير منها تشكل بفعل مقدمات سبقت ذلك العام وتضمنت أحداثاً ومواقف أسفرت في بعض الأحيان عن تحولات جوهرية أكثر من نسبية أثرت في خارطة الأحداث اللاحقة. ولم يكن التحسن الأمني كافياً لضمان دخول العراق مرحلة الاستقرار بعد سنوات من العنف عقب الاحتلال، إذ كانت هنالك مشكلة تتعلق بالطبقة السياسية التي ظلت على حالها واستمرت بإدارة شؤون العراق بالرؤى السياسية والأمنية ذاتها التي ألحقت أذى بالغاً بكيانه الاجتماعي وهويته الوطنية ناهيك بأمنه القومي. كما إن مشكلة بقاء الاحتلال وإصرار الإدارة الأمريكية السابقة على استمراره تحت مسميات مختلفة إلى جانب التدخل الإيراني متعدد الأشكال والمستويات، وقضايا خلافية أخرى عديدة منها الدستور وكركوك وتوزيع الثروة وغياب الثقة بين الشركاء السياسيين، كل ذلك جعل من استقرار الوضع الأمني أمراً نسبياً وهشاً وقابلاً للانفجار في أي لحظة.

وعبّر مسؤولون عراقيون وأمريكيون أكثر من مرة عن هذه المخاوف، فقد كانت الأسس الحقيقية للاستقرار الدائم المتمثلة بمصالحة وطنية كاملة وبلا استثناءات أو اشتراطات مسبقة غير متوافرة، حيث استمرت الرؤية الانتقائية لمشروع المصالحة، كما تواصل الفكر الإقصائي والاجتثاثي تجاه نسبة كبيرة من العراقيين، بل إن الإمساك بزمام الوضع الأمني جعل السلطة باختلافاتها الداخلية العميقة أكثر ابتعاداً عن تفهّم المتطلبات الحقيقية للمصالحة، مسنودة من قبل الولايات المتحدة التي ظلت حتى أواخر أيام إدارة الرئيس السابق جورج بوش غير قادرة على التعاطي الإيجابي مع الأحداث في العراق، وغير قادرة، أو ربما غير راغبة في إصلاح ما أفسدته في البنية السياسية والاجتماعية، ناهيك عن البنية الاقتصادية والإنسانية.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩ سجلا تقدماً ملحوظاً على صعيد الرؤية الوطنية العراقية في التعامل مع آثار الاحتلال ولا سيما في ما يخص النظرة تجاه القوى التي سادت الساحة السياسية منذ عام ٢٠٠٣، إذ فشلت أغلبية هذه القوى في الاستمرار بتسويق نفسها انطلاقاً من الشعارات الطائفية، بل حتى الدينية، وأسفرت انتخابات مجالس المحافظات التي جرت يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عن نتائج ربما لن تغير الخارطة السياسية إلا بشكل نسبي يتمثل بتبادل مواقع القوة والنفوذ بين القوى السياسية الرئيسة التي تحكم منذ بدء الاحتلال، لكنها ستكون مهمة بسبب الوعي الشعبي الجديد الذي عبّرت عنه لا سيما من خلال تأييده مركزية الدولة ورفض الطائفية ومشاريع التقسيم وحتى الفدرالية وإظهار استعداد الشعب العراقي للتغيير وعدم قابليته للتضليل، والأهم رفضه التدخل الإيراني من خلال إسقاط القوى التي عرفت بالارتباط به.

وإلى ذلك، هناك تطور آخر تمثل بالتراجع المطّرد لحماسة الولايات المتحدة البقاء الطويل في العراق، حتى مع توقيع الاتفاقية الأمنية أواخر عام ٢٠٠٨، وهو ما ظهر جلياً في سياسة الرئيس باراك أوباما المعلنة، وفي الاتجاه العام للولايات المتحدة التي تكوّن فيها اتجاه شعبي قوي يضغط للانسحاب من العراق بغضّ النظر عن الوضع الأمني، متأثراً بالتكاليف العالية للاحتلال بشرياً ومادياً واستراتيجياً التي نجحت المقاومة الوطنية العراقية في إجبار الولايات المتحدة على دفعها.

ويمكن إجمال أبرز المقتربات لتحليل الوضع في العراق خلال المرحلة السابقة في كل من: الوضع الأمني والميداني، والسلطة والنفوذ، والمقاومة، والنفوذ الخارجي، وأخيراً تحليل نتائج الانتخابات.

١ ـ الوضع الأمني والميداني

تزامن حدثان في تغيير وجهة التطورات الأمنية في العراق إلى حد كبير خلال عام ٢٠٠٨، كان **الأول** إعلان مقتدى الصدر في آب/ أغسطس ٢٠٠٨ تجميد أنشطة ميليشيا جيش المهدي لأجل غير مسمى بعد قرارين موقتين بتجميد هذه الأنشطة طوال نحو عام قبل ذلك، وكان الحدث **الثاني** تغيير وجهة وشكل العلاقة بين القوات الأمريكية وبعض الأطراف والقوى العشائرية وقوى أخرى كانت رافضة الاحتلال في المناطق ذات الأغلبية السُنية إلى نوع من التعاون وتبادل المصالح لضرب تنظيم القاعدة وطرده من هذه المناطق من خلال ميليشيات محلية مدعومة أمريكياً، عرفت لاحقاً باسم الصحوات.

أ ـ تم الحدث الأول بعد معارك طاحنة في مدينة كربلاء بين ميليشيا جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر وقوات الشرطة التي يسيطر عليها المجلس الأعلى الإسلامي الذي يحظى بسلطات واسعة في الدولة وعلاقات وثيقة مع الأمريكيين وبدعم معروف من إيران، ما تسبب في حينه بمقتل ٥٥ من الزائرين الشيعة وجرح ٣٨٠.

وبالطبع لم يكن القرار مجرد صحوة مفاجئة من زعيم التيار الصدري، فمنذ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ حينما بدأت الولايات المتحدة تنفيذ خطة زيادة قواتها في العراق، تعرّض جيش المهدي لسلسلة مستمرة من الهجمات على معاقله الرئيسة في بغداد وسواها، واعتقل عدد كبير من عناصره وقياداته، وهربت قيادات أخرى إلى إيران وبدأ دور هذه الميليشيا بالانكماش بعد أن كانت قد اتهمت بالإمعان في جرائم طائفية واسعة النطاق لا سيما في العاصمة بغداد.

في الوقت ذاته شعر مقتدى الصدر أنه بدأ يفقد سيطرته على عناصره التي توزعت على مجاميع متعددة غير منضبطة اتخذت شكل العصابات الإجرامية، حيث لم يفطن التيار الصدري، وهو في غمرة ما كان يحسبه نجاحات ضد السنة في الحرب الطائفية المريرة، إلى أن معركة من هذا النوع لا يمكن أن تجلب الفخر، وبالتالي فإن من يشارك من أي مذهب أو دين فيها سيتصرف كمجرم لا

كمقاتل، وهو ما حصل بالنسبة إلى جيش المهدي تماماً، كما حصل لتنظيم القاعدة في الاتجاه الآخر.

ضعفت قوة ميليشيا جيش المهدي إلى حد كبير بسبب مطاردة الأمريكيين من جانب والانقسامات العديدة داخله من جانب آخر، وقامت القوات العراقية مدعومة من القوات الأمريكية والبريطانية بعمليات واسعة ضد هذه الميليشيات في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ في محافظتي البصرة والناصرية الجنوبيتين، وكذلك في مدينة الصدر شرق بغداد، وشهدت قتالاً عنيفاً تسبب بسقوط مئات القتلى والجرحى، وفي البصرة حاصرت ميلشيا جيش المهدي رئيس الوزراء نوري المالكي في المبنى الذي كان يدير منه العمليات بنفسه لولا تدخل وحدات خاصة من الجيش العراقي مع القوات البريطانية لإنقاذه. وتسببت تلك المعارك بتحييد جيش المهدي كميليشيا مؤثرة على الأرض، لكن التيار الصدري ظل موجوداً كقوة سياسية وشعبية حتى مع قضاء زعيمه معظم الوقت خلال عام ٢٠٠٨ في إيران.

ب ـ تزامناً مع هذه الأحداث ومنذ أواسط عام ٢٠٠٧ كان يجري بناء تحالف عشائري في بغداد والمحافظات التي تقطنها أغلبية سُنية لمواجهة تنظيم القاعدة وطرده، وتشكل بالفعل ما عرف باسم «الصحوات» التي بدأت بصحوة الأنبار، ثم امتدت إلى نينوى وصلاح الدين وبغداد وديالى والتأميم، وهذه التشكيلات ليست مركزية، بل تخضع لتوجيه الزعامات العشائرية أو المناطقية المحلية، وحظيت بدعم أمريكي يتضمن رواتب شهرية للمقاتلين في هذه الميليشيات تبلغ ٣٠٠ دولار للفرد.

استقطبت هذه القوة الجديدة بسرعة أعداداً متزايدة من الجمهور المحلي تمثل قوى مختلفة تجمعها الرغبة في طرد مقاتلي تنظيم القاعدة الذي خسر قاعدته الشعبية وبيئته الحاضنة التي دعمته حينما كان قتاله موجهاً ضد القوات الأمريكية قبل أن يتبنى هذا التنظيم خطاباً طائفياً تقسيمياً وأجندة عابرة للمصالح الوطنية العراقية، ثم ليبدأ بعد ذلك بممارسة عمليات قتل واختطاف على أساس طائفي أو من أجل الابتزاز المالي، اتسعت لتشمل السُنة أنفسهم، فضلاً عن اتباعه أساليب وحشية لإخضاع المجتمعات المحلية لفلسفته الدينية المتشددة.

وإضافة إلى ذلك تسبب مقتل العديد من قيادات القاعدة على يد القوات الأمريكية، وأبرزهم أبو مصعب الزرقاوي الذي قضى بغارة جوية أمريكية في

حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، بصعود قيادات جديدة أكثر تطرفاً، وبعضها كان يفتعل التطرف والقسوة لتغطية جهله بأمور الدين وحرصه على موقعه الذي يوفر له النفوذ والمال، حتى استعدى تنظيم القاعدة وما عرف بدولة العراق الإسلامية التي أعلنها التنظيم في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ المجتمعات المحلية السُنية بما فيها فصائل المقاومة التي قتل الكثير من عناصرها القيادية على أيدي أفراد هذا التنظيم لأسباب، منها رفض فصائل المقاومة الانضمام إلى (دولة العراق الإسلامية) وعدم اتفاقها مع الخطاب الطائفي للقاعدة.

هيأ تحجيم كل من تنظيم القاعدة وميليشيا جيش المهدي نزع فتيل الحرب الطائفية التي أودت بحياة عشرات الآلاف من العراقيين، وتسببت بتهجير نحو أربعة ملايين منهم، وتحقق قدر من الاستقرار الأمني في بعض المناطق التي كانت تشهد أحداث عنف، وهو الأمر الذي ساعد على أن تتسلم السلطات العراقية الملفات الأمنية في خمس محافظات خلال عام ٢٠٠٨ منها محافظة الأنبار التي كانت الأشد توتراً طيلة سنوات ما بعد الغزو.

لكن مكامن التوتر ظلت قائمة لأسباب عديدة، منها بقاء الأطراف التي تعاملت بنهج الطائفية السياسية وهيأت عملياً للاحتراب الطائفي في مواقعها بالسلطة، أو ميدان اتخاذ القرار والتأثير. ولذلك لم ينته العنف الذي يستهدف المدنيين وظلت الدولة عاجزة عن توفير الأمن الكامل للمواطنين لأنها هيمنت ولو جزئياً على مواضع السيطرة الأمنية، لكنها لم تنه الأسباب التي تدفع هذه الجهة أو تلك للإقدام على استهداف المدنيين لأي سبب كان، وكان تجدد العنف خلال شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٩ الذي تسبب بقتل أو إصابة المئات في شتى المناطق ومنها كربلاء دليلاً على أن الاستقرار الأمني كان هشاً وقابلاً للاختراق.

٢ ـ النفوذ والسلطة

لم تستقر حدود القوة والنفوذ في العراق على حال خلال عام ٢٠٠٨ حيث انتهى العام على غير الصورة التي بدأ بها، في حين أضافت إليه نتائج انتخابات مجالس المحافظات في نهاية أول شهور عام ٢٠٠٩ تغييرات جديدة تؤثر هذه المرة ولو نسبياً في خارطة السلطة، وربما تهيّئ لمناخ سياسي قد يكون له أثر مباشر في الانتخابات البرلمانية في نهاية العام ذاته. وافترضت بعض القوى أن النفوذ أهم من السلطة، لذلك حرصت عليه منذ بدء مرحلة ما بعد الاحتلال، فحاولت السيطرة

على القوى الأمنية وعلى الجهاز البيروقراطي ومكامن الثروة ووسائل الإعلام، ولم يكن مهماً جداً منح بعض السلطة من غير نفوذ للآخرين. وطغى هذا الواقع على السنوات اللاحقة، لكنه بدأ يتعرض لتغيير أحدث نوعاً من التبادل في مواقع النفوذ والسلطة بين الفرقاء.

بدأ عام ٢٠٠٨ فيما السلطة تشهد انشقاقات أو خلافات داخل التكوينات الطائفية التي نتجت من انتخابات عام ٢٠٠٥، فالائتلاف العراقي الموحد الذي قدم نفسه على أنه ممثل للعرب الشيعة كان يعيش آثار انسحاب حزب الفضيلة والتيار الصدري منه خلال عام ٢٠٠٧، وكان الفشل باستعادتهما بدايةً لتراجع مد القوة الطائفية، وهو ما كان يعبّر عن نفسه بتطور الأحداث في الشارع الذي كان قد بدأ يشهد خفوت حدة الاستقطاب الطائفي.

ومع ذلك فقد ظل ما تبقى من الائتلاف بجناحيه الأساسيين الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي مع أحزاب أصغر محتفظاً بالأغلبية العددية في مجلس النواب والحكومة (٨١ مقعداً من أصل ٢٧٥)، مقابل تشتت في جبهة التوافق التي قدمت نفسها في انتخابات ٢٠٠٥ على أنها ممثلة للعرب السُنة قبل أن تدب فيها الخلافات هي الأخرى بسبب اتهام الحزب الإسلامي وهو أكبر مكونات هذا التكتل بالتفرد بالقرارات والامتيازات، ثم سرعان ما انسحب من الجبهة كل من كتلة الحوار الوطني نهاية عام ٢٠٠٨، والتجمع الديمقراطي الوطني العراقي مطلع عام ٢٠٠٩ على خلفية استقالة رئيس مجلس النواب المنتمي للجبهة، محمود المشهداني، أواخر عام ٢٠٠٨ فبقي لجبهة التوافق ٢٦ مقعداً فقط، بعدما كان لها ٤٤ عند تشكيلها.

وسط هذه الانشقاقات التي أنتجت تجزيئاً للقوة تتعلق غالبية أسبابه بحقوق ممارسة السلطة وحجم النفوذ، بقي الأكراد (٥٣ مقعداً) محتفظين بوحدة تكتلهم (التحالف الكردستاني)، ولعبوا على نغمة التنافر الطائفي داخل البرلمان والحكومة فحصلوا على نفوذ يفوق سلطتهم وعلى سلطة تفوق حجمهم السكاني، وباتوا أشبه بـ «بيضة القبان» في التوازنات والتوافقات السياسية، لكن نفوذ الأكراد تعدى قدرات سلطتهم في البرلمان والحكومة والكواليس السياسية ليمارسوا نفوذاً على الأرض في مناطق خارج حدود إقليم كردستان وبالتحديد في كركوك والموصل وأجزاء من ديالى، ومع أن الأحداث التي عصفت بالتنظيم الداخلي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني في أواسط شباط/

فبراير ٢٠٠٩ قد يكون لها أثر في قوة الأكراد وتجانسهم في إطار الصراعات السياسية العراقية، إلا أن نتائج تلك الأحداث التي تمثل نوعاً من انقلاب داخلي على زعامة الطالباني لن يقدر لها أن تتكشف على الفور، وقد نشهد في المدى القريب ظهور حزب كردي جديد ينافس هيمنة الاتحاد الوطني الكردستاني على السليمانية بشكل خاص.

ـ تعزيز نفوذ المالكي

كان تشتت السلطة، وبالتالي القوة في العراق، هو ما وسم عام ٢٠٠٨ وربما يكون أحد أسباب الهدوء النسبي الذي بدأت معالمه في ذلك العام، لكنه كان أيضاً سبباً أو ربما نتيجة لصراعات على الأرض بين قوى السلطة التي كانت متحالفة طائفياً قبل أن يفرقها صراع النفوذ مثلما حدث بين المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري في كربلاء والديوانية والسماوة والعمارة، أو بين المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الفضيلة في البصرة، لكنه على الصعيد السُني لم ينعكس على الأرض، لأن قوى جبهة التوافق لا تملك بالأصل قوى مسلحة باستثناء محدود للحزب الإسلامي الذي قد يستند إلى دعم مناصريه في بعض المحافظات، لكنه لا يمتلك ميليشيا محددة وواضحة المعالم. وفي غمرة هذه الخلافات تمكّن رئيس الوزراء، نوري المالكي، من تثبيت معالم نفوذه لا سيما بعد أن أصبح زعيماً لحزب الدعوة (الحاكم)، مزيحاً سلفه إبراهيم الجعفري الذي شكل منتصف عام ٢٠٠٨ حزباً جديداً أسماه تيار الإصلاح.

لكن كل الخطوات التي اتخذها المالكي منذ تنصيبه رئيساً للوزراء في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، لم يكن لها أن تحصل مع وجود حشد من مراكز القوى داخل الطبقة السياسية ووسط الكتلة السياسية الشيعية التي كان يمسك بها بقوة عبد العزيز الحكيم لولا الدعم الذي كان يتلقاه بانتظام من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، فالأخير لم يكتف بتوفير كل قدرات الدعم لسلطة المالكي، بل كان مستمر الدأب على وصفه بـ «الزعيم القوي» و«رجلنا المناسب في العراق»، حتى حينما كان العراق يغرق في أتون الحرب الطائفية كان المالكي يظهر كمجرد رجل طائفي يقود سلطة هشة وغير قادر على الخروج من المنطقة الخضراء.

تسبب هذا الدعم الأمريكي للمالكي بإرسال رسائل واضحة للطبقة السياسية في العراق منحت المالكي فرصاً عديدة لتعزيز نفوذه وتوسيع سلطته التي تجاوزت

حدودها الدستورية في أحيان كثيرة، فكانت خطواته في إزاحة منافسيه على زعامة حزب الدعوة، وتصفيته عسكرياً لحلفائه السابقين من التيار الصدري الذين كانوا سبباً مباشراً في اختياره رئيساً للوزراء، وكذلك في الدخول في صراع قوة مع الأكراد الذين اتهموه بتعطيل الاستحقاق الخاص بكركوك واتخاذ قرارات ومواقف حسبوها معادية لهم، بل إنه مضى أبعد من ذلك حينما قام بتشكيل ميليشيا قبلية في شتى المحافظات مدعومة من الدولة وأموالها أسماها مجالس الإسناد، وأعلن في آذار/ مارس ٢٠٠٨ عن تشكيل ٢٩ مجلس إسناد و٢٣ قيد التأسيس في مختلف ما وصفها المناطق الساخنة، ولم تنفع في وقف تشكيل هذه المجالس احتجاجات القوى السياسية الأخرى.

لم تعترض إدارة بوش على تشكيل مجالس الإسناد على الرغم من أنها دأبت على الدعوة لإلغاء الميليشيات، وكان ذلك على ما يبدو خطوة إضافية لدعم المالكي الذي رد الجميل بتوقيعه الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، لكن رئيس الوزراء العراقي الذي أصبح شغوفاً بلقب رجل العراق القوي الذي أسبغته عليه بعض وسائل الإعلام، خطا خطوة إضافية لتعزيز نفوذه معتمداً هذه المرة على فطنته السياسية أو على نصائح من آخرين، فهو تخلّى خلال عام ٢٠٠٨ عن لغة الخطاب الطائفي الذي كان من بين أبرز سماته منذ أصبح رئيساً للجنة الأمنية في البرلمان وناطقاً باسم كتلة الائتلاف الشيعيّ وقبل ذلك نائباً لرئيس هيئة اجتثاث البعث، وبدلاً من ذلك صار المالكي يتحدث بخطاب وطني، ويكرر مفردات لامست هوى الناس مثل وحدة العراق، والمصالحة الوطنية وغير ذلك، الأمر الذي جعله في أعين كثيرين أفضل الممكن من السياسيين حتى لو كان ماضيه القريب يتضمن غير ما بات يردد، وهو ما عزز نفوذه في الشارع وهيأ لكتلته السياسية الجديدة التي أعطاها اسماً رمزيا دعائياً موحياً (ائتلاف دولة القانون) أن تحظى بأكبر نصيب من الفوز في انتخابات مجالس المحافظات لا سيما في بغداد، وهو ما عزز من نفوذه وسلطته في أنحاء البلاد.

من ناحيته سعى المجلس الأعلى الإسلامي إلى لمحافظة على النفوذ الذي اكتسبه بعد الغزو وإلى تعزيز احتفاظه بالسلطة على معظم مجالس محافظات الجنوب، لكن متغيرات الأحداث خلال عام ٢٠٠٨ جرت على العكس، إذ تراجع نفوذ المجلس الأعلى الإسلامي ومعه جناحه العسكري المعروف بمليشيا قوات بدر، ولو بشكل نسبي، ويبدو أن مرض زعيم المجلس، عبد العزيز

الحكيم، وقضاءه معظم الوقت خلال العام للعلاج في إيران، كان سبباً في تراجع هيمنة المجلس على الائتلاف الحاكم في البرلمان وانتقال مركز القوة إلى المالكي وحزب الدعوة.

ويواجه نفوذ المجلس الأعلى الإسلامي مزيداً من التحدي بعد تصريحات لمقتدى الصدر عقب انتخابات مجالس المحافظات ألمح فيها إلى التحالف مع المالكي لكنه اشترط استبعاد قوى «طائفية» كانت موجودة في الائتلاف الشيعي في إشارة واضحة إلى المجلس الأعلى الإسلامي، وانتقد بشدة قيادة الائتلاف التي يتولاها الحكيم، متهماً إياها بـ «سوء الإدارة والتفرد باتخاذ القرارات والميول الطائفية التي أدت بالعراق إلى الهاوية الأمنية والسياسية». ومن الواضح أن ترتيبات جديدة من التحالفات السياسية ستفرز هذه المرة نمطاً واضحاً من صراع السلطة عقب انتخابات مجالس المحافظات قد يستغرق طوال ٢٠٠٩، استعداداً للانتخابات النيابية نهاية العام.

أبرز مؤشرات التحالفات الجديدة هو التخلي عن التكتل الطائفي لصالح الذرائعية السياسية، حيث يتحالف المجلس الأعلى الإسلامي مع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، ومع الحزبين الكرديين والحزب الإسلامي في سبيل تشكيل تكتل واسع قادر على مواجهة قوة المالكي المتصاعدة، وربما إقصائه من منصبه بطرح الثقة داخل البرلمان، مستفيداً بشكل خاص من تغير الإدارة الأمريكية، وفي مقابل ذلك يسعى المالكي إلى التحالف مع قوى شيعية مناوئة للمجلس الأعلى الإسلامي مثل التيار الصدري وحزب الفضيلة والدعوة ـ تنظيم العراق ـ وكذلك مع قوى سياسية سنية مثل خلف العليان وصالح المطلك، لكنه مع ذلك سيظل محاصراً بخصومة مجلس الرئاسة الذي يملك حق تعطيل مقررات البرلمان، وجميع أعضائه الثلاثة هم من المعسكر المناوئ للمالكي (الأكراد والمجلس الأعلى الإسلامي والحزب الإسلامي)، الأمر الذي ينبئ بجعل عام ٢٠٠٩ بامتياز عاماً للصراعات السياسية وتعطيل قدرة اتخاذ القرار في العراق.

٣ ـ المقاومة

كان عام ٢٠٠٨ صعباً على المقاومة العراقية التي دخلت العام وهي تعاني تداعيات ضربات عديدة تعرضت لها من أطراف مختلفة، غير متفقة مع بعضها بالضرورة خلال سنوات عمرها الذي بدأ عقب الغزو بأيام فقط.

أول أعداء المقاومة هو بالطبع القوات الأمريكية، ثم شاركتها بعد ذلك القوات الحكومية، وهذه لم ينقطع صراعها مع فصائل المقاومة منذ الأسابيع الأولى التي تلت الاحتلال، لكن الهجمات المستمرة التي كانت تتصاعد مع مرور الوقت مستخدمة أسلوب الضربات الشاملة على المدن والقرى العراقية التي تتمركز فيها أو تنطلق منها عمليات المقاومة فشلت في النيل من وجود المقاومة أو قوتها، ولم تكن تخلّف سوى مزيد من الضحايا المدنيين. وحتى وقت قريب عشية بدء عام ٢٠٠٨ لم تكن القوات الأمريكية والحكومية قادرة على دخول مناطق واسعة من بغداد مثل العامرية والدورة والسيدية والغزالية وأجزاء واسعة من محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك. وبطبيعة الحال فإن المقاومة قدمت في المقابل تضحيات مهمة في مجمل هذه المواجهات من الشهداء والمصابين، والمعتقلين الذين وصل عددهم إلى نحو ١٥ ألف شخص، وهو بالطبع ثمن كبير ولا بد من أن يكون مؤثراً، لا سيما إذا ما وضعنا بالاعتبار فارق التسليح وإشكالية غياب الدعم الخارجي بالمال والسلاح الذي ميز التعاطي مع المقاومة العراقية من بين مثيلاتها في المنطقة.

الطرف **الثاني** كان المليشيات التابعة للقوى السياسية المصنفة على أنها شيعية، وتحديداً مليشيا جيش المهدي التابع للتيار الصدري، وفيلق بدر التابع للمجلس الإسلامي الأعلى، حيث تسببت مليشيا القوتين في كثير من الأذى لعناصر المقاومة أو الأشخاص المؤيدين لها من العسكريين السابقين والمفكرين والصحافيين والمهنيين في بغداد وبعض المناطق المختلطة طائفياً بشكل خاص، وهو دور سبق الحرب الطائفية التي اشتعلت في شباط/فبراير ٢٠٠٦، حيث استخدمت مليشيا بدر آنذاك إمكانات الدولة ووزارة الداخلية التي خضعت لسيطرتها في اعتقال وتغييب الآلاف من العراقيين المحسوبين على صف المقاومة أو رفض الاحتلال، ثم بعد ذلك تولت الأمر مليشيا جيش المهدي التي تسببت هجماتها ذات الطبيعة الطائفية في إرباك عمل المقاومة وإجبارها على توجيه جزء من جهدها القتالي، طوال عام ٢٠٠٦ وحتى صيف عام ٢٠٠٧، للدفاع عن بعض المناطق السنية أو المختلطة في بغداد ومحيطها بوجه هذه الهجمات.

ثالث هذه الأطراف كان تنظيم القاعدة الذي دخل مع فصائل المقاومة في اختبارات قوة منذ وقت مبكر بعد الاحتلال سواء لفرض رؤيته (الجهادية)، أو للحصول على البيعة لـ (دولة العراق الإسلامية)، وتطور هذا الصِدام بعد مقتل

أبو مصعب الزرقاوي إلى مواجهات مسلحة في بغداد وسواها، وأعلنت فصائل عدة، منها الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين مقتل أعداد من عناصرها على يد القاعدة.

لكن هذه التحديات والأخطار الثلاثة السابقة لم تتمكن من النيل بشكل جدي من المقاومة، حيث ظلت فاعليتها شديدة التأثير، حتى إن عملياتها بلغت أقصى حد لها في أواسط عام ٢٠٠٧ بعد أن خاضت كل التحديات السابقة، ووصل عدد هجماتها المسلحة على القوات الأمريكية إلى ١٥٠٠ عملية عسكرية أسبوعياً بحسب إحصاءات القيادة العسكرية الأمريكية ذاتها.

أما **آخر** خصوم المقاومة فكان مليشيا الصحوات القبلية التي شكلها الجيش الأمريكي في المناطق السُنية بهدف معلن هو محاربة القاعدة قبل أن تستخدم أيضاً في ضرب عناصر المقاومة والتكفل بمنع العمليات ضد القوات الأمريكية. وربما يمكن اعتبار الصحوات الطرف الأكثر إيلاماً للمقاومة بسبب طبيعتها، فهي تضم نحو ١٠٠ ألف عنصر بحسب الإحصاءات الأمريكية، هم سكان المناطق التي تنشط فيها المقاومة وتعتبر أنها بيئتها الحاضنة، بل إن كثيراً من عناصر الصحوات عملوا في بعض الفصائل قبل أن ينخرطوا لأسباب مختلفة في إطار الصحوات، وهم يحملون معهم معلومات كاملة عن رفاقهم القدامى وأماكن وجودهم وطبيعة أنشطتهم. وكل ذلك وفر معلومات استخبارية ثمينة للأمريكيين تسببت بكثير من الضرر والإعاقة لأنشطة المقاومة حتى انخفض عدد الهجمات المسلحة التي استهدفت القوات الأمريكية إلى ٥٠٠ هجوم أسبوعياً في آذار/ مارس ٢٠٠٨ طبقاً للإحصاءات الأمريكية، أي ثلث ما كانت عليه قبل نحو تسعة أشهر، وهي الفترة التي نشطت خلالها الصحوات، لا سيما بعد طرد القاعدة من معظم مناطق العرب السُنة.

بالإضافة إلى ما ذكر كانت هناك تحديات من نوع آخر تهدد المقاومة كمبدأ وكفصائل لا تقلّ خطورة عن التحديات السابقة، ويتمثل ذلك بشكل خاص في التهديد الداخلي، وأبرز ما فيه فشل المقاومة في إيجاد آليات عمل تسمح لها بتوحيد جهودها، فضلاً عن توحيد عناوينها وكياناتها، فاستقر الحال على عشرات الفصائل الكبيرة والصغيرة، وبعضها كان مجرد عناوين من غير تأثير على الأرض، وارتبط بذلك طبعاً الفشل في الاتفاق بين الفصائل على استراتيجية مشتركة ورؤية دقيقة وواضحة وأيضاً مرنة لطبيعة الصراع وما سيليه في حال النصر والعلاقة مع الدولة ومع النظام السياسي الراهن.

لقد تولدت خلافات بين الفصائل حول كثير من هذه القضايا الإشكالية، ينبع بعضها من الخلاف بين مرجعيات الفصائل وأسسها الفكرية، أو من غياب القدرة والمرونة لحل خلافات الرؤية وتوحيدها أو مقاربتها بطريقة تحفظ الجبهة الداخلية. وحتى مع حقيقة أن معظم الفصائل حافظت على حد أدنى من التفاهم الذي يمنع الاحتراب أو الصراع (حتى ظهور الصحوات)، فإن عدم التوحد كان مشكلة جوهرية بحد ذاته.

ومن بين أبرز نقاط الاختلاف داخل جسد المقاومة ما تكرس كجزء من تداعيات الهجمات الطائفية التي تعرضت لها المناطق السُنية خلال عام ٢٠٠٦، والجزء الأكبر من عام ٢٠٠٧، حينما ظهرت داخل المقاومة أصوات قويت باستمرار طالبت بإعادة النظر بأولويات القتال، حيث اعتبرت أن إيران والمليشيات المرتبطة بها في العراق أكثر خطراً من القوات الأمريكية، إذ تمثل الأولى خطراً عاجلاً وداهماً يهدد بتغيير واقع الديموغرافيا والجغرافية السياسية في العراق ولا سيما في بغداد، ويؤكد أصحاب هذه الرؤية أن إيران من مصلحتها إبقاء المقاومة منشغلة في الصراع مع الأمريكيين بينما هي تستغل الزمن والظرف لبناء المليشيات المرتبطة بها والسيطرة على الأرض وتوسيع دائرة نفوذها في العراق. ومن أمثلة من يدخل في إطار هذا التيار الجيش الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق) والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)، وهي فصائل انضوت إلى جانب فصائل أخرى في إطار المجلس السياسي للمقاومة العراقية الذي أعلن عنه في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

وفي المقابل يرى الطرف الآخر أن الخطر الإيراني كبير بالفعل لكنه يجادل بأن الاحتلال الأمريكي هو الذي سمح للنفوذ الإيراني بالنمو والتوغل في العراق وبالتالي لا بد من إنهاء هذا الاحتلال قبل التفرغ لإنهاء النفوذ الإيراني. ومن بين أبرز فصائل هذا التيار كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين المنضويين مع فصائل أخرى في إطار جبهة الجهاد والتغيير. ولم يتمكن الطرفان من الاتفاق على منطقة مشتركة فحدث تناقض اتخذ شكلاً استراتيجياً في بعض الأحيان، لا سيما أن جزءاً من عناصر التيار الأول عملوا في إطار الصحوات لتنفيذ رؤيتهم، فتحول الانشقاق إلى عداوة وصراع مع رفاق الأمس.

كانت ظروف تشكيل المجلس السياسي للمقاومة العراقية بحد ذاتها سبباً آخر للنزاع والاختلاف بعد أن كان متوقعاً من تشكيل المجلس أن يكون سبباً للوحدة

المنتظرة بين الفصائل، لا سيما مع صعوبة التحديات التي كانت تواجهها في ميادين عملها، أو في المواقف والقرارات التي كان يتوجب اتخاذها مع تطور الأحداث السياسية في ما يتصل خصوصاً بالاتفاقية الأمنية التي كان يجري التفاوض حولها بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة، أو بسبب ما كان يروّج من احتمالات الانسحاب الأمريكي ولو بعد حين من العراق، وبالتالي ضرورة الاستعداد للمرحلة الجديدة. ولم تسهم هذه الظروف وسواها في توحيد الفصائل وإيجاد مرجعية سياسية مشتركة لها، فكان تأسيس المجلس عنصر تشتيت بل نزاع بين من انضم ومن قرر عدم الانضمام.

غير أن هذه التحديات كلها لم تمنع استمرار المقاومة وتصاعدها، حيث واصلت بعض الفصائل خلال عام ٢٠٠٨ حضورها القوي على الأرض بشن هجمات مستمرة ضد القوات الأمريكية، ومن أبرز هذه الفصائل في الوقت الحاضر: جيش المجاهدين وجيش الراشدين وجيش رجال الطريقة النقشبندية وأنصار الإسلام وجيش سعد بن أبي وقاص وكتيبة درع الإسلام وكتائب أبو بكر السلفية، كما كانت الحرب الإسرائيلية على غزة فرصة لبعض قوى المقاومة لتصعيد عملياتها المسلحة ضد القوات الأمريكية انتصاراً للشعب الفلسطيني، وإدراكاً من هذه الفصائل لوحدة المعركة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، كما عبّرت عن ذلك بيانات هذه الفصائل في مواقعها على الإنترنت خلال فترة العدوان الإسرائيلي.

٤ ـ النفوذ الخارجي

أ ـ الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية

مع مطلع عام ٢٠٠٨ كان العراق يستعد لدخول مرحلة جديدة من مراحل خضوعه للنفوذ الخارجي، فعشية هذا التوقيت كان رئيس الوزراء، نوري المالكي، قد اتفق مع الرئيس الأمريكي السابق بوش من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة على ما سمي باتفاقية الإطار الاستراتيجي التي حسبتها واشنطن الجائزة الكبرى للغزو والاحتلال يختم بها بوش عهده ويضعها على الطاولة أمام الرئيس الجديد كإنجاز ربما ينسي الأمريكيين مستنقع العراق الذي عُدَّ أكبر خطايا بوش وإدارته.

وقدّر للاتفاقية بحسب تفاهم بوش والمالكي أن تبرم في أواسط العام الجديد

كحد أقصى، لكن المفاوضات حولها دخلت مراحل معقدة مع اشتداد الرفض الشعبي لها حتى قبل أن يتسرب أي من بنودها، حيث كان المزاج الشعبي وحتى السياسي يعتبر أن مجرد إلزام العراق باتفاقات طويلة الأمد مع قوة كبرى تحتل البلاد فعلياً أمر غير مقبول، بل إنه كان يُعد عملاً من أعمال الخيانة.

ودافعت القوى السياسية المشاركة في السلطة، تتقدمها القوى الكردية، عن الاتفاقية من حيث المبدأ، قبل أن يبدأ رئيس الوزراء بتسويقها على أنها إنجاز وطني يحسب له، مستنداً إلى ما ستحققه من إخراج للعراق من طائلة البند السابع ووصاية مجلس الأمن، فضلاً عن تضمينها انسحاب القوات الأمريكية من العراق في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١١، وهو ما ركزت عليه الدعاية الحكومية العراقية بعد ذلك.

نظر الكثيرون إلى هذه الاتفاقية على أنها ترهن العراق رسمياً للولايات المتحدة لعشرات السنين المقبلة، وتمنح واشنطن ما لم تتمكن من تحصيله بالاحتلال العسكري المباشر، وأبرز ما في ذلك قواعد عسكرية ومصالح اقتصادية وسيطرة شاملة على مقدرات العراق والهيمنة على سيادته من خلال اتفاقيات متعددة الوجوه، ولعل من أبرز أسباب الرفض أن جدولة الانسحاب الذي قدمته الحكومة العراقية على أنه منجز بحد ذاته يبرر الاتفاقية، ليس غير تحصيل حاصل كان سيقع باتفاقية أو من دونها، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تعاني مأزقاً استراتيجياً عالمياً لأسباب شتى، من بينها الحرب في العراق، وكان الانسحاب خياراً مطروحاً بقوة إلى حد أنه أصبح شعاراً انتخابياً أساسياً للرئيس الحالي، باراك أوباما، خلال حملته التي قادته إلى البيت الأبيض، وهكذا فإن الاتفاقية لم تفعل غير أنها قدمت إلى الأمريكيين ثمن انسحاب كانوا سيقومون به مجاناً ومن تلقاء أنفسهم.

والحقيقة أن النظام السياسي العراقي كان في مجمله متلهفاً على هذه الاتفاقية (باستثناءات محدودة أبرزها التيار الصدري) ليس لضمان انسحاب أمريكي بل لضمان مستقبل النظام نفسه في حال انسحاب القوات الأمريكية الذي بانت معالمه لا سيما مع زيادة حظوظ المرشح أوباما في حينه، وترجيح تنفيذ وعده بالانسحاب من العراق خلال ١٦ شهراً. كان هذا النظام السياسي بمعظم أحزابه وقواه الطائفية والعرقية وحتى تلك التي تصف نفسها بالوطنية أو العلمانية، يريد هذه الاتفاقية التي ستلزم الولايات المتحدة بحمايته وضمان بقائه في مواجهة

خصومه من العراقيين، ومنهم بالطبع المقاومة العراقية بشتى فصائلها، ووضع كل من يتصدى لهذا النظام ويرفض سياساته في خانة الإرهاب، والسماح للنظام العراقي الراهن بالاستمرار في مطاردة من دأب على وصفه بعناصر النظام السابق، لا سيما منهم الكوادر والعقول العراقية الوطنية التي ترفض نهج الاحتلال والتعصب الطائفي، وكل ذلك مقابل ضمان المصالح الأمريكية بمستوياتها كافة في العراق.

ضمنت الاتفاقية الأمنية (أو ما أسمته الحكومة اتفاقية سحب القوات) نفوذ الولايات المتحدة بعيد المدى في العراق، وهو نفوذ لم ينقطع منذ الغزو في عام ٢٠٠٣، حيث حظيت الولايات المتحدة كقوة احتلال بامتيازات وصلاحيات أمنية وسياسية واقتصادية مطلقة أخذتها بإرغام القوة أو بموجب قرارات مجلس الأمن التي منحتها الوصاية على شؤون العراق، وخضعت للأمريكيين السيادة العراقية بالكامل، وبات الساسة بكل مستوياتهم جزءاً من دائرة النفوذ الأمريكي، يتوسلون به للبقاء أو لتحقيق الأجندات والغلبة السياسية على شركائهم السياسيين، أو حتى للاحتفاظ بحياتهم بعد أن أصبح الحرس الشخصي لمعظمهم من المتعاقدين مع القوات الأمريكية. وفي هذا الإطار يمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين:

تشير **الملاحظة الأولى** إلى أن إقرار الاتفاقية لم يضع من قريب أو بعيد خاتمة للجدل الذي دار حولها، ومن الطريف أن الجدل بدأ باسم الاتفاقية التي أصرت الحكومة العراقية على تسميتها بـ «اتفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق»، وهو اسم لا يخلو من صحة، إذ يفترض أن تنتهي السنوات الثلاث التي تمثل عمر الاتفاقية بالانسحاب النهائي للقوات الأمريكية من العراق، غير أن الاتفاقية تتضمن بالتأكيد أموراً أخرى بالغة الأهمية والخطورة من قبيل النص على التزام أفراد القوات المسلحة الأمريكية وأفراد العنصر المدني باحترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية، فمن سيتولى تحديد تلك العادات والتقاليد؟ والنص على المداولات الاستراتيجية بين الجانبين في حالات منها تهديد نظام العراق «الديمقراطي» أو مؤسساته «المنتخبة»، وهذا يعني التزام القوات الأمريكية بالدفاع عن النظام السياسي كلما رأى نفسه مهدداً. إن تسمية الاتفاقية بـ «اتفاق» انسحاب القوات الأمريكية من العراق يعيد التذكير بما درج أنصار الاحتلال عليه من تسمية قوات الاحتلال بالقوات «متعددة الجنسيات» من قبيل إضفاء طابع «دولي» زائف على ما يجري في العراق.

ومع أن هذا القسم من التقرير لن يكرر الحديث بشأن القضايا التي سبق تناولها مثل حق الولاية القضائية على القوات الأمريكية، وحرية هذه القوات في إدخال ما تشاء إلى الأراضي العراقية من دون تفتيش، ومسألة استخدام القوات الأمريكية العراق منصة انطلاق للهجوم على دول مجاورة في ضوء ما هو معطى لهذه القوات في الاتفاق من حق الدفاع عن النفس، إلا أن الملاحظ أن القضية التي حظيت بالحد الأدنى من النقاش ـ مع أنها لا تقل خطورة عن قضية الانسحاب ـ هي قضية موارد العراق المتحصلة عن ثروته النفطية، فإذا كان الانسحاب علامة على استعادة السيادة السياسية، فإن القرار العراقي المستقل بشأن استخدام هذه الموارد شرط مطلوب لاستعادة السيادة الاقتصادية، ويقلق كثيراً أن يرد ضمن بنود الاتفاقية أن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بـ «مساعدة» العراق بشأن الطلب الذي قدمه إلى مجلس الأمن لمد «الحماية» والترتيبات الأخرى بشأن النفط ومنتجاته والغاز الطبيعي، والموارد والالتزامات الناشئة عن مبيعات هذه الموارد، وصندوق تنمية العراق وفقاً للترتيبات المحددة في قراري مجلس الأمن ١٤٨٣ و١٥٤٦ لعام ٢٠٠٣ اللذين يمثلان بأحد المعايير صيغة «قانونية» لنهب موارد الثروة العراقية.

ولا بأس من اختتام هذه الملاحظة بالتذكير بأن الحكومة العراقية نفسها ظلت إلى اللحظة الأخيرة قبل التوقيع على الاتفاقية غير راضية عن بعض بنودها، كما عبّر الناطق باسمها، ولهذا ناشد الرئيس العراقي نظيره الأمريكي إدخال التعديلات المطلوبة على الاتفاقية كي تعرضها الحكومة العراقية على ممثلي الشعب وهي «مرفوعة الرأس».

أما **الملاحظة الثانية** فتتعلق بما يمكن تسميته بالانتهازية السياسية التي شابت ملابسات ما قبل إقرار الاتفاقية، إذ بدا واضحاً أن ثمة كتلاً سياسية لا تعترض على الاتفاقية من حيث الجوهر، بل لعلها من أشد المتحمسين لها، تحاول أن تنتهز فرصة الحاجة لأصواتها لتمريرها كي تفرض على الحكومة الاستجابة لمطالب معينة تخصها. بدا هذا واضحاً في موقف جبهة التوافق السُّنية التي اشترطت إقرار البرلمان ما سمي بـ «وثيقة الإصلاح السياسي» قبل أن تمنح الاتفاقية مباركتها، وقد أجيبت إلى مطلبها هذا جزئياً، فتم إقرار الوثيقة، وإن خلت من بعض مطالب أساسية لـ «التوافق» يدلّ عدم إصرارها عليها على طابع المناورة الذي اتسمت به تحركاتها. بل إن ثمة تقارير غير مؤكدة أشارت إلى أن التحالف الكردستاني ـ الذي

لا شك مطلقاً في مدى حماسته للاتفاقية ـ قد حاول استغلال الفرصة للضغط على رئيس الوزراء العراقي كي يتوقف عن مسعاه نحو دعم السلطة المركزية على حساب سلطة الأقاليم.

ولا شك في أن بعض بنود وثيقة الإصلاح السياسي التي أقرت قبل الاتفاقية له وجاهته مثل إلزام الوثيقة الحكومة بالمتابعة مع الجانب الأمريكي للنظر في النقاط المثارة من الجانب العراقي لتعديلها وفق آليات الاتفاقية، خصوصاً ما يتعلق بالولاية القضائية، وضمان الخروج من الفصل السابع، وحماية الأصول العراقية، غير أن السؤال يبقى عن القيمة الفعلية لمثل هذا الإلزام طالما أن الحكومة العراقية فشلت على مدار شهور في فرض وجهة نظرها في معظم هذه القضايا المعلقة. والواقع أن هذه المسألة برمتها تثير فكرة إمكان الإصلاح في ظل الاحتلال، وهي مسألة تبدو غريبة لكل من يعتقد أن مشروع الاحتلال يتناقض في جوهره مع أي إصلاح حقيقي طالما أن مصالحه تبقى لها الأولوية في كل الأحوال. يذكر في هذا السياق أن الاتفاقية تنص على إجراء استفتاء شعبي حولها قبل ٣١/ ٧/ ٢٠٠٩، وفي حالة رفضها يتعين على الحكومة العراقية إنذار الولايات المتحدة لإنهائها في ٣١/ ٧/ ٢٠١٠، أي قبل عام ونصف من موعد انتهائها.

لكن طالما ظل الوضع على ما هو عليه، فإن توقيع الاتفاقية الأمنية بين الحكومتين العراقية والأمريكية، ثم إقرارها من البرلمان على النحو السابق لا يشكلان بأي معيار نقلة نوعية إلى الأمام في الوضع العراقي، ويطرحان على كل القوى المخلصة للعراق ولأمته العربية مسؤوليات جسيمة إذا أريد لهذا البلد المبتلى باحتلال بغيض أن يتعافى وأن ينهض من جديد.

وربما يكون أبرز اتجاهات الاستخدام الأمريكي للنفوذ، ما حصل من أمر إعادة تشكيل خارطة السلطة والنفوذ الداخلي على أساس طائفي وعرقي، والعبث بالديناميات التقليدية للمجتمع وتعمّد تغليب فئة على أخرى لضمان أن يكون الجميع في دائرة الارتهان الأمريكي، والدفع باتجاه تمرير دستور طائفي تقسيمي مليء بألغام قانونية وسياسية واجتماعية، حتى لو كانت النتيجة عنفاً قاسياً أودى بحياة نحو مليون عراقي وتهجير نحو أربعة ملايين، لكن ما ظل غير مفهوم طوال زمن الاحتلال وحتى اليوم هو طبيعة علاقة الاحتلال الأمريكي بالنفوذ الإيراني الذي تعاظم منذ أن أصبح حلفاء إيران التقليديون مهيمنين على النظام السياسي العراقي عقب الغزو، ومنذ أن أصبحت إيران أول دولة في العالم من غير الدول

المشاركة في هذا الغزو تعترف بمجلس الحكم الذي شكلته سلطة الاحتلال وتبادلت معه الزيارات الرسمية على الرغم من أنه كان مجرداً من الصلاحيات باستثناء ما كان يمنحه له الحاكم المدني الأمريكي.

ب ـ النفوذ الإيراني والتركي

تصدرت عناوين العداء المعلن العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، غير أن النفوذ الإيراني تجاوز حدود وجود حلفاء طهران في قمة هرم السلطة إلى الاعتراف الأمريكي بالمصالح الإيرانية في العراق، وكان ذلك يمثل وجهاً آخر لصورة العلاقة بين الطرفين، حيث لم تعترض الولايات المتحدة سواء في زمن الحاكم المدني برايمر أم بعد تسليم السلطة على وجود قوي للشركات والخبراء الإيرانيين بالعراق وعلى فتح الحدود بين البلدين وتبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولين من بغداد وطهران، وصلت أعلى مراحلها في آذار/ مارس ٢٠٠٨ بزيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى بغداد.

جرت هذه الزيارة وسط صراع إعلامي وسياسي بين طهران وواشنطن، بل في غمرة تكهنات بحرب أمريكية ضد إيران، وكانت مؤشراً على أن واشنطن لا يمكن أن تكون مزدوجة السلوك إلى هذا الحد إن لم تكن زيارة الرئيس نجاد والنفوذ الإيراني بحد ذاته غير متعارض مع مصالحها بالعراق، بل متسقاً معها، لا سيما أن نجاد وصل بغداد بطائرة خاصة خضعت لحماية المقاتلات الأمريكية، وأقام في المنطقة الخضراء التي تسيطر عليها القوات الأمريكية، وعقد اتفاقات، وأدلى بتصريحات هاجم بعضها الأمريكيين، وعلى بعد أمتار منه خارج حدود عدسات الكاميرات الجنود الأمريكيون، وهو ما لا يمكن تخيّل أن تفعله واشنطن وهي مرغمة أو مضطرة.

لقد اعترفت الولايات المتحدة في وقت مبكر بالدور الإيراني في العراق، وعلى الرغم من القطيعة السياسية بين الطرفين منذ عام ١٩٧٩، إلا أن كلاً من إدارة بوش وإيران تخلت عن تحفظها المعلن، وقامتا بثلاث جولات من الحوار الرسمي حول الأمن في العراق، وهي مباحثات لم تجرها الولايات المتحدة مع أي دولة أخرى لها صلة بالعراق بشكل منفرد، بما في ذلك سورية، التي كانت تتلقى بانتظام اتهامات أمريكية بتسهيل عبور مواطنين عرب راغبين في القتال بالعراق.

وُوجه النفوذ الإيراني ببعض الرفض من قبل الحكومة العراقية الأولى التي

تشكلت بعد تسليم السلطة في صيف عام ٢٠٠٤ برئاسة إياد علاوي، لكن هذه الاتهامات لم تتكرر بعد ذلك من قبل حكومتي الجعفري والمالكي اللتين تشكلتا بعد حملتي الانتخابات في مطلع عام ٢٠٠٥ ونهاية العام ذاته، إذ تحاشى المسؤولون في الحكومتين توجيه اتهامات مباشرة لإيران، فيما تواصلت الاتهامات الشعبية والسياسية بوتيرة عالية، وكانت الاتهامات تتركز على دور المليشيات المرتبطة تنظيمياً ومالياً بطهران وتقوم بعمليات منتظمة لصالحها، ومن بين ذلك حملات الاغتيال بحق ضباط عراقيين شاركوا في الحرب العراقية الإيرانية ولا سيما الطيارين منهم. وقد اتهم الشيخ، كاظم آل عنيزان، رئيس مجلس العشائر العربية في جنوب العراق، ما وصفها بالمليشيات التابعة لإيران باختطاف ١٧ طياراً ونقلهم إلى الأراضي الإيرانية، وقتل ٣٢ شيخ عشيرة خلال السنوات التالية للاحتلال الأمريكي، لكن إيران كانت تنفي على الدوام أي تدخل سلبي في الشأن العراقي، وتعبّر عن رفضها الاحتلال وقلقها من استمراره، وكانت تؤكد أيضاً أنها حريصة على دعم العراقيين في سعيهم إلى إعادة بناء مؤسساتهم الرسمية.

ومن الشمال لم يكن للأتراك متطلبات نفوذ مؤثر وواضح المعالم على الرغم من أنه موجود، حيث تحركت تركيا بحذر حتى في أكثر القضايا صلة بها، وهي كركوك ومطالب التركمان الذين تعتبرهم أنقرة تاريخياً جزءاً من بقايا تركيا العثمانية، وأفاد هذا الحذر على ما يبدو في إبعاد النقد وحتى الأضواء عن النشاط التركي الذي تعمّد أن يتواصل مع كل الفئات العراقية، فأبعد عن نفسه تهمة دعم الطائفية، بل إنه تعامل بطريقة إيجابية غير مسبوقة حتى مع القيادات الكردية العراقية، ولم يطرح نفسه على أنه منافس لنفوذ أي قوة أخرى، وظل هدف تركيا الرئيس يتمثل بدعم وحدة العراق والتصدي المبكر لأي نزعة انفصالية كردية مع محاولة حل قضية كركوك بطريقة تمنع إلحاقها بكردستان تحت أي ظرف.

وركزت تركيا في هذه المساعي على إمكانات القوة الناعمة، مستفيدة من سمعتها الإيجابية في العراق بعد أن كانت أنقرة قد رفضت في عام ٢٠٠٣ أن تكون ممراً لقوات الغزو، وكانت شريكاً تجارياً رئيساً للعراق خلال سنوات الحصار، فضلاً عن أنها لم تستخدم أي أساليب ذات طبيعة عسكرية أو عدوانية في دعم طرف ضد آخر في العراق كما فعلت إيران مثلاً. ولم يتأثر ذلك بالعمليات العسكرية التركية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، وهي عمليات انتقدها الأكراد، فيما وافقت عليها الحكومة العراقية، ولم يكن لها

في النهاية صدى واسع داخل العراق لأنها كانت تجري في مناطق حدودية نائية من غير أن تلحق خسائر بالمدنيين.

اقترن النفوذ الإيراني ـ وحتى التركي ـ في العراق بغياب الدور العربي أو تغييبه، لكن العلاقات بين العراق ودول عربية عديدة عادت لتنشط خلال عام ٢٠٠٨ بعد نحو ثلاث سنوات من خروج الدبلوماسية العربية من بغداد إثر خطف السفير المصري إيهاب الشريف وقتله. وخلال عام ٢٠٠٨ تم اعتماد سفراء عرب جدد في بغداد منهم سفراء الإمارات والكويت والبحرين والأردن وسورية، كما قام العاهل الأردني بزيارة للعراق ليكون أول زعيم عربي يقوم بهذه الخطوة منذ الغزو على ما سلف بيانه في الجزء الخاص بإيران، وبالإجمال شجع التحسن الأمني والضغط الأمريكي الدول العربية على تنشيط علاقاتها بالعراق ومحاولة العودة إلى ممارسة دور غائب في الشأن العراقي.

لكن استئناف العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات لا يعني بالضرورة نفوذاً أو قدرة تأثير، لا سيما أن الإمكانات العربية في العراق تعرضت لأذى شديد بعد الاحتلال من اتجاهات، حيث تم **أولاً** إقران العرب المقيمين في العراق بالنظام السابق ومنهم الفلسطينيون المقيمون في العراق منذ عام ١٩٤٨، إذ عوملوا معاملة قاسية، وتعرض الكثير منهم للقتل قبل أن يهجَّروا جميعاً إلى خارج العراق بعد نهب ممتلكاتهم، وجرى **ثانياً** تصوير العرب كمؤيدين للنظام السابق وداعمين له، وفي الوقت ذاته تم لوم العرب على مشاركتهم المخزية في محاصرة العراق وتسهيل غزوه، ثم كان العزوف العربي عن تأييد الاحتلال الأمريكي علناً ورفض احتلال مجلس الحكم مقعد العراق في الجامعة العربية فترة من الزمن، وما تلا ذلك من سحب للسفراء العرب من بغداد لأسباب سياسية ثم لدواعٍ أمنية.

غير أن الجانب الأهم في كل هذه الجهود المعادية للعرب تمثل في دعاية مباشرة ومنهجية نفذها المهيمنون على النظام السياسي الجديد، وهي دعاية وجهت اتهامات لمواطنين عرب بتنفيذ أعمال إرهابية ضد المدنيين في العراق، مع ربط الإرهاب بالعروبة ذاتها، فأصبح التوجس من كل ما هو عربي أمراً شائعاً، وبات مرور مواطن عربي في أي شارع بالعراق أمراً استثنائياً وخطراً، كما تم الدق على الوتر الطائفي باعتبار العرب (يكرهون آل البيت)، وبات كل ذلك أنماطاً دعائية ضد العروبة والعرب استفادت من تصريحات بعض القادة العرب، مثلما حدث مع تصريح ملك الأردن عبد الله الثاني حول الهلال الشيعي، أو تصريح الرئيس المصري، حسني مبارك، الذي قال فيه إن ولاء شيعة العراق لإيران.

٥ ـ تحليل الانتخابات

أنهى العراق عام ٢٠٠٨ بخارطة سياسية أفرزتها نتائج انتخابات مجالس المحافظات، نظر إليها المحللون على أنها تطور إيجابي بسبب ما أكدته من تجاوز العراقيين هيمنة الخيارات الطائفية لصالح القوى الوطنية، وهو ما دفع الكثيرين للتفاؤل بشأن المستقبل السياسي، حتى مع الاتهامات التي وجهها كثير من القوى المشاركة فيها بالتزوير وسوء التنظيم وحجب الأصوات، حيث يكون من المفهوم أن العملية الديمقراطية تستلزم التراكم مع الوقت حتى تصل إلى مرحلة النضج القانوني والسياسي، ولذلك، إن أهمية هذه الانتخابات الأساسية تكمن في إجراء العملية وجديتها بغض النظر عن النتائج التي قد تكون تأثرت إلى حد كبير بالإمكانات الحكومية التي سخرت لخدمة القائمة التي يقودها رئيس الوزراء نوري المالكي، وكان ذلك انتقاداً رئيساً وجهه البعض ومنهم رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي.

لكن الانتقادات التي تمس صدقية الانتخابات وبالتالي نتائجها، لم تكن هي المشكلة الجوهرية المؤثرة في ما حدث بما في ذلك مقاطعة نحو نصف الناخبين (بلغت نسبة المشاركة نحو٥١ في المئة بحسب النتائج الرسمية)، ذلك أن الأهم هو أن هذه الانتخابات جرت فيما يستمر النظام السياسي عاجزاً أو غير راغب في تحقيق تقدم سياسي حقيقي يتضمن مصالحة وطنية شاملة وذات معنى وغير انتقائية، وبدلاً من ذلك واصل هذا النظام سلوكه الفوقي الذي ما زال يتعامل مع المقاومة العراقية كتنظيمات خارجة على القانون ومع المعارضين كمتآمرين وداعمين للإرهاب، وما زال يصر على الاجتثاث كمنهج للتعامل مع مئات الآلاف من العراقيين البعثيين حتى لو تغير اصطلاح الاجتثاث إلى أي تسمية أخرى، كما إنه فشل بشكل كامل في معالجة الأسباب الحقيقية للعنف الدامي في العراق خلال السنوات الماضية تماماً كفشله في محاكمة المسؤولين عن هذا العنف من بين أعضاء وقيادات القوى النافذة في العراق اليوم ومعاقبتهم.

رافق المشكلة السابقة وصول هذه الطبقة السياسية ـ المحكومة والمبرمجة أمريكياً بعد الغزو عام ٢٠٠٣ ـ إلى مقاعد السلطة، حيث طغى عليها الإحساس بنصر لم يكن ليتحقق لها لولا التدخل العسكري المباشر من الولايات المتحدة، وسرى هذا الإحساس على مجمل سلوكها السياسي والميداني بعد ذلك، حيث سمحت لمشاعر الحقد والانتقام الشخصي بالسيطرة على سلوك أفرادها، وبالطبع على سلوك

قواعدها، فقُتل عشرات الألوف من العراقيين لا سيما في جنوب العراق لمجرد أنهم كانوا أعضاء في حزب البعث أو ضباطاً في الجيش أو أفراداً في الشرطة وقوى الأمن، وسرعان ما تحول الحقد السياسي إلى طائفي فكانت هذه الطبقة السياسية هي من فتح الباب وهيأ المناخ للحرب الطائفية المريرة التي شهدها العراق.

ولم تتغير العقلية التي تحكم النظام السياسي المرتبط بمرحلة ما بعد الغزو مع استمرار هيمنة أغلبية العناوين والشخصيات والدكاكين السياسية واحتكارها للعملية السياسية، لكن محاولات جرت لإجراء ما وصف بالمصالحة السياسية خلال عام ٢٠٠٨، فعقد في آذار/مارس مؤتمر في بغداد انتهى من غير قرارات ذات شأن، ولم يحضره قسم كبير من المشاركين في العملية السياسية أو من المعارضين لها، وفي تموز/يوليو من العام ذاته عقد مؤتمر آخر لم يحضره سوى المشاركين في العملية السياسية، في حين شارك فيه خبراء من جنوب أفريقيا وأيرلندا لغرض الاستفادة من تجاربهما في المصالحة، لكن الحكومة العراقية اتهمت بإجهاض المؤتمر بعد أن تنصلت من رعايته، فيما قالت كلمة للمالكي تلاها نيابة عنه مستشار الأمن القومي العراقي، موفق الربيعي، إن العراق «ليس بحاجة لمشاريع خارجية للمصالحة».

ولا تقتصر المشكلة على انتقائية السلطة بالعراق في تحديد المشاركين في جهود المصالحة، بل تتعداها إلى تسطيح متعمّد للتصادم بين موقفي النظام السياسي ومعارضيه، حيث تتركز جهود الحكومة منذ عام ٢٠٠٦ على العفو العام (المشروط) والإعادة للوظائف ودفع الرواتب وعودة الممتلكات المصادرة وغير ذلك من الأمور التي قد تكون مهمة، لكنها مجرد نتائج طبيعية لهدف محوري يرتكز على قواعد المشاركة السياسية غير المشروطة، والاتفاق على صيغة تخلص العراق من آثار الاحتلال كافة، والتعاطي القانوني بالتساوي مع جميع الأطراف سواء كانت من أفراد الطبقة السياسية أم من معارضيها، فيحاكم جميع المشاركين والمسؤولين عن أحداث العنف الطائفية وغيرها من جرائم قتل وفساد ونهب للأموال بعد الاحتلال ومن تعاون مع القوى الأجنبية ضد مصالح البلاد، تماماً كما يحاكم المسؤولون عما يوصف بجرائم النظام السابق، والأهم من كل ذلك أن يكون لجميع المشاركين الحقوق نفسها والأهمية على طاولة مستديرة، لا أن تقدم المصالحة على أنها هبة من الحكومة التي تمتلك تحديد جدول الأعمال.

انتبهت مجموعة الأزمات الدولية في أحد تقاريرها إلى أن الولايات المتحدة

في عهد الرئيس بوش لم تمارس ضغطاً حقيقياً على الحكومة العراقية لإنجاز المصالحة بموجب معايير حقيقية وشاملة، ربما لأن الولايات المتحدة ذاتها كانت راغبة في نمط مجتزأ للمصالحة يتفق ورؤية تلك الإدارة الغابرة، وهو الأمر الذي شجع حكومة المالكي على أن تستمر في محاولاتها التي لم تحقق أي تقدم جوهري على طريق المصالحة، بل ربما يكون ما أرسته إدارة بوش هو الذي جعل نوري المالكي يردّ بعصبية على تصريحات جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي أوباما، في السابع من شباط/فبراير ٢٠٠٩ حول ضرورة التشدد مع الحكومة العراقية لإنجاز تقدم سياسي حقيقي.

لكن، وعلى افتراض أن الحكومة العراقية يمكن أن تستجيب لمثل هذه المطالب وربما لضغوط أمريكية محتملة في المستقبل القريب، فهل ستتكامل حلقات المصالحة مع حقيقة أن القوى الرافضة للعملية السياسية وبالأخص فصائل المقاومة ترفض بدورها الاعتراف بالحكومة الحالية والنظام السياسي بمجمله، وتعتبر أنه مجرد جزء من تداعيات الاحتلال وصنيعة له، وبالتالي فهو مرفوض كلية وغير مؤهل للحوار، ناهيك أن يكون من صلاحيته إرساء قواعد الحوار أو منح العفو. لم يحدث اختراق جوهري للحقيقة السابقة خلال عام ٢٠٠٨ مع أن إشارات صدرت خلال هذا العام حول مشاركة بعض الفصائل في جهود المصالحة وهو ما ورد في شهادة القائد السابق للقوات الأمريكية بالعراق، ديفيد بيتريوس، والسفير الأمريكي، رايان كروكر، أمام الكونغرس في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وكذلك بذلت الجامعة العربية جهوداً في شباط/فبراير من العام نفسه لضم فصائل المقاومة للجهود المذكورة.

ـ ألغام الدستور:

ليست جهود المصالحة المجتزأة والمتعثرة هي المشكلة الوحيدة، إذ إن هناك مشكلة مستمرة هي الدستور الذي ما زال يشكل عقبة حقيقية أمام أي تقدم سياسي بسبب ما تضمنه من نزعة طائفية ومشاعر هيمنة ونصوص تشجع الانقسام والتناحر، ناهيك بفرص تقسيم البلاد، وشهد عام ٢٠٠٨ جموداً في مساعي تعديل الدستور التي كانت قد بدأت بعد إقراره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وخلص أحد أعضاء لجنة تعديل الدستور التي شكلها البرلمان في عام ٢٠٠٦ إلى استبعاد إدخال أي تعديلات جوهرية بسبب تمسك جميع الأطراف بآرائهم وما وصفه بـ «الغنائم التي حصلوا عليها»، فيما قال رئيس اللجنة، همام حمودي، إن

عام ٢٠٠٩ لن يشهد بدوره إقراراً للتعديلات التي طالب بها أكثر من طرف مرجحاً أن يتم ترحيل المشكلة برمّتها إلى البرلمان المقبل المقرر انتخابه نهاية ٢٠٠٩.

اتسعت رقعة الخلاف حول الدستور ليشمل أطرافاً أيدته بقوة في البداية ومنهم رئيس الوزراء، نوري المالكي، الذي طالب بتعديلات تقلل من الصلاحيات الممنوحة للأقاليم على حساب المركز، واتسع نطاق الجدل حول هذا الموضوع خلال عام ٢٠٠٨ مع تصاعد مساعي المالكي لفرض مركزية الدولة، وهو أمر رفضته القوى الكردية بقوة، فيما أفرزت انتخابات مجالس المحافظات شركاء سياسيين جدداً للأكراد يشاركونهم في خصومة المالكي في موضوع المركزية وسواها، من بينهم المجلس الأعلى الإسلامي والحزب الإسلامي.

ومن بين الكثير من عوامل الاضطراب والانفجار التي يتضمنها الدستور، الفقرة ١٤٠ الخاصة بمصير محافظة كركوك المتنازع عليها بين العرب والأكراد والتركمان، إذ ظلت كركوك خلال هذا العام من بؤر التوتر الأساسية في العراق إلى حد أن نائب الرئيس الأمريكي، بايدن، قال خلال زيارته المدينة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، إن حل مشكلة كركوك سيشكل هدفاً مهماً لإدارة الرئيس باراك أوباما، وكل ما تمكّنت الحكومة العراقية والولايات المتحدة فضلاً عن الأمم المتحدة من عمله هو تجميد المشكلة، واستثناء كركوك من انتخابات مجالس المحافظات التي جرت نهاية عام ٢٠٠٨، لكن المشكلة استمرت وكذلك المخاوف من أن تكون كركوك عنواناً لمواجهات مقبلة في العراق.

ويرتبط بهذه المشكلة تصعيد الخلاف بين بغداد وإقليم كردستان خلال عام ٢٠٠٨ حول ما يوصف بـ (المناطق المتنازع عليها)، وهي أجزاء من محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين يطالب الأكراد بدمجها ضمن إقليم كردستان (فضلاً عن كركوك بكاملها) على أساس أن أغلبية سكانها من الأكراد، كما تصاعد أيضاً الخلاف بين الطرفين حول حقوق استثمار النفط في إقليم كردستان على ما سبق ذكره في الجزء الخاص بإيران، وذلك بعد أن وقعت حكومة الإقليم اتفاقات استثمار مع شركات أجنبية عديدة رفضتها الحكومة في بغداد واعتبرتها غير شرعية، وما زال هذا الخلاف قائماً حتى اليوم لا سيما مع فشل البرلمان في إقرار قانون النفط والغاز بسبب خلافات جوهرية بين القوى السياسية حول توزيع الثروة في البلاد.

* * *

كشفت هذه الجزئية من التقرير عن عديد من التحديات الداخلية في العراق، وللتعامل مع تلك التحديات يمكن تقديم عدد من الاقتراحات:

ـ حل مجلس النواب الحالي أو تجميده، وإجراء انتخابات نيابية عامة، سواء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر القادم، أو بعد هذا التاريخ، إذا تطلّب الأمر، وتحت إشراف دولي وعربي، ومن دون أي عزل سياسي، وتعطى فيها الفرصة لمشاركة جميع العراقيين، وأن يترك للشعب العراقي من خلال هذه الانتخابات اختيار الأطراف المختلفة التي تريد المشاركة فيها والحكم عليها.

ـ أن تتولى الإشراف على الانتخابات حكومة عراقية مستقلة، تطمئن إليها جميع الأطراف، وتنتهي مهمتها بقيام المجلس النيابي المنتخب الجديد.

ـ أن يتولى المجلس النيابي الجديد تشكيل حكومة عراقية ووضع دستور جديد للعراق، يعرض على الاستفتاء الشعبي. كما يتولى هذا المجلس إعادة النظر في كل القوانين التي صدرت منذ الاحتلال وحتى الآن، وإصدار قانون يحرِّم ويجرِّم الممارسة الطائفية والمذهبية والعرقية في العراق.

ـ أن ينتهي الاستفتاء الذي سيتم حول «اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق»، وبتعاون الأطراف المختلفة، إلى رفض الاتفاقية، الأمر الذي سيعجّل بانسحاب قوات الاحتلال ليتم في منتصف عام ٢٠١٠.

ـ إصدار عفو شامل يشمل جميع أطراف المقاومة الوطنية، المسلحة والسلمية، وإطلاق سراح جميع الموقوفين.

ـ إلغاء قانون اجتثاث البعث، وما سمّي في ما بعد «قانون المساءلة والعدالة»، على أن يحال جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في النظام السابق وبعد الاحتلال إلى محاكم عادلة.

ـ إيقاف إطلاق النار من قبل جميع أطراف المقاومة المسلحة في العراق.

ـ قيام القوى الوطنية المختلفة بمراجعة نقدية لمواقفها السياسية.

ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة، وإعطاء التطمينات الضرورية من أجل عودة جميع المهجّرين والنازحين العراقيين داخل العراق وخارجه، بعد توفير الظروف والضمانات الأمنية لعودتهم إلى أماكن سكناهم.

ـ الاستعانة بقوات عربية، لفترة موقتة لا تتجاوز السنة، للحفاظ على الأمن ولتطبيق عودة المهجرين والنازحين وتسهيلها، ولتمكين الحكومة المنتخبة من إعادة تشكيل جيش وطني عراقي بعيد عن الحزبية وتسليحه.

وهكذا فإن عوامل الاحتقان بدت خلال عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ أكثر وأوضح من أسباب الاستقرار المرتبط بظروف موقتة يمكن أن تتغير ليعود التوتر وربما العنف من جديد. وما لم يجرِ حوار جادّ وحقيقي برعاية عربية، قائم على أسس المشاركة المتساوية والرغبة في تقديم تنازلات جوهرية من قبل الجميع، بما في ذلك التخلي عما يفترض أنه مكاسب أو (غنائم) تحققت منذ الغزو ومن خلاله، وكذلك تجاوز الأنماط الجامدة والمطلقة للآخر وللصراع في العراق عموماً، وقبل ذلك ما لم ينته الاحتلال الأمريكي وكل التدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية، فإن تطوراً حقيقياً لن يتحقق في العراق، وسيكون عام ٢٠٠٩ مليئاً بألغام مؤجلة وقابلة للانفجار لا سيما مع استحقاق الانتخابات النيابية.

سابعاً: السودان في عام ٢٠٠٨:
المحكمة الجنائية الدولية سيدة الموقف

في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وتحديداً في التاسع منه الذي يصادف الذكرى الرابعة لتوقيع اتفاقية السلام الشامل (المعروفة أيضاً باتفاقية نيفاشا) في العاصمة الكينية، أصدر المعهد الملكي للشؤون الخارجية في لندن تقريراً بعنوان: «في مواجهة العاصفة القادمة: تأمين اتفاقية السلام الشامل في السودان»، عدّد المشاكل والعقبات التي ما زالت تواجه تطبيق اتفاقية نيفاشا للسلام، والمخاطر المترتبة على فشلها، محذراً من إمكانية انهيار اتفاقية السلام الشامل، ما ستترتب عليه آثار كارثية تجعل كارثة دارفور تتضاءل أمامها. ورأى المعهد أن انشغال المجتمع الدولي بأزمة دارفور صرف الانتباه عن الاضطلاع بدوره كضامن للاتفاقية، وقلل من فاعلية هذا الدور.

إضافة إلى ذلك رأى التقرير في التوتر المتصاعد بين الشريكين، وانعدام الثقة بينهما معوقاً لتنفيذ الاتفاق، كما اتهم طرفي الاتفاق بصرف جهدهما ومواردهما المالية في بناء قدراتهما العسكرية عوضاً عن تنفيذ التزاماتهما بموجبه، أو الالتفات إلى الأطراف السياسية الأخرى غير الموقعة على الاتفاقية، أو الانتخابات التي لا بد من أن تشارك فيها تلك الأطراف. وقال التقرير إن الاتفاقية أجّلت بعض الخطوات المهمة مثل الانتخابات والاستفتاء إلى قرب نهاية الفترة الانتقالية، وهذه الخطوات تواجه الآن معوقات إجرائية (مثل الإحصاء السكاني وترسيم حدود الشمال والجنوب وإنشاء اللجان المختصة) وحقوقية (غياب الحريات وضمانات النزاهة) قد تعوق إنجازها في موعدها، ما قد تترتب عليه آثار سلبية في تنفيذ الاتفاق.

١ ـ عام من الأزمات

كان الأصح أن يتحدث التقرير السابق عن «عواصف» لا عاصفة واحدة، لأن أكثر من مشكلة أحاطت بالبلاد التي خيّم عليها جو الأزمة طوال أشهر عام ٢٠٠٨، حيث حفل العام بأحداث جسام كان كل واحد منها يكفي لزلزلة الأوضاع؛ ففي العاشر من أيار/مايو تعرضت العاصمة السودانية لهجوم مسلح نفذته حركة العدل والمساواة المتمردة من دارفور، هو الأول من نوعه منذ وقوع محاولة انقلابية مدعومة من ليبيا في عام ١٩٧٦، ولم يكد الشهر ينقضي حتى تفجر صراع مسلح بين شريكي اتفاق نيفاشا في منطقة أبيي الغنية بالنفط على الحدود بين الشمال والجنوب، ثم جاء تموز/يوليو من العام نفسه ليحمل نبأ رفع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو ـ أوكامبو، في ١٤ من الشهر مذكرة لقضاة المحكمة يطلب فيها اعتقال الرئيس السوداني البشير بتهم التورط في أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب في دارفور.

وكان العام قد بدأ بإشارات متضاربة، حيث شهد الشهر الأخير من عام ٢٠٠٧ عودة وزراء الحركة الشعبية إلى حكومة الوحدة الوطنية بعد انسحابهم منها في تشرين الأول/أكتوبر إثر تفاقم الخلاف حول قضايا عدة، منها وضع منطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها، وتشكيل الحكومة ونصيب الحركة في السلطة. وقد تمت تسوية الخلافات واتفق الطرفان على تشكيل حكومة جديدة، وعلى صيغة للتحكيم الدولي لحسم الخلاف حول أبيي. وفي إشارة لها أكثر من مغزى تم في مطلع العام تحويل قوات حفظ السلام الأفريقية إلى قوات دولية تابعة للأمم المتحدة بعد نزاع طويل بين الحكومة والأمم المتحدة حول هذه المسألة، وكان لتزامن هذه الخطوة مع ذكرى استقلال السودان وجلاء القوات البريطانية عن البلاد وقع مؤلم، لأنه يكشف العجز عن صون ذلك الاستقلال.

وإذا لم يكن هذا كافياً، شهدت ليلة رأس السنة حادثة اعتداء مسلح في إحدى ضواحي مدينة الخرطوم راح ضحيته دبلوماسي أمريكي وسائقه، وتبنته جماعة مجهولة سمت نفسها «أنصار التوحيد في السودان»، وقد تم اعتقال متهمين على ذمة الحادث تجري محاكمتهم حالياً، واعتبر الحادث دليلاً آخر على تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وضعف قبضة الحكومة.

ولكن الصدمة الكبرى جاءت في أيار/مايو حين دخلت قوات تابعة لحركة العدل والمساواة، إحدى أكبر حركات التمرد في دارفور، إلى مدينة أم درمان،

وهي المدينة التي تمثل الضلع الغربي للعاصمة السودانية التي تعرف بالعاصمة المثلثة (وتتكون من الخرطوم في الوسط، وأم درمان إلى الغرب، والخرطوم بحري في الشمال الشرقي)، وخاضت معارك عنيفة مع القوات الحكومية. وقد أثار وصول رتل من السيارات يبلغ أكثر من ثلاثمئة سيارة تحمل أسلحة ثقيلة إلى قلب العاصمة السودانية، بعد عبور آلاف الأميال من الحدود مع تشاد أسئلة كثيرة حول قدرات الجيش والقوات الحكومية على الحفاظ على أمن البلاد. وكانت الحكومة قد أعلنت قبل يومين أنها تتابع تحرك القوات من الحدود، ثم أوردت أنباء تفيد أنها تشتبك مع تلك القوات في منقطة كردفان الواقعة بين دارفور والعاصمة، ولكنها عجزت عن إيقاف تلك القوات حتى دخلت أحياء العاصمة السكنية، حيث قتل العشرات من المدنيين والعسكريين ومسلحي التمرد.

وجرت مقارنة بين هذا الهجوم والمحاولة الانقلابية التي قادتها الجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي ضد حكم الرئيس النميري في تموز/ يوليو من عام ١٩٧٦، ولكن هناك خلافات جوهرية بين المحاولتين، أبرزها أن تلك كانت محاولة انقلابية مكتملة الأركان قادها ضابط سابق في الجيش، ودعمتها أحزاب المعارضة الرئيسة التي كانت تحظى بسند شعبي واسع. أهم من ذلك أن تلك العملية رتبت في سرية كاملة لضمان عنصر المفاجأة، حيث تم تهريب المقاتلين وأسلحتهم ومعداتهم إلى العاصمة مسبقاً، ولم تشنّ الحركة هجوماً على العاصمة من خارجها. وفي المقابل نجد الحركة الأخيرة افتقدت عنصر المفاجأة، وجاءت قواتها بأجمعها من خارج العاصمة التي سعت إلى دخولها دخول الغزاة نهاراً جهاراً، وهو ما لم يفقدها فقط عنصر المفاجأة، بل عبأ ضدها العاصمة التي كان لا بد من أن ترفض منطق الغزو الخارجي مهما كان مصدره، كما يرفض الجسم العضو الأجنبي حتى لو كان ضرورياً لحياته.

إضافة إلى ذلك فإن هذه العملية الأخيرة افتقدت الاستمرارية أو قابلية التكرارلأنها افتقدت عناصر العمق الاستراتيجي والإمدادات اللوجستية والدعم الشعبي، فقواعد الحركة الخلفية في تشاد ودارفور تبعد آلاف الأميال من العاصمة، وتفصلها عنها مساحات شاسعة من الأراضي المعادية معظمها مناطق مكشوفة. لكل هذا، فإن سياسة «اضرب واهرب» التي اتبعتها الحركة لا تكفي لنقل حرب الشوارع إلى العاصمة السودانية في غياب خطوط إمدادت آمنة وقواعد دعم قريبة.

يضاف إلى ذلك أن التشكيلات الدفاعية للنظام ما كانت لتسمح بنجاح

العملية حتى لو تم الاستيلاء على المواقع الحيوية وهزيمة القوات النظامية في الخرطوم، لأن قوات الاحتياط السرية ذات المستويات المتعددة كانت ستتحرك للانقضاض على النظام الجديد. ثم إن تركيبة النظام الحالية ذات طابع لامركزي من حيث القوات والبنية السياسية، فولاة الولايات مسيّسون حتى النخاع، وكذلك قادة أفرع القوات النظامية في الولايات. وتحت إمرة القيادات السياسية في تلك الولايات قطاعات كبيرة من قوات الدفاع الشعبي والقوات الأمنية، إضافة إلى قوات الاحتياط السرية. وعليه فإن استيلاء حركة انقلابية على الخرطوم سيجعل تلك القوات تزحف باتجاه العاصمة، وعلى أقل تقدير تخنقها وتمنع عنها الإمدادات.

من هنا لم تكن مفاجأة أن هذه الاحتياطات الأمنية شبه الرسمية بدأت في التحرك بمجرد استشعار الخطر، وكان هذا «تشغيلاً» تجريبياً ربما هو الأول من نوعه لهذه الاحتياطات. وإذا كانت هناك أسئلة مهمة حول أداء القوات النظامية، وبخاصة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فإن ما كشفت عنه هذه الأحداث هو أن النظام لا يعتمد كلياً في أمنه عليها، ولكن التساؤلات حول أداء الأجهزة الأمنية لا تزال على قدر كبير من الأهمية، كون هذه الأجهزة هي خط الدفاع الأول عن النظام، ويمكن أن يقال هنا إن انشغال هذه الأجهزة بالأمن السياسي (مطاردة المعارضين المسالمين، مضايقة الإعلام. . . إلخ) قد شغل هذه الأجهزة عن مهمتها الأساسية في التأمين ضد الأخطار من نوع تلك التي مثلها هجوم العاشر من أيار/ مايو.

ولكن هناك خطراً بأن تؤدي المحاولة الأخيرة إلى خلق استقطاب جهوي عرقي لم يقع في السودان بعد على الرغم من الصراعات المستمرة، وهي استراتيجية سياسية ـ عسكرية (إن صح أنها مقصودة) ستترتب عليها مخاطر كبيرة، وقد تلقي بظلال داكنة على سماء التعايش السلمي بين السودانيين الذي استمر على الرغم من الصراعات المسلحة، بدليل أن خليل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة، قاد هجوماً على العاصمة السودانية من دون أن يساوره القلق على مصير أسرته التي تقيم في تلك العاصمة!

وبينما كانت الخرطوم تعالج ذيول الهجوم الصاعق على العاصمة اشتعل الصراع حول أبيي، وكانت أبيي كما سبقت الإشارة إحدى أهم نقاط الخلاف التي أدت إلى انسحاب وزراء الحركة الشعبية من الحكومة. والإشكالية في منطقة أبيي أنها تقع جغرافياً في شمال السودان بينما تسكنها أغلبية من دينكا نغوك،

وبحسب اتفاق نيفاشا فإن الحدود بين الشمال والجنوب المعتمدة رسمياً عشية استقلال السودان في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٦ تعدّ هي المرجعية، ولكن الاتفاقية أضافت ملحقاً خاصاً بأبيي كوّنت بموجبه لجنة دولية لترسيم حدود المنطقة عشية الاستقلال، وبحسب الاتفاقية فإنه كان على الطرفين القبول بتقرير اللجنة، وعندما صدر التقرير أعلن الخبراء أنهم لم يجدوا وثائق تحسم المسألة، ولكنهم أوصوا مع ذلك بتبعية أبيي للجنوب، وهو ما رفضه المؤتمر الوطني. وبعد فترة من الخلاف اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة لحسم الخلاف، ولكن اللجنة لم تحقق أي تقدم.

وفي نهاية آذار/ مارس عام ٢٠٠٨ أعلنت الحركة تعيين حاكم من طرفها على أبيي قام بدوره بدخول المنطقة وممارسة صلاحيات الحكم فيها، وردت الحكومة بنقل اللواء٣١ من الجيش إلى المنطقة في مطلع نيسان/ إبريل، فقامت الحركة بدورها بنقل قوات إلى المنطقة وشن هجوم على اللواء بعد أسبوعين من الهجوم على أم درمان، وفي المعركة التي تلت تم تهجير كل سكان المنطقة تقريباً، واضطرت قوات الحركة إلى الانسحاب بعد أن خسرت المعركة، وتبعت ذلك مداولات تم بموجبها تعيين إدارة مشتركة للمنطقة والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية لحسم القضية.

٢ ـ إنجازات قليلة

يعتبر التوافق بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني أحد التطورات الإيجابية القليلة التي شهدها العام المنصرم، وإن كان ذلك العام قد شهد تطورات أخرى ذات شأن. فمن جهة توصلت الحكومة مع حزب الأمة إلى اتفاق سمي اتفاق التراضي الوطني تضمن توافقاً على بعض القضايا المهمة، ومن بينها قضية دارفور والانتخابات العامة. ووقع حادث محزن تمثل في وفاة السيد أحمد الميرغني، رئيس مجلس رأس الدولة السابق وشقيق زعيم الحزب الاتحادي السيد محمد عثمان الميرغني، في مقر إقامته بالإسكندرية في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، ولكن الحادث أدى إلى عودة الميرغني إلى السودان بعد غياب ناهز العشرين عاماً، وإلى تفاهم من نوع ما مع الحكومة، وشارك الميرغني والصادق ومعظم القوى السياسية في لقاءات بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي تحت عنوان «مبادرة أهل السودان»، هدفت إلى التوافق على خطوط عامة لحل أزمة دارفور.

إضافة إلى ذلك شهد العام الماضي إجازة قانون الانتخابات بما يشبه الإجماع

بين القوى السياسية، وأيضاً تشكيل لجنة الانتخابات ولجنة الأحزاب في ظل توافق سياسي واسع، وتعتبر هذه الخطوات ضرورية لإنجاز الانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها في صيف عام ٢٠٠٩ (وتأجلت لمطلع عام ٢٠١٠)، وهي خطوة ضرورية في إطار اتفاقيات السلام ومن أجل ضمان الانتقال السلمي للسلطة.

اقتصادياً شهدت البلاد اكتمال بناء سدّ مروي في شمال السودان الذي سيضاعف إمدادات البلاد من الكهرباء، كما إنه سيسمح بإقامة مشاريع زراعية وصناعية كبرى، ولكن التوتر ما زال يسود منطقة السد بسبب الخلاف حول أماكن ترحيل المتأثرين به وإعادة توطينهم، وهو الخلاف الذي حسم في وقت لاحق في مطلع ٢٠٠٩. من جهة أخرى، وجّه الانخفاض الحاد في أسعار النفط ضربة قوية للاقتصاد السوداني وهدد ميزانية العام الجاري.

٣ ـ قرار توقيف الرئيس عمر البشير

وفي هذه الأثناء تفجرت أزمة المحكمة الجنائية الدولية وقرار المدعي العام توجيه التهمة إلى الرئيس السوداني، المشير عمر حسن أحمد البشير، وهي أول مرة في التاريخ توجه فيها محكمة دولية الاتهام لرئيس دولة وهو في منصبه، كما إنها أول مرة يتهم فيها حاكم مسلم بجريمة الإبادة الجماعية، وشكل القرار أكبر تهديد لحاضر السودان ومستقبله وأمنه، ناهيك بسمعته ومكانته الدولية، كما إن ردة الفعل تجاه الحدث قد تكون حاسمة في تحديد مجرى تاريخ السودان المعاصر، فالقرار إعلان حرب على بنية الدولة السودانية، وتجريم إجمالي للدولة.

جاء هذا التطور نتيجة طبيعية لسلسلة من الأحداث بدأت منذ انفجار الأزمة، خصوصاً بعد أن تهاونت الحكومة السودانية بتسونامي الإدانة والغضب الشعبي الدولي الذي اجتاح العالم في صيف عام ٢٠٠٤ وغمر الكون، ووحّد لأول مرة الأفارقة والغربيين والمسلمين وغيرهم، بحيث لم تعد هناك جهة واحدة أو منظمة يعتد بها ـ بما في ذلك المنظمات الإسلامية في الغرب التي كانت في السابق تتعاطف مع السودان ـ يؤيد موقفها. وتمسكت الحكومة بخطاب ينفي جملة وتفصيلاً ما أجمع عليه العالم أجمع، ويتجاهل الإدانات المتكررة من مجلس الأمن والمنظمات الدولية.

وفي هذه الأثناء أصبحت دارفور القضية الوحيدة التي ينعقد حولها إجماع غير مسبوق، فهي، مثل الإيدز والتغير المناخي ومحاربة الفقر، من الأمور التي يجعل المهتم بها في خانة الأبرار والطيبين، بعد أن ارتسمت في المخيلة العالمية

صورة واضحة غاية الوضوح، مؤداها وجود كارثة إنسانية غير مسبوقة في دارفور، الأشرار فيها معروفون والضحايا كذلك. وتتلخص الصورة في أن الملايين من المدنيين وقعوا ضحايا هجمات شرسة من مليشيات متوحشة لا تعرف الرحمة، وليس لديها وازع أخلاقي، فهي تقتل وتحرق القرى وتغتصب النساء وتشرّد الصغار والكبار من قراهم. يضاف إلى هذا اقتناع بأن الحكومة السودانية تدعم هذه المليشيات وترضى عن أفعالها، وتتستر على بغاتها، وأهم من كل هذا، أن هذه الجرائم لا تزال مستمرة على الرغم من النداءات المتكررة للحكومة للتحرك لوقفها.

وبغضّ النظر عن صدق هذه الدعاوى، فإن الاقتناع بها ترسخ في كل أرجاء العالم، فقد روّج لها الإعلام، وحملات الناشطين وتصريحات السياسيين. وبلغ الأمر أن محرك البحث العالمي «غوغل» زوّد خرائطه الرقمية بمواقع القرى التي تعرضت للهجوم والحرق في دارفور، وأضاف بيانات حول المتضررين، وفي المقابل فإنه لا يكاد يوجد صوت واحد (سوى صوت الحكومة) يرتفع معارضاً لهذه الاقتناعات، فكل تقارير الأمم المتحدة ولجان التقصي (بما فيها تلك التي شكلتها الحكومة) وتقارير منظمات حقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمات الإغاثة تؤيد هذا الإجماع وتعزّزه، وبعد أن سمحت الحكومة لعشرات من منظمات الإغاثة وآلاف من موظفي وجنود الأمم المتحدة، أصبح هؤلاء يعززون في تقاريرهم اليومية هذه الاقتناعات بتأكيد استمرار التجاوزات من قتل وحرق واغتصاب وتعدّيات.

في ظل كل هذه الشهادات المتواترة تولد اقتناع بضرورة التحرك الدولي للتصدي لهذه المأساة ونصرة هؤلاء الضعفاء المستهدفين من العناصر الوحشية، وتبلور هذا الاتجاه في أول الأمر باستصدار قرارات من الأمم المتحدة تطالب الحكومة بالتصدي لهذه المليشيات ونزع سلاحها، ثم تكليف قوات حفظ سلام أفريقية بحماية المدنيين، ولكن نشر القوات الأفريقية لم يؤد إلى وقف التجاوزات، بل كان أقصى ما حققه هو إيجاد شهود إضافيين عليها، وعليه تصاعدت الضغوط والدعوات لعمل شيء، فقام مجلس الأمن بإصدار القرار ١٥٩٣ في آذار/ مارس ٢٠٠٥ بإحالة ملف التجاوزات إلى محكمة الجنايات الدولية، ثم القرار ١٧٠٦ في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ القاضي بنشر قوات حفظ سلام أممية، وقد رفضت الحكومة كلا القرارين، ولكنها لم تدرك أن هذه القرارات لم تكن تعبر عن نفاد صبر القوى الفاعلة في المجتمع الدولي فقط، بل عن شعورها بالعجز، وحاجتها لتوقّي

الضغط الجماهيري ومطالب المنظمات والإعلام بالتحرك العاجل والفاعل لوقف معاناة الضحايا في دارفور، وكان هذا عند الكثيرين يعني التدخل العسكري المباشر، ولكن قيادات الدول المعنية رأت الاكتفاء بالمحاكم وإرسال القوات الأفريقية إلى ذلك الميدان.

وقبل صدور هذا التقرير أصدرت المحكمة قرارها الآمر باعتقال الرئيس السوداني، وفي ظل رفض الحكومة للتعامل مع المحكمة فإن المدعي العام سيطلب من مجلس الأمن التحرك ضد السودان، ما ستنتج منه عقوبات ضد البلد أو الحكومة أو ضد المسؤولين، ومن المتوقع أن يعارض بعض الدول (مثل الصين وروسيا) هذه العقوبات، ولكن المرجح كما حدث في السابق أنها ستوافق على عقوبات موجهة ضد المسؤولين فقط، عندها سينعكس عدم الاستقرار الناتج سلباً على البلاد في معاشها وأيضاً على وحدة السودان، خصوصاً في ظل التوتر بين شريكي الحكم، فليس هناك ما يغري قادة الجنوب باستمرار التحالف مع حكومة في صراع مع المجتمع الدولي، حتى لو كانوا متعاطفين معها.

على المدى القصير يمكن تأجيل الملاحقة عبر قرار يصدر من مجلس الأمن، كما تطالب بذلك الدول العربية والأفريقية، ولكن الدول الكبرى لا تزال تمانع اتخاذ مثل هذا القرار، على الرغم من أنها تعتقد أن قرار الإدانة سيعقّد جهود السلام في دارفور، وقد يهدد اتفاقية السلام الشامل في الجنوب، ولكن حكومات هذه الدول لا تريد أن تطلق مبادرة في هذا الصدد نظراً إلى الكلفة العالية سياسياً في ظل إجماع الرأي العام على المطالبة بتحرك حاسم ضد انتهاكات دارفور، كما إن بعضها يريد اتخاذ المحكمة أداة ضغط لفرض التنازلات على الحكومة، ولعل وصول الإدارة الجديدة إلى البيت الأبيض يعقّد الأمور أكثر، لأن الرئيس أوباما كان قد أكد مراراً في أثناء حملته الانتخابية أنه سيجعل من قضية دارفور أولوية، إضافة إلى أن سفيرته لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس، كانت أيام إدارة كلينتون من الصقور في التعامل مع الحكومة السودانية.

على المدى الطويل لا بد من خطوات حاسمة داخلياً لمعالجة الأمر، بدءاً من التخلي عن سياسة الإنكار غير المجدية، فالانتهاكات قد ارتكبت، كما أكد تقرير مولانا دفع الله الحاج يوسف، الذي عينته الحكومة لإجراء تحقيق في الأمر. صحيح أن الجانب الحكومي ليس وحده المسؤول، حيث إن المحكمة أصدرت إدانات بحق بعض زعماء الفصائل، وينتظر أن تصدر المزيد، غير أنه لا بد من

النظر في التركيبة الحكومية بهدف إعادة تشكيل جذرية تأتي بأشخاص يكونون أقرب إلى أن يثق بهم المتضررون في دارفور، حتى يكون هذا مدخلاً لتحريك الوضع السياسي الداخلي باتجاه حل عاجل يتناول جذور المشكلة ويغلق باب التدخلات الخارجية، وربما تكون هناك حاجة في وقت لاحق لاتخاذ قرارات أكثر راديكالية، ولكن حين تنضج ظروفها.

بعد صدور قرار المدعي العام في تموز/يوليو ٢٠٠٨ قام الرئيس بزيارة دارفور، صححت خلالها الحكومة موقفها جزئياً لتعترف بأن هناك أزمة، وأن هناك تعديات ومظالم، وأقرت بأن هناك ملايين شردوا من ديارهم ولا يستطيعون العودة إليها لأنهم لو عادوا لما وجدوا أمناً، وقد جاءت هذه الاعترافات ضمناً لا صراحة في صيغة وعود بتحقيق العدالة للمظلومين والأمن للنازحين حتى يعودوا إلى قراهم.

ولا شك في أن هذا تحرك في الاتجاه الصحيح، يضاف إليه إعلان المبادرة القطرية لإجراء محادثات سلام في الدوحة بين أطراف النزاع، وهي مبادرة وجدت دعماً من كل الأطراف السودانية ومن الاتحاد الأفريقي الذي يرعى المفاوضات مع الأمم المتحدة، ومن الجامعة العربيةأيضاً التي تبنت المبادرة رسمياً. وكان العام قد شهد حتى ذلك الوقت جموداً تاماً في ملف السلام، وذلك بعد فشل آخر محاولة لجمع الفرقاء في مدينة سرت الليبية في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٧، ونتيجة لذلك استقال يان إلياسون، مندوب أمين عام الأمم المتحدة، وسالم أحمد سالم، ممثل الاتحاد الأفريقي من مسؤوليتهما المشتركة عن رعاية ملف السلام، وتقرر أن يعيّن شخص واحد يمثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً، فتم تعيين جبريل باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو السابق، في منصب الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ولكن الجمود ظل على حاله حتى جاءت المبادرة القطرية في تشرين الأول/أكتوبر لتحرك الوضع.

٤ ـ سيناريوهات المستقبل

مهما يكن، فإن البلاد تمر بفترة عصيبة لا سابقة لها، ولن يكفي رفع الشعارات عن رص الصفوف والدفاع عن سيادة البلاد، لأن انتقاص سياسة البلاد والاستخفاف بها والتدخلات بشؤونها لم تبدأ اليوم، ولا بد من اتخاذ خطوات ذات طابع جذري على الصعيد الداخلي تشمل تغييرات مهمة في طريقة

التعامل السياسي مع ملف دارفور ومع القوى السياسية الأخرى، إضافة إلى تحركات دبلوماسية جادة.

ستحدد هذه التحركات والخيارات السياسية التي تتخذها الأطراف المعنية، وما إذا كانت هذه الخيارات توافقية أو صدامية، السيناريوهات المحتملة للتغيير القادم في السودان، فهناك سيناريو يعتمد على خيار الحركة الشعبية الانفراد بالأمر وبناء تحالفات تحقق أهدافها القصوى في تغيير البنية السياسية للبلاد، وهناك خيار يقوم فيه المؤتمر الوطني بخطوة مماثلة للانفراد بالأمر عن طريق بناء تحالفات تقصي الحركة. كلا هذين الخيارين يعني تجدّد الصراع. أما خيار استمرار الشراكة بين الطرفين فإنه على الرغم من كونه أفضل من الخيارين الآخرين، إلا أنه يعني استمرار الانسداد الحالي وإقصاء أغلبية القوى السياسية غير الموقعة على اتفاق نيفاشا.

وهذا يحيل بدوره إلى خلل أساسي في بنية اتفاق نيفاشا يتمثل في أنها أحالت الخلافات الأساسية إلى آليات إجرائية لا تضمن بحد ذاتها حلولاً مرضية لكل الأطراف، في حين بقيت الخلافات حول التوجهات الأساسية بين الفريقين على حالها، وقد تم حسم هذا الإشكال عملياً بأن انفردت الحركة بحكم الجنوب وانفرد المؤتمر الوطني بحكم الشمال، فتم التعويض بتقاسم السلطة جغرافياً عن التوافق على آلية الحكم ومنهجه، وهو تقاسم لن يصمد على المدى الطويل.

وهناك إضافة إلى خلاف المنهج، خلاف آخر يتعلق بطبيعة الشريكين واعتمادهما على القوة العسكرية كأداة للحكم، وهو ما أشار إليه تقرير المعهد الملكي، فالطبيعة شبه العسكرية للحزبين تجعل قياديتهما العُلويَيْن تنفردان بالأمر، حتى في مواجهة المخالفين من داخل كل حزب، على الرغم من الاتفاق على الأسلوب والبرنامج. ورأينا هذا في الانشقاق الذي شهده المؤتمر الوطني والانشقاقات الكثيرة التي شهدتها الحركة الشعبية، ولكي تؤدي الاتفاقية إلى حكم مدني ديمقراطي كما هو هدفها المعلن، لا بد كخطوة أولى من تمدين الأحزاب، والفصل بين الأحزاب الحاكمة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، بحيث تكون المؤسسات في خدمة الدولة والشعب ومحايدة تجاه الأحزاب، وقد نص الدستور على ذلك، ولكن كما هو الحال في لبنان والعراق فإن طرفي الاتفاق استعاضا بالمحاصصة الحزبية عن تطبيق مقتضى الدستور في تحييد مؤسسات الدولة حزبياً.

إن عدم تحييد مؤسسات الدولة في الشمال والجنوب وإخضاعها لأحزاب مسلحة ترى أنها والدولة شيء واحد يجعل من العبث إجراء انتخابات قد تأتي بأحزاب أخرى إلى السلطة، إذ إنه من غير المنتظر أن تتخلى الأحزاب المسلحة عن السلطة طواعية، مع العلم بأنها أيضاً تمسك بمفاصل الخدمة المدنية وتحتكر الأجهزة الأمنية وكثيراً من المؤسسات الاقتصادية. وهناك اختلاف جزئي بين الشريكين، وهو أن الحركة الشعبية تتمتع بشعبية في الجنوب وشرعية تنبع من قيادة المقاومة وتجسيد تطلعات أهل الجنوب، كما إنه لا يوجد منافسون أقوياء لها في الساحة السياسية. أما المؤتمر الوطني فيعاني أزمة شرعية وشعبية تعمقت بعد انقسام عام ١٩٩٩، وما زال يعتمد على الدولة ومواردها أكثر مما يعتمد على بناء السند السياسي والقبول الشعبي، ولا شك في أن استقرار البلاد يتطلب أن يكون هناك تناغم بين حجم السلطة التي يتمتع بها أي حزب والسند الشعبي الذي يقف من خلفه.

وتبقى أزمة دارفور وتدويلها هي العقبة الأكبر بوجه استقرار البلاد، وكما سبقت الإشارة فإن زمام المبادرة هو الآن بيد الأطراف السودانية عامة والحكومة خصوصاً، وهناك مهمتان لا بد من التصدي لهما تجاه هذه الأزمة: **الأولى** مهمة وقف العنف وإعادة الأمن، و**الثانية** مهمة تحقيق السلام. وحتى الآن فإن المبادرة القطَرية تبدو الأقرب لتحقيق السلام عبر التفاوض، ولكن قضية إيقاف العنف تحتاج لأن تعطى الأولوية، لأن إنهاء معاناة المواطنين يجب أن يسبق كل هدف آخر. وبالنسبة إلى الحكومة أيضاً فإن وقف العنف في دارفور يمكن أن يخفف الضغط عليها من المجتمع الدولي ويفتح الباب للتفاهم حول قضية المحكمة الدولية. وفي هذا الخصوص، يجب أن تتعاون الحكومة مع قوات اليوناميد من أجل تثبيت وقف إطلاق النار تمهيداً لمفاوضات الدوحة، وتحقيق الأمن لدرجة تسمح لأغلبية المواطنين بممارسة حياتهم العادية من دون التعرض للخطر. وهذا من شأنه أن يخلق جواً يساعد على إنجاح المفاوضات.

وركزت الحكومة حتى الآن على ما سمي بملتقى أهل السودان كآلية لمعالجة أزمة دارفور، وهو لا يكفي لمعالجة هذه الأزمة بسبب غياب الطرف الآخر، أي حركات التمرد، ولكن ملتقى أهل السودان يمكن أن يصلح لمعالجة الثغرة الأهم في اتفاق نيفاشا، ألا وهي غياب القوى السياسية والمدنية غير الموقعة على اتفاق السلام عن المشاركة في الفعل السياسي في ظل انفراد الشريكين بالأمر. ذلك أن خلق منبر للتفاهم بين هذه القوى والشريكين قد يجسر الهوة الكبيرة بين المثال

الذي نصبته الاتفاقية هدفاً (وهو قيام نظام حكم مدني ديمقراطي) وواقع انفراد الشريكين بالسلطة وتمترسهما خلف آلتهما العسكرية. فمن الممكن أن يصبح هذا المنبر ساحة للحوار تتم فيها معالجة الخلافات السياسية التي تحول دون قيام نظام ديمقراطي يسع الجميع.

ولا شك في أن مخاطر انهيار الاتفاقية قائمة وماثلة، خصوصاً في ضوء التسريبات الحكومية التي تتحدث عن اتجاه إلى تشكيل حكومة طوارئ وإعلان إلغاء الاتفاقية بعد صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس، ولكن التخوف من أن يؤدي انهيارها إلى كارثة لا أساس له من الصحة، إذ إن غاية ما سيحدث هو تكريس انفصال الجنوب الذي أصبح أمراً واقعاً بسبب تقاسم السلطة الذي سبقت الإشارة إليه، ولا شك في أن انهيار الاتفاقية سيكون كارثة سياسية على البلاد، ولكنه لن يولد كارثة إنسانية. إلا أن الإشكال هو أن التخويف من هذه الكارثة المتوقعة قد يؤدي إلى كارثة من نوع آخر، إذ قد يدفع إلى تدخل أجنبي «استباقي» تخوفاً من مثل هذه الكارثة، ما قد يستتبع عواقب وخِيمة للجميع.

ثامناً: الحالة الصومالية
وصراعات ما بعد الانسحاب الإثيوبي

شهدت المسألة الصومالية تحولات جذرية في عام ٢٠٠٨، بصورة بدّلت كثيراً من عناصر هذه المسألة، في ما يمثل امتداداً لحالة التقلبات المتوالية التي يشهدها الصومال منذ انهيار الدولة عام ١٩٩١، لا سيما خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي شهدت بروز اتحاد المحاكم الإسلامية، ونجاحه في السيطرة على العاصمة مقديشو ومناطق واسعة من جنوب البلاد ووسطها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، ثم تدخّل إثيوبيا عسكرياً في الصومال، بحجة دعم السلطة الاتحادية الانتقالية، بقيادة الرئيس الانتقالي عبد الله يوسف أحمد، ثم تسبب الاحتلال الإثيوبي للصومال ببروز مقاومة وطنية واسعة ضد القوات الإثيوبية والحكومية قادتها جماعات المعارضة المنضوية في إطار ما يعرف بـ «التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال» الذي تأسس في عام ٢٠٠٧، كما شاركت بفاعلية في المقاومة حركة الشباب المجاهدين، ولكن من خارج عباءة التحالف.

وبدّلت التطورات التي شهدها عام ٢٠٠٨ تماماً من عناصر المشهد الصومالي، إذ نجحت جهود الوساطة التي قامت بها الأمم المتحدة في الوصول إلى اتفاق للسلام بين الحكومة الانتقالية وقطاع من تحالف المعارضة بقيادة الشيخ شريف شيخ أحمد، المعروف بـ «جناح جيبوتي»، الأمر الذي فتح الباب أمام حدوث انقلاب جذري في تركيبة النظام الحاكم، بدءاً بانسحاب القوات الإثيوبية، مروراً بإشراك الإسلاميين المعتدلين في السلطة، وصولاً إلى انتخاب الشيخ شريف رئيساً انتقالياً للبلاد، عقب استقالة الرئيس عبد الله يوسف، إلا أن جماعات المعارضة الأخرى رفضت الانضواء في عملية التسوية، وأصرت على مواصلة الصراع من أجل تأسيس نظام حكم ديني في البلاد.

وخلال هذا العام نفسه فرض الصومال نفسه بقوة على قائمة الاهتمامات العالمية، باعتباره أحد المصادر الرئيسة لتهديد الأمن الدولي، بسبب تفاقم ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، وفي خليج عدن، حيث تعرّض العديد من السفن التجارية للخطف من جانب القراصنة، بما في ذلك ناقلة نفط سعودية عملاقة والعديد من سفن نقل البضائع، ما شكّل تهديداً جسيماً لحركة الملاحة البحرية في تلك المنطقة. وتنوعت استجابة المجتمع الدولي لهذا التهديد ما بين صدور قرارات عدة عن مجلس الأمن الدولي لمكافحة هذه الظاهرة، وإرسال العديد من الدول قطعاً حربية لحماية سفنها التجارية المارة في تلك المناطق.

وكان من نتيجة هذه التطورات أنه على الرغم من توقيع اتفاق جيبوتي للسلام، وانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، فإن الصومال بات يقف على حافة جولة جديدة من الصراع الداخلي بين مؤيدي اتفاق جيبوتي للسلام ومعارضيه، وهي جولة تبدو ذات خصائص مختلفة عن سابقاتها، إذ إنها سوف تدور بالأساس في ما بين المعتدلين والمتطرفين داخل التيار الإسلامي في الصومال، كما يمكن أن يشهد هذا الصراع استقطاباً إقليمياً ودولياً، في ظل ما هو متوقع بشأن قيام الأمم المتحدة بنشر قوات لحفظ السلام في الصومال، بالإضافة إلى إمكانية تدخّل بعض القوى الدولية والإقليمية، لا سيما إثيوبيا والولايات المتحدة، مجدداً في الصومال، بحال نجاح المتطرفين في السيطرة على الحكم.

١ ـ اتفاق جيبوتي والانقسامات داخل تحالف المعارضة

جاء انعقاد مفاوضات جيبوتي للسلام في الصومال بين تحالف المعارضة والحكومة الانتقالية تتويجاً للضغوط الدولية، لا سيما من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، على الحكومة الانتقالية التي كانت ترفض في بادئ الأمر التفاوض بأي شكل من الأشكال مع المعارضة الصومالية، واكتفت بتنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية في مقديشو لم يضمّ المعارضة، وإنما اقتصرت المشاركة فيه على فاعليات المجتمع المدني فقط، وكان من الطبيعي بالتالي ألا يتم التطرق في هذا المؤتمر إلى قضايا الصراع الحقيقية في الصومال، طالما أنه لم يضم أطراف هذا الصراع أصلاً، الأمر الذي لم يترك انعكاسات ملموسة قط على حالة الأمن والاستقرار في البلاد.

انعكست ضغوط المجتمع الدولي أولاً في إزاحة رئيس الحكومة الانتقالية السابق، علي محمد جيدي، الذي كان رافضاً للمفاوضات مع المعارضة، كما

كانت المعارضة بدورها لا تثق فيه البتة، وتراه العميل الرئيس لإثيوبيا في الصومال، ما دفع لإحلال رئيس حكومة معتدل محله، هو العقيد نور عدي، الذي كان أكثر قبولاً من المعارضة، كما مورست ضغوط كبيرة على الرئيس الانتقالي عبد الله يوسف أحمد، الذي كان رافضاً بدوره التفاوض مع المعارضة، ولكنه اضطر إلى القبول بذلك، تحت وطأة الضغوط الدولية والإثيوبية، وإن ظل يعمل بين الحين والآخر على إفشال مفاوضات السلام بين الحكومة والمعارضة.

ولقيت الضغوط الدولية بدورها تجاوباً ملموساً من الحكومة الإثيوبية، برئاسة ميليس زيناوي، التي كانت قواتها تحتل الصومال، وذلك لاعتبارات متعددة، تتعلق بتفاقم المأزق الإثيوبي في الصومال، الذي تحول إلى حرب استنزاف تفوق قدرة إثيوبيا على تحمّلها، بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، واشتداد حدة المعارضة المسلحة لنظام الحكم الإثيوبي في أقاليم الأوجادين والأورومو، وتصاعد المعارضة السياسية لحكومة زيناوي داخل العاصمة أديس أبابا ذاتها. وفي الوقت نفسه عانت السياسة الإثيوبية من صدمة بالغة، بفعل امتناع الأطراف الدولية، لا سيما الولايات المتحدة، عن تقديم مساعدات اقتصادية كافية، ما أضعف القدرة على تحمل الأعباء المادية والبشرية للتدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، الأمر الذي خلق بالتالي حالة من الاستعداد الواسع لدى زيناوي للتجاوب مع المساعي الدولية لإبرام اتفاق للسلام في الصومال، بما يوفر له مخرجاً سياسياً لسحب قواته من هناك.

أما على جانب المعارضة ذاتها فنشأت في عام ٢٠٠٨ حالة من التباين في المواقف داخل تحالف إعادة تحرير الصومال في ما يتعلق بمسألة التفاوض مع الحكومة الانتقالية، فعلى الرغم من أن الموقف المبدئي لهذا التحالف منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٧ كان يقوم على الرفض الواسع لمبدأ التفاوض مع الحكومة، لكونها فاقدة للشرعية، وألعوبة في أيدي الإثيوبيين، إلا أن التيار المعتدل داخل التحالف بزعامة الشيخ شريف شيخ أحمد شرع في التجاوب مع المساعي الدولية لبدء مفاوضات مع هذه الحكومة، وكان موقف هذا التيار قائماً على فكرة أن من غير الممكن تحقيق حسم عسكري للصراع في مواجهة القوات الإثيوبية والحكومية، بسبب الخلل في الميزان العسكري، وأيضاً بسبب المساندة الدولية والإقليمية للحكومة الانتقالية، ناهيك بأنه حتى لو نجحت عمليات المقاومة المسلحة في إلحاق هزائم تكتيكية بالقوات الإثيوبية والحكومية فإن ذلك سوف يفتح الباب أمام تدخل عسكري إثيوبي، وربما أمريكي، أوسع نطاقاً في الصومال من أجل عدم تمكين الإسلاميين من السيطرة على الحكم في البلاد.

كان التيار المعتدل هو الذي خاض غمار المفاوضات مع الحكومة الانتقالية في جيبوتي، تحت رعاية الأمم المتحدة، في حين أن التيار المتشدد داخل تحالف المعارضة، بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس، رئيس مجلس شورى التحالف، ظل رافضاً منذ البداية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا، وشمل هذا التيار قطاعاً واسعاً من أعضاء اللجنة المركزية للتحالف، الذين رأوا أنه ليست هناك فائدة من وراء التفاوض مع الحكومة التي يعتقدون أنها عميلة لإثيوبيا، وفضّلوا بدلاً من ذلك مواصلة المقاومة المسلحة وصولاً إلى طرد القوات الإثيوبية من الصومال بالقوة.

وحينما بدأت المفاوضات في جيبوتي في منتصف أيار/ مايو ٢٠٠٨، ورئس وفد المعارضة فيها الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس المجلس التنفيذي للتحالف، والشريف حسن شيخ آدم، رئيس اللجنة المركزية للتحالف، تبنى التيار المتشدد في التحالف موقفاً بالغ العنف في رفضه هذه المفاوضات، واعتبر أن أعضاء اللجنة المركزية لم يمنحوا التفويض اللازم لهذا الوفد لتمثيل التحالف في المفاوضات، ما يعني أن الوفد لا يمثل إلا نفسه، كما رفضوا الاعتراف بأي نتائج تسفر عنها هذه المفاوضات، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى نشوء حالة من القطيعة الكاملة بين التيارين المعتدل والمتشدد في التحالف، حيث اتهم الشيخ شريف الجناح المتشدد المقيم في أسمرة بأنه خاضع لضغوط من إريتريا، وأن الأخيرة تسعى إلى تفكيك المعارضة، داعياً أعضاء التيار المتشدد إلى تجنب الخلافات الشخصية وتغليب المصالح العليا للشعب الصومالي.

وأدت هذه الخلافات إلى نشوء حالة من الانشقاق بين هذين التيارين، حيث استقر التيار المعتدل المؤيد للتفاوض في جيبوتي، رافضاً العودة إلى إريتريا، وبات يعرف بـ «جناح جيبوتي»، بينما بقي التيار المتشدد المعارض للتفاوض في إريتريا، وعرف بـ «جناح أسمرة». ونشبت حالة من الحرب السياسية والإعلامية بينهما، انعكست في تبادل الاتهامات، ووصلت إلى درجة إعلان اللجنة المركزية للتحالف فصل الشيخ شريف من رئاسة اللجنة التنفيذية للتحالف بسبب «خيانته مبادئ التحالف وانفراده باتخاذ قرارات ومواقف تتعارض مع سياسة التحالف»، وذلك عقب التوصل إلى اتفاق للسلام بين جناح جيبوتي والحكومة الانتقالية.

كان هذا الانقسام في صفوف تحالف المعارضة الصومالية محل ترحيب غير معلن من جانب الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المعنية، لا سيما إثيوبيا والولايات المتحدة، بل إن بعض أعضاء جناح أسمرة اتهموا الشيخ شريف بإبرام

اتفاق سري مع الولايات المتحدة، بشأن فصل المعتدلين عن المتشددين في تحالف إعادة تحرير الصومال، بزعامة الشيخ طاهر عويس، وذلك في ظل الشكوك العميقة التي تنظر بها الولايات المتحدة إلى المتشددين، بما في ذلك الزعم بارتباطهم بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة، ما كان يعني صعوبة إشراكهم في عملية التسوية، علاوة على أن الكثير من الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية كان يسعى لتكريس هذا الانقسام في صفوف المعارضة، لما يترتب عليه من إضعاف موقفها التفاوضي، ويجعل المعتدلين أكثر استعداداً لقبول ما سوف يعرض عليهم في مفاوضات التسوية.

وكان عدم ترحيب الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية بمشاركة التيار المتشدد في مفاوضات جيبوتي عائداً أيضاً إلى أن هذا التيار كان يرفض بشدة مبدأ التفاوض أصلاً، وحتى لو شارك في المفاوضات فإنها ما كانت سوف تكلل بالنجاح، بسبب التباعد الشديد في المواقف، علاوة على خضوع التيار المتشدد للنفوذ الإريتري الرافض تماماً لإبرام تسوية بين المعارضة والحكومة الانتقالية الموالية لإثيوبيا، ما انعكس في عدم الترحيب الضمني للكثير من الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية بمشاركة التيار المتشدد في مفاوضات جيبوتي.

وهناك مؤشرات عملية تؤكد صحة هذا التحليل، لعل أبرزها امتناع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، لا سيما الوسيط الدولي أحمد ولد عبد الله والاتحاد الأفريقي، عن القيام بجهود جدية لإشراك جناح أسمرة المتشدد في مفاوضات التسوية، وذلك بخلاف المنهجية التي كان قد جرى الإعلان عنها في فترات سابقة، بشأن ضرورة مشاركة جميع أطراف الصراع في عملية التسوية، حتى لا يؤدي وجود أي طرف خارج هذه العملية إلى استمرار أعمال العنف، ومن ثم فشل التسوية في تحقيق أهدافها. وبغضّ النظر عن حقيقة أن هذه الجهود كانت سوف تبوء بالفشل في نهاية المطاف، فإن المهم هنا أن أحداً لم يقم بأي محاولة جادة أصلاً لإقناع هذا التيار المتشدد بالمشاركة في المفاوضات.

ولكن رفض التفاوض مع الحكومة الانتقالية لم يكن قاصراً فقط على جناح أسمرة، وإنما امتد أيضاً إلى حركة الشباب المجاهدين، وهي حركة جهادية متطرفة تعتبر الأكثر نشاطاً على الإطلاق في عمليات المقاومة المسلحة داخل الصومال ضد القوات الحكومية والإثيوبية. ويتسم فكر قادة هذه الحركة وسلوكهم بالتزمت الأيديولوجي وضيق الأفق السياسي وانعدام الخبرة التفاوضية، وهو ما ينعكس في أن موقف هذه الحركة يتمحور على الرفض المطلق لأي حلول سلمية للصراع في الصومال، حتى لو جاءت هذه الحلول متطابقة تماماً مع مطالبها، سعياً إلى تأسيس

إمارة إسلامية في الصومال، وتتعامل هذه الحركة مع المقاومة كما لو أنها هدف بحد ذاتها، وليست وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو دينية محددة.

وكان من نتيجة هذا التوجه أن أصر قادة حركة الشباب على أنه لا يوجد حل سوى مواصلة الحرب ضد القوات الأجنبية، سواء القوات الإثيوبية أو قوات حفظ السلام الأفريقية، بمعنى أنه حتى لو انسحبت القوات الإثيوبية فسوف تواصل الحركة قتالها ضد القوات الأفريقية، وضد قوات الحكومة الانتقالية أيضاً، بل إمكانية استهداف الإسلاميين المعتدلين الذين يمكن أن ينضموا إلى السلطة الانتقالية، سعياً في النهاية إلى تأسيس حكم إسلامي في البلاد، باعتبار ذلك الهدف النهائي للحركة، من دون الاكتراث كثيراً بما إذا كانت قدرات الحركة تسمح لها بالفعل بتحقيق هذا الهدف، ومن دون إيلاء اهتمام ملموس للمدى الزمني لتحقيق ذلك أيضاً، باعتبار أن الحركة ليست في عجلة من أمرها للإسراع بالوصول إلى هذا الهدف.

عكست هذه الانقسامات ذاتها على مفاوضات جيبوتي للسلام في الصومال، إذ جرت المفاوضات في ظل أجواء من العنف والصراع المسلح، حيث حاول جناح أسمرة وحركة الشباب المجاهدين من خلالها إظهار عدم اعترافهما بهذه المفاوضات، والعمل بدأب شديد على إفشالها بكل الطرق، كما انعكست الانقسامات أيضاً على عملية التفاوض ذاتها بين الحكومة والمعارضة، إذ ظل وفد المعارضة رافضاً بالكامل إجراء مفاوضات مباشرة مع وفد الحكومة، وجرت المفاوضات بينهما بصورة غير مباشرة، من خلال الأمم المتحدة برئاسة المبعوث الدولي أحمد ولد عبد الله، واختلف الجانبان على جدول أعمال المفاوضات، كما اختلفا أيضاً على ترتيبات وقف إطلاق النار وصيغ تقاسم السلطة بينهما.

وكان من الطبيعي أن تتسبب هذه التعقيدات في إفشال الجولة الأولى من مفاوضات جيبوتي، حتى من قبل انعقادها، بسبب رفض ممثلي المعارضة إجراء لقاء مباشر مع ممثلي الحكومة، إلا بعد سحب القوات الإثيوبية من البلاد، علاوة على استمرار التباعد في المواقف بشأن قضايا التفاوض، وإن كان الطرفان قد وافقا على عقد جولة جديدة من المفاوضات في نهاية الشهر ذاته.

هذه الجولة الثانية من المفاوضات توافرت لها متغيرات إيجابية ساعدت على توليد قدر من قوة الدفع إلى الأمام، تمثلت بالتدخل الكثيف من المجتمع الدولي، من خلال الزيارة التي قام بها وفد المندوبين الدائمين في مجلس الأمن الدولي إلى جيبوتي، والتقى خلالها مع الحكومة الانتقالية، يتقدمهم الرئيس عبد الله يوسف، ومع ممثلي

المعارضة الصومالية بقيادة الشيخ شريف، ما ساعد على إظهار جدية المجتمع الدولي في إنجاح المفاوضات، وإن كان ذلك لم يمنع بروز بعض العقبات في بداية هذه الجولة، تمثلت في استمرار رفض المعارضة الجلوس وجهاً لوجه مع ممثلي الحكومة، وتغيّب ممثلو المعارضة عن الجلسة الافتتاحية، احتجاجاً على ترتيب جدول الأعمال، الذي بدأ بجلسة عن الوضع الإنساني في الصومال، كما تزامنت هذه الجولة مع تأكيد جناح أسمرة أنه لن يعترف بأي اتفاق يوقّعه الشيخ شريف مع الحكومة.

وجرت عقب ذلك مفاوضات صعبة، على مدى ٨ أيام، تركزت على ثلاثة موضوعات رئيسة هي: وقف إطلاق النار، وسحب القوات الإثيوبية من الصومال، ونشر قوات دولية تحل محل القوات الإثيوبية. وتكللت هذه المفاوضات الصعبة بالوصول إلى اتفاق بين الحكومة الانتقالية وجناح جيبوتي، ينص على إنهاء كل أعمال المواجهة المسلحة التي يقوم بها التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وحلفائه من جانب، والحكومة الفدرالية الانتقالية وحلفائها من جانب آخر، ويتم تنفيذ وقف المواجهات المسلحة خلال ثلاثين يوماً من توقيع هذا الاتفاق في كل أنحاء البلاد، ويستمر وقف العمليات المسلحة لفترة ٩٠ يوماً قابلة للتمديد. كما اتفق الطرفان أيضاً على الآتي من تاريخ بدء سريان هذا الاتفاق:

ـ أن يُطلَب من الأمم المتحدة، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٨١٤، وفي غضون فترة مئة وعشرين يوماً، إقرار قوة دولية لتحقيق الاستقرار ونشرها، تأتي من الدول الصديقة للصومال، باستثناء الدول المجاورة.

ـ في غضون فترة ١٢٠ يوماً من توقيع هذا الاتفاق، سوف تعمل الحكومة الفدرالية الانتقالية وفقاً للقرار الذي سبق أن اتخذته الحكومة الإثيوبية لسحب قواتها من الصومال، بعد نشر عدد كاف من قوات الأمم المتحدة في البلاد.

ـ على التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال أن يعلن رسمياً وقف كل أعمال العنف المسلح في الصومال وإدانتها، وأن ينأى بنفسه عن أي من الأفراد أو الجماعات المسلحة التي لا تلتزم شروط هذا الاتفاق.

ـ اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان وصول المساعدة الإنسانية من دون معوقات وتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين، والامتناع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع الروح السلمية لهذا الاتفاق.

ـ إنشاء لجنة أمنية مشتركة لمتابعة تنفيذ الترتيبات الأمنية في غضون ١٥ يوماً من توقيع هذا الاتفاق، على أن يتم في الفترة ذاتها تحديد صلاحيات هذه اللجنة.

ـ يتم تشكيل لجنة عليا، برئاسة الأمم المتحدة، في غضون ١٥ يوماً من توقيع هذا الاتفاق لمتابعة المسائل ذات الصلة بالتعاون السياسي بين الطرفين، وما يتعلق أيضاً بتحقيق العدالة والمصالحة، وسوف تناقش هذه القضايا في مؤتمر آخر يُعقد في ٣٠ تموز/يوليو. وسيعمل الطرفان مع جميع الأطراف الصومالية الأخرى المعنية لضمان التنفيذ الكامل والفاعل لهذا الاتفاق، ويدعو الطرفان الموقعان على هذا الاتفاق المجتمع الدولي للمساعدة في توفير الموارد الكافية لتنفيذ هذا الاتفاق ومتابعته، ويوصي الطرفان بإعطاء أولوية لعقد مؤتمر دولي حول تنمية الصومال وإعادة إعماره في غضون الستة الأشهر المقبلة.

وضع هذا الاتفاق الإطار الأوسع لعملية التسوية في الصومال، على أن يتم استكماله باتفاقات إجرائية مكملة في الفترة اللاحقة، حيث جرى بالفعل التوقيع خلال الشهور التالية على اتفاقين آخرين، هما:

الأول، اتفاق تشكيل اللجنتين الأمنية ورفيعة المستوى، وتم إبرامه في ١٨آب/أغسطس ٢٠٠٨، وشكلت بموجبه لجنتان فرعيتان: **الأولى** أمنية وتتكون من ٣٢ عضواً لمتابعة الشق الأمني من اتفاقية جيبوتي الأولى، واللجنة **الثانية** رفيعة المستوى، وتتكون من ٣٢ عضواً. وتضمّن الاتفاق التأكيد على مواصلة الحوار السياسي، والالتزام بوقف كل المواجهات المسلحة، وإنشاء لجان فرعية لتنفيذ الترتيبات المتعلقة بتحقيق هذا الغرض، وإدانة مرتكبي وممولي أعمال العنف التي يتعرض لها الأبرياء، بما فيها عمليات القتل والقصف العشوائي، وأعمال النهب والاغتصاب وأعمال القرصنة.

الثاني، اتفاق الجدول الزمني لسحب القوات الإثيوبية من الصومال، وتم التوقيع عليه في جيبوتي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وتضمّن للمرة الأولى جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، بحيث يتم الانسحاب على مرحلتين: **الأولى** في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، من بعض المدن الصومالية، خصوصاً العاصمة مقديشو وبلدوين وغيرهما. و**الثانية** خلال ١٢٠ يوماً من سريان الاتفاق، ويتم خلالها استكمال عملية الانسحاب، على أن تتولى قوات حفظ السلام الأفريقية وقوات الحكومة الصومالية والعناصر المسلحة التابعة لجناح جيبوتي مهمة حفظ الأمن في تلك المناطق، بحيث تشكل الحكومة وجناح جيبوتي قوات أمنية مشتركة مكونة من عشرة آلاف رجل، اعتباراً من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تتولى مهام حفظ الأمن، وذلك لحين بدء نشر قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وفي إطار ترتيبات تقاسم السلطة جرى الاتفاق على مضاعفة عدد أعضاء البرلمان الانتقالي، بحيث يزداد من ٢٧٥ إلى ٥٥٠ عضواً، على أن يكون ٢٠٠ من الأعضاء الجدد من أعضاء جناح جيبوتي، و٧٥ عضواً من ناشطي المجتمع المدني الصومالي. ووافق البرلمان الانتقالي على هذه الخطوة، في اجتماع انعقد خصيصاً لهذا الغرض في جيبوتي في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. وقدم جناح جيبوتي بزعامة الشيخ شريف قائمة أعضائه الجدد، ثم أدوا اليمين الدستورية بالفعل، باعتبار ذلك مقدمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة.

وكانت هذه التطورات قد تزامنت مع إجراء انتخابات رئاسية جديدة، عقب استقالة الرئيس عبد الله يوسف أحمد من منصبه في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، بعدما احتدمت الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة نور عدي، وبعدما تخلت عنه إثيوبيا والولايات المتحدة، ما تطلّب قيام البرلمان الانتقالي بانتخاب رئيس جديد للبلاد. وفي هذه الانتخابات رشح الإسلاميون المعتدلون الشيخ شريف لمنصب الرئاسة، في مواجهة أكثر من ١٠ مرشحين آخرين، وكان واضحاً من قبل إجراء الانتخابات أن الشيخ شريف يتمتع بفرص كبيرة للفوز، لوجود أغلبية كبيرة مؤيدة له داخل البرلمان، وهو ما بدا واضحاً بالفعل في جولتَي الانتخابات اللتين فاز فيهما شريف بأغلبية كاسحة، لا سيما الجولة الثانية التي حصل فيها شريف على ٢٩٣ من إجمالي ٤٢٠ صوتاً، في ما شكّل تحولاً جوهرياً في حركة التفاعلات السياسية في الصومال.

كان إبرام اتفاق جيبوتي والاتفاقات المكملة له يمثل نقلة نوعية بالغة الأهمية للصراع في الصومال من زاويتين رئيستين: **أولاهما**، التبدلات الجوهرية في مواقف الأطراف المعنية، لا سيما الرئيس عبد الله يوسف ـ ومن ورائه إثيوبيا والولايات المتحدة ـ الذين ظلوا يرفضون على الدوام التفاوض مع المعارضة ذات المرجعية الإسلامية، سواء المعتدلة أو المتطرفة، كما سعى يوسف لإخراجها تماماً من الساحة السياسية في البلاد، ولكنهم اضطروا في النهاية للقبول بإبرام اتفاق للتسوية مع الإسلاميين المعتدلين، يتضمن إشراكهم في مؤسسات السلطة الانتقالية، بل وصول أحد قادة هؤلاء الإسلاميين إلى أعلى منصب في البلاد. و**ثانيتهما**، إن هذا الاتفاق يعني انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، من دون أن تنجح في تحقيق أي هدف من الأهداف التي ذهبت من أجلها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، لا سيما هدف القضاء الكامل على الجماعات الإسلامية، التي اعتبرها زيناوي وقتذاك بمثابة «تهديد فعلي وواضح» للأمن القومي الإثيوبي.

وبدلاً من ذلك بات تيار الإسلام السياسي في الصومال، بأطيافه كافة، أكثر قوة بكثير في مناهضته للقوات الإثيوبية وحلفائها في السلطة الانتقالية، وتعرضت إثيوبيا لاستنزاف اقتصادي وبشري يفوق قدراتها المحدودة في المستنقع الصومالي، وباتت هي التي تبحث عن أي مخرج سياسي لسحب قواتها من الصومال.

ولكن على الرغم من هذه الدلالات الكبرى لهذا الاتفاق، وما يحققه من مكاسب مهمة للمعارضة، فإن جناح أسمرة وحركة الشباب لم يقتنعا بفوائد هذا الاتفاق، اعتقاداً بأنهما باتا قريبين للغاية من تحقيق حسم عسكري نهائي ضد القوات الإثيوبية والحكومية، ناهيك باقتناعهما بضرورة استمرار المقاومة ضد القوات الأجنبية التي سوف تحل محل القوات الإثيوبية، وبسبب الموقف الذي عبّر عنه الشيخ طاهر عويس أيضاً من أن اتفاق جيبوتي هو اتفاق فضفاض لا يلبي مطالب الشعب الصومالي، ويحوي بنوداً غامضة، فضلاً عن إعادة التأكيد على أن أعضاء التحالف الذين وقّعوا هذا الاتفاق لا يمثّلون إلا أنفسهم، بل الزعم بأن بعضهم وقع تحت التهديد، وبعضهم تحت الإغراء. وعلى الرغم من أن بعض الأطراف الإقليمية، لا سيما اليمن، نظّم لقاءات بين قادة جناحي أسمرة وجيبوتي لتقريب المواقف بينهما، إلا أن هذه المحاولات فشلت في احتواء الخلاف بينهما.

٢ ـ تصاعد عمليات المقاومة ضد القوات الحكومية والإثيوبية والأفريقية

كانت عمليات المقاومة الصومالية قد تطورت بسرعة شديدة في الفترة التي أعقبت الاحتلال الإثيوبي لمناطق واسعة في الصومال، بدءاً من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، بحجة مساندة الحكومة الانتقالية ضد مليشيا المحاكم الإسلامية، حيث نجحت فلول المحاكم في إعادة تنظيم نفسها بسرعة، وبادرت إلى شن عمليات مقاومة واسعة النطاق ضد القوات الإثيوبية والحكومية، ونجحت في منع تلك القوات من تثبيت سيطرتها الكاملة على المناطق التي تمركزت فيها، بما في ذلك العاصمة مقديشو، كما شارك في المقاومة ناشطو حركة الشباب المجاهدين، ونفّذوا عمليات مسلحة عنيفة وواسعة النطاق ضد جميع رموز الاحتلال الإثيوبي والسلطة الانتقالية الصومالية، وأيضاً ضد جميع المتعاونين معها. ومع أن هذه الحركة كانت قد انشقت عن تنظيم المحاكم الإسلامية في فترة ما بعد الاحتلال الإثيوبي، فإن العلاقات ظلت وثيقة للغاية بين الجانبين على المستويين التنظيمي والميداني. وقد نجحت المقاومة في إرساء إطار مؤسسي وتنظيمي متماسك، يتمثل في تأسيس «تحالف إعادة تحرير الصومال» في عام ٢٠٠٧ لتنظيم الأنشطة

السياسية والعسكرية الرامية لطرد القوات الإثيوبية من الصومال وتنفيذها، وإن كانت حركة الشباب امتنعت عن المشاركة في هذا التحالف. واتسمت عمليات المقاومة الصومالية في عام ٢٠٠٨ بخصائص مميزة عدة، أبرزها:

ـ تميّزها بقدر متزايد من الجرأة والفاعلية، علاوة على ارتباطها الوثيق بحركة التطور السياسي الداخلي في الصومال. إذ ظل الطابع الرئيس لهذه العمليات متمثلاً في عمليات الكرّ والفرّ ضد القوات الإثيوبية والحكومية وقوات حفظ السلام الأفريقية، وبالذات في العاصمة مقديشو، بينما كانت المعارضة تتمتع بسيطرة فعلية على مساحات واسعة من الأراضي في المناطق الجنوبية الوعرة في البلاد، وأقامت فيها معسكرات تدريب لإعداد المقاتلين المشاركين في عمليات المقاومة.

ولكن عمليات الكر والفر هذه باتت تتخذ طابعاً أكثر جرأة في عام ٢٠٠٨، في صورة تنفيذ هجمات واسعة على مناطق التمركز الرئيسة للقوات الإثيوبية داخل العاصمة مقديشو والعاصمة الموقتة بيداوة، من أجل إيقاع خسائر مادية وبشرية جسيمة بهذه القوات من ناحية، علاوة على إظهار عجزها عن حماية نفسها أو السيطرة على الأراضي التي تتمركز فيها من ناحية أخرى، كما استمرت أيضاً عمليات استهداف كبار مسؤولي السلطة الانتقالية، بما في ذلك تنفيذ محاولات اغتيال فاشلة عدة ضد الرئيس عبد الله يوسف أحمد ذاته، بالإضافة إلى تصفية أعداد كبيرة من المتعاونين مع السلطة الانتقالية وقوات الاحتلال الإثيوبي، الأمر الذي شكّل تحوّلاً نوعياً ملموساً في عمليات المقاومة ضد القوات الإثيوبية والحكومية.

وفي المقابل، وقفت القوات الإثيوبية والحكومية عاجزة أمام ازدياد عمليات المقاومة، كماً ونوعاً، لاعتبارات تتعلق بضعف القدرات العسكرية والأمنية للحكومة، وضعف آليات التنسيق والتعاون الميداني بين مسؤولي الداخلية والدفاع والاستخبارات في هذه الحكومة، بينما اضطرت القوات الإثيوبية إلى تقليص مناطق انتشارها داخل مقديشو والمدن الرئيسة، وأدى ما سبق إلى تبني القوات الإثيوبية والحكومية تكتيكات أقرب إلى «العقاب الجماعي» في الرد على عمليات المقاومة، تمثلت في القصف العشوائي للمناطق التي تنطلق منها الهجمات، والانتقام من جميع من يشتبه في تعاونهم أو تعاطفهم مع عناصر المقاومة.

وكان من نتيجة ذلك أن تدخلت الولايات المتحدة للمساعدة في جهود ضرب عناصر المقاومة المناوئة للاحتلال الإثيوبي والسلطة الانتقالية، من خلال قواتها البحرية المرابطة أمام السواحل الصومالية أو الموجودة في قاعدتها العسكرية

الضخمة في جيبوتي، ونفذت الطائرات القتالية الأمريكية غارات عدة على مواقع تابعة لعناصر المقاومة الصومالية، كان أبرزها تنفيذ غارة جوية في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، أسفرت عن مقتل القائد العسكري لحركة الشباب المجاهدين، آدم حاشي عيرو، وعدد آخر من قادة هذه الحركة وأعضائها، كانوا يختبئون في منزل بمدينة «طوسا مريب» بوسط الصومال، وكان عيرو متهماً من الولايات المتحدة بكونه قائد فرع تنظيم القاعدة بالصومال، وكان من أشد المطلوبين لواشنطن في المنطقة لدوره في تنفيذ هجمات لتنظيم القاعدة ضد السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في عام ١٩٩٨، وعلى فندق في مدينة مومباسا الكينية في عام ٢٠٠٢. ومع أن مقتل عيرو كان يمثل لطمة لحركة الشباب، إلا أنه لم يؤثر سلباً في فاعلية عمليات المقاومة التي تنفذها الحركة.

ـ العمل على إفشال مفاوضات جيبوتي من خلال تكثيف عمليات المقاومة في الفترات التي تنعقد فيها جولات التفاوض، بغرض التأكيد على عدم اعتراف جناح أسمرة وحركة الشباب بهذه المفاوضات، وعدم التزامهم بما يتمخض عنها من نتائج، بل العمل على إشاعة أجواء عدم الاستقرار بما قد يحول دون نجاحها، وكان من بين هذه التكتيكات تنفيذ هجوم على موكب الرئيس عبد الله يوسف في الثاني من حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، حينما كان في طريقه إلى المطار، متوجهاً إلى جيبوتي، للالتقاء بوفد المندوبين الدائمين في مجلس الأمن الدولي، حيث أطلق ناشطو المقاومة عدداً من القذائف على الطائرة الرئاسية حينما كانت تتأهب للإقلاع في المطار، لكنها أخطأت أهدافها، وكان هذا القصف يهدف إلى عرقلة سفر يوسف إلى جيبوتي، ولكن من دون جدوى.

وعقب إبرام اتفاق التسوية بين الحكومة والمعارضة، برعاية الأمم المتحدة، في التاسع من حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، تصاعدت عمليات المقاومة بمعدلات ملموسة، سعياً من قادة جناح أسمرة وحركة الشباب للتأكيد على أن هذا الاتفاق لم يغير من الواقع شيئاً، وللتأكيد على هامشية الموقّعين عليه من عناصر المعارضة المعروفين بـ «جناح جيبوتي»، وإظهار عجزهم عن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم مع الحكومة الانتقالية، وافتقارهم إلى التأثير في العناصر الميدانية التي تنفذ عمليات المقاومة التي لم تمتثل لدعواتهم المتكررة بشأن إيقاف أعمال العنف الدامية في البلاد، بما يؤكد مزاعم قادة جناح أسمرة أن موقّعي اتفاق جيبوتي لا يمثلون إلا أنفسهم، وأن هذا الاتفاق لن يكون له أي تأثير حقيقي على الأرض.

وكان من نتيجة هذا الوضع أن تطورت عمليات المقاومة على المستويات

التنظيمية والنوعية والكمية، حيث اتجه جناح أسمرة وحركة الشباب نحو توحيد جهودهما الميدانية، كما اتخذت المقاومة أشكالاً متنوعة، أبرزها: التوسع في نصب الكمائن للقوات الإثيوبية في مناطق انتشارها، ما أسفر عن إلحاق خسائر مادية وبشرية كبيرة بهذه القوات، والاشتباك مع القوات الإثيوبية والحكومية في معارك عنيفة بالمدفعية والأسلحة الثقيلة داخل مقديشو، خصوصاً الشوارع الرئيسة والأسواق التجارية، واستهداف قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال، لا سيما في مناطق تمركزها الواقعة على الطريق بين القصر الرئاسي ومطار مقديشو.

وفي إطار مساعي إفشال مفاوضات جيبوتي حرص قادة جناح أسمرة على تجريد قادة جناح جيبوتي من صفة تمثيل تحالف المعارضة، بما يضعف من وضعهم التفاوضي، وذلك عن طريق إقالة الشيخ شريف أحمد من منصب رئيس التحالف، وتعيين الشيخ حسن طاهر أويس بدلاً منه في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٨، وهي خطوة جاءت في توقيت بالغ الأهمية، حيث إنها استبقت انعقاد جلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الوضع في الصومال، شارك فيها ممثلون عن الحكومة وتحالف المعارضة. وجاء ذلك بعدما كانت اللجنة المركزية للتحالف قد انقسمت ما بين مؤيدين لاتفاق جيبوتي ورافضين له، حيث عقد أعضاء اللجنة المركزية المؤيدين للشيخ شريف اجتماعاً صادقوا فيه على اتفاقية جيبوتي، وكانوا يمثلون بالفعل أغلبية الأعضاء (١٠٧ من ١٤٧ عضواً)، ما دعا جناح أسمرة للإعلان عن إقالة كل من الشيخ شريف أحمد والشريف حسن شيخ آدم من منصبيهما، إلا أن الشيخ شريف رفض الاعتراف بهذا القرار، واعتبره محاولة من إريتريا لشق صف المعارضة الصومالية.

ـ نشوء سباق محموم من جانب حركة الشباب المجاهدين من أجل فرض سيطرتها على أكبر مساحة ممكنة من المدن والمناطق في أسرع وقت ممكن، لاستباق أي نتائج تتمخض عنها مفاوضات جيبوتي، وللاستفادة أيضاً من حالة الفراغ الأمني التي صاحبت انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال. ونجحت حركة الشباب في هذا السياق في توسيع سيطرتها على مناطق جنوب الصومال ووسطه، في ظل غياب تام لسلطة الحكومة الانتقالية، بحيث باتت تسيطر على ثلثي مساحة الصومال، باستثناء بعض الجيوب في العاصمة مقديشو التي تنتشر فيها القوات الحكومية وقوات حفظ السلام الأفريقية، وكانت آخر مدينة رئيسة سيطرت عليها هي العاصمة الموقتة بيداوة التي سيطرت عليها الحركة بعد ساعات من انسحاب القوات الإثيوبية منها، وأعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية فيها فور سيطرتها عليها، كما نجحت عناصر الشباب في الوصول إلى مشارف العاصمة مقديشو ذاتها في

منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، في استعراض واضح للقوة، حتى وإن كانت غير قادرة على فرض سيطرتها عليها فعلياً.

ولدى تقييم انعكاسات اتفاق جيبوتي على أعمال العنف في الصومال، يبدو واضحاً وجود فجوة واسعة بين مواقف الأطراف المعنية، إذ بات جناح جيبوتي بزعامة الشيخ شريف جزءاً من السلطة الانتقالية، بل أصبح شريف ذاته رئيس الدولة، كما جرى ضم ٢٠٠ من أعضاء هذا الجناح إلى البرلمان الانتقالي، مما يعني أن جناح جيبوتي تخلّى تماماً عن عمليات المقاومة وأعمال العنف، في حين أن جناح أسمرة وحركة الشباب المجاهدين ظلاّ يصران عليها، ما يخلق حالة من التناقض بينهما من الناحيتين السياسية والإجرائية.

فمن الناحية السياسية، يرى جناح جيبوتي أن استمرار المقاومة أصبح أمراً غير مبرر على الإطلاق، طالما جرى الاتفاق سلمياً على سحب القوات الإثيوبية من الصومال وتوسيع بنية السلطة الانتقالية لاستيعاب التيار الإسلامي في النظام السياسي القائم في البلاد، الأمر الذي يعني أن الأهداف السياسية ـ العسكرية للتحالف قد تحققت بالفعل، ولم تعد هناك بالتالي حاجة لاستمرار عمليات المقاومة. ومن الناحية الإجرائية، فإن أعضاء جناح جيبوتي باتوا جزءاً من القوة الأمنية المشتركة المكلفة بحفظ الأمن والنظام في المناطق التي تنسحب منها القوات الإثيوبية، ما يعني أنها سوف تشارك بالتالي في التصدي لأي أعمال عنف تقع في تلك المناطق من جانب عناصر الشباب وجناح أسمرة.

وعلى العكس من ذلك، تتفق مواقف قادة جناح أسمرة وحركة الشباب المجاهدين على ضرورة مواصلة عمليات المقاومة، وإن كانوا يختلفون من حيث الأسباب، فالدافع الرئيس المحرك لموقف جناح أسمرة يتمثل في أن اتفاق جيبوتي قد تم من خارج الأطر التنظيمية للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، ويتهمون الشيخ شريف بأنه خان مبادئ التحالف، وينظرون بالتالي إلى اتفاق جيبوتي باعتباره اتفاقاً منفرداً قام به شريف وحفنة من المتواطئين معه من أعضاء اللجنة المركزية للتحالف، كما يرفض جناح أسمرة بقاء قوات حفظ السلام الأفريقية في البلاد ورفضهم الشديد لقدوم قوات حفظ سلام دولية تحت مظلة الأمم المتحدة. أما حركة الشباب المجاهدين، فترفض الحلول السلمية أصلاً، ومن حيث المبدأ، وترى أن السلطة الانتقالية ككل سلطة كافرة، ومن ينضم إليها يكون في حكمها، ويعتقدون أن مقاتلتها تعتبر واجباً دينياً، ويصرّون لذلك على مواصلة القتال حتى تأسيس إمارة إسلامية في الصومال.

أفضت هذه التباينات في المواقف إلى تفاقم عمليات العنف في الصومال بصورة أكثر حدة، بسبب رغبة جناح أسمرة وحركة الشباب في تأكيد رفضهم اتفاق جيبوتي والترتيبات السياسية التي تمخضت عنه، كما سبقت الإشارة، ولكن المؤكد أن التحولات السياسية التي شهدها الصومال تعني حدوث تحول في طبيعة عمليات العنف هذه، إذ لم تندرج في إطار عملية مقاومة مشروعة ضد احتلال أجنبي، مثلما كان عليه الحال في ظل وجود القوات الإثيوبية في البلاد، وإنما باتت أقرب إلى حرب عصابات بين أبناء البلد الواحد ممن يتصارعون على السلطة لأغراض سياسية أو أيديولوجية أو عشائرية، وهو وضع يبدو مشابهاً لما كان عليه الصومال في فترة التناحر بين قادة الفصائل ولوردات الحرب الذين كانوا يتصارعون على السلطة ومناطق النفوذ في فترة ما قبل ظهور المحاكم الإسلامية.

بالتالي يبدو من غير المتوقع في المدى الزمني القصير أن تتوقف أعمال العنف المسلح في الصومال، وإن كان من الممكن أن تخفّ حدتها قليلاً مع الوقت، وسوف تتوقف فرص تحقيق الاستقرار وخفض أعمال العنف على مدى مهارة الشيخ شريف وحكومته الانتقالية في التعامل مع جماعات المعارضة، ومدى نجاحه في استكمال عملية التسوية لدمج تلك الجماعات فيها، وهي المسألة التي سوف تتم مناقشتها بالتفصيل لاحقاً.

٣ ـ القرصنة البحرية وأمن البحر الأحمر

تفاقمت ظاهرة القرصنة البحرية في السواحل الصومالية والمياه القريبة منها في عام ٢٠٠٨، بصورة غير مسبوقة على الإطلاق، بحيث باتت واحدة من أبرز مصادر الإخلال بالأمن والسلم الدوليين، وتسببت في قدر كبير من الارتباك لحركة الملاحة البحرية في خليج عدن. وصدر بشأنها العديد من القرارات من مجلس الأمن، من أجل استحداث آليات دولية لمواجهة هذه الظاهرة، كما أثّرت في العديد من الدول العربية، اقتصادياً وأمنياً، من حيث الأضرار التي تكبّدتها هذه الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إما بسبب اختطاف السفن التجارية التابعة لها، أو بسبب التكاليف المترتبة على ارتباك الملاحة البحرية، وإما بسبب التهديدات التي تعرض لها أمن البحر الأحمر، والذي تنظر إليه الدول العربية باعتباره «بحيرة عربية»، بحيث بدا كما لو أن الجهود الدولية لمحاربة القرصنة البحرية في خليج عدن تهدف إلى تدويل أمن البحر الأحمر، بما يؤدي إلى إضعاف دور الدول العربية فيه.

وكانت ظاهرة القرصنة البحرية في الصومال قد بدأت على نطاق محدود،

عقب انهيار نظام سياد بري في عام ١٩٩١، بعدما باتت المياه الإقليمية الصومالية خالية تماماً من أي مراقبة حكومية، عقب تفكك القوات المسلحة الصومالية، بما في ذلك القوات البحرية، وهو ما تسبب بالتالي في توقف أعمال الدورية الساحلية التي كانت جارية قبل انهيار الدولة، إلا أن عمليات القرصنة البحرية بدأت تنتعش منذ أواخر عام ٢٠٠٣، حيث انتشرت هذه الظاهرة منذ ذلك العام، حينما بدأت بالعمل عصابات مسلحة مزودة بالقوارب السريعة والأسلحة الثقيلة، وبدأت بمهاجمة السفن العابرة للسواحل الصومالية من دون تمييز، سواء التجارية أو سفن الصيد أو ناقلات النفط، وحتى البواخر المستأجرة للأمم المتحدة لإيصال المساعدات إلى الصومال.

وهناك غموض شديد بشأن أولئك الذين يقفون وراء عمليات القرصنة البحرية حول السواحل البحرية الصومالية، وهناك وجهتا نظر في هذا الصدد هما:

الأولى، تذهب إلى أن هذه الظاهرة ترتبط بكثير من لوردات الحرب الصوماليين الذين يسيطرون على الكثير من السواحل الصومالية، بحكم سيطرتهم على الظهير البري لتلك السواحل. ويعملون بالتالي على الاستفادة من تلك السواحل بكل الطرق، بدءاً من تنظيم عمليات القرصنة، علاوة على الحصول على إتاوات وعائدات مالية ضخمة نظير منح حقوق الصيد والملاحة والمرور للمنتفعين من تلك السواحل الواسعة.

الثانية، تشير إلى أن عمليات القراصنة تتم من خلال إطار تنظيمي وعملياتي مختلف تماماً عن ذلك الإطار الذي يعمل من خلاله لوردات الحرب في الصومال، حيث لا يتمتع هؤلاء اللوردات بأي سيطرة أو نفوذ على البحر، وإنما هناك عصابات مستقلة تسيطر على البحار، ولديها من القوة البشرية والتسليحية ما يتيح لها قتل وتصفية أي زعيم حرب يحاول بسط سيطرته على البحار.

وفي الأحوال كلها، فإن القرصنة البحرية أصبحت نشاطاً اقتصادياً واسعاً في الصومال، يقف وراءها بعض زعماء الحرب وبعض وزراء الحكومة الانتقالية، ممن يتورطون في أعمال القرصنة لما تدرّه من عائدات مالية ضخمة، كما أكد مسؤولو مكتب البحرية الدولية أن القراصنة الذين يقومون بالهجوم على السفن التجارية قبالة السواحل الصومالية هم جنود سابقون في سلاح البحرية الصومالية السابقة، كما إن البعض الآخر منهم هم في الأصل من الصيادين الذين انتقلوا إلى القرصنة في المياه القريبة من السواحل الصومالية.

وفي إطار «صناعة القرصنة» نشأت أيضاً شبكات واسعة من المتواطئين في هذه الأنشطة الإجرامية، بحيث تمتد هذه الشبكات عبر دول عدة تقع على خط ملاحيّ واحد. ويبدأ عمل هذه الشبكات بقيام متواطئين مع القراصنة في موانئ دول أخرى في شرق أفريقيا بالإبلاغ عن تحركات السفن التجارية، ومواعيد مرورها في المياه الصومالية، أو في المياه القريبة منها، ويعمل هؤلاء المتواطئون كمراكز اتصال متقدمة لتزويد القراصنة بالمعلومات، ثم يقوم هؤلاء بدورهم بترتيب عمليات القرصنة الفعلية وتنفيذها.

وللتعامل مع مشكلة القرصنة المتفاقمة، كانت الحكومة الانتقالية الصومالية قد طالبت بتوفير حماية دولية لسواحلها وإيقاف عمليات القرصنة، وذلك بعدما تسببت تلك العمليات في حدوث مشكلات سياسية مع دول أخرى، كما انضم إليها في هذا الطلب مكتب الملاحة الدولي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، الذي طالب الدول التي لها قوات بحرية في السواحل الصومالية في إطار مكافحة الإرهاب بالمشاركة في حماية السواحل الصومالية من القراصنة، إلا أن هذا الطلب لم يلقَ استجابة واسعة، لأن القطع البحرية الأمريكية والأوروبية الموجودة قبالة السواحل الصومالية كانت تركز في الماضي على منع تسلل عناصر تنظيم القاعدة من وإلى الصومال والقرن الأفريقي.

وخلال عام ٢٠٠٨، شهدت ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية تطورات نوعية، زادت من خطورتها بدرجة كبيرة، بحيث باتت مصدر تهديد خطير لحركة الملاحة البحرية في تلك المناطق، واستحوذت على درجة كبيرة من الاهتمام الدولي والإقليمي والعربي. وتتمثل أبرز هذه التطورات في ظاهرة القرصنة في ما يلي:

ـ انتقال عمليات القرصنة من المياه الإقليمية قبالة المناطق الجنوبية والعاصمة مقديشو، إلى المياه المحاذية لشمال البلاد وخليج عدن، حيث يعتبر خليج عدن ممراً ملاحياً رئيساً، تمر فيه حوالى ١٦ ألف سفينة تجارية سنوياً، ما يحقق مكاسب مالية أكبر للقراصنة، علاوة على سهولة رصد السفن التجارية المارة في الخليج واصطيادها، بدرجة أكبر من المياه المفتوحة قبالة سواحل جنوب الصومال.

ـ التطور التقني الكبير في عمليات القراصنة، بحيث أصبحت القرصنة عملاً معقداً، يعتمد على تقنيات متطورة وشبكات عملياتية متنوعة، وبات القراصنة يستخدمون نظم المعلومات الجغرافية والهواتف الفضائية، ويرتبطون بشبكات

إجرامية لها فروع في الخليج العربي وأوروبا وشرق أفريقيا، ويستخدمون سفناً كبيرة نسبياً كمركز لقيادة العمليات، مما يتيح لهم قدرات أكبر.

ـ ازدياد الطابع الهجومي العنيف لعمليات القرصنة، بفعل التطور في القدرات التسليحية للقراصنة، حيث يتسلح الكثيرون منهم بصواريخ محمولة مضادة للطائرات وصواريخ آر بي جيه مضادة للمدرعات وقاذفات القنابل اليدوية، ما يتيح لهم ترويع السفن المستهدفة وإجبارها على الامتثال لمطالب القراصنة، وإلا تعرضوا لنيرانهم الكثيفة، في ما شكل تطوراً نوعياً لافتاً، وذلك بعد أن كان القراصنة يستخدمون أسلحة آلية وخفيفة في السابق.

ونتيجة هذه التطورات، نجح القراصنة في عام ٢٠٠٨ في احتجاز ما لا يقل عن ١٠٨سفن أجنبية، وحصلوا على ما لا يقل عن ٣٠ مليون دولار، في صورة إتاوات وفِدىً من مالكي تلك السفن. وكان أخطر هذه العمليات احتجاز سفينة شحن أوكرانية، في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، كانت تحمل ٣٣ دبابة ثقيلة من نوع تي ٧٢ روسية الصنع ومعدات عسكرية أخرى، كانت متجهة إلى السودان، ما أثار مخاوف من حصول الإسلاميين المتطرفين في الصومال على هذه الأسلحة. وفي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، أثار القراصنة حالة من الذعر على امتداد الساحة العالمية حينما نجحوا في احتجاز ناقلة نفط سعودية عملاقة، تحمل ٣٠٠ ألف طن من النفط، ما أثار القلق على حركة تدفق النفط من الخليج العربي إلى العالم الخارجي. وقد تم حل الكثير من حالات احتجاز السفن من خلال المفاوضات بين القراصنة ومالكي السفن، بعدما جرى تخفيض قيمة الفدية المطلوبة.

وفي هذا السياق أصبحت ظاهرة القرصنة موضوعاً لتفاعلات دولية مكثفة، وأصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات بشأنها، كان أبرزها القرار رقم ١٨٥١، الصادر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ الذي طالب بوضع آليات دولية جديدة للتعاون في مكافحة القرصنة، من خلال السماح لمنفّذي القانون بالصعود على متن السفن لتيسير التحقيق مع منفذي جرائم القرصنة، كما دعا إلى إنشاء مركز إقليمي لتنسيق المعلومات المتعلقة بأعمال المكافحة وتعزيز كلٍ من القدرات الإقليمية وقدرات الحكومة الصومالية في هذا المجال.

وتطبيقاً لهذه القرارات، دشّن الاتحاد الأوروبي عملية بحرية لمحاربة القرصنة في منطقة خليج عدن والمياه المتاخمة للسواحل الصومالية، على امتداد مساحة جغرافية تصل إلى مليون كلم مربع، بهدف حماية السفن المحملة بالمساعدات

الغذائية والتابعة لبرنامج الغذاء العالمي، لمدة عام كامل، بدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨. وشاركت في هذه العملية كل من: فرنسا، وبريطانيا، واليونان، وألمانيا، وبلجيكا، وفنلندا، وهولندا، وإسبانيا. وفي الوقت نفسه، قام الكثير من الدول بإرسال قطع بحرية إلى تلك المنطقة، لحماية طرق الملاحة البحرية، ومن أبرزها الولايات المتحدة وروسيا واليابان والصين والهند وتركيا وغيرها.

وقد اتجهت الولايات المتحدة لاحقاً للعمل على دمج الجهود الدولية والإقليمية لمحاربة القرصنة في خليج عدن، من خلال عملية مشتركة، تشارك فيها قوات بحرية من ٢٠ دولة، على رأسها الولايات المتحدة، بحيث تتولى هذه القوات تنفيذ عمليات مكافحة القرصنة وإنشاء منطقة خاصة لتسيير دوريات بحرية وجوية ضد القرصنة. وأبدت الكثير من الدول العربية استعدادها للمشاركة في هذه القوات، في حين لم تلق دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، لإنشاء قوة عربية تتولى التصدي للقرصنة وحماية منطقة خليج عدن استجابة كافية من الدول العربية المعنية، وهو ما سوف نتعرض له بالتفصيل لاحقاً.

٤ ـ إشكاليات الدور العربي في الأزمة الصومالية

ظل الدور العربي في الأزمة الصومالية في عام ٢٠٠٨ محدوداً للغاية، بحيث لم يكن لهذا الدور حضور فاعل في تفاعلات هذه الأزمة، وإنما قام بالدور الأساس فيها مبعوث الأمم المتحدة، أحمد ولد عبد الله، بينما اقتصر دور الدول والمنظمات الإقليمية الأخرى على مجرد دعم جهود الأمم المتحدة ومساندتها، وإن كان دور الاتحاد الأفريقي أكثر فاعلية من دور جامعة الدول العربية، بينما قام بعض الدول العربية بأدوار متباينة، حيث استضافت جيبوتي مفاوضات التسوية، وقدمت دعماً سياسياً ولوجيستياً للشيخ شريف ومؤيديه، في حين أجرت مصر والسعودية واليمن اتصالات مع بعض أطراف الأزمة الصومالية، واستضافت جولات قام بها جناح جيبوتي بزعامة الشيخ شريف لشرح موقفه وكسب التأييد من هذه الدول.

وتتوزع علاقة الوطن العربي بالمسألة الصومالية على زوايا متعددة، بعضها يتعلق بالجهود العربية المحدودة للقيام بدور مباشر فيها، بينما يتعلق بعضها الآخر بانعكاسات التطورات التي طرأت على هذه المسألة على الوطن العربي، وتتمثل في النقاط الثلاث التالية:

الأولى، تتمثل في الأفكار التي طرحت بشأن مشاركة الدول العربية في قوات حفظ السلام الدولية التي يتعين نشرها في الصومال بموجب اتفاق جيبوتي.

وكان وفد من جناح جيبوتي بزعامة الشيخ شريف شيخ أحمد قد طرح هذه الأفكار أثناء زيارته القاهرة في أوائل آب/ أغسطس ٢٠٠٨، وناقشها مع كل من وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، والسفير أحمد بن حلّي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بجامعة الدول العربية، والسفير سمير حسني مدير إدارة التعاون العربي الأفريقي بالجامعة.

ـ وقد طلب الوفد خلال هذه الزيارة أن تكون القوات العربية هي الأساس في أي قوات أممية تدخل إلى الصومال، أو تحلّ محلّ القوات الإثيوبية، وأن تؤدي الدول العربية دوراً، سواء بشكل منفرد عن طريق الجامعة العربية بإرسال هذه القوات، أو عن طريق الأمم المتحدة، كما طالب بأن يكون هناك دعم إغاثي عربي للصومال لمساعدة أكثر من مليون ونصف صومالي من اللاجئين والنازحين، بالإضافة إلى المساعدة في جهود الإعمار وإعادة البناء، إلا أن هذه المطالب لقيت استجابات متباينة من الجامعة العربية، إذ بدت مسألة إرسال قوات عربية إلى الصومال مسألة سابقة لأوانها، بانتظار الانتهاء من الترتيبات السياسية والأمنية لاتفاق جيبوتي والاتفاقات اللاحقة عليه، بالإضافة إلى ما تتطلبه مثل هذه العمليات من ترتيبات معقدة، في حين أن مسألة تقديم مساعدة عربية للصومال في جهود إعادة الإعمار لقيت تجاوباً مبدئياً من جانب الجامعة العربية.

الثانية، افتتاح مكتب تمثيلي دائم للجامعة العربية في العاصمة الصومالية مقديشو، في منتصف آب/ أغسطس ٢٠٠٨، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من ١٦عاماً، وذلك تجاوباً مع المطالب الصومالية سالفة الذكر، بحيث يكون هذا المكتب بمثابة النواة والركيزة الأساسية في عملية تنشيط العمل العربي الخاص بالصومال. ويفترض أن يقوم هذا المكتب بإجراء الاتصالات المباشرة اللازمة مع الحكومة الانتقالية وسائر الأطراف الأخرى في الصومال، سواء كانت سياسية أو شعبية، علاوة على دراسة الوضع في الصومال ومعرفة احتياجات الحكومة والشعب في مختلف القطاعات الخدمية والإنسانية، تمهيداً لتقديمها بصورة مباشرة، بالإضافة إلى المشاركة في دفع جهود التنمية في الصومال، من خلال الإسهام في توفير الاحتياجات التعليمية والثقافية في مرحلة الإعمار وإعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة في البلاد.

الثالثة، تتمثل في التداعيات السلبية لظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية على الأمن القومي العربي، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، حيث أثارت هذه الظاهرة تباينات في الرؤى العربية بشأن انعكاساتها على الدول العربية، إذ بينما كان اليمن

هو الأكثر تخوفاً من انعكاسات هذه الظاهرة على الأمن القومي العربي، فإن مصر رأت أن عمليات القرصنة ليست لها تأثيرات مباشرة على الأمن القومي لمصر بسبب البعد الجغرافي لهذه العمليات، علاوة على أن هذه العمليات لم تقع في البحر الأحمر، وإنما في خليج عدن أو المياه القريبة منه.

ولكن عمليات القرصنة في كل الأحوال أثارت مخاوف عربية عميقة من أن يؤدي ازدياد الأساطيل الأجنبية في تلك المناطق لحماية حركة الملاحة البحرية إلى تدويل أمن البحر الأحمر وخليج عدن، وهي مسألة تخدم المصالح الإسرائيلية التي طالما كررت المطلب الخاص بتدويل مياه البحر الأحمر، وكان ذلك دائماً محل رفض من جانب الدول العربية المطلة على هذا البحر، علاوة على التخوف من أن يؤدي تدويل أمن البحر الأحمر وازدياد الأساطيل الأجنبية فيه إلى تحويله إلى بؤرة صدام دولي، وكان اليمن يتخوف بشكل خاص من أن يؤدي الوجود الأجنبي إلى فرض قيود على صانعي القرار في الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، مثل ممارسة ضغوط على اليمن في ظل تصاعد مشكلة الشطر الجنوبي من البلاد.

وفي الوقت نفسه، كانت هناك انعكاسات اقتصادية سلبية لظاهرة القرصنة البحرية على الدول العربية، لا سيما مصر واليمن، حيث برزت مخاوف مصرية من حدوث انخفاض محتمل في عائدات قناة السويس في عام ٢٠٠٩، بسبب انخفاض حركة المرور، بفعل تراجع حركة التجارة بين آسيا وأوروبا تحت تأثير عمليات القرصنة التي دفعت بعض شركات الشحن إلى تحويل مسار سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، بينما كانت هناك مخاوف من الانعكاسات السلبية لعمليات القرصنة والوجود الدولي الكثيف في خليج عدن على عمليات التنقيب عن النفط في الجزر اليمنية في البحر الأحمر.

وفي هذا الإطار، استحوذت ظاهرة القرصنة البحرية على حيّز كبير من اهتمام الكثير من الدول العربية، وعقدت بشأنها عدة اجتماعات عربية رفيعة المستوى بدا من خلالها أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة في التعامل العربي مع هذه الظاهرة تتمثل في:

ـ الرفض الكامل لانفراد أي دولة بتأمين الملاحة في خليج عدن أو المنطقة الواقعة قبالة سواحل الصومال، وإنما يتم ذلك بواسطة قوة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة، مع ضرورة أن يكون وجود أساطيل الدول الكبرى قبالة سواحل الصومال في إطار احترام القانون الدولي، وألا يمس سيادة الدول واستقلالها.

ـ إعداد اتفاقية عربية لمواجهة القرصنة البحرية من خلال قدرات عسكرية عربية، من خلال آليات التعاون الأمني العربي، بما يخدم المصالح العربية، لا سيما بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، القريبة جغرافياً من تلك المنطقة، بحيث يتم تكثيف آليات التشاور والتنسيق والتعاون المشترك من أجل دراسة تلك الظاهرة ومكافحتها، مع التعامل مع جذور وأسباب تلك الظاهرة، لا سيما معالجة الأوضاع السياسية والأمنية الهشة في الصومال.

ـ رفض المحاولات الدولية لتدويل أمن البحر الأحمر وخليج عدن، والتأكيد على أن أمن البحر الأحمر وخليج عدن يعتبر مسؤولية الدول العربية المطلة عليه، وإن كان ذلك لا ينفي أن بعض الدول العربية، من بينها مصر، أعلن استعداده للمشاركة في أي قوة دولية يتم تشكيلها تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة أمام السواحل الصومالية.

ولكن بعيداً عن هذه الاتجاهات، فإن ردود الفعل العربية للتعامل مع ظاهرة القرصنة اتسمت بقدر كبير من التباطؤ وعدم الفاعلية، إذ كثرت الندوات والاجتماعات العربية، ولكن من دون نتائج سريعة، وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية المطلة على البحر الأحمر أكدت استعدادها لإرسال قوات بحرية لحماية خطوط الملاحة البحرية الدولية المارة قبالة السواحل الصومالية وقدرتها على ذلك، إلا أنها لم تسارع بإرسال قطع بحرية لحماية سفنها التجارية المارة هناك، ما تسبب في وقوع العديد من السفن التجارية العربية في قبضة القراصنة في تلك المنطقة، لا سيما تلك التابعة لمصر والسعودية.

٥ ـ دلالات التحول السياسي في الصومال وآفاقه

تتمثل القضية الرئيسة في المسألة الصومالية، في مرحلة ما بعد انتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً انتقالياً للبلاد، فيما إذا كانت هذه التطورات سوف تفتح الباب أمام مصالحة وطنية حقيقية، بما يؤدي إلى إنهاء دوامة الحرب الأهلية، أم إنها سوف تدفع بالبلاد إلى مرحلة جديدة من الصراع. فعلى الرغم من أن الشيخ شريف أكد مرات عديدة أن المقاومة حققت أهدافها، ودعا الأشقاء الذين ما زالوا يحملون السلاح للانضمام إلى عملية التسوية للمشاركة في صنع السلام، فإن ذلك لا يعني أن مرحلة الحروب والصراعات الداخلية انتهت في الصومال، أو أن التدخلات الخارجية بشؤونه سوف تتوقف في المستقبل القريب، لا سيما من جانب إثيوبيا والولايات المتحدة.

ويعود ذلك إلى استمرار العديد من التحديات، لعل أبرزها وأكثرها خطورة على الإطلاق استمرار حالة الاستقطاب والصراع في ما بين الشيخ شريف ومؤيديه من أعضاء جناح جيبوتي من ناحية وجناح أسمرة وحركة الشباب المجاهدين من ناحية أخرى، مما يثير احتمالات استمرار الصراع المسلح بين الجانبين، بل وإمكانية تصاعده إلى مستويات أكثر حدة، بعدما بات هذا الصراع يدور على السلطة، وليس على طرد قوات الاحتلال الإثيوبية.

وربما تكون خلافات الشيخ شريف وجناح جيبوتي مع قادة جناح أسمرة أقل حدة وتعقيداً من خلافاته مع حركة الشباب، فالخلاف الرئيس بين جناحي جيبوتي وأسمرة بات يأخذ طابعاً شخصياً، أكثر مما هو خلاف موضوعي، حيث يشعر قادة جناح أسمرة بالمرارة إزاء اتجاه الشيخ شريف ومؤيديه نحو الانفراد بالتفاوض والتوقيع على اتفاق التسوية مع الحكومة الانتقالية، من دون الاكتراث بمواقف جناح أسمرة. أما التحفظات الأخرى التي كان قادة جناح أسمرة يتعللون بها لرفض التسوية، لا سيما المتعلقة بضرورة انسحاب القوات الإثيوبية ورفض التفاوض مع الحكومة «العميلة»، فقد تجاوزتها الأحداث أصلاً، بعدما انسحبت القوات الإثيوبية بالكامل، ولم تعد الحكومة الانتقالية «العميلة» موجودة، في حين أن قوات حفظ السلام الأفريقية، وربما الدولية، موجودة لمساعدة الشعب الصومالي، ويمكن أن ترحل في الوقت الذي يطالبها فيه الصوماليون بذلك.

تتمثل المشكلة الحقيقية التي تواجه الشيخ شريف بالقطع في حركة الشباب المجاهدين، ليس فقط بسبب أفكارها المتزمتة، ولكن أيضاً بسبب نظرتها إلى الشيخ شريف ومؤيديه باعتبارهم «خونة» ارتدوا عن مبادئ الجهاد والمقاومة، علاوة على أن الحركة باتت تمتلك نفوذاً متزايداً على الأرض، بفعل سيطرتها على مساحات واسعة، تصل إلى ثلثي مساحة الصومال، ما يولّد لديها شعوراً متزايداً بالقوة، بل اعتقاد قادتها بإمكانية السيطرة على السلطة، ومن غير المتصور أن يقبل قادة حركة الشباب المجاهدين وأعضاؤها التراجع بسهولة عن أفكارهم المتطرفة أو مواقفهم السياسية إزاء السلطة الحاكمة، ناهيك بأنهم لن يقبلوا قط التخلي طواعية عن المناطق التي سيطروا عليها، أو المكاسب العسكرية التي حققوها على مدى العامين الماضيين، وإنما تؤكد المؤشرات كافة اعتزامهم مواصلة عملياتهم العسكرية حتى الاستيلاء على السلطة بالكامل، سعياً إلى إقامة إمارة إسلامية.

ويترافق ما سبق مع تحديات خارجية نابعة من مواقف بعض القوى الدولية

والإقليمية، لا سيما إثيوبيا والولايات المتحدة، إزاء المسألة الصومالية، إذ تخلت هاتان الدولتان عن الرئيس السابق عبد الله يوسف أحمد، ليس بالضرورة لكونه فشل في قيادة البلاد، كما يزعم المسؤولون الإثيوبيون، ولكن الأهم من ذلك لاعتقادهما بأن الشيخ شريف، بحكم خلفيته الإسلامية المعتدلة، أكثر قدرة على محاربة الإسلاميين المتطرفين في الصومال، لا سيما حركة الشباب المجاهدين، بحكم معرفته الوثيقة بهم، وبحكم قدرته على التصدي لهم بجميع الطرق، السياسية والأمنية والدينية والاجتماعية، ناهيك بقدرته على اجتذاب قطاعات واسعة من فاعليات المجتمع المدني الصومالي للوقوف في وجه الجماعات الدينية الراديكالية الرافضة لترتيبات التسوية السلمية الجارية بموجب اتفاق جيبوتي.

والأهم مما سبق أن القبول الإثيوبي ـ الأمريكي بتولي الشيخ شريف منصب الرئيس الانتقالي في الصومال يعكس محاولة غير معلنة لضرب جماعات الإسلام السياسي ببعضها البعض، استناداً إلى أن المؤشرات كافة تدل على أن الشيخ شريف لن يفلح في دمج جميع هذه الجماعات في إطار النظام السياسي الصومالي، وسوف يظل البعض منها رافضاً لأي شكل من أشكال التسوية السلمية للصراع، وعازماً بكل قوة على مواصلة العمل على تأسيس نظام حكم ديني متشدد بالقوة، حتى على الرغم من انسحاب القوات الإثيوبية، ما يعني استمرار الصراع الداخلي في الصومال، ولكن بين جماعات إسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعافها جميعاً.

ويمثّل هذا الموقف الإثيوبي والأمريكي تطبيقاً للاستراتيجية التي نفذتها إدارة جورج بوش في الولايات المتحدة في العديد من الحالات، والتي تقوم على تقوية وكلاء أو حلفاء محليين أو إقليميين لتنفيذ مهام معينة في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب، بدلاً من أن تضطر الولايات المتحدة للتدخل المباشر في تلك الحالات. وكانت الولايات المتحدة قد طبقت هذه الاستراتيجية في الماضي، إما من خلال لوردات الحرب المحليين أو من خلال التدخل العسكري الإثيوبي المباشر في الصومال، إلا أن المحاولات كافة فشلت في تنفيذ هذه المهمة، بل إن إثيوبيا باتت تقف على حافة هزيمة عسكرية كاملة في الصومال، ما لم يتم إخراجها بسرعة من هناك من خلال مخرج سياسي معقول، بحيث بدا الإسلاميون المعتدلون خياراً وحيداً لمواصلة التصدي للجماعات المتطرفة، لا سيما تلك التي يُشتبه في ارتباطها تنظيمياً أو فكرياً بتنظيم القاعدة.

هذه الوضعية تجعل الشيخ شريف ومؤيديه، من الناحية الواقعية، أداة في

استراتيجية إثيوبية ـ أمريكية، حتى من دون أن يكونوا راغبين في ذلك بالفعل، بسبب الالتقاء الشكلي في الأهداف بين الجانبين، في حين أن مواقفهم تنطلق من رؤية مخالفة تماماً، تقوم على أن الصراع في الصومال لا يمكن أن يُحسم عسكرياً، إذ حتى لو استفحل المأزق العسكري الإثيوبي في المستنقع الصومالي، فإن إثيوبيا كانت ستسحب قواتها، على غرار ما هدد به ميليس زيناوي مرات عديدة من قبل، تاركاً الصومال نهباً للفوضى والعنف العشوائي، كما كانت إثيوبيا سوف تواصل تدخلاتها عن بعد لمنع الإسلاميين من السيطرة على الحكم بجميع الطرق، وسوف تواصل جهودها القديمة لإفشال جهود المصالحة الوطنية كافة في الصومال. وكانت مفاوضات التسوية تمثل بالنسبة إلى الشيخ شريف ومؤيديه الخيار الأفضل لإنهاء الصراع المزمن في الصومال وسحب القوات الإثيوبية من البلاد، حتى لو اضطروا إلى تقديم بعض التنازلات، مثل قبول التفاوض مع حكومة يعتبرونها «عميلة»، وفي ظل بقاء القوات الإثيوبية في الصومال.

ولكن الإشكالية هنا تتمثل في أن الجماعات المتطرفة، سواء جناح أسمرة أم حركة الشباب المجاهدين، لم تتجاوب مع دعوات الشيخ شريف للمشاركة في عملية صنع السلام، كما يبدو من غير الوارد أن يتحقق ذلك في المستقبل القريب، بينما تراهن إثيوبيا والولايات المتحدة على وقوع جولة دامية من الصراع بين المعتدلين والمتطرفين من جماعات الإسلام السياسي في الصومال، بما يؤدي ليس فقط إلى القضاء على المتطرفين، ولكن حتى لإضعاف المعتدلين في حالة انتصارهم في هذه الجولة المتوقعة.

ويعكس ما سبق التباسات شديدة في مواقف أغلب الأطراف الداخلية في الصومال، فالشيخ شريف يظهر حرصاً واضحاً على جمع شمل القوى السياسية كافة في البلاد، بما في ذلك الجماعات المتطرفة، إلا أن هذا الموقف لا يلغي وجود قطيعة بين الجانبين، بفعل المواقف الانفرادية التي تبناها في مفاوضات جيبوتي، وأيضاً بفعل التقارب الذي نشأ بينه وبين إثيوبيا والولايات المتحدة. أما الجماعات المتطرفة فإنها ترفض دعوة شريف للمصالحة لاعتقادها أن الشيخ شريف بات يمثل امتداداً للسياسة الإثيوبية ـ الأمريكية الرامية إلى محاربة الإسلاميين، إلا أن عدم تجاوب هذه الجماعات مع دعوة شريف للمصالحة، والإصرار على مواصلة حمل السلاح ضده، سوف يؤدي حتماً إلى تأجيج الصراع بين الجانبين، بحيث قد يجد شريف نفسه مضطراً إلى توثيق علاقاته مع إثيوبيا والولايات المتحدة، والاستعانة بهما ضد معارضيه الداخليين، بما يدفعه للقيام بما يتهمه معارضوه به مسبقاً.

ونتيجة ذلك، بدأت بالفعل حالة اصطفاف سريعة، استعداداً لجولة جديدة من الصراع الداخلي في الصومال، فور انتخاب الشيخ شريف رئيساً انتقالياً للبلاد، حيث أعلنت عدة جماعات متطرفة توحيد جهودها، في مقدمها جناح أسمرة وحركة الشباب المجاهدين، لإفشال الترتيبات السياسية التي نشأت بموجب اتفاق جيبوتي. ومع أن الشيخ شريف يسعى من جانبه لتنفيذ سياسة تصالحية مع الأطراف كافة، بما في ذلك معارضوه السياسيون، إلا أن المواقف العدائية لجناح أسمرة وحركة الشباب تجاهه دفعت بعض الجماعات لإعلان الاستعداد للوقوف مع الشيخ شريف في مواجهة المتطرفين، وأبرزها بعض الجماعات الصوفية، التي تتمتع بشعبية واسعة في المجتمع الصومالي، لا سيما جماعة أهل السُنة والجماعة، التي تخوض صراعاً مريراً ضد حركة الشباب المجاهدين، بعدما قامت الحركة بهدم بعض الأضرحة والمزارات ونبشها بحجة أنها تتنافى مع تعاليم الإسلام، ما يدفع تلك الجماعات إلى إبداء استعدادها للتعاون مع الشيخ شريف في صراعه المحتمل مع حركة الشباب.

ويدلّ ما سبق على أن الوضع في الصومال بات أكثر تعقيداً من أي فترة مضت، بحيث أصبح الصراع مركّباً ومتعدد المستويات، إذ لم يؤدّ اتفاق جيبوتي إلى إنهاء الصراع في البلاد، وإنما بات هذا الصراع على أعتاب مرحلة جديدة، تتسم بخصائص مغايرة تماماً لجميع المراحل السابقة، فهذه هي المرة الأولى التي يكون الصراع محصوراً فيها بين جماعات ذات مرجعية إسلامية، بعدما كان يدور في الماضي بين لوردات الحرب، أو بين هؤلاء اللوردات وجماعات إسلامية. وربما يكون هذا الصراع المحتمل أكثر حدة بكثير من جميع جولات الصراع الداخلي السابقة في الصومال، وسوف يشهد استقطاباً داخلياً حاداً، كما يمكن أن تشارك فيه بدور أساسي قوات حفظ السلام الأفريقية، ومن بعدها القوات الدولية التي ينتظر نشرها في الصومال، ما يعني أنه في ظل اتفاق جيبوتي والترتيبات التي نشأت بموجبه لن يتحقق السلام ما لم تنجح جهود الشيخ شريف والأطراف العربية والإقليمية المعنية في اجتذاب المعارضين والمتطرفين للمشاركة في هذه الترتيبات، ليس فقط لإنقاذ الصومال من جولة جديدة من الصراع العنيف، ولكن أيضاً لتفويت الفرصة على القوى الإقليمية والدولية التي تراهن على حتمية نشوب صراع دامٍ بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين في الصومال.

تاسعاً: الاقتصادات العربية في ظل اضطراب أسعار النفط وتأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

شهدت الاقتصادات العربية تطورات شديدة التباين خلال عام ٢٠٠٨، نظراً إلى ارتباط حركتها بحركة أسعار النفط التي ارتفعت إلى مستويات قياسية في السبعة أشهر الأولى من العام، ثم بدأت بالتراجع السريع بصورة أقرب إلى الانهيار في الأشهر الخمسة الأخيرة من العام، على ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيراتها المتنوعة التي شملت كل الاقتصادات المرتبطة بالاقتصاد العالمي أو المندمجة فيه، بما فيها اقتصادات بلدان الوطن العربي. ومن الطبيعي والحال هكذا، أن يكون محور أي تناول لأوضاع الاقتصادات العربية والمؤشرات الرئيسة المعبرة عن أدائها في عام ٢٠٠٨، هو حركة أسعار النفط وتأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على هذه الاقتصادات.

١ ـ أسعار النفط كمحدد رئيس لمؤشرات الاقتصادات العربية

تباينت حركة أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ بين صعود دراماتيكي في الشهور السبعة الأولى من السنة، ووصل سعر البرميل من الخام الأمريكي إلى ١٤٧ دولاراً في بعض أيام التعامل في تموز/يوليو ٢٠٠٨، بصورة لا علاقة لها بالتوازن بين العرض والطلب، وبين تراجع انحدر سعر البرميل ليراوح حول مستوى ٤٠ دولاراً في نهاية العام. وقبل تناول تأثير حركة أسعار النفط على مؤشرات النمو والتضخم والبطالة في البلدان العربية، لا بد من تحليل حركة أسعار النفط نفسها لفهم ما يجري في سوق النفط كضرورة لبناء أي استراتيجية عربية للتعامل مع هذه السوق.

وبمتابعة حركة أسعار النفط منذ ربيع عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، نجد أنها ارتفعت بشكل متواصل من ٢٤,٣ دولارات للبرميل من سلة خامات أوبك في

العام المذكور، إلى ٢٨,٢ دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٣٦ دولاراً عام ٢٠٠٤، إلى ٥٠,٦ دولارات عام ٢٠٠٥، إلى ٦١,١ دولار عام ٢٠٠٦، إلى ٦٩,١ دولار عام ٢٠٠٧، حتى سجلت أعلى مستوياتها القياسية في تموز/يوليو ٢٠٠٨ عندما وصل سعر الخام الأمريكي إلى ١٤٧ دولاراً للبرميل. وبدا ذلك الارتفاع السريع خلال السنوات المذكورة وكأنه لغز خارج المنطق، حيث إنه من الثابت أن عرض النفط طوال هذه السنوات ظل أعلى من الطلب عليه، وإذا حسبنا إجمالي المعروض النفطي في العالم بالسنوات الخمس من بداية عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٧، مقارنة بالطلب العالمي عليه في الفترة نفسها، سنجد أن هناك فائضاً في العرض العالمي للنفط بلغ مجموعه ١٠٦ملايين برميل، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت الأسعار على مدار الفترة المذكورة بشكل مطرد، ما يؤكد الدور الكبير للمضاربين والشركات النفطية في رفع الأسعار، وهم يستغلون في ذلك أي أحداث سياسية أو اقتصادية تتعلق ببلدان منتجة للنفط ومصدّرة له، أو توجد في منطقة نفطية، لإثارة الفزع من احتمال انخفاض إمدادت النفط أو حتى توقفها من هذه المنطقة أو تلك، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الآجلة للنفط التي تتحدد بناء على التوقعات، وتتأثر كثيراً بالعوامل المعنوية والتوقعات المستقبلية. ومن المعروف أن تلك الأسعار ترتد بتأثيراتها للسوق الفورية وتقودها إلى ارتفاع الأسعار فيها هي الأخرى، بما يعني أن الكثير من الأسباب التي سيقت كمبررات لرفع الأسعار تم تضخيمها، أو لم تكن حقيقية أصلاً، لأن أي سبب حقيقي مؤثر في أسعار النفط يشتق تأثيره فيها من تأثيره في التوازن بين العرض والطلب.

وتتمثل استفادة الشركات النفطية من ارتفاع أسعار النفط في أن تلك الشركات تملك احتياطيات ضخمة في مختلف بلدان العالم بحكم أنها تحصل على حصة كبيرة تزيد على ربع احتياطيات النفط التي تكتشفها في البلدان التي تقوم بالتنقيب عن النفط واستكشافه واستخراجه فيها وفقاً لاتفاقيات تقاسم الإنتاج مع الدول صاحبة الاحتياطيات. أما المضاربون، فإن المخزونات التي بحوزتهم أو العقود الآجلة التي أبرموها من قبل تدر عليهم عائداً أكبر كلما ارتفعت أسعار النفط.

وكان من المفترض أن تقوم الدول المستوردة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة بدور فاعل لتهدئة حركة أسعار النفط، لكنها لم تفعل ذلك، حيث تغيرت الاستراتيجية النفطية الأمريكية في عهد إدارة جورج بوش الابن، ولم تقدم خططاً حقيقية لتخفيض أسعار النفط، على العكس تماماً مما كانت تفعله الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدار العقود الماضية.

ومن المعروف أن الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة تبلغ نحو ١٣ مليون برميل يومياً، وأن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات النفطية الأمريكية بمقدار ٤,٧ مليار دولار في العام. وتتأثر كل الشركات المستهلكة للنفط ومشتقاته بصورة سلبية من ارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن تأثر المجتمع الأمريكي نفسه خلال استهلاكه المباشر لمنتجات النفط وعلى رأسها بنزين السيارات ووقود التدفئة والكهرباء. وبالمقابل فإن الشركات النفطية الأمريكية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع الأسعار، خصوصاً أنها تملك قسماً مهماً من احتياطيات الدول التي أبرمت معها عقوداً للتنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج. وهذا الأثر المزدوج لارتفاع أسعار النفط بلغ نقطة التعادل وتجاوزها إلى استفادة الشركات النفطية الأمريكية بأكثر من خسارة المجتمع الأمريكي من ارتفاع أسعار النفط، بالذات بعد أن أصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحاً أمام تلك الشركات، وسيتفاقم الأمر بصورة أكبر لو تم إقرار عقود فاسدة لتقاسم الإنتاج تتيح لها السيطرة على قسم مهم من الاحتياطيات العراقية.

وترتيباً على ذلك، فإن تراخي الإدارة الأمريكية في العمل على تخفيض أسعار النفط، هو انحياز لشركات النفط على حساب المجتمع الأمريكي، خصوصاً أن العديد من أركان إدارة جورج بوش الابن كانوا قادمين من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشيني (هاليبورتون)، وكوندوليزا رايس (شيفرون)، وبوش الإبن (هاركين إينرجي كوربوريشن).

وعلى الأرجح كانت هناك رؤية لدى الإدارة الأمريكية والشركات النفطية المنتمية لذلك البلد، مفادها أن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يشكل آلية للسيطرة على النمو والصعود الصاعق للاقتصاد الصيني الذي أصبح ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، والذي تعتمد شركاته المتنوعة والمتنامية على استهلاك كميات كبيرة من الطاقة. وينطبق الشيء نفسه على العديد من الدول الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا.

كذلك تساهلت الإدارة الأمريكية مع ارتفاع أسعار النفط، بل وتواطأت مع الشركات والمضاربين لرفعها، لتحسين الجدوى الاقتصادية لإنتاج الطاقة من المصادر البديلة للنفط، وبالذات الطاقة الحيوية من المحاصيل الزراعية، لتقليل الاعتماد على استيراد النفط. وهذه الجدوى تتصاعد كلما ارتفعت أسعار النفط. وبالتالي فإن المسؤولية الحقيقية والأخلاقية في الارتفاع السريع وغير المنطقي لأسعار النفط في عام ٢٠٠٧ وحتى تموز/يوليو ٢٠٠٨، تقع على شركات النفط الغربية

الكبرى وعلى المضاربين وعلى الإدارة الأمريكية المتواطئة معهم في رفع الأسعار.

وإضافة إلى التغير في الاستراتيجية الأمريكية وتأثيرها في حركة أسعار النفط، فإن هناك العديد من العوامل التي تم استغلالها في التأثير المعنوي في أسواق النفط بصورة تدعم الاتجاه الصعودي للأسعار، وعلى رأسها ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي من ٢,٢ في المئة عام ٢٠٠١، إلى ٢,٨ في المئة عام ٢٠٠٢، إلى ٣,٦ في المئة عام ٢٠٠٣، إلى ٤,٩ في المئة عام ٢٠٠٤، وتراجعه إلى ٤,٥ في المئة عام ٢٠٠٥، وهو مستوى مرتفع نسبياً على الرغم من التراجع، ثم ارتفاعه إلى أعلى مستوياته عام ٢٠٠٦ مسجلاً ٥,١ في المئة، واستقراره عند ٥ في المئة عام ٢٠٠٧، قبل أن يتراجع وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي التي وضعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٣,٩ في المئة عام ٢٠٠٨ تحت وطأة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي تقديرات تمت مراجعتها وتخفيضها إلى ٣ في المئة فقط، ثم إلى صفر بعد اتضاح الآثار الوبيلة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الشهور اللاحقة لانفجارها.

أدى هذا النمو الاقتصادي العالمي من عام ٢٠٠٣ حتى منتصف عام ٢٠٠٨، إلى زيادة الطلب العالمي على النفط بصورة كبيرة ليرتفع من ٧٦,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١، إلى ٨٦ مليون برميل يومياً في منتصف عام ٢٠٠٨. وسببت هذه الزيادة الحقيقية في الطلب حالة معنوية تمثلت في المخاوف من أن يعجز العرض العالمي للنفط عن مجاراة الزيادة في الطلب، وهي حالة استغلها المضاربون في رفع الأسعار الآجلة التي ترتد للسوق الحاضرة وتؤدي إلى رفع الأسعار الفورية.

وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط بما يزيد كثيراً على متوسط معدل التضخم العالمي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع التي تستخدم الطاقة بكثافة، وإلى التأثير سلباً في فرص تحسين النمو الاقتصادي، إلا أن الأسعار واصلت الصعود بلا منطق، وحتى عندما أعلن صندوق النقد الدولي عن تراجع تقديرات النمو الاقتصادي العالمي الخاص بعام ٢٠٠٨، وتراجع تقديرات النمو في أكبر اقتصاد مستهلك للنفط ومستورد له وهو الولايات المتحدة، فإن أسعار النفط واصلت الصعود ما أكد خروجها عن المنطق، وارتباطها بالمضاربة وتلاعب شركات النفط الكبرى قبل أي شيء آخر.

وخلال السنوات من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨، شكلت المقاومة العراقية التي تستهدف قطاع النفط لمنع سلطات الاحتلال الاستعماري الأمريكي والحكومة التابعة لها من استغلال النفط العراقي، عاملاً مهماً في رفع أسعاره كلما عرقلت

تصديره أو زيادة إنتاجه، نظراً إلى ما يثيره ذلك من مخاوف بشأن استمرار تدفق الصادرات العراقية التي تبلغ نحو ١,٨ مليون برميل يومياً في الوقت الحالي.

وهناك عوامل تم استغلالها في رفع أسعار النفط في السنوات الماضية مثل العمليات الإرهابية التي طالت العربية السعودية، والتوترات الأمريكية ـ الفنزويلية ومحاولات واشنطن وحلفائها إسقاط الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز من خلال تعطيل العمل في قطاع النفط، والاضطرابات السياسية ـ الاجتماعية ـ الطائفية في نيجيريا، وهي دولة مصدرة كبيرة للنفط، والأعاصير التي اجتاحت خليج المكسيك، وعطلت قسماً كبيراً من إنتاج النفط فيه لفترات طويلة بالذات بعد إعصار كاترينا عام ٢٠٠٥، والتوترات بشأن شركة يوكوس النفطية العملاقة في روسيا، وعدم تطوير طاقة مصافي النفط العالمية بصورة مواكبة للزيادة في الطلب على المنتجات النفطية، ما أدى إلى وجود خلل فني في سوق النفط يتمثل في وفرة الخام ونقص المنتجات. وكل تلك العوامل استغلها المضاربون وشركات النفط في إثارة المخاوف من حدوث أزمة في إمدادات النفط، بما ساعدهم على رفع الأسعار بناء على العوامل الحقيقية والمعنوية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

وعلى العكس من هذا الاتجاه الصعودي لأسعار النفط، فإنها تعرضت للانهيار بعد بدء الأزمة المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة والعالم في الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، لتدور حول مستوى ٤٠ دولاراً للبرميل في نهاية العام، سواء بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ودخول عدد من الاقتصادات الكبرى المستوردة للنفط إلى نفق الركود العميق في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مثل الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا ومجموع منطقة اليورو وكوريا الجنوبية، أو بسبب انسحاب جزء كبير من أموال المضاربات من سوق النفط وتوجهها إلى البورصات لاقتناص الصفقات بعد انهيار أسعار الأسهم، حيث انخفض مؤشر مورغان ستانلي لأسعار الأسهم في مجموع بورصات العالم بنسبة ٤٤,٧ في المئة في عام ٢٠٠٨، ونحو ٥٥,٢ في المئة في البورصات الصاعدة، ونحو ٤٣,٣ في المئة في بورصات الدول الصناعية المتقدمة.

ويؤكد كل ذلك ضرورة تقدم الدول العربية التي تتصدر الدول المنتجة للنفط والمصدرة له بمبادرة واضحة تجاه الدول المستوردة لصياغة علاقة استراتيجية قائمة على العدالة والتكافؤ، تضمن للمنتجين أسعاراً ملائمة ومستقرة لنفطهم، وتضمن لهم أن تتزايد هذه الأسعار بمعدلات معقولة ومتناسبة مع متوسط معدلات التضخم العالمية، ولا تضر بالنمو الاقتصادي العالمي، وتجعل النفط مصدراً للطاقة لا يمكن منافسته من قبل الوقود الحيوي أو غيره من المصادر البديلة. وفي الوقت

نفسه فإن هذه العلاقة الاستراتيجية ستضمن للدول المستوردة إمدادات مستقرة وأسعاراً معتدلة تتزايد بمعدلات تتناسب مع معدلات التضخم العالمية، ويمكن قبولها، وقبل كل ذلك فإن هذه العلاقة الاستراتيجية ستنهي العبث والتلاعب الذي تقوم به شركات النفط والمضاربين في السوق العالمية.

ولو استجابت الدول العربية لهذه الدعوة التي نودي بها مراراً في وقت ارتفاع أسعار النفط لمستويات غير منطقية ومتناقضة مع حقائق السوق، لكان العالم كله رحب بها، لكن طرحها وتنفيذها في الوقت الراهن سيكون أكثر صعوبة لأن الأسعار تتهاوى، وستنظر الدول المستوردة للنفط إلى أي مبادرة من هذا النوع على أنها محاولة من الدول المصدرة للنفط لرفع أسعاره، لكن عدالة الفكرة وما تنطوي عليه من موازنة بين مصالح المصدرين والمستوردين تبرر طرحها حتى لو استغرقت الاستجابة العالمية لها بعض الوقت لحين بدء نهوض الاقتصاد العالمي وما يقترن به من صعود في الطلب على النفط، ومن ثم ارتفاع أسعاره.

لكن في الوقت الراهن لا بد من تكييف الموازنات العامة العربية لانخفاض أسعار النفط، والعمل على توظيف جبال الأموال التي تراكمت في ظل الطفرة النفطية التي استمرت من عام ٢٠٠٣ حتى منتصف عام ٢٠٠٨، في تطوير الاقتصادات العربية وحمايتها من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العربية. ومن المهم التاكيد على أن الإدارة الأمريكية الراهنة ستسعى بكل الوسائل إلى الضغط على أسعار النفط من أجل تخفيضها لصالح المجتمع الأمريكي، بدلاً من سياسة الإدارة السابقة التي أعطت الأفضلية لمصالح الشركات النفطية الأمريكية العملاقة على حساب المجتمع الأمريكي.

٢ ـ مؤشرات النمو والتضخم والبطالة في ضوء حركة أسعار النفط

تأثرت المؤشرات الرئيسة المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية، وتحديداً مؤشرات النمو والتضخم والبطالة، بحركة أسعار النفط صعوداً وهبوطاً، وبالذات في الأقطار العربية التي يشكل قطاع النفط قطاعاً مهماً في هيكل اقتصادها، ويهيمن على صادراتها. وسيتم تناول وضع هذه المؤشرات وتأثير حركة أسعار النفط عليها.

أ ـ النمو الاقتصادي وحركة أسعار النفط

من المرجح أن تكون كل تقديرات النمو المتتابعة التي أصدرها صندوق النقد الدولي منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨، عن الاقتصادات العربية في عامي

٢٠٠٨ و٢٠٠٩ غير دقيقة، وستتم مراجعتها باتجاه التخفيض في ظل التتابع السريع للتغيرات في حركة أسعار النفط خلال العام المذكور على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. وهذه المراجعة لا تختلف عن المراجعة التي أجراها صندوق النقد الدولي لتقديرات النمو في العالم والمناطق المختلفة منذ انفجار الأزمة المالية العالمية ثم تحولها إلى أزمة اقتصادية عميقة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي الواردة في تقريره «نظرة على الاقتصاد العالمي» الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قد أشارت إلى أن معدل النمو الاقتصادي العالمي سوف يبلغ ٣,٩ في المئة عام ٢٠٠٨، ونحو ٣ في المئة عام ٢٠٠٩، وأن التجارة العالمية سوف تنمو بنسبة ٤,٢ في المئة في عام ٢٠٠٩، بعد أن سجلت واحدة من أقوى دورات نموها خلال الفترة من عام ٢٠٠٣، وحتى عام ٢٠٠٨، وكان متوسط معدل نموها في تلك الفترة نحو ١٧,٧ في المئة سنوياً. ولم يمض سوى شهرين على تلك التقديرات حتى أصدر الصندوق تقديرات تشير إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سوف يكون صفراً في عام ٢٠٠٩ في أحسن الأحوال، ثم بدأت نذر الركود العالمي تشير بوضوح إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سوف يكون سالباً على الأرجح بعد أن أشارت بيانات الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو وبريطانيا وكوريا الجنوبية قد بلغ نحو ـ ٣,٨ في المئة، ـ ١٢,٧ في المئة، ـ ٥,٧ في المئة، ـ ٥,٩ في المئة، ـ ٢٠,٨ في المئة على التوالي.

وبالتالي فإن مراجعة النمو بالنسبة إلى البلدان العربية باتجاه التخفيض عن التقديرات السابقة سوف يكون أمراً عادياً في سياق تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتفاقمة، والتي أدت تطوراتها إلى تغيير التقديرات الخاصة بالنمو الاقتصادي في العالم بمختلف مناطقه. وهذا يعني أن بيانات الجدول الرقم (١) عن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، وهي بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي، سوف تتم مراجعتها على الأرجح باتجاه التخفيض.

وإذا كان ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ قبل أن تهبط إلى مستويات متدنية، لم تنحدر إليها منذ عام ٢٠٠٤، قد يؤدي إلى احتفاظ الدول العربية المصدرة للنفط بمعدلات نمو متوسطة لناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، فإنه من المؤكد أنها ستتعرض لتراجع كبير في ناتجها عام ٢٠٠٩، بما يعني أن نموها الاقتصادي سوف يكون سالباً خلاله.

الجدول الرقم (١)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية
وفقاً لتقديرات وضعت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

	المعدل خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨(*)	٢٠٠٩(**)
مصر	٤,١	٥,٤	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٦,٠
البحرين	٤,٨	٥,٢	٦,٤	٥,٢	٧,٢	٥,٦	٧,٩	٦,٥	٦,٠	٦,٣	٦,٠
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	٤,٢	٤,٣	٥,٣	٥,٨	٤,٢	٨,٦	٧,١	٦,٣	٦,٠	٥,٥	٥,٣
الكويت	٠,١	٤,٧	٠,٢	٣,٠	١٧,٣	١٠,٧	١١,٤	٦,٣	٤,٦	٥,٩	٥,٨
لبنان	٥,٤	١,٧	٤,٥	٣,٣	٤,١	٧,٥	١,١	ـ	٤,٠	٦,٠	٥,٠
ليبيا	ـ ٢,٤	٣,٧	ـ ٤,٣	ـ ١,٣	١٣,٠	٤,٤	١٠,٣	٦,٧	٦,٨	٧,١	٨,١
عمان	٤,٩	٥,٥	٧,٥	٢,٦	٢,٠	٥,٣	٦,٠	٦,٨	٦,٤	٧,٤	٦,٠
قطر	٤,٢	١٠,٩	٦,٣	٣,٢	٦,٣	١٧,٧	٩,٢	١٥,٠	١٥,٩	١٦,٨	٢١,٤

يتبـــع

تابـــع

السعودية	٣,١	٤,٩	٠,٥	٠,١	٧,٧	٥,٣	٥,٦	٣,٠	٣,٥	٥,٩	٤,٣
سورية	٥,٦	٢,٣	٣,٧	٥,٩	١,١	٢,٨	٣,٣	٤,٤	٣,٩	٤,٢	٥,٢
الإمارات	٥,٤	١٢,٤	١,٧	٢,٦	١١,٩	٩,٧	٨,٢	٩,٤	٧,٤	٧,٠	٦,٠
اليمن	٠٠	٦,٢	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٤,٠	٥,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٥	٨,١
الجزائر	١,٥	٢,٢	٢,٧	٤,٧	٦,٩	٥,٢	٥,١	٢,٠	٤,٦	٤,٩	٤,٥
جزر القمر	١,٥	١,٤	٣,٣	٤,١	٢,٥	٠,٢ ـ	٤,٢	١,٢	٠,٥	٠,٥	١,٧
جيبوتي	١,٢ ـ	٠,٥	٢,٠	٢,٦	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٤,٨	٥,٣	٥,٩	٦,٩
موريتانيا	٢,٦	١,٩	٢,٩	١,١	٥,٦	٥,٢	٥,٤	١١,٤	١,٠	٥,٠	٦,٨
المغرب	٢,٦	١,٨	٧,٦	٣,٣	٦,٣	٤,٨	٣,٠	٧,٨	٢,٧	٦,٥	٥,٥
السودان	٢,٧	٨,٤	٦,٢	٥,٤	٧,١	٥,١	٦,٣	١١,٣	١٠,٢	٨,٥	٧,٧
تونس	٥,٠	٤,٧	٥,٠	١,٧	٥,٦	٦,٠	٤,٠	٥,٥	٦,٣	٥,٥	٥,٠

(*) تقديرات.

(**) توقعات.

المصدر: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook: Financial Stress, Downturns, and Recoveries* (Washington, DC: IMF, 2008), pp. 263 and 265.

أما الدول العربية المستوردة الصافية للنفط مثل المغرب والأردن ولبنان وتونس التي انضمت إلى هذه المجموعة مؤخراً، فإنها عانت ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، لكنها حققت استفادة إيجابية مباشرة من انخفاض أسعاره منذ منتصف شهر تموز/يوليو من العام المذكور وحتى نهايته. لكن اقتصادات الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط معاً تعاني جراء تراجع التجارة الدولية، وما يولده من ركود في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتصدير للخارج بصورة أساسية.

كما إنها تعاني بدرجات متفاوتة تراجع حركة السياحة الدولية التي تؤثر بصورة أكبر على البلدان العربية المستقبلة للسياح الأجانب وعلى رأسها مصر والإمارات والمغرب وتونس وسورية ولبنان التي استقبلت بالترتيب نحو ٨,٧، و٧,١، و٦,٦، و٦,٦، و٤,٤، و١,١ مليون سائح في عام ٢٠٠٦، وبلغت إيراداتها السياحية في العام المذكور نحو ٨,١، و٥، و٦,٩، و٣، و٢,١، و٥,٥ مليار دولار للدول المذكورة بالترتيب. وبلغت الإيرادات السياحية المصرية في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، نحو ١٠٨٢٦,٥ مليون دولار، شكلت نحو ٦,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري في العام المالي المذكور.

وحتى السعودية وهي مستقبل كبير للسياحة الدينية، بلغ عدد السياح الوافدين إليها نحو ٨,٦ مليون سائح، وبلغت إيراداتها السياحية ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٦، فإنه من المرجح أن تتجمد أو حتى تتراجع تدفقات السياحة الداخلة إليها وإيراداتها منها في عام ٢٠٠٩.

كذلك فإن تحويلات العمالة العربية التي تعمل في بلدان الخليج والولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي سوف تتعرض للتراجع في ظل الركود العميق الذي يضرب اقتصادات البلدان المستقبلة للعمالة العربية، سواء بسبب الإعصار المالي والاقتصادي الذي ضرب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، أو بسبب انهيار أسعار النفط الذي يؤثر بشدة في اقتصادات دول الخليج المعتمدة أساساً على إنتاج النفط وتصديره، حيث أدى كل ذلك إلى موجة متصاعدة حتى الآن، من الاستغناء عن بعض العاملين، وإلى تخفيض أجور العاملين في القطاع الخاص بالذات، وهي تطورات ستؤدي بالتأكيد إلى تخفيض كبير في تحويلات العاملين في الخارج.

وكانت تحويلات المواطنين العاملين في الخارج إلى بلدانهم قد بلغت ٥,٥، و٥,٣، و٥,٢، و٢,٥، و١,٥، و١,٣، و١,٢، و٠,٨، و٠,٦ مليار دولار في كل من المغرب ومصر ولبنان والجزائر وتونس واليمن والسودان وسورية والضفة وغزة بالترتيب في عام ٢٠٠٦. وارتفعت تحويلات العاملين بالخارج في مصر، إلى ٨,٦ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بما شكل نحو ٥,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور. ومن المؤكد أن التراجع في تحويلات العاملين في الخارج سيؤثر سلبياً في قيمة الناتج القومي ومعدل نموه في البلدان العربية المصدرة لخدمات العمالة والتي أوردناها آنفاً.

ب ـ معدلات التضخم وتأثير أسعار النفط فيها

شهدت معدلات التضخم في البلدان العربية بلا استثناء ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠٠٨ ليواصل الاتجاه الذي ساد في أغلبية البلدان العربية في عام ٢٠٠٧، كما هو واضح من الجدول الرقم (٢). ويعود هذا الارتفاع إلى انتقال هيكل الأسعار ومعدل التضخم إلى أعلى في العالم عامة، بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يدخل هو أو منتجاته أو الطاقة الكهربائية المولدة منه في إنتاج السلع والخدمات في كل أنحاء العالم، سواء كانت سلعاً وخدمات قابلة للإتجار بها دولياً، أو سلعاً وخدمات تستهلك في بلدان إنتاجها، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في ظل السياسات الاحتكارية التي تمارسها الدول الغنية المنتجة للحبوب وللسلع الغذائية المصنعة والمصدرة الرئيسة لها، وأيضاً في ظل استخدام كميات ضخمة من المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي بالذات في الولايات المتحدة، بعد أن أصبح إنتاج ذلك الوقود من المحاصيل مجزياً اقتصادياً في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ مع ارتفاع أسعار النفط والغاز ومصادر الطاقة عموماً. وارتفع معدل التضخم في الدول الصناعية المتقدمة من ٢,٢ في المئة عام ٢٠٠٧، إلى ٣,٦ في المئة عام ٢٠٠٨، وارتفع المعدل في البلدان النامية من ٦,٤ في المئة عام ٢٠٠٧، إلى ٩,٤ في المئة عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من تراجع أسعار السلع والخدمات عالمياً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، على ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي الواضح والكبير الذي نجم عنها، إلا أن أسعار السلع في أغلبية البلدان العربية لم تنخفض بالنسبة نفسها، بل بنسبة أقل كثيراً، وفي بعض السلع لم تنخفض أصلاً،

بسبب انتشار الاحتكارات التجارية والإنتاجية في العديد من البلدان العربية. وتشير مجلة **الإيكونوميست** البريطانية، إلى أن أسعار السلع المقدرة بالدولار في نهاية عام ٢٠٠٨ كانت أقل بنسبة ٢٦,٣ في المئة عن مستواها في بدايته، وكانت أسعار السلع الصناعية، أقل بنسبة ٤٣,٦ في المئة عن مستواها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، بينما كانت أسعار المعادن أقل بنسبة ٤٧ في المئة عن مستواها في بداية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

وتبدو البلدان العربية في هذا الشأن وكأنها تستورد التضخم عندما يحدث عالمياً، بينما تحجم الاحتكارات التجارية والإنتاجية عن نقل انخفاض الأسعار عالمياً إلى المستهلكين في الكثير من البلدان العربية عندما تنخفض الأسعار عالمياً. وتعكس هذه الازدواجية ضعف دور الدولة في رقابة الأسواق وضبطها في الكثير من البلدان العربية، أو تواطؤها مع كبار المستوردين والمنتجين لتسهيل استغلالهم للمستهلكين في البلدان العربية، وهو أمر مرجح في ظل السيطرة المباشرة لرأس المال على الحكم في الكثير من البلدان العربية، وبالذات في البلدان النفطية ومصر، وهو واحد من أسوأ النماذج الرأسمالية، حيث يضرب أهم القواعد الرأسمالية مثل العلم المتزامن بظروف السوق، ويؤدي إلى نشوء تعارض واسع في المصالح لدى الحكومات يتم حسمه لمصلحة الفوائد الشخصية للرأسماليين الموجودين في قلب صناعة القرار على حساب باقي زملائهم وعلى حساب المجتمع بأسره.

كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ وحتى منتصف عام ٢٠٠٨، أدى إلى وجود جبال من الأموال لدى الحكومات والأفراد في البلدان العربية المنتجة للنفط والمصدرة له من إيرادات تصدير ثروة طبيعية ناضبة، من دون أن يقابلها إنتاج سلعي وخدماتي قابل للاستهلاك المحلي، وبالتالي فإن هذه الأموال ضغطت بشدة على أسعار السلع والخدمات وبالذات تلك التي لا يمكن الاتجار بها عالمياً، أو استيرادها مثل العقارات، فارتفعت الأسعار لمستويات جنونية لا علاقة لها بالتكلفة أو العقل، وساهمت في إشعال التضخم في البلدان العربية المصدرة للنفط التي تبين بيانات الجدول الرقم (٢) أن معدلات التضخم فيها كانت هي الأعلى عربياً في عام ٢٠٠٨، وحتى الطلب المحلي في البلدان المصدرة للنفط، والذي تمت تلبيته بالاستيراد من الخارج، فإنه أدى إلى ارتفاع التضخم المستورد في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ على الأقل.

كما إن توافر جبال من الأموال لدى الحكومات والأفراد في البلدان العربية المصدرة للنفط، من دون وجود ثقافة استثمارية واستراتيجيات وخطط تنموية ينخرط المجتمع بأسره في تنفيذها من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، أدى إلى إتاحة أموال هائلة استخدمت في المضاربة في أسواق الأسهم المحلية، وحولتها إلى بالونات قابلة للانفجار في أي لحظة، وهو ما حدث بالفعل حيث وقعت انهيارات واضطرابات لا تنتهي في بورصات تلك البلدان، كما استخدمت تلك الأموال على نطاق واسع في عمليات المضاربة في الأسواق المحلية والعالمية على النفط والسلع الغذائية والمعادن النفيسة والعادية، وساهمت في إشعال التضخم المحلي والعالمي. وتبدو وفرة الأموال بأيدي من لا يملكون ثقافة استثمارها بصورة بناءة لاقتصادات بلدانهم وبالاً على شعوب هذه البلدان وعلى العالم بأسره، حيث عانى الجميع الارتفاعات المبالغ فيها وغير المنطقية في أسعار النفط ومنتجاته وكل السلع والخدمات التي يدخل كمكون فيها، وفي أسعار المعادن العادية والنفيسة والسلع الغذائية وعلى رأسها الحبوب.

من المعروف أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح أصحاب حقوق الملكية على حساب العاملين بأجر، أي الموظفين والعمال الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الفقراء، وبالتالي فإن توزيع الثروة والدخل المختل أصلاً في البلدان العربية، يزداد اختلالاً في أوقات التضخم، مثل عام ٢٠٠٨.

الجدول الرقم (٢)
معدل تغير أسعار المستهلكين (مؤشر التضخم) في الدول العربية

	المعدل خلال الفترة من١٩٩٠ ـ ١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨(*)	٢٠٠٩(**)
مصر	١٠,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٣,٢	٨,١	٨,٨	٤,٢	١١,٠	١١,٧	١٦,١
البحرين	٠,٨	ـ ٠,٧	ـ ١,٢	ـ ٠,٥	١,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٢	٣,٤	٤,٥	٦,٠
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٥,٠	٠,٧	١,٨	١,٨	١,٦	٣,٤	٣,٥	٦,٣	٥,٤	١٥,٨	٧,٦
الكويت	٣,٦	١,٦	١,٤	٠,٨	١,٠	١,٣	٤,١	٣,١	٥,٥	٩,٠	٧,٥
لبنان	٢٤,٩	ـ ٠,٤	ـ ٠,٤	١,٨	١,٣	١,٧	ـ ٠,٧	٥,٦	٤,١	١١,٠	٦,٢
ليبيا	٦,٢	ـ ٢,٩	ـ ٨,٨	ـ ٩,٩	ـ ٢,١	١,٠	٢,٩	١,٤	٦,٢	١٢,٠	١٠,٠
عمان	١,٦	ـ ١,٢	ـ ٠,٨	ـ ٠,٣	٠,٢	٠,٧	١,٩	٣,٤	٥,٩	١١,٢	٩,٠
قطر	٢,٩	١,٧	١,٤	٠,٢	٢,٣	٦,٨	٨,٨	١١,٨	١٣,٨	١٥,٠	١٣,٠
السعودية	١,٢	ـ ١,١	ـ ١,١	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٢,٣	٤,١	١١,٥	١٠,٠

يتبـــع

تابـــع

سورية	٧,٢	ـ ٣,٩	٣,٤	ـ ٠,٥	٥,٨	٤,٤	٧,٢	١٠,٤	٤,٧	٨,٠	٧,٠
الإمارات	٣,٦	١,٤	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٥,٠	٦,٢	٩,٣	١١,١	١٢,٩	١٠,٨
اليمن	٣٧,٠	١٠,٩	١١,٩	١٢,٢	١٠,٨	١٢,٥	١١,٨	١٨,٢	١٢,٥	١٧,٢	١٤,٤
الجزائر	١٧,٣	٠,٣	٤,٢	١,٤	٢,٦	٣,٦	١,٦	٢,٥	٣,٦	٤,٣	٤,٠
جزر القمر	٢,٥	٥,٩	٥,٦	٣,٦	٣,٧	٤,٥	٣,٠	٣,٤	٤,٥	٥,٩	٥,٦
جيبوتي	٤,٢	١,٦	١,٨	٠,٦	٢,٠	٣,١	٣,١	٥,٣	٥,٠	٨,١	٦,٠
موريتانيا	٥,٠	٦,٨	٧,٧	٥,٤	٥,٣	١٠,٤	١٢,١	٦,٢	٧,٣	١٢,٥	٩,٥
المغرب	٤,٤	١,٩	٠,٦	٢,٨	١,٢	١,٥	١,٠	٣,٣	٢,٠	٣,٩	٣,٥
السودان	٧٥,٢	٨,٠	٤,٩	٨,٣	٧,٧	٨,٤	٨,٥	٧,٢	٨,٠	١٦,٠	١٠,٠
تونس	٤,٨	٢,٣	٢,٠	٢,٧	٢,٧	٣,٦	٢,٠	٤,٥	٣,١	٥,١	٤,٥

(*) تقديرات.

(**) توقعات.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦٩ و٢٧١.

ج ـ معدل البطالة في البلدان العربية

أشارت الإحصاءات المجمعة عن البلدان العربية، التي أعدتها منظمة العمل العربية، وهي منظمة حكومية عربية، إلى أن معدل البطالة في البلدان العربية بلغ ١٤ في المئة، بما يعني وجود ١٧ مليون عاطل. وهذه الإحصاءات مأخوذة عن البيانات الرسمية التي سلمتها البلدان العربية إلى المنظمة، لكن الدراسات المستقلة في كل بلد عربي تقدر معدلات البطالة في البلدان العربية أعلى بكثير من البيانات الرسمية العربية، أو بالأحرى بأكثر من ضعف الأرقام المعلنة رسمياً.

وبهذا تكون البطالة في المنطقة العربية قد استمرت في التفاقم كواحدة من المعضلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ذات التأثيرات المتشعبة، ما يؤكد بصفة عامة ضعف الاهتمام الحقيقي بمعالجتها، أو ضعف كفاءة القائمين على إدارة السياسات الاقتصادية والمعنيين بملف البطالة بصورة خاصة. بل إن سياسات «الإصلاح» الاقتصادي التي تطبقها دول عربية عديدة، ساهمت في تفاقم أزمة البطالة، سواء بسبب سياسة الخصخصة أو بسبب اعتماد سياسة المعاش المبكر، أو ضعف معدلات الاستثمار وتباطؤ نمو الاقتصاد الحقيقي والاعتماد على ارتفاع أسعار النفط في تحقيق نمو اقتصادي على أسس هشة في العديد من الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر حققت إنجازاً حقيقياً في تخفيض عدد العاطلين ومعدل البطالة لديها نتيجة ارتفاع معدل الاستثمار فيها لأكثر من ٣٠ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، ما مكّنها من إنشاء مشروعات جديدة قادرة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل والسحب من مخزون البطالة الضخم في هذا البلد العربي الكبير. وكان عدد العاطلين في الجزائر قد تراجع من ٢,٤ مليون عاطل عام ٢٠٠٢، إلى ٢,١ مليون عاطل عام ٢٠٠٣، إلى ١,٧ مليون عاطل عام ٢٠٠٤، إلى ١,٥ مليون عاطل عام ٢٠٠٥، إلى ١,٢ مليون عاطل عام ٢٠٠٦، وثبت عند الرقم نفسه (١,٢ مليون عاطل) عام ٢٠٠٧، وتراجع معدل البطالة من ٢٩,٥ في المئة عام ٢٠٠٠، إلى ٢٥,٩ في المئة عام ٢٠٠٢، إلى ٢٣,٧ في المئة عام ٢٠٠٣، إلى ١٧,٧ في المئة عام ٢٠٠٤، إلى ١٥,٤ في المئة عام ٢٠٠٥، إلى ١٢,٣ في المئة عام ٢٠٠٦، ثم انخفض المعدل إلى ١١,٨ في المئة عام ٢٠٠٧.

ونجح المغرب أيضاً بتخفيض معدل البطالة من ١٣,٤ في المئة عام ٢٠٠٠، إلى ٩,٨ في المئة عام ٢٠٠٧. أما تونس فإن معدل البطالة فيها استمر عند مستويات مرتفعة، حيث بلغ نحو ١٤,٣ في المئة عام ٢٠٠٦، وهي أحدث بيانات متوافرة عن معدل البطالة في تونس. وبلغ معدل البطالة نحو ٢٦,٨ في المئة في الضفة وغزة في عام ٢٠٠٤، وهو آخر عام تتوافر بيانات عنه. وإن كان هذا المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة غير واقعي؛ ففي ظل الحصار والاعتداءات الصهيونية الإجرامية على فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، إلى جانب الاقتتال الفلسطيني الداخلي، فإن الاقتصاد الفلسطيني يراوح بين التباطؤ والركود العميق، وتصل معدلات البطالة إلى أكثر من نصف قوة العمل الفلسطينية.

ويشكل ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية إهداراً لعنصر العمل العربي الذي يمثل العنصر الأكثر فاعلية من بين كل عناصر الإنتاج. فضلاً عن أن هذه المعدلات المرتفعة تلقي بأعداد كبيرة أغلبيتها الساحقة من المتعلمين تعليماً متوسطاً وعالياً بحسب البيانات الرسمية العربية إلى هوة الفقر في ظل عدم وجود مصدر متجدد للدخل، كما يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى رفع معدل الإعالة بصورة لافتة. وفضلاً عما تمثله البطالة من إهدار للمورد البشري وإفقار للعاطلين بصورة إجبارية وإفقار للمجتمع ككل من خلال رفع معدل الإعالة، فإن نتائجها المذكورة تمثل سبباً مهماً لتزايد العنف الجنائي والسياسي في البلدان العربية التي تعاني ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة، خصوصاً أنه لا يوجد نظام لإعانة العاطلين وكفالتهم من قبل الدولة، حيث تترك هذه الإعالة لأسر العاطلين.

د ـ ميزان الحساب الجاري

حقق ميزان الحساب الجاري لمجموع الدول العربية فائضاً هائلاً في عام ٢٠٠٨، ليواصل بذلك مسيرة تحقيق الفوائض الكبيرة التي بدأت وتواصلت منذ عام ٢٠٠٠، عندما ارتفعت أسعار النفط إلى ٢٧,٦ دولارات للبرميل، مقارنة بنحو ١٧,٥ دولارات للبرميل عام ١٩٩٩. وتعزز هذا الفائض على نحو خاص منذ عام ٢٠٠٣، كما هو واضح من الجدول الرقم (٣)، عندما بدأت دورة الصعود المتواصل لأسعار النفط التي استمرت حتى منتصف عام ٢٠٠٨. ومن المؤكد أن التراجع الكبير بأسعار النفط سيؤدي إلى تقلص فائض ميزان الحساب الجاري في كل الدول العربية المصدرة للنفط.

كما إن العديد من الدول العربية التي كانت تحقق فائضاً في ميزان الحساب الجاري في السنوات الماضية سوف تتحول إلى العجز، وكما هو واضح من الجدول الرقم (٣) الذي أعده صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قبل أن تتضح الصورة الكاملة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومدى التدهور بأسعار النفط، فإن بلداً مثل مصر ظل من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨ يحقق فائضاً في ميزان الحساب الجاري سوف يتحول إلى العجز في عام ٢٠٠٩. كما سيتحول المغرب من الفائض المحدود في عام ٢٠٠٨ إلى العجز في عام ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من أن التراجع بأسعار السلع والخدمات عالمياً سوف يؤدي إلى تراجع المدفوعات العربية عن الحجم نفسه من الواردات بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، إلا أن التراجع الأكبر بأسعار النفط والإيرادات العربية من تصديره سوف يرجح حدوث تدهور في ميزان الحساب الجاري للدول العربية.

الجدول الرقم (٣)

ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨(*)	٢٠٠٩(**)
مصر	١,٢ ـ	-	٠,٧	٢,٤	٤,٣	٣,٢	٠,٨	١,٥	٠,٦	٠,٩ ـ
البحرين	١٠,٦	٢,٨	٠,٧ ـ	٢,٠	٤,٢	١١,٠	١٣,٨	١٦,٧	١٨,٠	١٥,٠
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٠,٧	٠,١	٥,٧	١٢,٢	٠,٨	١٧,٤ ـ	١١,٣ ـ	١٧,٥ ـ	١٨,٥ ـ	١٦,٣ ـ
الكويت	٣٨,٩	٢٣,٩	١١,٢	١٩,٧	٣٠,٦	٤٦,٦	٥٢,٢	٤٣,١	٤٤,٦	٣٩,٣
لبنان	١٧,٢ ـ	١٩,٣ ـ	١٤,١ ـ	١٣,٢ ـ	١٥,٥ ـ	١٣,٦ ـ	٥,٦ ـ	١٢,٧ ـ	١٤,٠ ـ	١٣,٧ ـ
ليبيا	٢٩,٨	١٢,٣	٣,٠	١٩,٩	٢٢,٣	٣٨,٤	٤٥,٨	٣٤,٠	٣٦,٥	٢٩,٥
عمان	١٥,٥	٩,٨	٦,٧	٣,٨	٢,٤	١٥,٢	١٢,١	٨,٠	١٠,١	٥,٦
قطر	٢٣,٢	٢٧,٣	٢١,٩	٢٥,٣	٢٢,٤	٣٣,٢	٢٨,٤	٢٩,٢	٤٢,٩	٣٥,٦
السعودية	٧,٦	٥,١	٦,٣	١٣,١	٢٠,٨	٢٨,٧	٢٧,٩	٢٥,١	٣٢,٥	٢٣,٨
سورية	٥,٢	٥,٧	٧,٢	١,٠	١,٩ ـ	٢,١ ـ	٢,٩ ـ	١,٤ ـ	٢,٧ ـ	٢,٩ ـ
الإمارات	١٧,٣	٩,٥	٤,٩	٨,٥	٩,١	١٨,٠	٢٢,٦	٢٠,٥	٢٢,٦	١٨,٨

يتبـــع

تابـــع

اليمن	١٣,٨	٦,٨	٤,١	١,٥	١,٦	٣,٨	١,١	ـ ٦,١	٢,٩	٢,١
الجزائر	١٦,٧	١٢,٩	٧,٧	١٣,٠	١٣,١	٢٠,٦	٢٤,٨	٢٢,٨	٢٨,١	١٩,٨
جزر القمر	١,٧	٣,٠	ـ ١,٧	ـ ٣,٢	ـ ٤,٦	ـ ٧,٢	ـ ٦,١	ـ ٦,٧	ـ ٨,١	ـ ٩,٥
جيبوتي	ـ ٩,٠	ـ ٢,٩	ـ ١,٦	٣,٤	ـ ١,٣	ـ ٣,٢	ـ ١٤,٧	ـ ٢٤,٨	ـ ٣٣,٥	ـ ٣٢,٩
موريتانيا	ـ ٩,٠	ـ ١١,٧	٣,٠	ـ ١٣,٦	ـ ٣٤,٦	ـ ٤٧,٢	ـ ١,٣	ـ ١١,٤	ـ ٦,٣	ـ ٣,٠
المغرب	ـ ١,٣	٤,٣	٣,٦	٣,٢	١,٧	١,٨	٢,٢	ـ ٠,١	٠,٤	ـ ٠,٣
السودان	ـ ٨,٤	ـ ١٢,٧	ـ ١٠,٣	ـ ٧,٩	ـ ٦,٥	ـ ١١,١	ـ ١٥,٢	ـ ١٢,٦	ـ ٦,٣	ـ ٦,٧
تونس	ـ ٤,٢	ـ ٥,١	ـ ٣,٦	ـ ٢,٩	ـ ١,٩	ـ ١,١	ـ ٢,٠	ـ ٢,٦	ـ ٣,٤	ـ ٣,٥

(*) تقديرات.

(**) توقعات.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٧٨ و٢٨٠.

٣ ـ الاقتصادات العربية في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

تأثرت مصر وباقي البلدان العربية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال قيام المستثمرين الأجانب في البورصات العربية المفتوحة أمامهم ببيع قسم كبير من محافظهم المالية فيها من أجل الحصول على السيولة لتعديل مراكزهم في بورصات بلدانهم الأصلية، وخلق هذا السلوك من المستثمرين الأجانب موجات من بيع الأسهم اتسمت بالهلع في البورصات العربية، ما أسفر عن انخفاضات هائلة في أسعار الأسهم من دون مبررات اقتصادية حقيقية في أغلب الأحيان في مصر على الأقل. وخلال عام ٢٠٠٨ تراجعت مؤشرات أسعار الأسهم والقيمة السوقية بنسبة ٥٥ في المئة في مصر، و٥٢ في المئة في السعودية، و٧٢ في المئة في دبي، و٤٨ في المئة في أبو ظبي، و٣٨ في المئة في قطر. وكما هو واضح فإن البورصات الأكثر انفتاحاً والتي لا توجد بها ضرائب على التعاملات أو الأرباح، مثل بورصتي مصر ودبي اللتين لا توجد بهما أي ضوابط لتقييد رأس المال المضارب، كانتا الأكثر معاناة بين البورصات العربية.

وكشف هذا الأمر مجدداً عن مخاطر ترك البورصات العربية مسرحاً لرأس

المال الأجنبي المضارب، أو الأموال الساخنة سريعة الحركة والمسببة للإضطراب والتي لا يمكن تقييد حركتها الساخنة إلا بفرض ضرائب ولو محدودة على التعاملات في البورصة، كما تفعل أغلبية البورصات في البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها.

كذلك فإن انعكاس الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على بورصات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والبورصات الناهضة في آسيا وانهيار بعض المؤسسات المالية الكبرى في الغرب، أدى إلى حدوث خسائر مباشرة كبيرة للاستثمارات العربية في تلك البورصات والمؤسسات المالية قدرت في الشهرين الأولين من انفجار الأزمة بنحو ٥٠ مليار دولار، وهذه الخسائر تنقسم إلى قسمين:

الأول، خسائر نهائية وغير قابلة للتعويض، وهي تلك المتعلقة بالخسائر في الاستثمارات في المؤسسات المالية والاقتصادية التي انهارت تماماً مثل بنك «ليمان براذرز». ولم تعلن سوى مؤسستين عربيتين عن خسائرهما في هذا البنك هما البنك العربي الذي كان يملك سندات للبنك الأمريكي المنهار بقيمة ٢٠ مليون دولار، ومؤسسة «شعاع كابيتال الإماراتية» التي بلغت استثماراتها في البنك المنهار نحو ٢١,٥ مليون دولار، كما أعلن «بنك الخليج الكويتي» عن خسارته ٧٤٢,٧ مليون دولار نتيجة تعاملاته في المشتقات المالية، وهي الخسائر التي ارتفعت بعد فترة قصيرة من انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى ١,٢ مليار دولار، ما اضطر البنك المركزي الكويتي إلى إعلان ضمانه الكامل للودائع في البنك المذكور لتشجيع المودعين على إبقاء ودائعهم فيه، تفادياً لموجة سحب الودائع منه يمكن أن تؤدي إلى انهياره.

أما القسم **الثاني**، من الخسائر فهو الخسائر الدفترية المرتبطة بموجة الهبوط العامة بأسعار الأسهم، والتي يمكن تعويضها عندما تتعافى تلك البورصات، لكن ذلك يعني أن تبقى الاستثمارات العربية في تلك الأسهم أسيرة لانتظار انفراج الأزمة الذي يمكن أن يأتي خلال ما يتراوح بين عام واحد وعامين.

لكن الأزمة الراهنة في البورصات الأمريكية والأوروبية والتي انحدرت بأسعار الكثير من الأسهم الممتازة إلى مستويات بالغة التدني، يمكن أن تغري الكثير من المستثمرين العرب على ضخ أموالهم في تلك البورصات لاقتناص الصفقات وشراء أسهم رخيصة يمكن أن ترتفع أسعارها في المستقبل لتحقق

أرباحاً من الطفرة السعرية الصاعدة والمعاكسة لما يحدث من انخفاضات مروعة منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى الآن. وهذه الأرباح ذات طابع استثنائي، وهي من النوع الذي لا يتكرر إلا كل بضعة عشرات من السنين، ومثل هذا السلوك سوف يحرم البلدان العربية من أن تقوم هذه الأموال العربية ببناء استثمارات في الاقتصاد العيني الحقيقي في الصناعة والزراعة والخدمات، وهي الاستثمارات التي يمكن أن تساعد البلدان العربية على تفادي السقوط في هوة أزمة عميقة، بل والانطلاق لتحقيق قفزة اقتصادية كبيرة. كما إن هذا السلوك يحرم البورصات العربية نفسها من أموال كان من الممكن أن تساعدها على النهوض والعودة إلى المستويات الحقيقية للأسهم المدرجة في تلك البورصات، على الرغم من أن البورصات العربية التي انهارت أسعار الأسهم الجيدة والسيئة فيها على السواء، تنطوي على الفرص نفسها الموجودة في البورصات العالمية.

ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية أدت إلى تراجع النمو في الاقتصاد الحقيقي، ودخول الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول نفق الركود العميق الذي لم يشهد البعض له مثيلاً منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، وهو ما سينعكس تلقائياً بصورة سلبية على التجارة والاستثمارات وتدفقات الأموال والسياحة لكل الدول المندمجة في الاقتصاد العالمي، وضمنها الأغلبية الساحقة من الاقتصادات العربية.

وفقاً لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي قدمها إلى القمة الاقتصادية العربية، فإن خسائر البلدان العربية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بلغت ٢,٥ تريليون دولار. وعلى الرغم من الضخامة الصادمة لهذه التقديرات، فإن الخسائر بسبب تراجع أسعار النفط إلى ربع مستوياتها في منتصف عام ٢٠٠٨، وخسائر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصات العربية، وخسائر الاستثمارات العربية في البورصات الأجنبية، وخسائرها في الاستثمارات العقارية والمباشرة في الخارج، وبالذات الاستثمارات في المؤسسات المالية والعقارية الأجنبية التي انهارت في أتون الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وخسائرها بسبب تراجع السياحة والتجارة والاستثمارات على الصعيد الدولي، تجعل الرقم الهائل المقدر للخسائر العربية يبدو عادياً، غير أنه لا بد من إدراك أن جزءاً كبيراً من هذه الخسائر عبارة عن خسائر دفترية يمكن تفادي تحولها إلى

خسائر حقيقية لو تمت إدارة الأزمة الاقتصادية والتعامل مع نتائجها العالمية بصورة قائمة على الكفاءة والابتكار.

وخلال هذه الأزمة، طرح البعض ممن يخلطون الدين بالسياسة وحتى بالاقتصاد ما يسمونه نموذج الاقتصاد الإسلامي كحل لهذه الأزمة. والحقيقة أنه ليس هناك شيء يمكن تسميته بالاقتصاد الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي أو الهندوسي أو البوذي، فكل الديانات السماوية والوضعية ظهرت في مجتمعات بدائية تتسم اقتصاداتها بأنها اقتصادات طبيعية قائمة على الاكتفاء الذاتي مع عمليات تبادل محدودة للغاية، أي اقتصادات ما قبل الرأسمالية التي يبدأ اقتصاد التبادل بها، وبالتالي فإن مشاكل الاقتصاد الراهن بكل تعقيداته وتشابكاته لم تكن موجودة أصلاً، وبالتالي لم يطرح لها حل أو علاج أو سياسات للتوجيه في تلك الديانات.

أما القول إن المرابحة أو المشاركة هي الحل، وهي البديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي الذي يرونه «ربوياً» فإنه قول مردود من الناحية النظرية ومن واقع الخبرة التاريخية؛ فالفائدة هي محفز الادخار، ولن تتحول الأموال المكتنزة عديمة الفاعلية إلى مدخرات يمكن توظيفها في تمويل الاستثمار والنهوض الاقتصادي من دون هذه الفائدة، ومعدل الفائدة يتغير تبعاً لحالة الاقتصاد، بما ينفي عنها صفة الثبات التي يستند إليها البعض في وصفها بالربوية. كما إن الجهاز المصرفي المراقب من البنك المركزي ومن الدولة ظهر تاريخياً في مواجهة الربا بما كان ينطوي عليه من أسعار فائدة قاتلة للمنتجين والتجار بصورة كانت تحول فائض القيمة الذي تم تحقيقه في النشاط الاقتصادي إلى المرابي، بما يقيد النشاط الاقتصادي ويجعل اقتصاد التبادل يدور في حلقة من البطء والركود الطويل الأجل، ليبقى الاقتصاد الطبيعي البطيء الحركة والقائم على الاكتفاء الذاتي هو الحاكم لحركة الاقتصاد لأزمان طويلة. أما النظام المصرفي فجاء ليحدد أسعار فائدة معتدلة لا تلتهم جهد المنتج أو التاجر.

وعلى الصعيد النظري، فإن كلاً من نظامي المرابحة والمشاركة يضع المودع تحت رحمة الشركة أو البنك الديني، ومدى أمانته في تحديد نتيجة أعماله، فيمكن أن يربح كثيراً ويزيف نتائج أعماله ليقول إنه لم يحقق ربحاً، أو حتى مُني بخسائر حتى يدفع أرباحاً قليلة للمودعين، أو يحملهم بخسائر ولا يدفع ضرائب للدولة، ويمكن أن يستخدم الأموال في توظيفات عالية الخطورة، ويقامر بأموال المودعين

فيقدم إليهم أرباحاً عالية بعض الوقت لإغراء المزيد من المودعين بالإيداع لديه، لكنه يمكن أن ينهار ويوقع بالمودعين خسائر هائلة تلتهم أصول ودائعهم كلية. كذلك فإن الصفة الدينية لشركة توظيف الأموال أو للبنك الديني، تشكل ابتزازاً مسبقاً يضعف أي عملية للمراقبة أو المساءلة، حيث تكون المرجعية للبنك أو لشركة توظيف الأموال هي تصوراتها حول الدين وتجلياته الاقتصادية وليس القانون، بما يتيح لشركة توظيف الأموال الدينية أو للبنك الديني التورط في بعض النشاطات الطفيلية غير المنتجة، أو حتى التورط في تمويل نشاطات غير مشروعة وخارجة على القانون.

وعلى الصعيد العملي فإن شركات توظيف الأموال والبنوك الدينية في مصر فعلت كل هذه الخطايا في ثمانينيات القرن العشرين، وتمكنت من الاستمرار لسنوات عدة في ظل تغاضي الدولة والإدارة الاقتصادية والمصرفية عما تفعله، وتورط بعض الرموز السياسية الفاسدة وبعض الرموز الدينية المنتفعة في دعمها، لكن عندما حدثت أزمة البورصات العالمية عام ١٩٨٧ وما تلاها من تداعيات، انكشفت تلك الشركات والبنوك الدينية التي كانت تمارس كل أشكال المضاربة الخطرة وغير الأخلاقية في أسواق العملات والأسهم والمعادن النفيسة بالذات في الأسواق الأمريكية، فضلاً عن تورط البعض في نشاطات غير قانونية، وانهارت تلك الشركات والبنوك، وأضاعت مليارات الجنيهات من أموال المودعين، وشكلت تجربة تاريخية مزرية.

وفي إطار الدعوة لهذا النموذج الفاشل الذي يعد بصورة أو بأخرى إعادة إنتاج متخلفة وخالية من الضوابط للنموذج الرأسمالي، يقوم العديد من «الأكاديميين» الذين ينتمون لتيارات الإسلام السياسي بترويج أكاذيب حول تحول النظام المصرفي في الغرب إلى النظام الإسلامي، أو أن الاتحاد السوفياتي السابق حاول في أواخر عهده تطبيق هذا النموذج لإنقاذ اقتصاده وغيرها من الخرافات التي يجري ترويجها إعلامياً وداخل حرم الجامعات العربية من دون أي رادع ضميري أو علمي. وطالما استمرت مثل هذه الخرافات، من دون مواجهة علمية حقيقية، فإن تشكيل الوعي الجمعي للأمة سيتعرض للمزيد من التشوهات التي هي في غنى عنه.

ومن الضروري لمصر والبلدان العربية أن تدرك أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لن تنتهي سريعاً وستتحرك في دورات حلزونية صاعدة وهابطة لمدة يمكن

أن تتراوح بين عام واحد وثلاثة أعوام، ولا بد للدولة في البلدان العربية من التدخل في الاقتصاد بصورة قوية لحفظ التوازن الاقتصادي العام، ولخلق فرص عمل جديدة من دون النظر إلى أي ابتزاز أيديولوجي، خصوصاً بعد أن أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد وقيامها بالتأميم الجزئي أو الكلي للمؤسسات المالية والاقتصادية عموماً سلوكاً شائعاً في البلدان الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة حتى في عهد إدارة جورج بوش الابن اليمينية المتطرفة. وهذا الأمر يتطلب تكييف الموازنات العامة في البلدان العربية المصدرة للنفط لتراجع إيراداتها من تصديره بعد انخفاض أسعاره بصورة هائلة، مع ضرورة العمل على رفع الأسعار إلى مستوى ٨٠ دولاراً للبرميل من خلال التحكم بالمعروض والصادرات من دول الأوبك والدول المصدرة للنفط من خارجها، ومن خلال تحديد الأسعار أيضاً بصورة موجهة للأسواق لإنهاء العبث الذي يقوم به المضاربون والشركات في أسواق النفط.

كذلك فإنه من الضروري إعادة هيكلة الإنفاق العام في البلدان العربية بصورة لا تستبعد إنشاء استثمارات صناعية وزراعية وخدمية حتى لو تم بيعها بعد ذلك، شرط أن يكون الإنشاء والبيع من دون فساد وتحت رقابة شعبية حقيقية. ومن البديهي أن الإدارة الاقتصادية التي تبنت بيع القطاع العام في العديد من البلدان العربية وعلى رأسها مصر بأبخس الأثمان، ليست هي المؤهلة للقيام بإعداد خطة استثمارية للدولة في مجالات الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وهو أمر يستدعي إحداث تغييرات في الحكومات العربية أو تغيير البعض منها كلية من أجل وضع تصور استراتيجي وخطط عملية لمواجهة تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان العربية.

كذلك فإنه لا بد من تشديد الرقابة على المؤسسات المالية العامة والخاصة لحماية أموال المودعين لديها، وإنشاء صناديق سيادية تقوم بدور الشركات صانعة الأسواق لشراء الأسهم التي تدهورت قيمتها من دون مبرر اقتصادي حقيقي، وشراء حصص أغلبية دائمة في الشركات التي ترى الدولة أنها تتسم بأهمية خاصة، أو ذات طابع استراتيجي، ويمكن لهذه الصناديق أن تقوم ببيع قسم مما في حوزتها من الأسهم في المستقبل عندما ترتفع الأسعار لدى انفراج الأزمة، وهو أمر سيحدث لا محالة وسيحقق للدولة ولصناديقها السيادية أرباحاً جيدة. وتجدر الإشارة إلى أن أصول الصناديق السيادية في العالم عموماً، بلغت نحو ٥

تريليونات دولار، منها ١,٥٢٤ تريليون دولار قيمة أصول الصناديق السيادية العربية، وهذه الأصول السيادية يمكن توظيف جزء منها في الصندوق السيادي المقترح الذي سيقوم بدور الشركة صانعة الأسواق والذي يمكن أن يمنع سيطرة الأجانب على أسهم الأصول الإنتاجية العربية بأسعار بخسة في خضم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، وللعلم فإن كلاً من ألمانيا وفرنسا أعلنتا أنهما ستتخذان الإجراءات الكفيلة بمنع سيطرة الأجانب على الشركات الفرنسية والألمانية المتضررة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهو نموذج يستحق المحاكاة في البلدان العربية.

ومن الضروري أن يتم تعديل قواعد التعامل في البورصات العربية من خلال فرض ضرائب محدودة على التعاملات لتقييد رأس المال المضارب والانتصار لرأس المال المستثمر، كآلية ضرورية لتقليل عمليات المضاربة الجامحة التي يقودها الأجانب وتتسبب في اضطرابات لا مبرر لها. كذلك فإنه من الضروري أن يتم ضبط الواردات السلعية والخدمية بالضغط على الواردات غير الضرورية بآليات مالية مثل الضرائب الجمركية التمييزية المؤقتة، وذلك لمواجهة الجمود أو حتى النقص المحتمل في إيرادات صادرات السلع والخدمات. كذلك فإن هناك ضرورة لتكييف الإنفاق العام في مصر والبلدان العربية مع الانخفاض المتوقع في إيرادات تصدير النفط والغاز.

كما إن تنويع الاحتياطيات العربية من النقد الأجنبي أصبح ضرورة قصوى لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسة على حساب الدولار، وربما يكون التحول عن تسعير النفط بالدولار ضرورة قصوى أكثر من أي وقت مضى، لأن وضعية الدولار كعملة احتياط دولية، ما زالت على الرغم من تراجعها الكبير تهيمن على ٦٢,٥ في المئة من سلّة الاحتياطيات العالمية البالغة ٧ تريليونات دولار بعد أن كانت تهيمن على ٧٢ في المئة منها في بداية العقد الحالي، لا تتناسب مطلقاً مع كون الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الحقيقي وفقاً لتعادل القوى الشرائية بين الدولار والعملات الأخرى، لا يتجاوز ١٩,٩ في المئة من الناتج العالمي، والصادرات السلعية الأمريكية لا تزيد على ٨,٥ في المئة من الإجمالي العالمي، وتأتي خلف الصادرات الصينية والألمانية، فضلاً عن سوء استخدام الولايات المتحدة لوضعية الدولار كعملة احتياط دولية من أجل الإثراء على حساب العالم.

وبالنسبة إلى المتعاملين في بورصات مصر وباقي البلدان العربية، فإنه لا بد من التعقل وعدم الاندفاع في موجات البيع الهستيرية التي لا مبرر لها، فطالما أن الأصل العيني الذي يتم تداول أسهمه لا يزال قائماً ويعمل ومؤشراته جيدة، فإن أسعار الأسهم سترتفع لا محالة ولا داعي للبيع الآن بخسائر يمكن تفاديها في حال الصمود والاحتفاظ بالأسهم.

وإضافة إلى كل ما سبق، فإن سبباً رئيساً من أسباب اندلاع الأزمات الدورية في الاقتصادات الرأسمالية هو عدم عدالة توزيع الدخل وما يولده من ميل ركودي في الأجل الطويل، لذا فإن قيام الدولة بتحسين توزيع الدخل من خلال نظم عادلة للأجور ونظم فاعلة لدعم الخدمات العامة والتحويلات الاجتماعية والدعم السلعي على غرار ما يحدث في الدول الرأسمالية في أوروبا، ربما يكون أمراً مساعداً على تنشيط الطلب الفاعل المحفز للاستثمارات والنمو الاقتصادي المتواصل.

وفي النهاية فإن هذه الأزمة أجبرت النظام الرأسمالي المهيمن عالمياً على تغيير نمط التحرير المنفلت والمتوحش، من خلال تشديد الضوابط وتدخل الدولة في الاقتصاد على نطاق واسع، وربما تستدعي الأزمة تفعيل كل الإجراءات الحمائية التي يمكن استخدامها في إطار النظام الاقتصادي الدولي الحر الراهن، أو استحداث قيود جديدة مؤقتة أو دائمة لحماية المنتجين في ظل الجمود التجاري الدولي المؤقت والمتوقع على ضوء الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة. وينبغي على الدول العربية التي تأخذ بالنظام الرأسمالي في حدود مستويات تطورها ألا تكون ملكية أكثر من الملك، وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لحماية اقتصاداتها ومنتجيها في زمن الأزمة على الأقل، من دون أن تسمح لهم باستغلال المستهلكين، وأن تقوم الدولة بدور فاعل في الاقتصاد لحفظ التوازن ورفع مستوى تشغيل قوة العمل ورأس المال، علماً أن الأداء الأفضل لدور الدولة في الاقتصاد أو لرأسمالية الدولة هو في المجتمعات الديمقراطية الحقيقية التي تتمتع بمستويات عالية من الشفافية والمحاسبة والرقابة الشعبية على الحكومة وأجهزة الدولة، بحيث يكون هناك ضمان قوي للنزاهة في إدارة المال العام على نطاق واسع.

كما إن النظام الرأسمالي العالمي الذي يدرك أن الأزمة المالية والاقتصادية

الراهنة هي في جوهرها أزمة في الطلب الفاعل، سوف يحاول تنشيط الطلب الخارجي على سلعه وخدماته في مناطق جديدة تتسم بالبكورة، وبأن أسواقها قابلة للتوسع بشكل سريع، وبما أن العقود الماضية شهدت توسيعاً للأسواق في أمريكا اللاتينية وآسيا، فإن أكثر المناطق المرشحة لوجود توافق دولي على توسيع أسواقها هي البلدان العربية وأفريقيا. وللاستعداد لمثل هذا التوجه لا بد من التعامل بشكل كفء مع الأزمة الراهنة لتحقيق نمو حقيقي قوي قائم على معدلات ادخار واستثمار مرتفعة، وعلى طلب فاعل قوي يتحقق من خلال عدالة توزيع الدخول، حتى تتبوأ المنطقة العربية المكانة الاقتصادية اللائقة بأمتنا العظيمة، وحتى تكون أيضاً مغرية على استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة حقيقية ترتبط بتقنيات إنتاجية وإدارية حديثة وفق شروط عادلة ومتكافئة لن تتحقق إلا إذا كنا نحقق نهوضاً اقتصادياً قوياً بسواعدنا وعقولنا وأموالنا.

فهـــــرس

ـ أ ـ

آل عنيزان، كاظم: ١٦٧

الآلية الأوروبية لدعم الشعب الفلسطيني «بيماس»: ١٣١

أبو الغيط، أحمد: ٥٢، ٧١، ٢٠٦

أبو مصعب الزرقاوي: ١٥٢، ١٥٩

الاتحاد الأفريقي: ١٨١، ١٨٣، ١٨٨، ١٩١، ٢٠٥

الاتحاد الأوروبي: ٢٢-٢٣، ٢٧، ٣٤، ٤٢، ٧٦، ٧٨، ١١٧، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٣٣

الاتحاد البرلماني العربي: ١٤، ١١١-١١٣

ـ مؤتمر الاتحاد (١٢: ٢٠٠٦: عمان): ١١٣

ـ مؤتمر الاتحاد (١٣: ٢٠٠٨: أربيل): ١١١، ١١٣

اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ (لبنان/ إسرائيل): ١١٤

اتفاق مكة للوفاق الوطني الفلسطيني (بين حماس وفتح) (٢٠٠٧): ٧٧

اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة (٤: ١٩٤٩: جنيف): ١١٧

الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢): ٩٦

الاحتلال الإثيوبي للصومال (٢٠٠٦): ٩٦، ١٨٧، ١٨٩

الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ١٢، ١٧، ٢٤-٢٥، ٥٣، ٥٦-٥٧، ٦١، ٦٤، ٦٧، ٧٨، ٨٦، ٩٧، ١٠٤، ١٠٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧-١٦٨، ١٧٤

أحداث الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٠٠٧): ١١٧

أحمد، عبد الله يوسف: ١٨، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٧-١٩٨، ٢١٠

أربكان، نجم الدين: ٧٤

ارتفاع أسعار السلع الغذائية: ١٩، ٢١٦، ٢٢٣

أردوغان، رجب طيب: ١٢، ٥٥، ٦٩-٧٥، ٧٨-٧٩

أرسلان، طلال: ١٣٥

الإرهاب: ٥٥، ٥٩، ٦٩، ٧١، ١٤٠، ١٦٨، ٢٠٣

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية: ١١، ١٤، ١٩، ٢١-٢٢، ٢٦، ٢٩-٣٠، ٣٤، ٣٨، ٩٩-١٠٠، ٢١٣، ٢١٦-٢١٩، ٢٢٣، ٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٨

أزمة الرهن العقاري: ١١، ٢٦، ٣٨

الأسد، بشار: ٥٣، ٧٦، ٩٠، ١٣٣، ١٣٩-١٤٠، ١٤٢

أسعار النفط: ١٩، ٢٢، ١٨٠، ٢١٣-٢١٩، ٢٢٢-٢٢٥، ٢٢٨-٢٣٠، ٢٣٣

الإسلام السياسي: ١٩٦، ٢١٠-٢١١، ٢٣٥

الإسلامبولي، خالد: ٥٠

أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية: ٧٢

الاشتراكية: ٣١

الاقتصاد الأمريكي: ٢٦، ٣٠

الاقتصاد الإسلامي: ٢٠، ٢٣٤

الاقتصاد الصيني: ٢١٥

الاقتصاد العالمي: ١١، ٢٤، ٣٠، ٣٣، ٣٥-٣٦، ٢١٣، ٢١٧-٢١٩، ٢٣٣

الاقتصاد الفلسطيني: ١٢٨، ١٣١، ٢٢٩

الاقتصادات العربية: ٩، ١٩-٢٠، ٢٢، ٣٤، ١٠٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢٣١، ٢٣٣

الاكتفاء الذاتي: ٢٤، ٢٣٤

إلياسون، يان: ١٨٣

الأمم المتحدة: ١٤، ١٨، ٢٥، ٥٦، ٧٠، ٧٢، ١٠٦، ١١٦-١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٠-١٣١، ١٤٣، ١٧٢، ١٧٦، ١٨١-١٨٣، ١٨٧-١٨٨، ١٩٠، ١٩٢-١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥-٢٠٨

ـ الجمعية العامة: ١٤، ١٠٦

ـ لجنة تقصي الحقائق في أحداث مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين (٢٠٠٢): ٩٥

ـ لجنة حقوق الإنسان: ١٤٣

ـ مجلس الأمن الدولي: ١٣، ١٨، ٥٥، ٧١، ٩٣-٩٥، ٩٧، ١١٣، ١٣٦، ١٦٢-١٦٤، ١٨٠-١٨٢، ١٨٨، ١٩٢-١٩٣، ١٩٨-١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤

ـ ـ الأعضاء الدائمون: ١٩٢، ١٩٨

ـ ـ القرار الرقم (١٤٠٥): ٩٥

ـ ـ القرار الرقم (١٤٨٣): ١٦٤

ـ ـ القرار الرقم (١٥٤٦): ١١٣، ١٦٤

ـ ـ القرار الرقم (١٥٥٩): ١٣٥-١٣٦
ـ ـ القرار الرقم (١٧٠١): ١٣٦
ـ ـ القرار الرقم (١٧٠٦): ١٨١
ـ ـ القرار الرقم (١٨١٤): ١٩٣
ـ ـ القرار الرقم (١٨٥١): ٢٠٤
ـ ـ القرار الرقم (١٨٦٠): ٧٢
ـ الميثاق: ٥٥-٥٦
ـ ـ الفصل السابع: ٥٥-٥٦
الأمن الإنساني: ٨٦
أمن البحر الأحمر: ٢٠١، ٢٠٧-٢٠٨
الأمن الغذائي العربي: ١٠٠
الأمن القومي الإثيوبي: ١٩٥
الأمن القومي العربي: ٥٤، ٦٦-٦٧، ٨٢-٨٣، ٢٠٦-٢٠٧
الأمن القومي المصري: ٢٠٧
الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦): ١١٦، ١٢٥
انسحاب الجيش السوري من لبنان (٢٠٠٥): ١٤٨
انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال (٢٠٠٨): ١٨، ٢١، ١٨٧-١٨٨، ١٩٤-١٩٥، ١٩٩، ٢٠٩-٢١٠
الانفتاح الأمريكي على إيران: ٦٦
انهيار الاتحاد السوفياتي: ٢٥
أوباما، باراك: ١١، ١٤، ٢٢، ٣١، ٤٥، ٥٩، ٦٦، ١٥٠، ١٦٢، ١٧١-١٧٢، ١٨٢
أولمرت، إيهود: ٦٩-٧٢، ٧٤-٧٦، ١١٩، ١٢٥
إيران
ـ الحرس الثوري: ٤٨، ٥٨، ٦٥
ـ عيد النيروز: ٦٦
ـ مجاهدي خلق: ٥٨-٥٩
ـ مجمع تشخيص مصلحة النظام: ٥٦، ٦٥
ـ الملف النووي: ٦٨

ـ ب ـ

باباجان، علي: ٦٩، ٧٥
باراك، إيهود: ٦٩
بارود، زياد: ١٣٩
باسولي، جبريل: ١٨٣
باقر زاده (قائد الحرس الثوري الإيراني): ٤٨
بان كي مون: ٧٠، ٧٣
بايدن، جو: ١٧١
برايمر، بول: ١٤٩، ١٦٦
برّي، نبيه: ١٣٧
البرزاني، مسعود: ٧٩
برنامج الغذاء العالمي: ٢٠٥
بري، محمد سياد: ٢٠٢

البشير، عمر حسن أحمد: ١٨٠
البطالة: ١٩، ٩٩، ١١٨، ١٢٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٨-٢٢٩
بلمار، دانييل: ١٤٢-١٤٣
بن حلي، أحمد: ٢٠٦
بنك أوف أميريكا: ٢٦، ٢٨
بنك باركليز البريطاني: ٢٨
البنك الدولي: ٢٥، ٣٢، ٣٥-٣٦، ١٣٠-١٣١
البنك العربي: ٢٣٢
بنك «ليمان براذرز»: ٢٨، ٢٣٢
بوش (الأب)، جورج: ٢٧، ٢١٤-٢١٥، ٢٣٦
بوش (الابن)، جورج: ٢٧-٢٩، ٥٧، ٧٦، ١٣٦، ١٥٠، ١٥٥-١٥٦، ١٦١، ١٦٦، ١٧١، ٢١٠، ٢١٤-٢١٥، ٢٣٦
بولسون، هنري: ٢٨
بيتريوس، ديفيد: ١٧١
بيريس، شمعون: ١٢، ٥٥، ٦٦، ٦٩، ٧٢-٧٣

- ت -

تركيا
- حزب السعادة: ٧٤
- حزب العدالة والتنمية: ١٢، ٧٧، ٧٩
- حزب العمال الكردستاني: ٧٨-٧٩، ١٦٧
- مجلس الأمن القومي التركي: ٧١
تشيني، ديك: ٢١٥
التضخم: ١٩، ٢٧، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٥
التطبيع مع إسرائيل: ١٣، ١٥، ٩٨
التعددية القطبية: ٢٣
التكامل الاقتصادي العربي: ١٠٠
تنظيم القاعدة: ١٦-١٧، ٥٩، ١٥١-١٥٣، ١٥٨-١٥٩، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٠
التوزيع غير العادل للثروة والسلطة: ٢٥

- ث -

ثقافة الحرب والموت: ١٤٥
الثقافة الديمقراطية: ١١١
ثقافة الذلّ والاستسلام: ١٤٥
ثقافة السلام والحياة: ١٤٥
ثقافة المقاومة والاستشهاد: ١٤٥

- ج -

جامعة الدول العربية: ١٣، ٤٣، ٥١، ٥٣، ٦٢، ٨٧، ٩٠، ٩٥، ٩٨، ١٠٤-١٠٥، ١١٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٦٨، ١٧١، ١٨١، ١٨٣، ٢٠٥-٢٠٦
- مجلس الجامعة: ٩٥

ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ٢٣٣
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٥١، ١٢٤
جدلية الدولة والشركة: ٢٥
الجرائم ضد الإنسانية: ١١٦
جريمة الإبادة الجماعية: ١٨٠
الجعفري، إبراهيم: ١٥٥، ١٦٧
جلعاد، عاموس: ١٢٥
جنبلاط، وليد: ١٣٥، ١٣٨
جنتي، أحمد: ٥٦
الجوزو، محمد علي: ٥١
جيدي، علي محمد: ١٨٨

- ح -

الحاج يوسف، دفع الله: ١٨٢
الحبوبي، يوسف: ٦٣
الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) (عملية الرصاص المصبوب): ٩-١٠، ١٢-١٥، ٢١-٢٢، ٢٤، ٤٦، ٤٩-٥٠، ٥٢، ٦٥-٦٦، ٦٨-٧١، ٧٥، ٧٩-٨٠، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١١٤-١١٦، ١٢٠-١٢١، ١٢٧، ١٤٧، ١٦١
الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦): ٢٤، ٤٦، ٤٩، ٦٥، ٧٥، ٩٥-٩٧، ١٣٤-١٣٥، ١٤١
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ٨٧، ٩٧
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٦١، ٦٥-٦٦
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ١٠٩
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٩٦
حركات الإضراب المطلبية: ١٠
حركة البورصات العربية: ٢٠
حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين): ٤٥، ٤٩، ٥١، ١٢٩
حركة حماس (فلسطين): ١٢، ١٥-١٦، ٤٥-٤٦، ٤٩، ٥١، ٧١-٧٤، ٧٧، ٨٠، ٨٣، ٩٤، ٩٦، ١١٤-١١٨، ١٢٣-١٢٩
حركة فتح (فلسطين): ١٥-١٦، ٨٣، ١٢٤-١٢٦، ١٢٨
الحريات العامّة: ١٤٢، ١٤٤
الحرية الإعلامية: ١٤٤
الحريري، رفيق: ٩١، ١٣٤، ١٤٢
الحريري، سعد: ١٣٥، ١٣٨، ١٤٣
حسني، سمير: ٢٠٦
حسين، صدام: ٥٤، ٥٩
الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة: ١٣، ٦٨-٦٩، ٧٢، ٨٣، ١١٦
الحق في مقاومة الاحتلال: ١٣
حقوق الإنسان: ٨١، ١٠٨

الحكيم، عبد العزيز: ٦٢-٦٣، ١٥٥، ١٥٧
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٣٩، ١٢٣
حماية الملكية الفكرية: ٩٩
حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني: ١٣٥
حمد بن خليفة آل ثاني: ١٣٧
حمودي، همام: ١٧١
الحوار الثنائي بين حركتي فتح وحماس (٢٠٠٩): ١٢٨

- خ -

خاتمي، محمد: ٦٨
خامنئي، علي: ٥٢، ٥٤، ٦٢
خدام، عبد الحليم: ٩١

- د -

داود أوغلو، أحمد: ٧٤-٧٥
الداودي، رياض: ٧٥
الدردري، عبد الله: ٧٨
دول معسكر «الاعتدال»: ١١، ١٣، ١٦، ٤٥-٤٦، ٤٨-٥٢، ٥٤-٥٥، ٦٥، ٩٨-٩٩
دول الممانعة: ١٣، ١٦، ٤٥-٤٦، ٤٩-٥١، ٥٣-٥٤
ديغول، شارل: ١٠٥
الديمقراطية: ١٤، ٨١، ١٠٨-١١١
الديمقراطية في لبنان: ١٤٥

- ر -

رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): ٣٥
رأسمالية «الليبرالية الجديدة»: ٣١
رأسمالية «الليبرالية الطيبة»: ٣١
الرأسمالية المتوحشة: ٢٤
رايس، سوزان: ١٨٢
رايس، كوندوليزا: ٢١٥
الربيعي، موفق: ١٧٠
رجيف، مارك: ١١٩
رعد، محمّد: ١٣٨
رفسنجاني، هاشمي: ٦٠
روزفلت، فرانكلين: ٣١
ريغان، رونالد: ٢٧

- ز -

زيناوي، ميليس: ١٨٩، ١٩٥، ٢١١

- س -

السادات، أنور: ٥٠
ساركوزي، نيكولا: ١٤، ٩٢، ١٠٤-١٠٥
سالم، سالم أحمد: ١٨٣
السريتي، عبد الحفيظ: ٥٤
سعود الفيصل: ٥٠-٥٣، ٩٠

السلطة الوطنية الفلسطينية: ١٢، ٤٥، ٦٩، ٧٢، ٧٧، ٨٠، ٨٦، ٩٣، ١٢٠، ١٢٨، ١٣٠-١٣١
سليمان، ميشال: ١٦، ٤٧، ٨٩، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧-١٤٢، ١٤٧-١٤٨
السنيورة، فؤاد: ١٣٤-١٣٧
سوار الذهب، عبد الرحمن: ١٠٩
السودان
ـ اتفاق التسوية بين الحكومة والمعارضة (٢٠٠٨): ١٧٩، ١٩٨
ـ اتفاقية السلام الشامل السودانية (٢٠٠٥: نيفاشا): ١٧، ١٧٥-١٧٦، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤-١٨٥
ـ أزمة دارفور: ١٠، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥
ـ الاقتصاد: ١٨٠
ـ الحركة الشعبية لتحرير السودان: ١٧٦، ١٧٨، ١٨٤-١٨٥
ـ حركة العدل والمساواة: ١٧، ١٧٦، ١٧٨
ـ الحزب الاتحادي الديمقراطي: ١٧، ١٧٩
ـ حزب الأمة: ١٧، ١٧٩
ـ حزب المؤتمر الوطني: ١٨٤
ـ قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السوداني عمر حسن البشير: ١٠، ١٨، ٢١، ١٨٠، ١٨٦
ـ «مبادرة أهل السودان»: ١٧٩
سوق الائتمان المصرفي: ٢٦
سياسات «الإصلاح» الاقتصادي: ٢٢٨
سياسات السوق المفتوحة: ٢٤
سياسة «الدولة الحارسة»: ٣١
سياسة «الدولة المتدخلة»: ٣١
السيستاني، علي: ٥٧، ٦٢

ـ ش ـ

شافيز، هوغو: ٢١٧
شاليط، جلعاد: ٤٩
شاهين، محمد علي: ٧١
الشركات عابرة الجنسيات: ١١، ٢٥
شركات النفط الأمريكية: ١٩
شركة يوكوس النفطية (روسيا): ٢١٧
الشريف، إيهاب: ١٦٨
الشفافية في أسواق المال العالمية: ٣٢
شهاب، مفيد: ٩٠
شيخ آدم، حسن (الشريف): ١٩٠، ١٩٩
شيخ أحمد، شريف: ١٨، ١٨٧، ١٨٩-١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٩-٢٠١، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٨-٢١٢

ـ ص ـ

الصدر، مقتدى: ٥٩، ١٥١، ١٥٧

الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٦٨، ٧٧، ٨٥، ٩٢، ١٠٥، ١١٤
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: ٨٥
صندوق إعادة إعمار غزة: ١٤، ٩٨
صندوق النقد الدولي: ١١، ٢٥، ٣٠، ٣٢-٣٦، ٢١٦، ٢١٨-٢١٩، ٢٣٠
صواريخ القسام: ٤٦، ٤٩
الصومال
ـ اتحاد المحاكم الإسلامية: ١٠، ١٨٧، ١٩٦، ٢٠١
ـ اتفاق جيبوتي للسلام في الصومال (٢٠٠٨): ١٨، ١٨٨، ١٩٤-١٩٦، ١٩٨-٢٠١، ٢٠٥-٢٠٦، ٢١٠، ٢١٢
ـ التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال: ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٠
ـ الجماعات الصوفية: ٢١٢
ـ جماعة أهل السنة والجماعة: ٢١٢
ـ جناح أسمرة: ١٩٠-١٩٣، ١٩٦، ١٩٨-٢٠١، ٢٠٩، ٢١١-٢١٢
ـ جناح جيبوتي: ١٨، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣-١٩٥، ١٩٨-٢٠٠، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٩
ـ حركة الشباب المجاهدين: ١٨٧، ١٩١-١٩٢، ١٩٦، ١٩٨-٢٠٠، ٢٠٩-٢١٢
ـ العمليات الإرهابية: ١٩
ـ العنف: ٢٠٠-٢٠١
ـ القرصنة البحرية: ١٨، ١٨٨، ٢٠١-٢٠٣، ٢٠٧-٢٠٨
ـ قوات حفظ السلام الأفريقية: ١٧٦، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٢
ـ المقاومة الصومالية: ٢١، ١٩٦-١٩٨

ـ ط ـ

الطالباني، جلال: ٦١-٦٢، ٧٩، ١٥٤-١٥٥
طان، نامق: ٦٩
الطائفية السياسية: ١٢، ٤٥، ١٥٣

ـ ع ـ

عباس، محمود (أبو مازن): ٥٢، ٦٩، ٧١-٧٢، ١٢٥، ١٢٧
عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ٧٧
عبد الله الثاني بن الحسين (ملك الأردن): ١٦٨
عبد المهدي، عادل: ٦١
عدالة توزيع الدخول: ٢٣٩
عدي، نور: ١٨٩، ١٩٥

العراق
ـ اتفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق (الاتفاقية الأمنية) (٢٠٠٨): ١٢، ١٧، ٤٥، ٥٥-٥٨، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧٩، ١٥٠، ١٥٦، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥
ـ الأكراد: ٥٩-٦١، ٦٧، ١١٢، ١٥٤-١٥٧، ١٦٧، ١٧٢
ـ انتخابات مجالس المحافظات (٢٠٠٩): ٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٦-١٥٧، ١٦٩، ١٧٢
ـ أنصار الإسلام: ١٦١
ـ الائتلاف العراقي الموحد: ٦٠، ١٥٤
ـ التجمع الديمقراطي الوطني العراقي: ١٥٤
ـ التيار الصدري: ٥٩-٦١، ٦٧، ١٥١-١٥٢، ١٥٤-١٥٨، ١٦٢
ـ الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع): ١٦٠
ـ جبهة التوافق السنية: ٦٢، ١٦٤
ـ جبهة الجهاد والتغيير: ١٦٠
ـ الجيش الإسلامي: ١٦٠
ـ جيش الراشدين: ١٦٠-١٦١
ـ جيش رجال الطريقة النقشبندية: ١٦١
ـ جيش سعد بن أبي وقاص: ١٦١
ـ جيش المجاهدين: ١٦١
ـ جيش المهدي: ٥٩، ١٥١-١٥٣، ١٥٨
ـ حركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق): ١٦٠
ـ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني: ١٥٤-١٥٥
ـ حزب الأحرار: ٦٣
ـ الحزب الإسلامي: ١٥٤-١٥٥، ١٥٧، ١٧٢
ـ حزب البعث العربي الاشتراكي: ٦١-٦٣، ١٧٠
ـ حزب الدعوة: ١٧، ٦١، ٦٣، ٦٧، ١٥٥-١٥٧
ـ حزب الفضيلة: ٦١، ١٥٤-١٥٥، ١٥٧
ـ الشيعة: ٦٧، ١٦٨
ـ الصحوات: ١٥٢
ـ ـ صحوة الأنبار: ١٥٢
ـ صندوق تنمية العراق: ٥٨، ١٦٤
ـ العنف: ٦٢
ـ فيلق بدر: ٦٥، ١٥٦، ١٥٨
ـ قانون اجتثاث البعث: ٦٢، ١٧٣
ـ القانون الرقم (١١١): ٥٩
ـ قائمة «شهيد المحراب»: ٦٣، ٦٧
ـ كتائب أبو بكر السلفية: ١٦١
ـ كتائب ثورة العشرين: ١٥٩-١٦٠

ـ كتلة الائتلاف الشيعي: ١٥٦
ـ كتلة الحوار الوطني: ١٥٤
ـ كتيبة درع الإسلام: ١٦١
ـ مجالس الصحوة: ١٧، ٦٥
ـ المجلس الأعلى الإسلامي: ١٧، ٦١-٦٣، ٦٧، ١٥١، ١٥٤-١٥٧، ١٧٢
ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: ٦١
ـ المجلس السياسي للمقاومة العراقية: ١٦٠
ـ المحكمة الجنائية الخاصة التي تولت محاكمة رموز النظام البعثي السابقين: ٦٢
ـ المقاومة العراقية: ١٩، ٢١، ١٥٧-١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٩، ٢١٦
ـ ميليشيا جيش الصدر: ١٦-١٧، ٦٠
ـ النفط العراقي: ٢١٦
ـ هيئة اجتثاث البعث: ١٥٦
عرفات، ياسر: ٨٣، ١٢٥
عطا، قاسم: ٦٥
العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية: ١٤٤
العلاقات الإيرانية ـ البحرينية: ٥٥
العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: ١٢، ٧٦
العلاقات السعودية ـ الإيرانية: ١٤٤
العلاقات السعودية ـ السورية: ٤٥
العلاقات السورية ـ الأمريكية: ١٤٤
العلاقات السورية ـ الإيرانية: ٥٣
العلاقات السورية ـ التركية: ٧٨
العلاقات السورية ـ اللبنانية: ١٦، ١٣٩-١٤٠، ١٤٢، ١٤٨
العلاقات السورية ـ المصرية: ٩٠
العلاقات العربية ـ الإيرانية: ٦٥
العلاقات العربية ـ التركية: ١٢، ٦٨
العلاقات العربية ـ السورية: ٥٣
العلاقات العربية ـ العربية: ٦٦
العلاقات الفنزويلية ـ الأمريكية: ١٩
العلاقات القطرية ـ المصرية: ٤٥
علاوي، إياد: ١٥٧، ١٦٧، ١٦٩
العليان، خلف: ١٥٧
العمل العربي المشترك: ٥٢، ٨٣، ٨٧، ٩١
العنف الإثني: ١٠
العولمة: ١١، ٢٤
عويس، حسن طاهر: ١٩٠-١٩١، ١٩٦، ١٩٩
عيد، وسام: ١٣٤
عيرو، آدم حاشي: ١٩٨

- غ -

غول، عبد الله: ٧٥، ٧٧

ـ ف ـ

الفقر والعوز: ١١٨

فولك، ريتشارد: ١١٦

فياض، سلام: ١٢٦-١٢٧، ١٣٠-١٣١

ـ ق ـ

القانون الاقتصادي الدولي: ٢٥

القانون الجنائي الدولي: ٢٥، ١١٦

القانون الدولي الإنساني: ٢٥، ١١٧

قشقاوي، حسن: ٥٧

قضية الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة: ٥٤

القضية الفلسطينية: ١٠، ١٢، ١٥، ٥٠، ٥٢، ٦٦، ٦٨، ٧٣، ٧٩-٨٠، ٨٣، ١٠٧، ١١٥-١١٦

قضية اللاجئين الفلسطينيين: ١٠٥

القطاع الخاص: ١١، ٢٤-٢٥، ٩٩-١٠٠، ١٣٠، ٢٢٢

القطاع العام: ٢٣٦

القمة الاقتصادية العربية (٢٠٠٩: الكويت): ١٤، ٥٢-٥٣، ٩٧-١٠١

القمة العربية التشاورية (٢٠٠٨: طرابلس (ليبيا)): ١٠٤-١٠٥

ـ (٢٠٠٩: الدوحة): ١٣، ٥١-٥٢، ٩٨، ١٠١-١٠٤

القمة العربية الرباعية (٢٠٠٩: الرياض): ٥٢-٥٣، ١٠١

القنطار، سمير: ١٤١

قهوجي، جان: ١٣٩

القوة التصويتية: ٣٤-٣٦

ـ ك ـ

كاظمي، حسن: ٦٤

كروكر، رايان: ١٧١

الكساد العالمي الكبير (١٩٢٩): ٣١

كلينتون، بيل: ١٨٢

الكنيست الإسرائيلي: ٩، ٧٦

كيري، جون: ١١٩

كينز، جون مينارد: ٣١

ـ ل ـ

لاريجاني، علي: ٥٦-٥٧

لبنان

ـ اتفاق المصالحة اللبنانية (٢٠٠٨: الدوحة): ١٦، ٤٧، ١٣٣-١٣٤، ١٣٧، ١٤١، ١٤٥، ١٤٧-١٤٨

ـ أحداث ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨: ١٦، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٤

ـ إرسال المدمّرة «كوول» قبالة الشواطئ اللبنانية (٢٠٠٨): ١٣٧

ـ الأزمة الرئاسية: ١٣، ٨٢-٨٤، ٨٦
ـ أزمة سلاح المقاومة والاستراتيجية الدفاعية: ١٦، ٤٩، ١٣٤-١٣٨، ١٤٧
ـ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري (٢٠٠٥): ٩١
ـ ـ التحقيق في الاغتيال: ١٣٤
ـ تيار المستقبل: ١٣٥
ـ حزب الله: ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٧٥، ٩١، ٩٦، ١٣٤-١٣٦، ١٣٨-١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٧
ـ الحزب التقدّمي الاشتراكي: ١٣٥
ـ الحوار الوطني: ١٦، ١٣٨
ـ فريق الثامن من آذار: ٤٧، ١٣٦، ١٣٨-١٣٩، ١٤٣-١٤٥، ١٤٧
ـ فريق الرابع عشر من آذار: ١٣٥، ١٣٨-١٤٢، ١٤٤-١٤٥، ١٤٧
ـ قانون ١٩٦٠ للانتخابات البرلمانية: ١٣٣، ١٣٧
ـ قضية احتجاز الضباط الأربعة: ١٤٢-١٤٣
ـ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: ١٦، ٤٦، ١٤٢، ١٤٧
ـ المقاومة: ٢١، ٧٥
ـ ملف الأسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية: ١٤١
لجنة التعاون العليا العراقية ـ الإيرانية المشتركة: ٦٤
لجنة تمجيد شهداء الحركة الإسلامية العالمية: ٥٠
اللجنة العراقية ـ الأمريكية المشتركة: ٥٨

- م -

ماكورماك، شون: ٨٥
المالكي، نوري: ١٧، ٤٥، ٥٥-٥٦، ٥٩-٦٣، ٦٧، ٧٩، ١٥٢، ١٥٥-١٥٧، ١٦١، ١٦٧، ١٦٩-١٧٢
مبادرة السلام العربية: ١٣، ٤٩، ٧٧، ٩٨، ١٠٣
مبارك، حسني: ٧٢، ١٦٨
المجتمع المدني: ١٣٠، ١٩٥، ٢١٠
مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي: ٢٨
المجلس الأعلى اللبناني ـ السوري: ١٣٩
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٣٩، ٥٢، ٧٨، ٨٨، ٩٢
ـ قمة المجلس (٢٨: ٢٠٠٧: الدوحة): ٥١
مجموعة الدول الصناعية السبع: ٣٨، ٤١
مجموعة الدول «الناهضة» في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (BRIC): ٣٩
المجموعة الدولية للأزمات: ١٧٠

مجموعة شنغهاي: ٣٩
مجموعة العشرين: ٣٤
المحكمة الجنائية الدولية: ١٠، ٢١، ١٧٥-١٧٦، ١٨٠-١٨١، ١٨٦
محكمة العدل الدولية: ١١٤، ١٧٩
المرّ، الياس: ١٣٩
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: ١٢٢
مسألة ترسيم الحدود اللبنانية ـ السورية: ١٦
مسألة الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس: ١٢٤
مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: ١٤، ١٠٤-١٠٥
مشروع الشرق الأوسط الكبير: ٢٥، ١٠٤
مشعل، خالد: ٧١
المشهداني، محمود: ١٥٤
المصالحات العربية: ١١-١٢، ٥٢-٥٣، ٦٥-٦٦، ١٠١-١٠٢، ١٢٨
المصالحة الليبية ـ السعودية: ١٠٢
مصر
ـ أزمة معبر رفح: ٤٩
المطلك، صالح: ١٥٧
معاداة السامية: ١١٦
معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق (١٩٩١) (لبنان/ سورية): ١٣٤، ١٣٩
معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩): ٤٩
المعهد الملكي للشؤون الخارجية في لندن: ١٧٥
المغرب
ـ خلية بلعريج الإسلامية: ٥٤
مغنية، عماد: ١٣٤، ١٤٢
المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية: ٧٠
المفوضية الأوروبية: ١٣٠
المفوضية السامية لحقوق الإنسان: ١٢٠
المقاومة الفلسطينية: ٢١، ٤٨، ٨٢، ٩٤-٩٥، ١٢٠، ١٢٣
منتدى دافوس الاقتصادي العالمي: ١٢، ٣٧، ٥٥
ـ المنتدى الاقتصادي (٢٠٠٨): ٦٩
ـ المنتدى الاقتصادي (٢٠٠٩): ٧٢
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ٩٩
منظمة التجارة العالمية: ٢٤-٢٥
ـ جولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية بصورة متوازنة بين الدول الصناعية والنامية: ٢٤
منظمة التحرير الفلسطينية: ٩٦، ١٢٩
منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): ٢١٣
منظمة العفو الدولية: ١٢٢
منظمة العمل العربية: ٢٢٨

منظمة المؤتمر الإسلامي: ٤٨
المهدي، الصادق: ١٧٧، ١٧٩
المواطنة: ٦١
مؤتمر «بريتون وودز» (١٩٤٤): ٣١
مؤتمر «جرائم الحرب في غزة» (٢٠٠٩: طهران): ٥٢
المؤتمر الدولي لإعمار غزة (٢٠٠٩: شرم الشيخ): ١٢٩
مؤتمر القمة العربية (١: ١٩٦٤: القاهرة): ٨٢
ـ (٤: ١٩٦٧: الخرطوم): ٨٢
ـ (١٩٧٠: القاهرة): ٨٢
ـ (١١: ١٩٨٠: عمان): ١٠٠
ـ (١٩٩٠: القاهرة): ٨٧
ـ (١٩٩٦: القاهرة): ١٠٣
ـ (٢٠٠٠: القاهرة): ٨٧
ـ (١٤: ٢٠٠٢: بيروت): ٨٣، ١٠٥
ـ (١٨: ٢٠٠٦: الخرطوم): ٨٧
ـ (١٩: ٢٠٠٧: الرياض): ٨٣، ٨٧، ٩٨، ١٠١
ـ (٢٠: ٢٠٠٨: دمشق): ١٣، ٨١-٨٣، ٨٥-٩١، ١٠١
ـ ـ إعلان دمشق: ٩٠
مؤتمر قمة العشرين (٢٠٠٨: واشنطن): ٣٢
ـ (٢٠٠٩: لندن): ٣٣
موريتانيا
ـ انقلاب ٢٠٠٥: ١٠٩
ـ انقلاب ٢٠٠٨: ١٤، ١٠٨
مورينو ـ أوكامبو، لويس: ١٧٦
الموساد الإسرائيلي: ١٤٢
مؤسسة بير ستيرنز: ٢٧
مؤسسة «شعاع كابيتال» الإماراتية: ٢٣٢
مؤسسة «فاني ماي»: ٢٧، ٣١
مؤسسة «فريدي ماك»: ٢٧، ٣١
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: ٣٧، ٤٢
مؤسسة ميريل لينش: ٢٧-٢٨
مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: ١٣٦
موسى، عمرو: ٦٢، ٧٣، ١٣٣، ٢٠٥
مؤشر «الدول الفاشلة»: ٤٣-٤٤
الميرغني، أحمد: ١٧٩
الميرغني، محمد عثمان: ١٧٩
ميليس، ديتليف: ١٤٣

ـ ن ـ

ناطق نوري، علي أكبر: ٥٤
نتنياهو، بنيامين: ١٠٣
نجاد، محمود أحمدي: ٤٧، ٥١، ٥٦، ٦٨، ١٦٦
نصر الله، حسن: ٤٩-٥٠، ١٣٤-١٣٦، ١٤٢

النمو الاقتصادي العالمي: ١٩، ٢١٦-٢١٩، ٢٣٨
النميري، جعفر: ١٧٧
نوري، ناطق: ٥٤
نيجيريا
ـ الاضطربات الطائفية: ١٩

ـ هـ ـ

هاس، ريتشارد: ٣٩
هاس، عميرا: ١١٩
هنية، إسماعيل: ١٢٦

ـ و ـ

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا): ١٥، ٩٣-٩٤، ١٢٢
الولايات المتحدة
ـ إعصار كاترينا (٢٠٠٥): ٢١٧
ـ المحافظون الجدد: ٢٧
ولد سيدي أحمد الطايع، معاوية: ١٠، ١٠٩-١١٠
ولد الشيخ عبد الله، محمد: ١٠٨-١٠٩
ولد عبد الله، أحمد: ١٩١-١٩٢، ٢٠٥
ولد عبد العزيز، محمد: ١٠٨